أسرار النحو

لشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف
بابن كمال باشا

تحقيق الدكتور
أحمد حسن حامد
رئيس قسم اللغة العربية
جامعة النجاح الوطنية - نابلس

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع



لشمس الدين احمد بن سليمان المعروف

بابن كمال باشا

تحقيق الدكتور

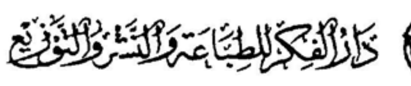
احمد حسن حامد

رئيس قسم اللغة العربية

جامعة النجاح الوطنية - نابلس

الطبعة الثانية

1422 - 2002



أسرار النحو

بسم الله الرحمن الرحيم

حياة ابن كمال باشا

أ ـ آسمُه ونشأته : ـ

هو شمس الدين ، أحمد[1] بن سليمان بن كمال باشا زاده[2] ، المشهور بابن كمال باشا[3] ، أحد موالي الرومية[4] ، ولد في طوقات منْ نواحي سيواس[5]

---

(١) ذكر جرجي زيدان ـ خطأ ـ أن اسمه محمد .

(ينظر جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، القاهرة، دار الهلال جـ ٣ ص ٣٥٢) .

وجاء في مجلة المجمع العلمي بدمشق أن أسمه (محمد) وهذا خطأ أيضاً .

(ينظر لمجلة المجمع العلمي ، مقال بعنوان (دور كتب فلسطين ونفائس مخطوطاتها) م ٢١ ص ٥٨).

(٢) ينظر طاش كبري زاده ، أحمد بن مصطفى، (الشقائق النعمانية ، بذيل وفيات الأعيان لابن خلكان جـ ٢ م ٢ ص ٥٩١ . واللكنوي، أبو الحسنات، محمد بن عبد الحي ، الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، ط أولى، القاهرة مطبعة السعادة سنة ١٣٢٤ هـ ص ٢١ . وحاجي خليفة ، مصطفى بن عبد الله ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، استانبول ، ١٣٦٠ هـ جـ ١ ص ٢٨٣ .

(٣) قال اللكنوي : «باشا لفظ كان يستعمل لتعظيم علماء بلاد الروم» .

(اللكنوي، الفوائد البهية ص ٢٤٠).

(٤) ينظر الغزي ، نجم الدين ، الكواكب السائرة باعيان المئة العاشرة ، تحقيق د . جبرائيل سليمان جبور ، لبنان، مطبة المرسلين اللبنانيين سنة ١٩٤٩ ٢/ ١٠٧ وابن العماد الحنبلي، عبد الحي شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، بيروت المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ٨ / ٢٣٨ .

(٥) عمر رضا كحالة ، معجم المؤلفين، دمشق ، مطبعة الترقي سنة ١٩٥٧ ١/ ٢٣٨ .



بتركيا ، ونشأ في بيت عزّ ودلال[1] ؛ إذ كان جده أحد أمراء الدولة العثمانية[2] وأبوه من السادة المشهورين في الإسلام[3] .

وكان من الممكن والحالة هذه ـ أن يختار من الحياة جانبها السهل وهو الانصراف إلى ملاهيها والانغماس في ملذاتها ، غير أنه لم يفعل ذلك ، وإنما آثر أن يشقّ صعابها ليصل إلى ما وصل إليه من شهرة علميةً وأدبية ـ على الانزلاق إلى ترفها وملذاتها .

ومن ثَمّ فقد صرف حداثة سنّه في إحراز كل معرفة تعليه ، وحفظ القرآن ، وضبط في ابتداء أمره من اللغة ما نقع بها غُلّة صدره[4] والتحق وهو صغير بالجيش وذلك في زمن السلطان بايزيد خان[5] ، وعلى الرغم من التحاقه بالجيش فقد كان لا ينقطع عن تحصيل العلم والمعرفة على أيدي علماء أفاضل حصّلوا شهرةً علميةً واسعةً ، في العلم والخلق والأدب ، منهم المولي لطفي[6] والمولي مصلح الدين القسطلاني[7] ، والمولي خطيب زاده والمولي معروف زاده[8] .

وقضى ابن كمال باشا جلّ حياته معلّماً وقاضياً، فإن ترك التعليم اشتغل بالقضاء ، والعكس صحيح ، فقد عمل مدرساً بمدرسة علي بك بأدرنة ، ثم صار

---

(١) ينظر طاش كبري زاده ، الشقائق النعمانية بذيل وفيات الأعيان جـ ٢ م ٢ ص ٥٩١ والكفوي، محمود بن سليمان ، أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان ، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٨٤ م ورقة ٥٢٥ .

(٢) ينظر طاش كبري زاده ، الشقائق النعمانية بذيل وفيات الأغيان جـ ٢ م ٢ ص ٥٩١ .

(٣) الكفوي ، أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان ورقة ٥٣٥ .

(٤) الكفوي، المرجع السابق ورقة ٥٢٥ .

(٥) ينظر ، طاش كبري زادة ، الشقائق النعمانية بذيل وفيات الأعيان جـ ٢ م ٢ ص ٥٩١ .

(٦) ينظر طاش كبري زادة ، الشقائق النعمانية، بذيل وفيات الأعيان جـ ٢ م ٢ ص ٥٩٢ .

(٧) ينظر طاش كبري زادة ، المرجع السابق ص ٥٩٣ .

(٨) ينظر طاش كبري زادة، المرجع السابق ص ٥٩٣ ـ ٥٩٤ .



مدرساً بمدرسة أسكوب ثم صار مدرساً بالمدرسة الحلبية بأدرنة ، ثم صار مدرساً باحدى المدرستين المتجاورتين بأدرنة ثم صار مدرساً باحدى المدارس الثمان ، ثم صار مدرساً بمدرسة السلطان بايزيد خان بأدرنة [١] . كما عين قاضياً في العسكر بولاية أناطولي [٢] ، ويبدو أنه لم يمكث طويلاً في هذا المنصب ؛ إذ عزل[٣] وعاد إلى التدريس بمدرسة دار الحديث بأدرنة[٤] ثم تركها في أخريات حياته ليشتغل في الإفتاء بمدينة قسطنطينية[٥] ، حيث ظل مفتياً فيها حتى انتقل إلى جوار ربّه .

وعلاوة على ذلك فإن ابن كمال لم ينقطع عن مصاحبة السلاطين في أسفارهم ، فقد صحب السلطان بايزيد خان في كثير من رحلاته وأسفاره[٦] وصحب السلطان سليم خان ابن بايزيد خان حين دخل الأخير القاهرة وخلصها من الجراكسة[٧] ، وعهد إليه تنظيم الشئون المالية في مصر آنذاك[٨] .

ب ـ أخلاَقُهُ : ـ

كان ابن كمال على جانب عظيم من الخلق والآداب والكمال علاوة على علوّ شأنه في العلم ، الأمر الذي جعله يحتل شهرة واسعة ، قال صاحب الشقائق «وكان ـ أي ابن كمال ـ صاحب أخلاق حميدة ، حسنة ، وأدب تام ،

---

(١) طاش كبري زاده، الشقائق النعمانية بذيل وفيات الأعيان جـ ٢ م ٢ ص ٥٩٣ ـ ٥٩٤ .

(٢) ينظر طاش كبري زاده ، المرجع السابق ص ٥٩٤ .

(٣) ينظر طاش كبري زاده ، المرجع السابق ص ٥٩٤ .

(٤) ينظر طاش كبري زاده ، المرجع السابق ص ٥٩٤ .

(٥) ينظر طاش كبري زاده ، المرجع السابق ص ٥٩٤ .

(٦) ينظر طاش كبري زاده ، المرجع السابق ص ٥٩١ .

(٧) ينظر التميمي، تقي الدين بن عبد القادر ، الطبقات السنية في تراجم الحنفية ، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ، القاهرة سنة ١٩٧٠ . جـ ١ ص ٤١١ .

(٨) ينظر بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة الدكتور نبيه أمين فارس ، ومنير البعلبكي، ط أولى، بيروت دار العلم للملايين سنة ١٩٤٩ جـ ٣ ص ٦٣ .



وعقل وافر»[1] وقال التميمي «ولم تر العيون من جمع كماله وفضله»[2]، وقال الكَفوي «فغلب على المولى ابن كمال حب العلم ، والفضل والكمال[3] ، شهد له بذلك علماء القاهرة فكانوا يذكرونه بغاية التبجيل والإجلال »[4] .

جـ ـ مَكانَتُهُ العلميَّة : ـ

نال ابن كمال شهرةً علميةً واسعةً ، جعلته محل تقدير وإعجـاب من لدن علماء عصره وما بعد عصره فقد جاء في الشقائق النعمانية أنه «كان في العلم جبلاً راسخاً وطوداً شامخاً ، وكان من مفردات الدنيا ومنبعاً للمعارف العليا »[5] .

أما التميمي فقد أجمل مكانة ابن كمـال العلمية بقولـه «الإمـام ، العالـم العلاّمة الرُحلة الفهّامة ، أوحد أهل مصره ، وجمال أهل عصـره، من لم يخلف بعده مضلة»[6] وقال أيضاً : «وصرف ـ أي ابن كمال ـ سائر أوقاته في تحصيل العلم ومذاكرته ، وإفادته واستفادته ، حتى فاق الأقران ، وصار إنسان عين الزمان»[7]. كما نقل عن صاحب الشقائق قوله «وصار إماماً في كل فن بارعاً في كل علم ، تشدّ الرحال إليه وتعقد الخناصر عليه»[8] .

وذهب التميمي ـ أيضاً ـ إلى تفضيل ابن كمال على جلال الدين السيوطي في دقة النظر ، وسرعة التأليف وحسن الفهم ، فقال : «وعندي أنَّ ابن كمال باشا أدق نظراً من السيوطي وأحسن فهماً وأكثر تصرفاً ، على أنهما كانـا جمـال ذلك

(١) طاش كبري زاده ، الشقائق النعمانية ـ بذيل وفيات الأعيان ج ٢ م ٢ ص ٥٩٧ .

(٢) التميمي ، الطبقات السنيّة جـ ١ ص ٤٠٩ .

(٣) الكفوي، أعلام الأخبار من فقهاء مذهب النعمان ورقة ٥٢٧

(٤) الكفوي ، المرجع السابق ورقة ٥٢٨ .

(٥) طاش كبري زاده ، الشقائق النعمانية بذيل وفيات الأعيان ج ٢ م ٢ ص ٥٩٧ ـ ٥٩٨ .

(٦) التميمي ، الطبقات السنية ج ١ ص ٤٠٩ .

(٧) التميمي ، المرجع السابق ج ١ ص ٤١٠ .

(٨) التميمي ، الطبقات السنية ج ١ ص ٤١١ .



العصر ، وفخر ذلك الدهر »[1] .

ولم نجد من العلماء من حاول الرد على التميمي سوى اللكنوي ، وإن كان هذا الأخير لم ينكر مساواة آبن كمـال بالسيوطـي في سعـة الاطـلاع في الأدب والأصول ، غير أنه يفضّل السيوطي على ابن كمال في علم الحديث ، ويرى ان التفاوت بينهما في هذا العلم كبير فقال : «هو إن كان مساوياً للسيوطي في سعة الاطلاع في الأدب والأصول، لكـن لا يساويه في فنون الحـديث ، فالسيوطـي أوسع نظراً وأدق فكراً في هذه الفنون منه ، بل من جميع معاصريه وأظن أنه لم يوجد مثله بعده . وأما صاحب الترجمة فبضاعته في الحديث مزجاه كما لا يخفى على من طالع تصانيفهما فشتّان ما بينهما كتفاوت السماء والأرض وما بينهما[2]» والباحث إزاء هذين الموقفين السابقين يرى أن ابن كمـال أقـلّ درجـة في علـوم الحديث من جلال الدين السيوطي ولكن ليس كما يقول اللكنوي (كتفاوت السماء والأرض وما بينهما) لأن في ذلك إجحافاً للدور الذي قام به ابن كمال في مجال هذا العلم .

ومهما يكن فإنَّ آبن كمال يعد بحق نظيراً للسيوطي في شتى فروع المعرفة الدينية اللغوية وإذا ما تصورنا المكانة العلمية المرموقة التي يحتلها السيوطي في العالمين العربي والإسلامي ، أدركنا مكانة ابن كمال العلمية في مجالات علمية شتى عبَّر عنها الكفوي بقوله : «أستاذ القصاد المشاهير ، أستاذ العلماء النحارير ، إمام الفروع والأصول ، علاّمة المعقول والمنقـول، كشّـاف مشـكلات الـكلام القديم ، حلال معضلات الكتاب الكريم فارس ميدان البلاغة والأدب»[3] .

---

(١) التميمي ، المرجع السابق ج ١ ص ٤١٢ .

(٢) اللكنوي ، الفوائد البهية ص ٢٢ .

(٣) الكفوي ،أعلام الأخيار ورقة ٥٢٥ .

ولعلّ هذه المكانة العلمية ترتكز ـ فيما أرى ـ على ثلاثة عوامل رئيسية هي : ـ

١ ـ ما شاهده ابنُ كمال بنفسه من تقدير السلاطين والأمراء للعلماء فقد روي عنه « أنه كان مع السلطان بايزيد خان في سفر ، وكان الوزير وقتئذ إبراهيم باشا ابن خليل باشا ، وكان وزيراً عظيم الشأن وكان في ذلك الزمان أمير يقال له أحمد بك بن أورنوس ، وكان عظيم الشأن جداً لا يتصدّر عليه أحد من الأمراء قال رحمه الله : كنتُ واقفاً على قدمي قُدّام الوزير ، والأمير المذكور عنده جالس ، إذ جاءه رجل من العلماء رثُّ الهيئة ، دنيء اللباس ، فجلس فوق الأمير المذكور ولم يمنعه أحد من ذلك فتحيَّرتُ في هذا وقلت لبعض رفقائي من هذا الذي جلس فوق الأمير ؟ فقال : هو رجلٌ عالمٌ . . يقال له المولى لطفي ، قلت : كم وظيفته قال : ثلاثون درهماً ، قلت : فكيف يتصدّر هذا الأمير ومنصبُه هذا المقدار ؟ قال رفيقي : إنّ العلماء معظمون لعلمهم ولو تأخر لم يرض بذلك الأمير ولا الوزير ، قال رحمه الله تعالى : فتفكرت في نفسي فقلت إني لا أبلغ مرتبة الأمير المذكور في الامارة وإني لو اشتغلت بالعلم يمكن أن أبلغ مرتبة العالم المذكور ، فنويت أن أشتغل بعد ذلك بالعلم الشريف »[1] .

وقد كان لهذه الحادثة أثرٌ كبير في نفسه ، إذ شجعته على الدرس والاطلاع ليصل الى مرتبة العلماء ، فكان له ما أراد ، قال صاحب الشقائق النعمانية : «وكان رحمه الله تعالى من العلماء الذين صرفوا جميع أوقاتهم إلى العلم وكان يشتغل بالعلم ليلاً ونهاراً ، ويكتب مالاح بباله الشريف، وقد فتر الليل والنهار ولم يفتر قلمه »[2] .

---

(١) طاش كبري زاده ، الشقائق النعمانية بذيل وفيات الأعيان ج ٢ م ٢ ص ٥٩١ ـ ٥٩٣ .

(٢) طاش كبري زاده ، الشقائق النعمانية بذيل وفيات الأعيان . ج ٢ م ٢ ص ٥٩٥

٢ ـ تلمذته على أيدي علماء أفاضل أجلاء كالمولى لطفي والمولى مصلح الدين القسطلاني والمولى معروف زاده وغيرهم بحيث أعدّوه إعداداً حسناً في الخُلق والأدب وزوّده بالمعرفة الصالحة حتى أحتلّ ـ فيما بعد ـ تلك المكانة العلمية .

٣ ـ إجادته التامة للغات الفارسية والعربية والتركية ، الأمر الذي جعله يقف على أسرار تلك اللغات وأن يؤلف فيها مؤلفات متعدّدة .

وإذا ما أضفت إلى تلك العوامل مصاحبته للسلاطين والأمراء في أسفارهم ورحلاتهم أدركت سرّ تلك الشهرة العلمية التي حظي بها ابن الكمال .

د ـ وَفاتُهُ : ـ

تُجمِعُ المراجع التي ترجمت لحياة ابن كمال على أنّ وفاته كانت في سنة ٩٤٠ هـ[1] في مدينة قسطنطينية . حيث كان مفتياً فيها قبيل وفاته . قال صاحب الكواكب السائرة : «وكانت وفاته سنة أربعين وتسعمائة ، وصلى عليه غائبة بجامع دمشق وعلى أحد المدرسين الثمانية ، محمد بن قاسم يوم الجمعة ، ثاني ذي القعدة سنة أربعين من السنة المذكورة[2] .

ـ آثارُهُ : ـ

ترك لنا ابن كمال باشا ثروةً فكرية واسعةً ضربت في اتجاهات مختلفة من

---

(١) ينظر : طاش كبري زاده الشقائق النعمانية بزيل وفيات الأعيان ج ٢ م٢ ص ٥٩٥ وابن الغزي ، أبو المعالي محمد بن عبدالرحمن ،ديوان الإسلام ، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٠٣٥٠ خ ص ٣١٠.

وذكر سليم البخاري أنّ وفاة ابن كمال كانت في سنة ٩٤٢ هـ وهذا خطأ والصحيح أن وفَاته في السنة التي حققناها وهي ٩٤٠ هـ

(ينظر مجلة المقتبس ، م٧ ج ١٠ ص ٧٢ وهامشها)

(٢) الغزّي، الكواكب السائرة ج ٢ ص ١٠٨ .



المعرفة الإنسانية بحيث أجاد وأبدع في معظم ما ألّف وكتب ، فكان «إماماً بارعاً في التفسير والفقه والحديث والنحو والتصريف والمعاني والبيان والكلام والمنطق والأصول وغير ذلك بحيث تفرَّد في إتقان كلّ علم من هذه العلوم ، « قلّما يوجد فن من الفنون إلاّ وله فيه مصنَّف أو مصنفات»[١] وقد كان من الممكن أن يكون في كلام التميمي هذا ضربٌ من المبالغة لولا أنّ معظم المراجع التي ترجمت لابن كمال قد اعترفت بتلك البراعة والجودة[٢] وأشادت بها ولولا تلك الآثار المختلفة التي خلّفها في العلوم الدينية واللغوية المتعددة ، ولقد ذهب التميمي أبعد من ذلك فجعل ابنَ كمال «في كثرة التأليف وسرعة التصنيف ووسع الاطلاع والإحاطة بكثير من العلوم في الديار الروميّة نظيراً للحافظ جلال الدين السيوطي في الديار المصرية»[٣]. وتحدّثنا المراجع أنّ «كل تصانيفه مرغوبٌ فيها ، متنافسٌ في تحصيلها متفاخرٌ بتملّك الأكثر منها»[٤] .

ويرى الباحث أنّ ابن كمال باشا يتّجه نحو العلوم الدينية من تفسير ، وفقه وأصول ، وحديث ، وكلام ، أكثر من اتجاهه نحو العلوم اللغوية بل إنّ مؤلفاته اللغويةَ والنحويةَ جاءت خادمةً لتلك العلوم وإن شئت فقل إن العلوم اللغوية ركيزةٌ من الركائز التي تعتمد عليها العلوم الدينية ، وبخاصة تفسير القرآن الكريم . وكل تصانيفه عبارة عن متون ، وحواشٍ ، وشروح ، وتعليقات ، ورسائل صغيرة أشبه بالمقالات في عصرنا الحاضر وهذه الرسائل كثيرة بحيث لم يحصها أحدٌ من العلماء ، ومن ثَمّ اختلفوا في عددها فمن قائل إنه قريب من المائة[٥] . الى قائل

---

(١) التميمي ، الطبقات السنية جـ ١ ص ٤٠٩ـ ٤١٠ .

(٢) ينظر طاش كبري زاده ، الشقائق النعمانية بذيل وفيات الأعيان ج ٢ م ٢ ص ٥٩٧ والغزّي ، الكواكب السائرة ج ٢ ص ١٠٧ .

واللكنوي ، الفوائد البهية ص ٢٢

(٣)التميمي الطبقات السنية ج ١ ص ٤١٢ .

(٤) التميمي ، المرجع السابق ج ١ ص ٤١٢ .

(٥) ينظر طاش كبري زاده ، الشقائق النعمانية بذيل وفيات الأعيان ج ٢ م ٢ ص ٥٩٥ .

إنه ثلاثمائة[1] ، طبع بعضها في مجموعات[2] غير أنها لم تحقق تحقيقاً علمياً سليماً ، وبعضها الآخر ما يزال مخطوطاً . على أنّ تأليف ابن كمال لم تقتصر على اللغة العربية وحسب وإنما ألّف أيضاً في اللغة الفارسية واللغة التركية علاوةً على نظمه الشعر فيها ، جاء في الشقائق النعمانية أنّ ابن كمال : «له يدٌ طولى في الإنشاء والنظم بالفارسية والتركية[3] ونظم بعض الأبيات باللغة العربية متناثرةً في كتابه (التنبيه على غلط الجاهل والنبيه) . ومما يجدر ذكره هنا أن الذين ترجموا لحياة ابن كمال لم يحصوا عدد مؤلفاته وإنما ذكروا عدداً قليلاً منها دون ذكر بقيتها الكثيرة .

ومهما يكن فسأتحدث عن آثاره اللغوية والنحوية وبعد ذلك أذكر ما استطعت الوقوف عليه من آثاره الأخرى مرتبة بحسب موضوعاتها .

آثاره اللغوية والنحوية :

أ ـ في اللغة :

١ ـ رسالة في الكلمات المعرّبة :[4] وقد نشرها سليم البخاري في بضع صفحات بالمجلد السابع من مجلة المقتبس وهي أشبه بمعجم صغير للكلمات التي عربتها العرب وأدخلتها في كلامها وأولها بعد البسملة « زِدْ نعماً جدت بها يا كريم ، حامداً لمن علم آدم الأسما وعدّ اختلاف الألسنة من الآيات العظمى » .

---

(١) ينظر التميمي، الطبقات السنية ج ١ ص ٤١١ .

(٢) ذكر جرجي زيدان ثلاث مجموعات من رسائله : الأولى تشتمل على ٣٦ رسالة طبعت سنة ١٣١٦ هـ ـ والثانية تشتمل على ٢٧ رسالة . والثالثة تشتمل على ٢٤ رسالة . (ينظر جرجي زيدان تاريخ آداب اللغة العربية ج ٣ ص ٣٥٢) .

أما الزركلي ، فقد ذكر مجموعة واحدة من رسائله وهي المجموعة الأولى التي ذكرها جرجي زيدان (ينظر الزركلي ، خير الدين ، الاعلام ط ٣ بيروت سنة ١٩٦٩ ج ١ ص ١٣٠

(٣) طاش كبري زاده ، الشقائق النعمانية بذيل وفيات الأعيان ١ م ٢ ص ٥٩٦

(٤) ينظر مجلة المقتبس ، م ٧ ج ١٠ سنة ١٣٣٠ هـ ص ٧٢١ .



٢ ـ رسالة في أن صاحب علم المعاني يشارك اللغوي في البحث عن مفرداتَ الالفاظ :[١] وهي رسالة صغيرة تحدث فيها ابن كمال عن جوانب البحث المشتركة بين صاحب علم المعاني ، والباحث اللغوي من جهة النظر الى المفردات اللغوية في السياقات المختلفة وأولها « الحمدُ لوليه والصلاة عليى نبيّه ، اعلم أنّ صاحب علم المعاني يشارك اللغوي . . الخ » . منها نسخة بدار الكتب المصرية ضمن مجموعة برقم ٣٨٩ مجاميع وأخرى في الخزانة التيمورية الملحقة بدار الكتب المصرية برقم ٧ مجاميع تيمور .

٣ ـ رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية[٢] يحقق ابن كمال فيها عدداً من الكلمات الأعجمية في المعاجم اللغوية وابتدأها بعد البسملة بقوله : « الحمدُ لله الذي جعل مبنى كلام العرب على المبنى والمعرب ، ووصله إلى العربي والمعرّب » ومنها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٨٩ مجاميع .

٤ ـ التنبيه على غلط الجاهل والنبيه [٣] :

طبع هذا الكتاب مرتين : الأولى بإشراف وعناية لاندبرج Landberg [٤] في كتاب طرف عربية ونشره في سنة ١٣٠٣ هـ . والثانية بعناية الشيخ عبد القادر المغربي في دمشق سنة ١٣٤٤ هـ وذلك بعد أن نشره في المجلّد الأوّل من مجلة

---

(١) ينظر مجلة المجمع العلمي بدمشق م ٢١ ص ٥٨ .

(٢) حاجي خليفة ، كشف الظنون ١/ ٨٥٣ وقد ذكرها باسم رسالة في التعريب . كما ذكرها ابن كمال في رسالته (في تصحيح لفظ الزنديق) ينظر ابن كمال باشا ، رسالة في تصحيح لفظ الزنديق وتحقيق معناه الدقيق مخطوطة ضمن مجموعة في دار الكتب المصرية برقم ٣٨٩ مجاميع ص ٣٦٠ من المجموعة ص ١ من الرسالة) .

(٣) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ١/ ٤٨٨ . والبغدادي ، إسماعيل باشا ، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، استانبول ١٩٥١ ، ١/ ١٤١ . وجرجي زيدان تاريخ آداب اللغة العربية ٣/ ٢٥٣ .

(٤) يذكر باسم الشيخ السويدي .



المجمع العلمي[1] ولقد أثبت المغربي أنّ اسم الكتاب هو التنبيه على غلط الجاهل والنبيه لا غلطات العوام كما جاء في بعض نسخه[2] . وحين حاول المغربي تحقيق اسم مؤلفه رجح أن يكون المؤلف هو ابن كمال فقال : « أما مؤلفها ـ أي رسالة التنبيه على غلط الجاهل والنبيه ـ فهو على الراجح ابن كمال باشا ، وانما قلنا على الراجح ، ولم نقل على القطع واليقين ، لأن كثيراً من نسخها لم يذكر فيها اسم مؤلفها قطّ . حتى إنّ صاحب كشف الظنون أغفل ذكره فهو إما أنه لم يعرفه أو أنه تردد بين أن يكون ابن كمال باشا أو يكون الشيخ البَرْكوي[3] .

والحقيقة أنّ صاحب كشف الظنون لم يغفل ذكرهُ كما يقول المغربي ، وإنما ذكره في الصفحة رقم ٤٨٨ في الجزء الأول من النسخة التي رجعتُ إليها .

ومهما يكن فلم « يحظ كتابٌ من كتب لحن العامة بمثل ما حظي به هذا الكتاب في كثرة مخطوطاته فقد عدّ له بروكلمان اثني عشر مخطوطاً في برلين وميونخ وباريس والجزائر وأبسالا والقاهرة والاسكندرية وتركيا والموصل[4] . ويبدأ ابن كمال الكتاب بعد البسملة بقوله : « الحمدُ لله الذي جعلنا من زمرة مَن علِم ولم يجعلنا من الذين يحرِّفون الكِلم » وقد قسّمه إلى فصول أولها فصل الهمزة وآخرها فصل النون . قال في مقدمته : « فجمعت الأغلاط المتداولة إلاّ مالم يصل إلى السمع . . فحصل لي ما أربى على مائة لفظ من السَقط بعضها للخاصّة وبعضها للعامّة فقط ، وذكرت مراعياً ترتيب الحروف الأصلية في الأول والثاني دون الآخر

---

(١) ينظر مجلّة المجمع العلمي بدمشق ، مقال بعنوان (نشر رسالة مخطوطة) بقلم عبد القادر المغربي ، م ١ ص ٤٣ .

(٢) ينظر د . رمضان عبد التواب ، لحن العامة والتطور اللغوي ط ١ القاهرة دار المعارف سنة ١٩٦٧ ص ٢٨٧ .

(٣) ينظر المغربي ، مقدمة كتاب التنبيه على غلط الجاهل والنبيه ص ٤ .

(٤) د . رمضان عبد التواب ، لحن العامة والتطور اللغوي ص ٢٨٧ .



الذي هو أساس المعاني ، إذ لو اعتبر لزادت عدّة الفصول والأبواب على حجم هذا الكتاب :[1] .

٥ ـ رسالة في بيان مزية اللسان الفارسية على سائر اللغات ما خلا العربية :[2] ـ طبعت هذه الرسالة بعناية الدكتور حسين علي محفوظ ونشرها في طهران سنة ١٩٥٣ م . وهي رسالة صغيرة الحجم بدأها ابن كمال بعد البسملة بقوله : « الحمدُ على ما أنعم علينا بتعليم الألسنة وتفهيم حقائقها وألهمنا غرائب أسرار اللغة وعجائب دقائقها . . الخ » تحدّث فيها آبن كمال عن لغة الفرس القديمة وفروعها ثم تحدث عن مزيتها من الوجهة الدينية حيث عدّها المرتبة الثانية بعد العربية . ويوجد منها نسخة مخطوطة ضمن مجموعة في الخزانة التيمورية برقم ١١١ مجاميع تيمور .

٦ ـ رسالة في تصحيح لفظ الزنديق وتحقيق معناه الدقيق :[3] طبعت هذه الرسالة بعناية الدكتور حسين علي محفوظ أيضاً ونشرها في بغداد سنة ١٩٦٢ . وبدأها آبن كمال بعد البسملة بقوله : « الحمد لله وليّ التوفيق ، والصلاة على النبيّ الشفيق ، محمد الهادي إلى طريق التحقيق وعلى آله وأصحابه حماة الدين الوثيق وبعد ، فهذه رسالة في تصحيح لفظ الزنديق . . الخ » وقد حقق فيها ابن كمال لفظ الزنديق مبنى ومعنى كما وجّهه من الناحية الدينية توجيهاً دقيقاً .

ويوجد منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٨٩ مجاميع .

---

(١) آبن كمال باشا ، التنبيه على غلط الجاهل والنبيه ، تحقيق الشيخ عبد القادر المغربي ، دمشق ، مطبعة الترقي سنة ١٣٤٤ هـ ص ٨ .

(٢) ينظر ، حاجي خليفة ، كشف الظنون ١/ ٨٨٧ . وقد ذكرها باسم (رسالة في لغة الفرس ومزيتها) .

(٣) ينظر البغدادي ، إسماعيل باشا ، هدية العارفين ١/ ١٤١ . ومجلة المجمع العلمي بدمشق م ٢١ ص ٥٨ . ويس ، يس بن زين الدين ، حاشية ياسين على شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٨٨ .



٧ ـ رسالة في معنى حروف المعجم التي وردت عن العرب :[١] . ذكرت هذه الرسالة في فهرس المجموعة رقم ٣٨٩ مجاميع بدار الكتب المصرية وعند مراجعة المجموعة لم أعثر عليها .

٨ ـ رسالة في اللفظ المفرد وضع لمعنى مفرد :[٢] بدأها ابن كمال بقوله : الكلمةُ لفظ مفرد وضع لمعنى مفرد . في الكلمة لغتان كلمة بوزن كلمة (تفنة ولبنه) وهي لغة أهل الحجاز . . الخ » وهي رسالة صغيرة تحدّث فيها ابن كمال عن تعريف اللغويين وغيرهم للكلمة ، وسوف أتحدث عنها في الباب الخاص بدراسة جهود ابن كمال في اللغة . ومنها نسخة ضمن مجموعةٍ بدار الكتب المصرية برقم٣٨٩ مجاميع .

٩ ـ محيط اللغة :[٣] يبدو أنّ هذا الكتاب باللغة الفارسية والعربية ، فقد جاء في كشف الظنون أنّ ابن كمال : « ترجم فيه اللغات بالفارسية ورتّبه على الحروف كالجوهري بالإشارة الى الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي[٤] وقد ذكره صاحب هدية العارفين باسم « محيط اللغة في اللغات الفارسية والعربية »[٥] .

ب ـ آثاره في الصرف والنحو : ـ

١٠ ـ أسرار النَّحْو : وهو الكتاب الذي قمتُ بتحقيقه ضمن هذا البحث .

١١ ـ رسالة في نسبة الجمع :[٦] وهي رسالة صغيرة حقق فيها ابن كمال

---

(١) لم اعثر على ذكر لهذه الرسالة في المراجع التي ترجمت لابن كمال .

(٢) لم اعثر على ذكر لهذه الرسالة في المراجع التي ترجمت لابن كمال .

(٣) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ٢/ ١٦٢١ .

(٤) ينظر حاجي خليفة ، المرجع السابق ٢/ ١٦٢١ .

(٥) البغدادي ، هدية العارفين ١/ ١٤٢ .

(٦) ينظر فهرس المخطوطات بالموصل ـ من كتب محمد علي أفندي ابن الخليفة ص ٢٩٦ .

النسبة الى الجمع وبدأها بقوله : « الحمدُ لوليّه ، والصلاة على نبيّه ، وبعد ، فهذه رسالة معمولة في نسبة الجمع ، آعلم أنّ الجمع لا ينسب إليه إلا إذا لم يكن له واحد أصلا . . إلخ » . ومنها نسخة ضمن مجموعة برقم ٣٨٩ مجاميع وأخرى في الخزانة التيمورية الملحقة بدار الكتب المصرية برقم ٧ مجاميع تيمور .

١٢ ـ رسالة فيما يتعلّق بالضمائر :[١] بدأها آبن كمال بقوله : « الحمد لله الذي تولى السرائر ووقف على الضمائر والصلاة على محمد المبعوث من أفضل القبائل ، وأكرم العشائر وعلى آله وأصحابه . . الخ » والواقع أن هذه الرسالة ليست في النحو وحسب ، وإنما يربط فيها آبن كمال ما بين النحو والمعاني ، على غرار ما فعل عبد القاهر الجرجاني في نظريته النظم . ويوجد منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٨٩ مجاميع .

١٣ ـ رسالة في من التبعيضية :[٢] وأولها : « الحمدُ لوليّه والصلاة على نبيّه ، آعلم أن البعضيّة . . الخ » . ومنها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٨٩ مجاميع . وقد فرق فيها ابن كمال بين مِن البيانيّة ومن التبعيضية ، مستنداً إلى ما ذكره علماء النحو والبيان والتفسير في الفرق بينهما ، ومستشهداً ببعض الآيات القرآنية على ما يقول .

١٤ ـ رسالة في وجه الاستثناء[٣] في قوله تعالى : ﴿ لا يَعْلَمُ مَنْ في السموات والأرضِ الغيبَ الاَّ اللهُ ﴾[٤] .

وهي رسالة صغيرة جداً بدأها بقوله : « الحمد لله عالم الغيب والشهادة منه المبدأ وإليه الإعادة والصلاة على محمّد فارق الحقّ عن الباطل بكتاب خارق

(١) ينظر فهرس المخطوطات بالموصل ـ من كتب محمد علي أفندي إبن الخليفة ص ٢٩٦ .

(٢) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ١/ ٨٩٤ .

(٣) لم أعثر على ذكر لهذه الرسالة في المراجع التي ترجمت لابن كمال .

(٤) من الآية ٦٥ من سورة النمل .



للعادة . . إلخ » ويوجد منها نسخة ضمن مجموعة بالخزانة التيمورية برقم ١٩١ مجاميع تيمور .

١٥ ـ رسالة في قولهم أكثرُ من أن يُحصى : [١] ـ أولها : « أحمدُ الله سبحانه وتعالى أكثر من أن يحصى ، وأصلي على نبيه أشهر من أن يحفى صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم صلاة وسلاماً أكثر من أن يضبطها القلم . . إلخ » . وهي رسالة صغيرة جداً ، علّق فيها ابن كمال على ما شاع بين العلماء من استعمال اسم التفضيل وتعلّق من به . ويوجد منها نسخة ضمن مجموعة بالخزانة التيمورية برقم ٢٦١ مجاميع تيمور .

١٦ ـ رسالة في جموع التكسير : [٢] أولها بعد البسملة : « أعلم أنّ الاسم إذا كان على فعل أو فعل أو فعل يجمع على أفعُل أو افعال . . الخ » وقد جمع فيها ابن كمال صيغ جمع التكسير دون شرح أو تعليل كأن يقول : « وإذا كان على فَعَل أو فعل مفتوح الفاء متحركة العين جمع على فِعال وأفعُل نحو جَبَلٌ وجِبال وأجبُل . وعلى فعاله وأفعال نحو جمل وجمالة وأجمال وحجر ، وحجارة وأحجار[٣] » وهكذا دون ذكر مرجع من المراجع الصرفية أو النحوية ، ودون إشارة إلى أي خلاف حول هذا الوزن أو ذاك . ويوجد منها نسخة ضمن مجموعة بالخزانة التيمورية برقم ٢٦١ مجاميع تيمور .

١٧ ـ رسالة في إعراب كلماتٍ دائرةٍ على الألسنة : [٤] ـ وهي رسالة صغيرة أعرب فيها ابن كمال عدداً من الكلمات المشكِلة على المُعْرِب مثل ، وحده ،

(١) لم أعثر على ذكر لهذه الرسالة في المراجع التي ترجمت لابن كمال .

(٢) لم أعثر على ذكر لهذه الرسالة في المراجع التي ترجمت لابن كمال . وانما ذكرت في فهرس المجموعة رقم ٢٦١ بالخزانة التيمورية .

(٣) ابن كمال ، رسالة في جموع التكسير مخطوط ضمن مجموعة بالخزانة التيمورية برقم ٢٦١ مجاميع تيمور ص ١٥٦ من المجموعة ص ١ من الرسالة .

(٤) لم أعثر على ذكر لهذه الرسالة المراجع التي ترجمت لابن كمال .



كافةً ، تَارةً ، سَرْمداً ، الآنَ . . الخ وقد بدأها بقوله : « كلمة تارة منصوبة اما على المصدرية أو على الظرفية على قياسنا في مرّة في قولنا ضَرَبْتُهُ مَرَّةً . منها نسخة ضمن مجموعة بالخزانة التيمورية برقم ٦٩ مجاميع تيمور .

١٨ ـ الفَلاَحَ في شَرْحِ المَراح[1] : (شرح مراح الأرواح في علم الصرف لأحمد بن علي بن مسعود) طبع هذا الكتاب ثلاث مرات . اثنتان في الآستانة ، والثالثة في القاهرة . أمّا طبعتا الآستانة فإحداهما كانت في سنة ١٢٨٢ هـ ، ومنها نسخة بالمكتبة الأزهرية برقم ٢٧٨ وهي في مئة وست وثمانين صفحة . والثانية في سنة ١٣٠٦هـ ومنها نسخة بالمكتبة الأزهرية أيضاً برقم ٩٦٥ . أمّا التي في القاهرة ففي سنة ١٣٥٦هـ بمطبعة مصطفى البابي الحلبي .

قال ابن كمال باشا في مقدِّمة كتابه : « لما رأيتُ المختصر في الصرف الذي صنعه الفاضل المحقق ، والعالم المدقق ، علاَّمة الورَى شمس الملّة والدين أحمد بن علي بن مسعود ، جعلهم الله قريناً لنبيّه في مقامٍ محمود ، مع صغر حجمه ووجازة نظمه مشتملاً على غرر الفرائد ، ودرر الفوائد محتوياً على دقائق الأسرار العربية ، ونكات العلوم الأدبية ، ولم يقع له شرح يكشف القناع عن مخدراته فأردت أن أشرحه شرحاً يزيل صعابَه ويخرج من قشره لبابه . . وسمّيته بالفلاح في شرح المراح »[2] .

١٩ ـ رسالة في قد :[3] ـ أولها : « لفظ قد من المؤكدات إذا كان للتحقيق . . . الخ » ومنها نسخةٌ ضمن مجموعة بالمكتبة الأزهرية برقم ٧٥٥ مجاميع .

---

(١) ينظر البغدادي ، هدية العارفين ١/ ١٤١ .

(٢) ابن كمال باشا ، الفلاح في شرح المراح ، ط٢ ، القاهرة ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٥٦ هـ ص ٢ .

(٣) لم أعثر على ذكر لهذه الرسالة في المراجع التي ترجمت لابن كمال وانما ذكرت في فهرس المكتبة الأزهرية . (ينظر فهرس المكتبة الأزهرية ، القاهرة ، مطبعة الأزهر سنة ١٣٦٥ هـ ٤/ ٢٠٠) .



٢٠ ـ رسالة في المؤنثات السماعية[١] :ـ وهي رسالة صغيرة جداً ذكر فيها ابن كمال عدداً من الكلمات التي سمع عن العرب تذكيرها وتأنيثها مثل : العين ، الاصبع ، السوق ، وما إليها . وتقع هذه الرسالة في صفحة واحدة قبل فهرس كتاب أسرار النحو ومنها نسخة مع كتاب الفلاح في شرح المراح بمكتبة البلدية بالاسكندرية برقم ٢٤٧٩ .

٢١ ـ رسالة في تحقيق وضع كاد وطرق استعماله :[٢]ـ بدأها بعد البسملة بقوله : « الحمد لوليّه والصلاة على نبيّه فهذه رسالة في تحقيق وضع كاد وتوضيح طريق استعماله فنقول وبالله التوفيق ـ إن كاد في أصل الوضع . . الخ » تحدث فيها ابن كمال عن استعمال كاد في السياق اللغوي مفرقا بينها وبين عسى ، وقد تحدثت عن رأيه فيها في الفصل الخاص بنماذج من دراساته النحوية . ويوجد منها ثلاث نسخ بالمكتبة الأزهرية وهي جميعاً ضمن مجاميع أرقامها : ٣٣١١ مجاميع و٣٤٨٧٢ مجاميع و٨٨٤ مجاميع كما يوجد منها نسخة في مكتبة محمد علي ابن الخليفة بالموصل[٣] .

جـ ـ في البلاغة :

٢٢ ـ تغيير المفتاح وشرحه :[٤] منه نسخه بدار الكتب المصرية :رقم ١٢٣ بلاغة (ق) .

٢٣ ـ حاشية على المصباح[٥] للسيد الشريف الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦

(١) لم اعثر على ذكر لهذه الرسالة في المراجع التي ترجمت لابن كمال .

(٢)لم اعثر على ذكر لهذه الرسالة في المراجع التي ترجمت لابن كمال .

(٣) ينظر فهرس المخطوطات بالموصل ص ٢٩٧ .

(٤) ينظر اللكنوي ، الفوائد البهية ص ٢٢ ، والتميمي ، الطبقات السنية ٤١١/١ والبغدادي ، هدية العارفين ١٤١/١ وبروكلمان/ تاريخ الأدب العربي ، ترجمة د . السيد يعقوب بكرود ، رمضان عبد التواب ، القاهرة ، دار المعارف ٢٥٢/٥ .

(٥) ينظر بروكلمان تاريخ الأدب العربي ٢٥١/٥ .



هـ . منها نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٣٤٩ نحو تيمور .

٢٤ ـ حواشٍ على شرح المفتاح للسيد الشريف :[1] منها نسخة بدار الكتب برقم ٩٠ مجاميع .

٢٥ ـ رسالة في تحقيق التغليب :[2] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٧ مجاميع تيمور .

٢٦ ـ رسالة في المجاز :[3] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٢٦١ مجاميع تيمور وأخرى برقم ٣٨٩ مجاميع .

٢٧ ـ رسالة في المشاكلة :[4] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٧ مجاميع تيمور وأخرى بمكتبة محمد علي ابن الخليفة بالموصل[5] .

٢٨ ـ رسالة في معنى النظم والصياغة :[6] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٧ مجاميع تيمور وأخرى برقم ٣٨٩ مجاميع .

٢٩ ـ رسالة في تحقيق الخواص والمزايا :[7] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٨٩ مجاميع وأخرى برقم ٧ مجاميع تيمور وثالثة بالموصل بمكتبة محمد علي ابن الخليفة .

---

(١) ينظر طاش كبري زاده ، الشقائق النعمانية بذيل وفيات الأعيان ج ٢ م ٢ ص ٥٩٦ والغزي ، نجم الدين ، الكواكب السائرة ٢/١٠٨ .

(٢) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ١/٨٥٤ ومجلة المجمع العلمي بدمشق م ٢١ ص ٥٨ .

(٣) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ١/٨٤٦ .

(٤) ينظر حاجي خليفة ، المرجع السابق ١ : ٨٩١ .

(٥) ينظر فهرس المخطوطات بالموصل (من كتب محمد علي ابن الخليفة) ص ٢٩٧ .

(٦) لم أعثر على ذكر لها في الكتب التي ترجمت لابن كمال .

(٧) ينظر فهرس المخطوطات بالموصل (من كتب محمد علي ابن الخليفة) ص ٢٩٧ .



٣٠ ـ رسالة في الاستعارة : ـ ذُكرت هذه الرسالة في فهرس المخطوطات بمكتبة كُلّيّة الآداب بجامعة القاهرة باسم رسالة في الاستعارة وهي ضمن مجموعة برقم ٢١٤٣٠ مجاميع وقد أطلعت عليها فوجدت عنوان الرسالة باسم (الرسالة الفريدة) وقد ذكرها بهذا الاسم الأخير صاحب هدية العارفين[١] أما فهرس المخطوطات بالموصل فقد ذكرها باسم رسالة في الاستعارة[٢] .

٣١ ـ رسالة في تلوين الخطاب :[٣] .

٣٢ ـ رسالة في تحقيق التوسعات في كلام العرب :[٤] . منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٨٩ مجاميع .

٣٣ ـ رسالة في الأسلوب الحكيم :[٥] . منها نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٧ مجاميع تيمور ، وأخرى بالموصل بمكتبة محمد علي ابن الخليفة[٦] .

٣٤ ـ رسالة في التضمين[٧] . منها نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٣٨٩ مجاميع .

د ـ في الأدب : ـ

٣٥ ـ شرح خَمْرية آبن الفَارض[٨] التي مطلعها :

---

(١) ينظر البغدادي ، هدية العارفين ١/١٤١ .

(٢) ينظر فهرس المخطوطات بالموصل ص ٢٩٧ .

(٣) ينظر مجلة المجمع الحلمي بدمشق م ٢١ ص ٥٨ .

(٤) لم أعثر على ذكر لها في الكتب التي ترجمت لابن كمال .

(٥) ينظر مجلة المجمع العلمي بدمشق م ٢١ ض ٥٨ .

(٦) ينظر فهرس المخطوطات بالموصل ص ٢٩٧ .

(٧) ينظر مجلة المجمع العلمي بدمشق م ٢١ ص ٥٨ .

(٨) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ٢/١٣٣٨ .

شَرِبْنَا عَلَىٰ ذِكْرِ الحبيبِ مُدامةً . . سكِرْناَ بِهَا مِنْ قَبْل أَنْ يُخلَقَ الكَرْمُ

منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٨٩ مجاميع وأخرى برقم ٧٣ مجاميع تيمور .

٣٦ ـ إظهار الاظهار على أشجار الأشعار[١] .

هـ ـ في العلوم الدينية : ـ

٣٧ ـ الايضاح والإصلاح :[٢] له نسخ كثيرة منها نسخة بمكتبة كلية الآداب بجامعة القاهرة برقم ٢٠٩٦٥ وأخرى بدار الكتب المصرية برقم ٧٩٨ فقه ، وثالثة بذات الدار برقم ٤٠٧ بلاغة طلعت .

٣٨ ـ شرح على الهداية :[٣] وهو تعليقه على الهداية في الفروع لشيخ الإسلام برهان الدين أبي بكر المرغيناني الحنفي المتوفي سنة ٥٩٣ هـ[٤] منه نسخة بمكتبة كلّية الآداب بجامعة القاهرة برقم ١٩٨٣٤ فقه حنفي .

٣٩ ـ طبقات المجتهدين :[٥] منه نسخة بمكتبة كلّية الآداب بجامعة القاهرة برقم ٢١٩٦١ فقه وأخرى بمكتبة البلدية بالإسكندرية برقم ٣٦٥٨ ج .

٤٠ ـ طبقات الفقهاء :[٦] منه نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية

---

(١) ينظر البغدادي إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون سنة ١٩٤٥ م ١ ص ٩٦ .

(٢) ينظر البغدادي ، هدية العارفين ١/١٤١ واللكنوي ، الفوائد البهيّة ص ٢٢ والغزى نجم الدين ، الكواكب السائرة ٢/١٠٨ .

(٣) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ٢/ ٢٠٣٧ ، والبغدادي ، هدية العارفين ١/ ١٤١ والتميمي ، الطبقات السنية ١/ ٤١١ .

(٤) ينظر حاجي خليفة كشف الظنون ٢/ ٢٠٣٧ .

(٥) ينظر حاجي خليفة ، المرجع السابق ٢/ ١١٠٦ والبغدادي هدية العارفين ١/ ١٤٢ .

(٦) ينظر جرجي زيدان تاريخ آداب اللغة العربية ٣/ ٣٥٢ .



برقم ٣٧ مجاميع تيمور ، كما ذكر جرجي زيدان أن له نسختين مخطوطتين ببرلين[١] .

٤١ ـ المهمات في فروع الفقه الحنفي[٢] .

٤٢ ـ رسالة في الخضاب :[٣] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٧ مجاميع تيمور .

٤٣ ـ رسالة في بيان استخلاف الجمعة :[٤] منها نسخة ضمن مجموعة بالمكتبة الأزهرية برقم (٤٧٨) مجاميع حليم .

٤٥ ـ رسالة في مسألة دخول البنت :[٥] منها نسخة ضمن مجموعة بالمكتبة الأزهرية برقم (٤٧٨) مجاميع حليم .

٤٦ ـ رسالة في الظل والزوال :[٦] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٨ مجاميع تيمور .

٤٧ ـ رسالة في بيان الفرق الضالة :[٧] منها نسخة بمكتبة محمد علي ابن الخليفة بالموصل .

٤٨ ـ رسالة في تفضيل نبيِّنا عليه السلام على سائر الأنبياء عليهم السلام :[٨]

---

(١) ينظر جرجي زيدان المرجع السابق ٣/٣٥٢ .

(٢) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ٢/١٩١٦ والبغدادي ، هديّة العارفين ١/١٤٢ .

(٣) ينظر جرجي زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ٣/٣٥٢ .

(٤) ينظر ابن عابدين ، محمد امين ، حاشية على رد المحتار على الدر المختار سنة ١٣٢٤ هـ ١/٧٥٠ .

(٥) ينظر البغدادي هديّة العارفين ١/١٤١ .

(٦) ينظر فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية ١/٥٥ .

(٧) لم أعثر على ذكر لهذه الرسالة في الكتب التي ترجمت لابن كمال .

(٨) لم أعثر على ذكر لهذه الرسالة في الكتب التي ترجمت لابن كمال .

منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ١١١ مجاميع تيمور .

٤٩ ـ رسالة في تفضيل الملائكة :[١] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٧ مجاميع تيمور .

٥٠ ـ رسالة في فعل العبيد :[٢] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٧ مجاميع تيمور .

٥١ ـ رسالة في شهادة الزور :[٣] منها نسخة ضمن مجموعة بالقدس[٤] .

٥٢ ـ رسالة في سجود السهو[٥] .

٥٣ ـ رسالة في أن صانع العالم فاعل مختار :[٦] منها نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٩٢٤ مجاميع .

٥٤ ـ رسالة في البسملة :[٧] منها نسخة بمكتبة محمد علي ابن الخليفة بالموصل[٨]

٥٥ ـ رسالة في المشروعات وغير المشروعات :[٩] منها نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٢١٦٣١ ب .

٥٦ ـ رسالة في إيمان أبوي الرسول عليه السلام :[١٠]منها نسخة ضمن

---

(١) لم أعثر على ذكر لهذه الرسالة في الكتب التي ترجمت لابن كمال .
(٢) لم أعثر على ذكر لهذه الرسالة في الكتب التي ترجمت لابن كمال .
(٣) يُنظر مجلة المجمع العلمي بدمشق م ٢١ ص ٥٨ .
(٤) ينظر المرجع السابق م ٢١ ص ٥٨ .
(٥) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ١/ ٨٧١ .
(٦) لم أعثر على ذكر لها في الكتب التي ترجمت لابن كمال .
(٧) لم أعثر على ذكر لها في الكتب التي ترجمت لابن كمال .
(٨) ينظر فهرس المخطوطات بالموصل ص ٢٩٦ .
(٩) لم أعثر على ذكر لها في الكتب التي ترجمت لابن كمال .
(١٠) ينظر فهرس المكتبة الأزهرية ١/ ١٩٨ .



مجموعة بالمكتبة الأزهرية برقم (٦٤٢ مج) حليم ٣٤٨٧٢ .

٥٧ـ رسالة في حقيقة الربا :[١] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ١١١ مجاميع تيمور .

٥٨ ـ رسالة في حد الخمر :[٢] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ١١١ مجاميع تيمور .

٥٩ ـ رسالة في جواز الاستئجار على تعليم القرآن :[٣] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٨٩ مجاميع .

٦٠ ـ رسالة في بيان المقدار مسح الرأس :[٤] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٧ مجاميع تيمور .

٦١ ـ رسالة في جواز الجمعة في موضعين :[٥] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ١١١ مجاميع تيمور وأخرى برقم ٨ مجاميع تيمور .

٦٢ ـ رسالة في تفضيل أبوي الرسولﷺ :[٦] منها نسخة من مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٨٩ مجاميع وأخرى برقم ١١١ مجاميع تيمور .

٦٣ـ رسالة في تحقيق الاختلاف بين المجتهدين :[٧] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٧ مجاميع تيمور .

---

(١) لم أعثر على ذكر لها في الكتب التي ترجمت لابن كمال .
(٢) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ١/ ٨٦٠ .
(٣) ينظر بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي ٢/٦٦٨ .
(٤) لم أعثر على ذكر لها في الكتب التي ترجمت لابن كمال .
(٥) لم أعثر على ذكر لها في الكتب التي ترجمت لابن كمال .
(٦) لم أعثر على ذكر لها في الكتب التي ترجمت لابن كمال .
(٧) لم أعثر على ذكر لها في الكتب التي ترجمت لابن كمال .



٦٤ ـ رسالة فيما هو أخص بالله :[١] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٧ مجاميع تيمور .

٦٥ ـ رسالة في تعليم الأمر في تحريم الخمر :[٢] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ١١١ مجاميع تيمور .

٦٦ ـ تعليقه على الغرر والدرر للملاخسرو[٣] .

٦٧ ـ التعريفات[٤] .

٦٨ ـ شرح القنوت[٥] .

٦٩ ـ تغيير التنقيح :[٦] (بالتنقيح) هو تنقيح الأصول لعبد الله بن مسعود البخاري الحنفي المتوفي سنة ٧٢٧[٧] .

٧٠ ـ رسالة في الكلام على خلق القرآن :[٨] منها نسخة ضمن مجموعة بالمكتبة الأزهرية برقم (٧٧٩ مج) حليم ٣٤٨٢٦ . وأخرى بدار الكتب المصرية برقم ٢٦١ مجاميع تيمور ، وثالثة بمكتبة كلية الآداب بجامعة القاهرة برقم ٢١٢٥٣ مجاميع ، ورابعة بمكتبة محمد علي ابن الخليفة[٩] .

---

(١) لم أعثر على ذكر لها في الكتب التي ترجمت لابن كمال .

(٢) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ١/ ٤٢٥ .

(٣) ينظر البغدادي هدية العارفين ١/ ١٤١ .

(٤) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ١/٤٢٢ .

(٥) ينظر حاجي خليفة المرجع السابق ٢/١٤٠٢ .

(٦) ينظر طاش كبرى زاده ، الشقائق النعمانية بذيل وفيات الأعيان ج ٢ م ٢ ص ٥٩٥ وحاجي خليفة ، كشف الظنون ١/ ٤٩٩ ، والبغدادي هدية العارفين ١/ ١٤١ .

(٧) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ١/ ٤٩٩ .

(٨) ينظر بروكلمان، تاريخ الأدب العربي ٢/٦٦٨ وفهرس المكتبة الأزهرية ٣/ ٥٠٠ .

(٩) ينظر فهرس المخطوطات بالموصل (من كتب محمد علي ابن الخليفة) ص ٢٩٦ .



٧١ ـ رسالة في تحقيق حشر الأجساد :[١] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٧ مجاميع تيمور ، وأخرى بالمكتبة الأزهرية برقم ٢١١ مجاميع وثالثة بمكتبة كلية الآداب بجامعة القاهرة برقم ٢١٤٢٠ مجاميع .

٧٢ ـ رسالة في تحقيق المعجزات :[٢] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ١١١ مجاميع تيمور ، وأخرى بمكتبة الآداب بجامعة القاهرة برقم ٢١٢٥٣ مجاميع وثالثة بالمكتبة الأزهرية برقم (٢١١ مج) حليم ٥٤٠٧ .

٧٣ ـ رسالة في تحقيق الواجب :[٣] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ١١١ مجاميع تيمور ، وأخرى بالمكتبة الأزهرية برقم (٧٨٥ مج) حليم ٣٤٨٧٢ .

٧٤ ـ رسالة في القرآن كلام الله القديم :[٤] منها نسخة ضمن مجموعة بمكتبة كلية الآداب بجامعة القاهرة برقم ٢١٣٤٧ مجاميع .

٧٥ ـ رسالة في عدم نسبة الشر الى الله تعالى :[٥] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ١١١ مجاميع تيمور ، وأخرى بالمكتبة الأزهرية برقم (٢١١) مج حليم ٥٤٠٧ .

٧٦ ـ شرح بدء الأمالي :[٦] منه نسخة بمكتبة البلدية بالاسكندرية برقم ٢٠٧٠ د .

---

(١) ينظر فهرس المكتبة الأزهرية ٣/ ٥٠٠ .
(٢) ينظر المرجع السابق ١/ ١٩٩ .
(٣) ينظر المرجع السابق ١/ ١٩٩ .
(٤) ينظر بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي ٢/ ٦٦٨ .
(٥) ينظر فهرس المكتبة الأزهرية ١/ ١٩٨ .
(٦) لم أعثر على ذكر لها في الكتب التي ترجمت لابن كمال .

٧٧ ـ رسالة في بيان القضاء والقدر: [١] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ١٢٥ مجاميع تيمور . وأخرى بمكتبة كلية الآداب بجامعة القاهرة برقم ٢١٣٤٧ مجاميع . وثالثة بالمكتبة الأزهرية برقم ٧٨٥ مج .

٧٨ ـ رسالة في تحقيق أن القرآن معجز : [٢] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٢٦١ مجاميع تيمور ، وأخرى بالمكتبة الأزهرية برقم ٧٧٩ مجاميع .

٧٩ ـ رسالة في الحياة في شرح شروط الصلاة [٣] .

٨٠ ـ رسالة في مهمات المفتي [٤]

٨١ ـ فتوى في حتمية تمسك ابن عربي بمذهب المتصوفة [٥] .

٨٢ ـ رسالة في وزن الأعمال : [٦] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٧ مجاميع تيمور .

٨٣ ـ رسالة في مقال القائلين بالحال من أصحابنا وأصحاب الاعتزال : [٧] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ١١١ مجاميع تيمور .

٨٤ ـ تجريد التجريد في الكلام [٨] .

---

(١) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ١/٨٧٢ .

(٢) ينظر فهرس المكتبة الأزهرية ١/١٩٨ .

(٣) ينظر مجلة معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية القاهرة سنة ١٩٦٠ م ٥ ص ٢١٧ .

(٤) ينظر المرجع السابق ٥/٢٢١ .

(٥) ينظر المرجع السابق ص ٢٩١ .

(٦) لم أعثر على ذكر لها في الكتب التي ترجمت لابن كمال .

(٧) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ١/ ٨٦٠ .

(٨) ينظر طاش كبرى زاده ، الشقائق النعمانية بذيل وفيات الأعيان ج ٢ م ٢ ص ٥٩٦ وحاجي خليفة ، كشف الظنون ١/ ٣٥٤ والبغدادي ، هدية العارفين ١/ ١٤١ .



٨٥ ـ رسالة في القدرة والاختيار :[١] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٨٩ مجاميع .

٨٦ ـ رسالة في الجبر والاختيار :[٢] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٨٩ مجاميع .

٨٧ ـ رسالة في رؤية الله :[٣] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٢٢٩ مجاميع تيمور .

٨٨ ـ رسالة في تفضيل جنس الانسان على جنس الملك :[٤] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ١١١ مجاميع تيمور .

٨٩ ـ رسالة في الفقر :[٥] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٧ مجاميع تيمور .

٩٠ ـ شرح أربعين حديثاً :[٦] منه نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ١١١ مجاميع تيمور ، وأخرى بمكتبة كلية الآداب بجامعة القاهرة برقم ٢٢٣٦٧ مجاميع .

٩١ ـ تعليقه على الجامع الصحيح[٧]

٩٢ ـ شرح مصابيح السنة[٨] للإمام حسين بن مسعود البغوي الشافعي

---

(١) لم أعثر على ذكر لها في الكتب التي ترجمت لابن كمال .

(٢) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ٢/ ١٨٨٨ والبغدادي ، هدية العارفين ١/ ١٤٢ .

(٣) لم أعثر على ذكر لها في الكتب التي ترجمت لابن كمال .

(٤) لم أعثر على ذكر لها في الكتب التي ترجمت لابن كمال .

(٥) لم أعثر على ذكر لها في الكتب التي ترجمت لابن كمال .

(٦) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ١/ ٥٥٤ والبغدادي هدية العارفين ١/ ١٤١ .

(٧) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ١/ ٥٥٤ والبغدادي هدية العارفين ١/ ١٤١ .

(٨) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ٢/ ١٦٩٩ والبغدادي هدية العارفين ١/ ٦٤١ .

المتوفي سنة ٥١٦ هـ .

٩٣ ـ رسالة في مصطلح الحديث :[1] منها نسخة ضمن مجموعة بالمكتبة الأزهرية برقم ٧٤٩ مجاميع .

٩٤ ـ رسالة في شرح قوله عليه السلام :[2] سأخبركم بأول أمري دعوة إبراهيم وبشارة عيسى ورؤيا أمّي التي رأت حين وضعتني وقد خرج منها نور أضاءت بها قصور الشام » . منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٨٩ مجاميع وأخرى بمكتبة محمد علي ابن الخليفة بالموصل .

٩٥ ـ شرح مشارق الأنوار النبوية من صحيح الأخبار المصطفوية[3] للصغاني المتوفي سنة ٦٥٠ هـ .

٩٦ ـ رسالة في أشكال الفرائض[4] .

٩٧ ـ شرح السّراجية[5] لسرَاجِ الدين أبي طاهر محمد بن عبد الرشيد السجاوندي منه نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٧٠٥٠ وأخرى بمكتبة كلية الآداب بجامعة القاهرة برقم ١٧٠٤٢ .

٩٨ ـ رسالة في شرح بعض الأحاديث :[6] منها نسخة بالقدس[7] .

٩٩ ـ تفسير القرآنِ الكَرِيم :[8] وَصَل فيه حتى سورة الصافات . قال عنه

---

(١) ينظر فهرس المكتبة الأزهرية ٣٤٢/١ .

(٢) ينظر فهرس المخطوطات بالموصل ص ٢٩٦ .

(٣) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ٢/ ١٦٨٩ .

(٤) ينظر حاجي خليفة ، المرجع السابق ١/ ١٠٥ والبغدادي هدية العارفين ١/ ١٤١ .

(٥) ينظر اللكنوي ، الفوائد البهية ص ٢٢ والبغدادي هدية العارفين ١/ ١٤١ .

(٦) ينظر مجلة المجمع العلمي بدمشق م ٢١ ص ٥٨ .

(٧) ينظر المرجع السابق م ٢١ ص ٥٨ .

(٨) ينظر طاش كبرى زاده ، الشقائق النعمانية بذيل وفيات الأعيان ج ٢ م ٢ ص ٥٩٥ والتميمي ، الطبقات السنية ١٠٧/٢ وحاجي خليفة ، كشف الظنون ٤٨٨/١ .



حاجي خليفة « وهو تفسير لطيف فيه تحقيقات شريفة وتصرفات عجيبة »[1] منه نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٥ م تفسير .

١٠٠ ـ تفسير سورة النبأ :[2] منه نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٧ مجاميع تيمور ، وأخرى بمكتبة كلية الآداب بجامعة القاهرة برقم ٢١٣٥٠ مجاميع .

١٠١ ـ تفسير سورة الملك :[3] منه نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ١٦٣ مجاميع تيمور .

١٠٢ ـ شرح العشر في معشر الحشر :[4] منه نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٨٩ مجاميع .

١٠٣ ـ تفسير آيات في الكلام على الغيب :[5] منه نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٤٨٩ مجاميع .

١٠٤ ـ رسالة في التصوف[6] .

١٠٥ ـ رسالة في تفسير سورة الفاتحة وسورة الفجر :[7] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٦٦ مجاميع تيمور .

١٠٦ ـ رسالة البشري :[8] في تفسير قوله تعالى : ﴿ ومبشِّراً برسولٍ يأتي مِنْ

---

(١) ينظر حاجي خليفة ، المرجع السابق ١/٤٨٨ .

(٢) ينظر بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي ٢/ ٦٦٩ ومجلة المجمع العلمي بدمشق م٢١ ص ٥٨ .

(٣) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ١/ ٤٥١ والبغدادي هدية العارفين ١/ ١٤١ .

(٤) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ١/ ١٤٢ والبغدادي ، هدية العارفين ١/ ١٤١ .

(٥) لم أعثر على ذكرها في الكتب التي ترجمت لابن كمال .

(٦) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ٢/ ١٨٨٨ .

(٧) ينظر بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي ٢/ ٦٦٩ .

(٨) ينظر فهرس الخزانة التيمورية ص ٢٥٨ .

بَعْدِي آسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ : منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٦٦ مجاميع تيمور .

١٠٧ - حاشية على شرح السيد للكشاف :[1] منها نسخة بدار الكتب المصرية برقم ١٠٨ ق .

١٠٨ - رسالة في الحَمْدَ له :[2] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٢٦٦ مجاميع تيمور .

١٠٩ - رسالة في تحقيق القول بأنَّ الشهداء أحياء :[3] وهي في تفسير قوله تعالى : ﴿ولا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا في سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتاً بَلْ أَحْياءٌ عِنْدَ رَبِّهِم يُرزَقُون﴾ .

١١٠ - رسالة في البَسْمَلَة :[4] منها نسخة بمكتبة محمد علي ابن الخليفة بالموصل .

١١١ - رسالة في تفسير سورة تبارك :[5] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٨٩ مجاميع .

و - في الفلسفة والحكمة : -

١١٢ - رسالة في تحقيق الجسم والطَفْرة :[6] منها نسخة ضمن مجموعة بالمكتبة الأزهرية برقم ٧٨٥ مجاميع وأخرى ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ١١٣ مجاميع تيمور .

---

(١) ينظر اللكنوي ، الفوائد البهية ص ٢٢ والبغدادي هدية العارفين ١/ ١٤١ .

(٢) ينظر البغدادي ، المرجع السابق ١/١٤٢ .

(٣) ينظر فهرس المخطوطات بالموصل ص ٢٩٧ .

(٤) لم أعثر على ذكر لها في الكتب التي ترجمت لابن كمال .

(٥) ينظر فهرس المكتبة الأزهرية ٣/ ٥٠٠ وقد ذكرها البغدادي باسم (فرائد الفرائد) (ينظر البغدادي هدية العارفين ١/١٤٢) .



١١٤ ـ رسالة في تحقيق لزوم الإمكان :[1] منها نسخة ضمن مجموعة بالمكتبة الأزهرية برقم ٧٨٥ مجاميع .

١١٥ ـ رسالة في تحقيق مسألة (هل يجوز أن يستند القديم الى المؤثر أولاً) :[2] منها نسخة ضمن مجموعة بالمكتبة الأزهرية برقم ٧٨٥ مجاميع .

١١٦ ـ رسالة في تحقيق معنى الأيس والليس :[3] منها نسخة ضمن مجموعة بالمكتبة الأزهرية برقم ٧٨٥ مجاميع .

١١٧ ـ رسالة في الروح :[4] منها نسخة بالمسجد الأحمدي بطنطا برقم خ ع ٥٣٥ .

١١٨ ـ رسالة في النفس :[5] منها نسخة بالمسجد الأحمدي بطنطا برقم ٥٣٤ خ ٣ .

١١٩ ـ رسالة في آداب الخلاء لقضاء الحاجة :[6] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٨٩ .

١٢٠ ـ رسالة في شرح طريق الرازي[7] .

١٢١ ـ حواشٍ على التهافت للمولى خواجه زادة[8] .

---

(١) ينظر فهرس المكتبة الأزهرية ٣/ ٥٠٠ .

(٢) ينظر فهرس المكتبة الأزهرية ٣/ ٥٠٠ .

(٣) ينظر المرجع السابق ٣/ ٥٠١ .

(٤) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ١/ ٨٧١ .

(٥) ينظر فهرس مخطوطات المسجد الأحمدي بطنطا ، اعداد سامي النشار ، مطبعة جامعة الاسكندرية سنة ١٩٦٤ ص ٦٧ .

(٦) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ١/ ٥٤ .

(٧) ينظر مجلة معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية م ٥/ ٢٩١ .

(٨) ينظر طاش كبرى زادة ، الشقائق النعمانية بذيل وفيات الأعيان ج ٢ م ٢ ص ٥٩٦ . والتميمي الطبقات السنية ١/ ٤١١ .

١٢٢ ـ حاشية على شرح الطوسي للاشارات لابن سينا[١] .

١٢٣ ـ رسالة في بيان العقل الذي به شرف الانسان : [٢] منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ١١١ مجاميع تيمور .

١٢٤ ـ حاشية على حاشية السيد علي شرح مطالع الأنوار[٣] (لسراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي المتوفي سنة ٦٨٢ هـ) .

١٢٥ ـ رسالة في مدح السعي وذم البطالة[٤] : منها نسخة بمكتبة محمد علي ابن الخليفة بالموصل .

١٢٦ ـ رسالة في طبيعة الأفيون «طب»[٥] : . منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٧ مجاميع تيمور .

١٢٧ ـ رسالة في الدعاء لدفع الطاعون. [٦] .

١٢٨ ـ رسالة في الماهية[٧] : . منها نسخة ضمن مجموعة بمكتبة كلية الآداب بجامعة القاهرة برقم ٢١٣٤٧ مجاميع .

١٢٩ ـ رسالة في شرح المقالة المفردة في تحقيق الكلام النفسي : [٨] للعلامة عضد الملّة والدين الأيجي . منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ١٣٠ مجاميع تيمور .

---

(١) ينظر عمر رضا كحالة ، معجم المؤلفين ١/ ٢٣٨ .

(٢) لم أعثر على ذكر لها في الكتب التي ترجمت لابن كمال .

(٣) ينظر حاجي خليفة كشف الظنون م/ ١٨١٦ .

(٤) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ١/ ٨٧٢ .

(٥) ينظر جرجي زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ٣/ ٣٥٢ .

(٦) ينظر فهرس المخطوطات بالموصل ص ٢٩٦ .

(٧) ينظر حاجي خليفة، كشف الظنون ١/ ٨٨٨

(٨) ينظر البغدادي، هدية العارفين ١/ ١٤٢



١٣١ ـ رسالة في العلم وماهيّته [١].

١٣٢ ـ رسالة في الهيْكل : . منها نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٣٨٩ مجاميع .

د ـ في التاريخ :ـ

١٣٣ ـ رسالة في أحوال السلف وطبقاتهم [٢].

ع ـ في التشريح :ـ

١٣٤ ـ رسالة في فواتح الأفكار في شرح لمعان الأنوار في التشريح [٣] : منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٢١٦ مجاميع تيمور .

و ـ في المجمون : ـ

١٣٥ ـ رجوع الشيخ إلى صباه. [٤]

---

(١) ينظر حاجي خليفة ، كشف الظنون ١/٨٧٨.

(٢) ينظر فهرس المخطوطات بالموصل ص ٢٩٦ ومجلة المجمع العلمي بدمشق م ٢١ ص ٥٨

(٣) لم أعثر على ذكر لها بالمراجع التي ترجمت لابن كمال .

(٤) ينظر حاجي خايفة ، كشف الظنون ١/ ٨٣٥

مذهبُه النَّحْوي

ربما يتوهم واهم أنّ آبن كمال باشا ، وهو يعرض لجُهوده في النحو ، لا يتبع مدرسة نحوية معينة ، يؤيّده في وهمه ما كان يطلقه ابن كمال بين الفينة والفينة ، من عبارات توحي بأنه لا يسير على مذهب بعينه من مذاهب النحو العربي، كقوله : (وعند البصريين كذا ، وعند الكوفيين كذا)، غير أن الأمر، في الواقع ، خلاف ما يتوهم ، وعبارات آبن كمال تلك لن تخدعنا ولن تثنينا عن القول بأنه بصري المذهب ، تؤيدنا في ذلك الحقائق التالية :-

١ ـ مصطلحاته :-

إنّ المصطلحات النَّحْوية التي استخدمها ابن كمال ـ وبخاصة في كتابه أسرار النحو ـ مصطلحات بصرية ، كالجر ، والضمير ، والظرف ، والمتعدي وما إلى ذلك ، أما مصطلحات الكوفيين فقد أحجم عن ذكرها اللهم إلاّ في موضعين اثنين من كتابه أسرار النحو هما : واو الصرف[1] في مقابل واو المعية عند البصريين ، والنعت في مقابل الصفة عند البصريين .

---

(١) ينظر آبن كمال باشا ، أسرار النحو ، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٩٩٢ نحو ص ١٣٤ .

٢ ـ تعليلاته :ـ

أخذ ابن كمال بتعليلات البصريين لكثير من المسائل النحوية، ومن أمثلة ذلك ما يلي :

أ ـ يرى أنّ ما ذهب إليه الكوفيون في خبر كان نحو (كان زيد قائماً على أنه حال)، فاسد[١]، وبذلك يأخذ برأي البصريين .

ب ـ جاء في حديثه عن ضمير النصب (إياك) قوله : «آعلم أن المختار عند أكثر البصريين أن الضمير المنفصل هو لفظة (إيا) فقط، وبعدها لا محل له من الإعراب»[٢]، وقد أكتفى آبن كمال بنقل رأي البصريين هذا دون الكوفيين، فكأنه اقتنع بأنه التعليل السليم . أما الكوفيون فقد رأَوْا أن الكاف والهاء والياء من إياك وإياه هي الضمائر المنصوبة[٣] .

جـ ـ يكتفي برأي البصريين في أن أعرف المعارف هو الضمير.[٤]

د ـ جاء في تعليله لبناء (الآن) أنه إنما بُنى لمشابهته الإشارة[٥]، وهذا تعليل بصري لا كوفي، إذ إنّ الكوفيين ذهبوا إلى القول «بأن الآن مبني لأنّ الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم آن يئين[٦] .

٣ ـ عدم اعتداده ببعض آراء الكوفيين لضعفها : ـ

ففي الوقت الذي يضعف فيه بعض آراء الكوفيين لا نلمس له مثل ذلك لآراء

---

(١) ينظر آبن كمال، أسرار النحو ص ٥٥ .

(٢) ينظر آبن كمال، المرجع السابق ص ٧٤.

(٣) ينظر آبن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمدمحي الدين ط ٣ مصر، مطبعة السعادة سنة ١٩٥٥، مسألة رقم ٩٨.

(٤) ينظر آبن كمال، أسرار النحو ص ٦٧.

(٥) آبن كمال، المرجع السابق ص ٩٩.

(٦) آبن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم ٧١.

البصريين ، جاء في حديثه عن العطف على الضمير المرفوع المتصل قوله : اعلم أن الكوفيين جوزوا العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد ، وعلى الضمير المجرور من غير إعادة الجار متمسكين في هذا بقراءة حمزة (والأَرْحَامِ) ، وهذا ضعيفٌ، لأن قراءة حمزة تحتمل آنجراره بتقدير الباء أي وبالأرحام»[1]. ومن ذلك أيضاً تأييده لرأي البصريين في تركيب هَلُمّ دون الكوفيين[2].

٤ ـ تصريحاته :ـ

صرح آبن كمال في موضعين من كتابه (الفلاح في شرح المراح) بعبارتين يفهم منهما صراحة أنه بصري المذهب الأولى في شرحه لقول ابن مسعود «وهو (المصدر) أصل في الاشتقاق»[3]. قال آبن كمال: «أي المصدر معلوماً كان أو مجهولاً أصل للفعل معلوماً كان أو مجهولاً ، فالمصدر المعلوم أصل للفعل المعلوم ، والمصدر المجهول أصل للفعل المجهول في الاشتقاق لا في العمل عند أصحابنا البصريين لا عند الكوفيين»[4].

والثانية جاءت في حديثه عن همزة بين بين فقال : «همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة ، وعندنا متحركة بحركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن»[5]. فقوله (عندنا) هو رأي البصريين، صحيح أنه لم يذكر اسم البصريين صراحة كما جاء في العبارة الأولى، ولكن الموازنة بين طرفي العبارة لا تدل على أن قوله (عندنا) يعني نفسه مع التعظيم بضمير الجماعة، وإنما تعني البصريين وهو سائر على مذهبهم .

وإذا اتضح أن آبن كمال بصري المذهب في النحو فإن ترجيحه لبعض آراء

---

(١) آبن كمال، أسرار النحو ص ٦٥.
(٢) آبن كمال ، المرجع السابق ص ٨٩ .
(٣) آبن كمال ، الفلاح في شرح المراح ص ٧.
(٤) آبن كمال ، المرجع السابق ص ٧.
(٥) آبن كمال ، المرجع السابق ص ٩٩.

الكوفيين على آراء البصريين، ورؤيته لبعض آراء الكوفيين على أنها أصح من نظيرها عند البصريين لا ينفي بصرية المذهب عنه ؛ إذ قد يكون النحوي بَصْرياً ـ ولكنّه في بعض الأحيان يخالف جماعته ويميل أو يوافق آراء الطرف الآخر ، والعكس صحيح ، وتراثنا النَّحْوي حافل بهذه الخلافات ، فكثيراً ما نسمع مخالفة الكسائي ـ وهو إمام المذهب الكوفي ـ جماعته وموافقته على رأي البصريين ، فبالمقابل نسمع مخالفة الأخفش ـ وهو بصري ـ لآراء مذهبه وانضمامه الى رأي الكوفيين وعلى ذلك يمكن أن نخرّج قول ابن كمال في من الابتدائية : « وهي لا تستعمل لابتداء الغاية إلاّ في المكان عند البصرية ، وعند الكوفيين تستعمل في الزمان والمكان وهو الأصح[1] ، على اعتبار أننا نفهم من كلمة (الأصح أنه يميل الى رأي الكوفيين .

(١) ابن كمال باشا : أسرار النحو ص ١٦٧ .

٣ ـ ملاحظات حول الكتاب

طريقة تأليفه : ـ

يصدر ابن كمال باشا في تأليف كتابه عن تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أقسام هي : الأسم ، والفعل ، والحرف. ومن هنا جاء كتابه مقسماً إلى هذه الأقسام الثلاثة الكبرى ، وإن لم يذكر صراحة لفظ القسم أو الباب أو الفصل

فتحت الاسم تحدث عن المعرب والمبنى، والممنوع من الصرف ، ثم شرع في الحديث عن المرفوعات مبتدئاً بالأصل وهو الفاعل ثم بملحقاته وهي المبتدأ والخبر ، وخبر إنّ وأخواتها ، وخبر لا النافية للجنس ، وأرجأ الحديث عن اسم كان وأخواتها إلى الأفعال الناقصة . وتحدّث بعد ذلك عن المنصوبات مبتدئاً بالأصل وهو المفعول المطلق ، ثم بملحقاته وهي المفعول به ، والمفعول فيه والمفعول له . . الخ وتكلّم تحت المجرورات على الإضافة بنوعيها اللفظية والمعنوية . أما التوابع فقد ابتدأ الحديث عن البدل فالعطف بالحروف فالصفة . . الخ وتناول بعد ذلك المبنيات من الأسماء كالضمائر، وأسماء الإشارة، وأسماء الموصول . . الخ ، ثم تناول الاسم من حيث كونه معرفةً أو نكرة ، فتحت المعرفة أشار إلى المضمرات ، وتحدّث عن الأعلام ثم عاد فذكر أسماء الإشارة وأسماء الموصول ، ثم تحدّث عن النكرة فذكر أسماء العدد . وتكلّم بعد ذلك على

المذكر والمثنى واسم المقصور ، والاسم الصحيح والمكسر ، وأخيراً تكلّم على المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل.

وأمّا الفعل ، فقد عرّف في البداية الفعلَ الماضي ، وتحدّث عن المضارع رفعاً ونصباً ، ثم فعل الأمر ، وعاد إلى أقسام فعل الماضي، فتحدث عن أفعال القلوب ، والأفعال الناقصة ، وفعل التعجب ثم أفعال المدح والذم .

أما الحرف فقد حصر الحروف تحت المقولات الدالة عليها ، فتحدّث عن حروف نصب المضارع ، وحروف العطف ، والتنبيه والإيجاب والزيادَة ، والمصدر والتحضيض ، وحرف التوقع ، وحروف الاستفهام ، والإنكار ، والشرط ، وحرف الردع ، وتاء التأنيث ، واللامات ، والتنوين ، وأخيراً ختم الكتاب بالحديث عن نون التأكيد .

ويبدو للباحث أن ابن كمال قد تأثر في طريقة تأليف كتابه هذا بالطريقة التي ألفّ بها الزمخشري كتابه المفصّل ، فالزمخشري قسم كتابه إلى أربعة أقسام هي : الأسم ، الفعل ، الحرف ، ثم المشترك. أما ابن كمال فقد اقتصر على الأقسام الثلاثة الأولى ، على أعتبار أن الكلمة تنقسم في حقيقتها إلى ثلاثة أقسام كما قلت سابقاً ، ومما يؤيد ما أذهب إليه من أن ابنَ كمال متأثرٌ بالزمخشري أننا لو قارنا بين ما فعله هو في كتابه وبين ما فعله الزمخشري في مفصله لوجدنا الشبه جدّ قوي بينهما ، فـابن كمال بدأ الحديث عن الكلمة ثم الاسم المعرب ، وهكذا فعل من قبل الزمخشري في مفصّله ، وكذلك نجد ابن كمال قد وضع الفاعل أوّل المرفوعات وعدّه أصلاً وبقية المرفوعات ملحقة به ، ومثل هذا النهج نجده عند الزمخشري أيضاً . كما يسلك ابن كمال نفس المسلك الذي سلكه الزمخشري في المنصوبات، من حيث ترتيبها ومن حيث مادّتها ، والترتيب التالي يوضّح بصورة تؤيّد ـ ما ننزع إليه ـ تأثر ابن كمال بمنهج الزمخشري في دراسة النحو .

أ ـ في الفعـل :

طريقة الزمخشري	طريقة ابن كمال
١ ـ أفعال القلوب	أفعال القلوب
٢ ـ الأفعال الناقصة	الأفعال الناقصة
٣ ـ أفعال المقاربة	أفعال المقاربة
٤ ـ فعلا المدح والذم	فعل التعجب
٥ ـ فعلا التعجب	أفعال المدح والذم

ب ـ في الحـرف :

طريقة الزمخشري	طريقة ابن كمـال
١ ـ حروف الإضافة	الحروف المشبهة بالفعل
٢ ـ الحروف المشبهة بالفعل	حـروف الجـرّ
٣ ـ حروف العطف	حروف النصب
٤ ـ حروف النفي	حروف العطف
٥ ـ حـروف التنبيه	حروف التنبيـه
٦ ـ حروف النـداء	حروف الإيجاب
٧ ـ حروف التصديق والإيجاب	حروف الزيادة
٨ ـ حرفا الخطـاب	حروف التفسير
٩ ـ حروف الصلـة	حروف المصدر
١٠ ـ حروف التفسير	حروف التحضيض

طريقة الزمخشري	طريقة آبن كمال
١١ ـ الحرفان المصدريان	حرف التوقع
١٢ ـ حروف التحضيض	حروف الاستفهام
١٣ ـ حروف التقريب	حروف الإنكار
١٤ ـ حروف الاستقبال	حروف الشرط
١٥ ـ حروف الاستفهام	حروف الردع
١٦ ـ حرفا الشرط	تاء التأنيث
١٧ ـ حروف التعليل	اللامات
١٨ ـ حرف الردع	التنوين
١٩ ـ اللامات	نون التوكيد
٢٠ ـ تاء التأنيث الساكنة والتنوين	
٢١ ـ النون المؤكّدة.	

وإذا ما صرفنا النظر عن ترتيب بعض الأفعال أو الحروف عن بعض في الجدولين السابقين ، فإننا نجد اقتباس ابن كمال من طريقة الزمخشري في البحث اقتباساً قوياً ، ولا غرابة في هذا فلقد كان للزمخشري وكتابه المفصّل شهرة واسعة جعلته ذا أهمية كبرى لا نستبعد معها أن يتأثر العلماء من بعده فيقتبسوا منه طريقة البحث[1].

ولعلّ السبب الذي دعا ابن كمال إلى أن يحجم عن وضع قسم رابع لكتابه كما فعل الزمخشري هو أن مباحث القسم الرابع عند الزمخشري ، كالإمالة ،

(١) ينظر د. فاضل السامرائي ، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري بغداد ، مطبعة الإرشاد سنة ١٩٧١ ص ١٠٠ ـ ١٠٢.



والتقاء الساكنين ، وإبدال الحروف،والإدغام هي في حقيقتها مباحث صوتية وصرفية لا مباحث نحوية تندرج تحت التقسيمات الثلاثة التي ارتضاها ابن كمال لإقامة دعائم كتابه عليها . ويلاحظ الباحث أنّ آبن كمال يبدأ أولاً بتعريف المسألة النحوية ، ثم يشرع بعد ذلك ـ بالشرح وإيراد الأمثلة على معظم ما يتناول من قضايا نحوية ، متحاشياً ، قدر الإمكان ، ذكر الخلافات بين النحاة ، باستعماله بعض الكلمات التي تشير إلى أن هذه القضية دار حولها خلاف ومن تلك الكلمات : «وقيل ، ويقال ، وقالوا، ومنهم من يقول ، وعند البصريين ، وعند الكوفيين»[1] .

وقد تقتضي بعض الكلمات شرحاً لغوياً فيعرض لها آبن كمال عرضاً سريعاً مثال ذلك قوله في (هَلُمَّ) : «وأصله عند البصريين هالمّ من لمّ ، إذا قصد حذفت الهمزة لتقدير السكون في اللام فإنه الأصل . وعند الكوفيين هل أمّ ، ، فحذفت الهمزة بالقاء حركتها إلى اللام»[2] .

وقال في (بَعْلَبَكّ) : «وبَعْلُ اسم صنم لقوم يونس ، والبك : الدقّ ، وقيل صاحب البلد، جعلا اسماً واحداً لبلدة وجد ذلك الصنم فيها عند الفتح فدقّه الفاتحون فسمّوْها بذلك»[3] .

وقال عن شَلَم : «وشلّم أسم مدينة بيت المقدس بالعبرانية مرتجل»[4] .

وقال عن بذّر وخضم : «فبذّر أسم ماء موضع ، وخضّم : أسم رجل»[5] . غير أن هذه التفسيرات تأتي عابرة سريعة لا تؤثر على جوهر النّص أو المسألة التي

---

(١) ينظر مثلاً صفحات ٢٢ ، ٨٨ ، ١٠٣ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٥٧ .

(٢) آبن كمال ، أسرار النحو ص ٨٩ .

(٣) آبن كمال ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٤) آبن كمال ، المرجع السابق ص ١٢ .

(٥) آبن كمال ، المرجع السابق ص ١٢ .



يتحدّث عنها ، فهي مجرد إشارات لعلّه رأى من الضروري التنبيه عليها .

٢ ـ شَوَاهِـدُهُ : ـ

استشهد آبن كمال باشا بـكلام العرب شعره ونثره ، كما استشهد بالقـرآن الـكريم وَبالحديث النبوي الشريف .

أ ـ شواهده الشعرية : ـ

جاءت شواهد آبن كمال الشعرية قليلة العدد فهي لا تتجاوز أربعة وعشرين بيتاً ، مـكررة في التراث النحوي ، ولعلّه من هنا لم يذكـر معظمها كـاملاً ، بحيث أكـتفى بالعبارة التي تحتوي على الشاهد فقط، من ذلك :

«غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَاتَمَّ ظِمْؤُهَا»[١]

«وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ»[٢]

«مَتَىٰ تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا في دِيَارِنَا»[٣]

« فَمِثْلِكِ حُبْلَىٰ »[٤] .

وربما يرجع السبب في قلّة شواهده الشعرية إلى منهجه الواضح منذ بداية كـتابه إلى نهايته والذي يتمثل في توضيح المسائـل النحـوية ، وتَجنُّب الحَشْـو والإطالـة التي تمثلت في التواليف النحوية في عصرهْ .

ومن الملاحظ أنّ آبنَ كمال لا يذكر صاحِب الشاهد ، ولا يعلّق عليه ، وإنما يورده هكذا لبيان موضع الشاهد ، وَرُبما يَرْجع ذلك إلى أنّ هذه الشواهد التي استعان بها متداولةٌ كثيراً في التراث النحوي .

---

(١) آبن كمال ، أسرار النحو ص ١٧٢ .

(٢) آبن كمال ، المرجع السابق ص ١٧٤ .

(٣) آبن كمال ، المرجع السابق ص ٦٣ .

(٤) آبن كمال ، المرجع السابق ص ١٧٤ .

ب ـ النثر : ـ

أما شواهده النثرية فقد اقتصرت على بعض الأمثال العربية ، وهي قليلة جداً بحيث لا يتجاوز عددها على سبعة أمثال .

جـ ـ القرآن الكريم : ـ

لقد كان القرآن الكريم قمة الاستشهاد عند آبن كمال ؛ إذ آستشهد بأكثر من مائة آية آستدل بها على مسائل نحوية مختلفة، كما استدل بالقراءات المختلفة على قضايا نحوية ، من ذلك قراءة حمزة للآية ﴿واتَّقُوا الله الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ فقال: « وهذا ضعيفٌ ، لأن قراءة حمزة تحتمل آنجراره بتقدير الباء ، أي وبالأَرْحامِ »[1] بقراءة عبدالله للآية ﴿ فاقطعوا أيمانهما﴾ على اعتبار المثنى المضاف جمعاً في اللفظ ، مثنّى في المعنى[2] . كما استعان بقوله تعالى ﴿ عَذَابَ يَوْمَئِذٍ﴾ لجواز بناء المضاف وعدم جوازه إذا أُضيف إلى المثنى، فقال: «قرىء يومئذ بالجر والفتح في القراءات السبع ، ومن فتحه جعله مبنياً ، ومن جرّه لم يجعله مبنياً ، لأن البناء وعدمه يجوز في المضاف إلى المبني»[3].

د ـ الأحاديث النبوية الشريفة :

من المعروف أن النحاة القدماء قد رفضوا الاستشهاد بالحديث النبوي وذلك لسببين الأوّل : أنّ الرواة جوّزوا النقل بالمعنى دون التقيد باللفظ[4] ، والثاني « أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث ، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع في كلامهم وهم لا

---

(١) آبن كمال ، المرجع السابق ص ٦٥ .

(٢) آبن كمال ، أسرار النحوص ١١٣ .

(٣) آبن كمال ، المرجع السابق ص ٧١ .

(٤) ينظر سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، دمشق ، مطبعة الجامعة ، سنة ١٩٥١ ص ٤٨ .

يعلمون ذلك »[1] .

أما آبن كمال فيبدو أنه لا يعارض الاستشهاد بالحديث النبوي ، فقد أخذ به واستشهد به ، ولكن شواهده منه جاءت قليلة جداً ، ولا نجد تعليلاً لذلك سوى التزامه بمنهجه الواضح الذي يقوم على قلة إيراد الشواهد ، ولا يمكن القول بأن هذه القلة ترجع إلى خوفه من كون هذا الحديث ورد بالمعنى دون اللفظ ، أو وقع فيه لحن ، لما رأينا من أن آبن كمال كان إماماً في علم الحديث .

وأما المواضع التي استشهد لها بالحديث النبوي فهي :

١ ـ جاء في حديثه عن تثنية الجمع على تأويل الجماعتين فقال : « وقد يثنى الجمع على تأويل الجماعتين والفرقتين كما في الحديث : (مَثَلُ المُنافِقِ كالشَّاةِ العَائِرة بين الغَنَمَيْن) أي بين القطيعين »[2] .

جاء في حديثه عن (في) أنها تأتي للتعليل فقال : «وتجيء للتعليل كما في الحديث (إنَّ امرأةً دَخَلَتِ النَّارَ في هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا) »[3] .

٣ ـ جاء في حديثه عن إبدال اللام من أل التعريف ميما قوله : « يضعون مقام اللام الميمَ نحو : لَيْس مِن أمبرِ امْصيامُ في امْسفَر »[4] .

٣ ـ مُصْطَلَحاتُه :

لقد آتضح لنا في بداية هذا الباب أن آبن كمال بصري المذهب ولذا فمن الطبيعي أن يستعمل مصطلحات البصريين ، كالمنصرف وغير المنصرف ، وألقاب

---

(١) سعيد الأفغاني ، المرجع السابق ص ٤٨

(٢) آبن كمال ، أسرار النحوص ١١٣ .

(٣) آبن كمال ، أسرار النحوص ١٧٠ .

(٤) آبن كمال ، المرجع السابق ص ٢٠٢ .



الإعراب والبناء ، والجرّ ، والبدل ، والضمير ، والظرف ، واسم الفاعل ، واسم المفعول . . . الخ . اللهم إلاّ في موضعين آثنين استعمل فيهما مصطلحات الكوفيين هما : النعت وواو الصرف ، أمّا المصطلح الأوّل فقد وضعه في مكان المصطلح البصري المسمى بالصفة ، وان كان قد عنون هذا التابع بالصفة ، ولكنه عندما شرع في الحديث عنه بدأ بمصطلح النعت فقال : « النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً »[1] . ولعل استخدامه للنعت يرجع إلى أمرين :

الأول : قد يرجع إلى أنّ الشائع في الاستعمال هو المصطلح الكوفي لا المصطلح البصري[2] .

والثاني : وربما يرجع إلى سهو من الناسخ ، عن المصطلحات البصرية ، وإلاّ فكيف نفسّر بدءَه بالصفة عنواناً لهذا التابع .

أما واو الصرف فقد استخدَمها آبن كمال مكان المصطلح البصري المسمى بواو المعيّة[3] ، واستشهد عليها بالمثال المعروف في كتب التراث النحوي وهو (لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبن ، ومهما يكن فإنّ استعماله لهذين المصطلحين لا يناقض ما كنا قد قررناه من قبل من أنه آرتضى لنفسه أن يكون بصري المذهب في النحو .

٤ ـ تقييم الكتاب :

والآن وقد انتهيت من دراسة كتاب أسرار النحو ، فلا بد من أن أضع تقييماً عاماً له ، وسأقيمُه في ضوء المؤلفات النحوية في عصره أولاً ، وفي ضوء ما عرض من قضايا ثانياً .

---

(١) آبن كمال ، المرجع السابق ص ٦٦ .

(٢) ذكر الدكتور/ شوقي ضيف : أن المصطلح شاع لدى المتأخرين من النحاة (ينظر د . شوقي ضيف ، المدارس النحوية ط٢ ، القاهرة ، دار المعارف سنة ١٩٦٨ ، ص ١٦٧ .)

(٣) ينظر آبن كمال ، أسرار النحو ص ١٣٤ .



أما عن عصره ، فقد أجمع الباحثون ـ أو كادوا ـ على أن العصر التركي كان من أكثر عصور العربية جفافاً وانحطاطاً[1] ، بل أحياناً مايُسَمُّونه بعصر الإنحطاط ، فقد عقم فيه التأليف ، وجفّت العقول ، وابتعدت عن الإبداع والتجديد واقتنعت بالحواشي والشروح على متون النحو المتقدّمة وسيلة لانشغالها ، وكان من نتاج ذلك كله أن كثرت الحواشي ، والتعليقات ، وإنّ نظرة واحدة إلى فهارس دار الكتب المصرية لتكفي دليلا على ما أقول .

وعلى الرغم من هذه الحالة العامة لهذا العصر فإنها لا تمنع من « أن يظهر بين الفينة والفينة أفراد لا تنطبق عليهم أحكام هذا العصر ، غير أنّهم تقسّمتهم الأزمنة المتطاولة جداً ، فأجادوا في التصنيف ترتيباً وتقريباً »[2] .

ومن هنا فمن الممكن أن نضع آبن كمال باشا في صف أولئك الأفراد القلائل الذين حاولوا أن يعيدوا للنحو العربي رَونقه ، عن طريق تنقيته من الشروح والاختلافات والحواشي ، وإعادة تصنيفه على صورة تقرّبه من الأذهان ، وعلى ذلك فإنّ كتابَه أسرارَ النحو يقف جنباً إلى جنب مع كتب النحو المتون كالمقرب والمفصّل .

أما الأمر الثاني ـ وهو الذي يتعلق بتقييم الكتاب في ضوء ما عرض من قضايا ـ فنستطيع أن نضع أيدينا على بعض المزايا التي آمتاز بها وهي : ـ

١ ـ إذا كان كتاب أسرار النحو يمتاز عن تواليف عصره بأنه ليس حاشية أو شرحاً فإنه يمتاز عن كتب النحو المتون كالمقرّب والمفصّل في أنه لا يمزج مسائل

---

(١) قال يوهان فك : « وتشمل المرحلة التي بدأت بذلك العهد (العصر التركي) ممتدة إلى آخر القرن التاسع عشر الميلادي ، أحلك قرون التاريخ العربي ، لا من الوجهة السياسية فحسب ، بل من الوجهة اللغوية كذلك » . (يوهان فك ، العربية ، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ، ترجمة د . عبد الحليم النجار ، القاهرة ، مطبعة دار الكتاب العربي سنة ١٩٥١ ص ٢٣١) .

(٢) محمد طنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ط٢ ، القاهرة سنة ١٩٦٩ ص ٢٥٢ .



النحو بمسائل الصرف ، وربما يرجع ذلك إلى أنّ مسائل الصرف ينبغي أن تقدّم على مسائل النحو في المنهج ، ولنا في شرحه لقول آبن مسعود (الصرف أمّ العلوم والنحو أبوها)[1] ما نستأنس به دليلاً على ما نقول قال آبن كمال : « قلت لما كان الصرف أخف من التصريف وأصلاً له وأفق لما بعده من النحو في الوزن وعـدد الحروف آختار (أي آبن مسعود) الصرف[2] ، وقال أيضاً في قول ابن مسعود (أم العلوم) : « أي أصلها ومبدؤها لأنها يبدأ منها العلوم ، يقال للفاتحة أمّ القرآن ، وأم الكتاب ، لأنها أصل القرآن ، منها يبدأ القرآن ، وإنما شبّه الصرفَ بالأمّ في التولد ، يعني كما أنّ الأم تلِدُ الولد كذلك الصرف يَلِـدُ الكلمـة . . والنّحْـو . . أبوها ، أي أبو العلوم شبّه النحو بالأب في الإصلاح ، يعني كما أن الأب يصلح أولاده ، كذلك علم النحو يصلح الكلمات والألفاظ »[3] . وبناء على ذلك فإننا لا نجد في نهاية كتابه (أسرار النحو) حديثاً عما تعوّد عليه معظم النحاة المتقدّمون من تذييل كتبهم بالحديث عن همزة الوصل وهمزة القطع ، والإمالة ، والإعلال والإبدال ، والإدغام ، وغيرها من مباحث لغوية وصرفية حقّها أن تبحث تحت علم اللغة وعلم الصرف .

٢ ـ يتجنّب آبن كمـال ما وقـع فيه كثيرٌ من مؤلفـي النحـو من الإكثـار من الخلافات النحوية . أما ما ذكره من خلافات فقليلة جداً بالقياس إلى كتب النحو الأخرى المعاصرة له ، والمتقدّمة عليه ، وهذه الخلافات لا تثقل النص ولا تبعث على السأم والملل .

٣ ـ يمتاز آبن كمال في أنه يستقي مادته من الينابيع الأولى للنحو العربي ، فيأخذ عن الأعلام المشهورين كسيبويه ، وأبي عمـرو بن العـلاء ، وأبـي علـي

(١) آبن كمال ، الفلاح في شرح المراح ص ٣ .

(٢) آبن كمال ، المرجع السابق ص ٣ .

(٣) آبن كمال ، المرجع السابق ص ٣ .

الفارسي ، والمازني ، والكسائي ، والفراء وغيرهم ، ولا يعتمد كثيراً على النحاة المتأخرين ، إلاّ ما ندر ، ومن هنا فإنّ عدد أعلام كتابه لا يتجاوز الثلاثين إلاّ قليلا ، وآخر علم نحوي نقل عنه هو ابن هشام المتوفي سنة ٧٦١ هـ .

وإذا كنا قد وقفنا عند بعض المزايا العامة التي تراءت لنا من خلال دراسة كتاب (أسرار النحو) فإن هذا لا يمنع ـ حتى نعطي تقيياً سلبياً لذاك الكتاب ـ من أن نبرز بعض المآخذ عليه ، وهذه المآخذ تتمثل فيما يأتي :

أ ـ يطالعنا ابن كمال بعنوان دقيق لكتابه هو (أسرار النحو) ولكننا عندما نقلّب صفحاته ـ بحثا عن تلك الأسرار ـ ما نلبث أن نقف ونتساءل أين أسرار النحو ؟ بل لا نجد ذكرا حتى لكلمة سرّ ! واذا ما انتهينا من قراءة الكتاب ، فإننا نتركه وكأننا قد قرأنا كتاب المقرّب أو المفصل ، أو أن شئت فقل : قد قرأنا أي كتاب نحوي آخر من كتب النحو المتون .

علاوة على ذلك فإن طريقته في بسط المادة وسردها لا تختلف كثيراً عن الاطار الذي بسط فيه الزمخشري تلك المادّة في مفصّله على ما رأينا ، وإذا اتضح في ذهننا هذه الحقيقة فإنه من الممكن أن نقرر هنا أن العنوان لا صلة له بالنّص من قريب أو بعيد .

ب ـ إنّ الدارس للقضايا التي سردها ابن كمال في كتابه يلاحظ أن الرجل لم يأت بجديد اللهم إلاّ في بعض التعليلات القليلة التي تضطره إلى وضع رأي خاص به ، ومن هنا فإنه يمكن القول بأن ابن كمال ليس مؤصلاً ، وإنما مقلّداً لغيره ، فقد اختمرت في ذهنه قضايا النحو العربي فعاد بسطها في إطار يختلف عن الأُطُر التي تبحث فيها قضايا النحو في عصره .

جـ ـ هناك مأخذ أخف وطأة من المأخذين السابقين هو أن ابن كمال عندما تحدّث عن المبتدأ عرّفه أولاً ، ثم انتهى إلى الخبر ، ثم عاد إلى المبتدأ فتحدّث عن تنكيره ، ثم عاد إلى تعدد الخبر ، وعاد إلى المبتدأ فتحدّث عن حذفه ، ثم



تحدّث بعد ذلك عن حذف الخبر ، وكان الأولى أن يتحدّث عن المبتدأ وملابساته ثم يتحدث عن الخبر وملابساته ما دام قد تحدّث عن بقية الموضوعات كلّ على حدة. علاوة على ذلك فقد جرت عادة آبن كمال على أن يعرّف تحت كل عنوان المسألة النحوية التي سيتعرض لها ، ولكنه عندما تعرض للصفة المشبهة غَفَل عن تعريفها .

ومَهما يكن فإنّ هذه المآخذ لا تقلّل من شأن الميزات التي امتاز بها الكتاب ، وبخاصة إذا وضعنا في الاعتبار نوعية التواليف النحوية في عصره .

مُقَدِّمَةُ التَحْقِيقِ

٢ ـ مَنْهَجُ التَحْقِيقِ

٣ ـ صُوَرٌ فُوتُوغْرَافيّة

كتاب اسرار النحو

مُقَدِّمةُ التَحْقِيقِ

أ ـ تَوثيقُ نِسْبَةِ الكتابِ لابنِ كَمال بَاشا : ـ

لم يشر آبنُ كمال باشا إلى أنه ألّف كتاباً بهذا الاسم ، وهذا الأمر لا يتعلّق بكتاب أسرار النحو فَحسب ، وإنما يَنسحب على جميع كتبه تقريباً ، كما لم يستوعب أحمد ممن ترجم له كتبه كلَّها ، ولهذا لم يَتم الإحصاء ، ولهذا أيضا ـ لا يمكن أن نعدّ سكوتَ المصادر عن ذكر الكتاب دليلاً معاكساً . فثمة حقائقُ توضح نسبته إليه هي :

١ ـ هناك معاصرة بين المؤلف والناسخ ، فقد نُسخت احدى النسختين سنة ٩٩٦ هـ ، في حين توفي آبن كمال سنة ٩٤٠ هـ كما رأينا ولذلك فالفارق بين وفاة المؤلف وتاريخ النسخ فترة مقدارها ست وخمسون سنة ، وفترة كهذه يستبعد المرء أن ينسى فيها أن هذا الكتاب لهذا المؤلف أو ذاك .

٢ ـ أن فهارس دار الكتب المصرية ، وفهارس الخزانة التيمورية قد نسبت هذا الكتاب صراحةً لابن كمال باشا « أحمد بن سليمان » .

٣ ـ آتفق عنوانا النسختين الموجودتَين منه على نسبة هذا الكتاب لابن كمال ، فعنوان النسخة الموجودة بدار الكتب المصرية هو : (هذا كتاب أسرار النحو

لابن كمال باشا) . وعنوان النسخة الموجودة بالخزانة التيمورية هو : (هذا كتاب الأسرار في النحو لابن كمال باشا) .

٤ ـ من يَتفحّص عنوان النسخة الموجودة بدار الكتب المصرية والنّص ـ يجد أن الخَطّ الذي كتب به العنوان هو بعينه الخط الذي كتب به النص ، الأمر الذي نستبعد معه فكرة الانتحال .

٥ ـ لم يؤلف أحد ممن عاصره كتاباً بهذا الاسم ، وإنما هناك كتاب آخر اسمه (إظهار الأسرار في النحو) لمحمد بن علي المشهور بالبركلي المتوفي سنة ٩٨٠ هـ . وقد اطلعت على هذا الكتاب فوجدته مُختلفاً تماماً عن كتاب أسرار النحو .

و ـ حتى المؤرخون المعاصرون لم يشكّوا في نسبة كتاب أسرار النحو لابن كمال ، فقد ذكره بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي[1] .

ب ـ مخطوطات الكتاب :

تَيسّر لي الاطلاع على النسختين الموجودتين من كتاب أسرار النحو ، وهما اللّتان ذكرهما بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي . وذكر مكان وجودهما في القاهرة . إحداهما في دار الكتب المصرية ، والثانية في الخزانة التيمورية ، وهذا وصفٌ لكلّ واحدة منهما :

١ ـ مخطوطة دار الكتب المصرية :

وهي برقم ٩٩٢ نحو ، وتقع في مائتين وست صفحات ، وفي كل صفحة منها سبعة عشر سطراً في المتوسط ، وفي كلّ سطر ثلاث عشرة كلمة ، وقد كُتبت

---

(١) بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ج ٢ ص ٦٧٣ .

بخط فارسي جيّد .

تبدأ هذه النسخة بفهرس للموضوعات النحوية التي تحدث عنها ابن كمال ، وكل موضوع كتب ـ داخل النّص ـ بالمداد الأحمر . أما عنوانها فقد كرّر مرتين : الأولى في صفحة خاصة به . ولعل هذا العنوان كتب بقلم صاحب المكتبة وهو (كتاب أسرار النّحْو لابن كمال باشا) وتحت العنوان كتبت العبارة التالية هكذا :

(بالشرا من محمد أفندي صادق ، ومضاف في ٢١ اكتوبر سنة ١٨٩٧ ـ ٨٩٢ يومية خصوصية عمومية
٩٩٢ نحو ٣٠٦٦٧) .

أما العنوان الثّاني ففي بداية النّص . ويبدأ النص بالبسملة ، وبعد البسملة مباشرة جملة (ربّ تمّم بالخير) ثم يقول : « الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة على رسوله محمد وآله أجمعين . النحو لغةً : القَصْدُ . . . إلخ » .

وهذه النسخة كثيرة الحواشي والأقوال التي لا تكاد تخلو منها صفحة واحدة ، كما نجد في بعض صفحاتها نظماً باللغة الفارسية كما هي الحال في الصفحة الأخيرة مثلا . على أن الناسخ كان يشير إلى صاحب تلك الأقوال ، وإلى الكتب التي أخذت منها أو نقلت عنها . علاوة على ذلك فإننا نجد بعض التصحيحات لبعض الكلمات في داخل النّص[1] ، الأمر الذي يجعلنا نفترض أن هذه النسخة ربما تكون قد قوبلت بالنسخة الأم .

أما تاريخ نسخها ففي سنة ٩٩٦ هـ أي بعد وفاة المؤلف بستٍ وخمسين سنة . وهذا ما جعلنا نعتمدها أصلا في التحقيق .

وأما ناسخها فهو بكر علي[2] .

---

(١) ينظر على سبيل المثال ص ٢٧ ، ٢٨ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٦٨ .

(٢) لم أقف على ترجمة له ، ويبدو أنه من النساخ الذين ليست لهم شهرة علمية .



وختمت الصفحة الأخيرة من الكتاب بالعبارة التالية :

(تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب ، عن يد العبد الضعيف بكر علي ، غفر الله له ولوالديه ، وأحسن إليهما وإليه في سنة ست وتسعين وتسعمائة) .

٢ ـ مخطوطة الخزانة التيمورية :

وهي برقم ١٨٨ نحو تيمور[1] . وتقع في مائة وأربع وتسعين صفحة ، وفي كلّ صفحة منها سبعة عشر سطراً في المتوسط ، وفي كل سطر أربع عشرة كلمة تقريباً .

كتب على الصفحة الأولى عنوان الكتاب فقط هكذا (كتاب الأسرار في النحو لابن كمال باشا ، عليه الرحمة آمين) . أما الصفحة الثانية فتبدأ بـ (هذا كتاب أسرار النحو لابن كمال باشا ، رحمه الله . أولف بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين الحمد لله رب العالمين والصلاة على رسوله محمد وآله أجمعين ، النحو لغةً : القصد . . الخ) وقد كتبت بخط جيّد ، ولم يكتب عليها اسم ناسخِها ، أو تاريخ نسخِها ، وانتهت الصفحة الأخيرة بـ (تم الكتاب) .

---

(١) حين طلبت هذا الرقم من الخزانة أفادني الموظف المسئول بأن النسخة غير موجودة وإنما الموجود لها هو ميكروفيلم فقمت بتصويره ، ولذلك فإنّ الوصف المذكور أعلاه هو وصف للنسخة المصورة على الميكروفيلم .

مَنْهَجُ التَحْقِيقِ

أ ـ توثيق النّص :

لكتاب أسرار النحو نسختان رمزت لإحداهما بالرمز (أ) ، وللثانية بالرمز (ب) وقد اعتمدت النسخة الأولى في التحقيق وذلك لقرب تاريخ نسخها (٩٩٦ هـ) من تاريخ وفاة المؤلِّف (٩٤٠ هـ) ، ولأنَّ النسخة الثانية لم يكتب عليها تاريخ نسخها أو ناسخها علاوةً على ذلك فإنني وجدتُ بعض التصحيحات لبعض الكلمات في داخل النص ، الأمرُ الذي جعلني أعتقد أن هذه النسخة ربما تكون قد قوبلت بالنسخة الأم .

أما النص فقد كتبته بالخط المعروف اليوم ، وقابلته بالنسخة (ب) ووضعت في داخل النّص خطاً مائلاً (/) عند آنتهاء الصفحة سواء أكانت هذه الصفحة من النسخة (أ) أو (ب) ، وأشرت في يسار الصفحة إلى بداية الصفحة التالية ، فمعنى ٦/أ ، مثلاً بداية الصفحة السادسة من النسخة (أ) ومعنى ٦/ب بداية الصفحة السادسة من النسخة (ب) .

وشكّلت الكلماتِ أو المفرداتِ المُشكِلَة ، ثم أشرت ـ في الهامش ـ إلى الكلمات أو الجمل الناقصة أو المكررة في النسختين .

وثمة نقطة أخرى هي أن بعض الكلمات التي تنتهي بتاء مربوطة وردت داخل النص بتاء مفتوحة ، صححتُها ونبّهت على ذلك في الهامش أيضا .

ويلجأ الناسخ ـ أحياناً ـ إلى اختصار بعض الكلمات ـ لكثرة دورانها في النص ـ مثل كلمة (حينئذ) وكلمة (تعالى) ، فكتبت الكلمة كاملةَ البنية داخل النص ، وذكرت ـ في الهامش ـ أنها جاءت مختصرةً بحرف كذا أو كذا في المتن . . كما علقت على بعض المسائل النحوية في بعض المواضع التي تستحق التعليق . وشرحت بعض الكلمات مستعيناً بالمعاجم اللغوية وأخيراً ورد في أول النسخة (أ) ـ فقط ـ فهرس لم أتقيّد به ، وإنما وضعت للكتاب فهرساً جديداً وَفقاً للنص في ثوبه الجَديد .

ب ـ تخريج الشواهد : ـ

١ ـ القرآن الكريم : آستشهد ابن كمال كثيراً بالآيات القرآنية ، كتبتُها مصححةً ومشكلةً ووضعتها بين قوسين هكذا ﴿ ﴾ وأشرت في الهامش إلى السورة التي وردت فيها .

٢ ـ الأحاديث النبوية الشريفة :

أما الأحاديث النبوية فقد جاءت قليلة العدد ، حققتها ، في كتب الأحاديث ، ووضعتها بين قوسين هكذا « » .

٣ ـ الأمثال :

خرجت الأمثال في كتاب مجمع الأمثال للميداني ، وذكرت مناسبة كلّ مثل منها ووضعت كل واحد منها بين أقواس هكذا (( )) .

٤ ـ الشواهد الشعرية :

الشواهد الشعرية التي أوردها آبن كمال ، في كتابه ، قليلة



العدد بالنسبة إلى تواليف النحو الأخرى خرّجتها في دواوين الشعراء ـ ما أمكن ـ والاّ ففي كتب النحو واللغة والأدب ، وأشرت إلى مكان الشاهد في كلّ واحدٍ منها ، وشكّلتها شكلاً تاماً ، ووضعت لها رقماً داخل النص ، ثم أكملت ـ في الهامش ـ ما نقص منها مشيراً إلى قائليها إلاّ ما لم يعرف قائلها .

جـ ـ أقوال النحاة :

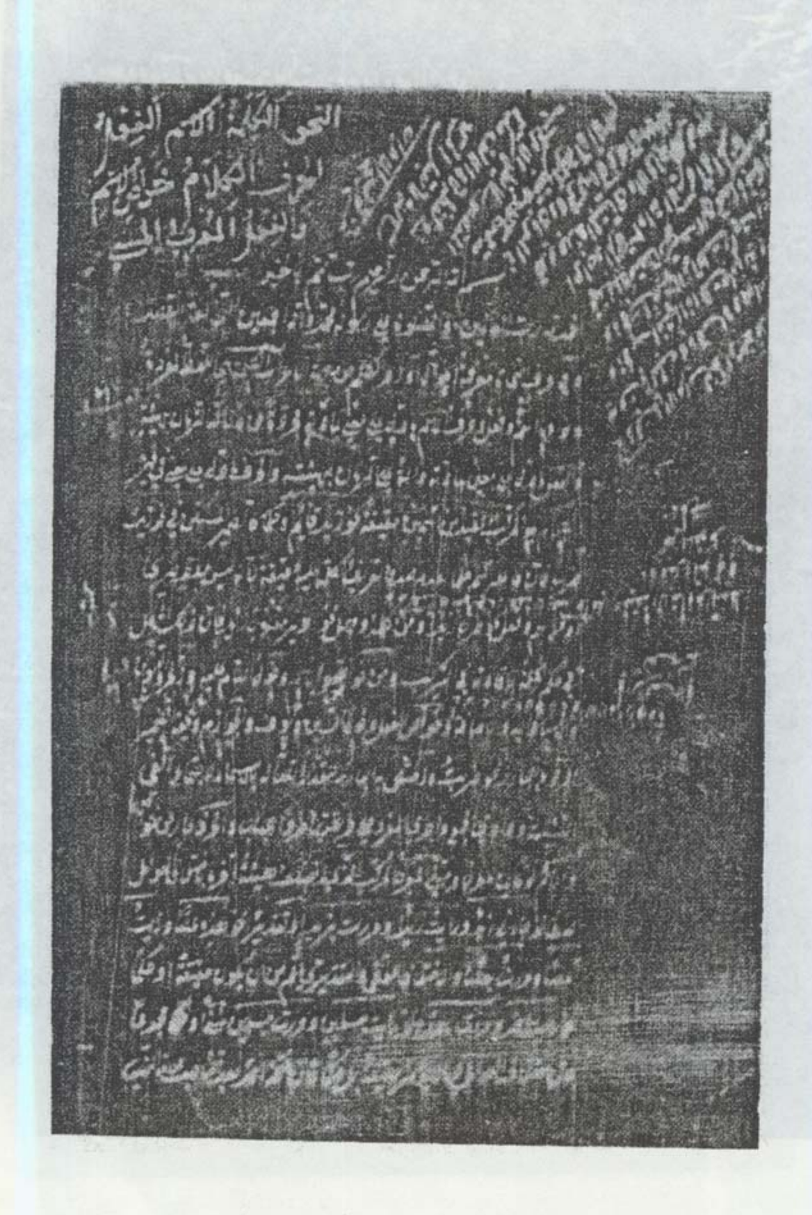
كثيراً ما كان ابن كمال يستشهد بأقوال النحاة ، وبخاصة الأعلام منهـم ، كسيبويه والكسائي والأخفش والفراء والمبرّد وأبي علي الفارسي وغيرهم ، بالنص حيناً وبالفكرة حيناً آخر ، فأشرت في الهامش إلى مكان وجود هذه الأقـوال في كتبهم ، إن وجدت وإلاّ ففي كتب التراث النحوي . على أن ابن كمال لم يكتف بأقوال النحاة وإنما أخذ بأقـوال أصحـاب المعاني كالجُرجاني ، والسكاكي ، والقزويني فحققت أقوالهم في كتبهم ، إن وجدت فيها ، وإلا ففي كتب التراث الأخرى .

د ـ الأعلام الواردةُ في النَّص :

الأعلام الذين أوردهم ابن كمال في كتابه مشهـورون جداً ومـن ثم فقـد اقتصرت ـ في الهامش ـ على ذكر اسم العلم ، وتاريخ وَفاته وأشرتُ إلـى بعض المراجع التي ترجمت لَه .



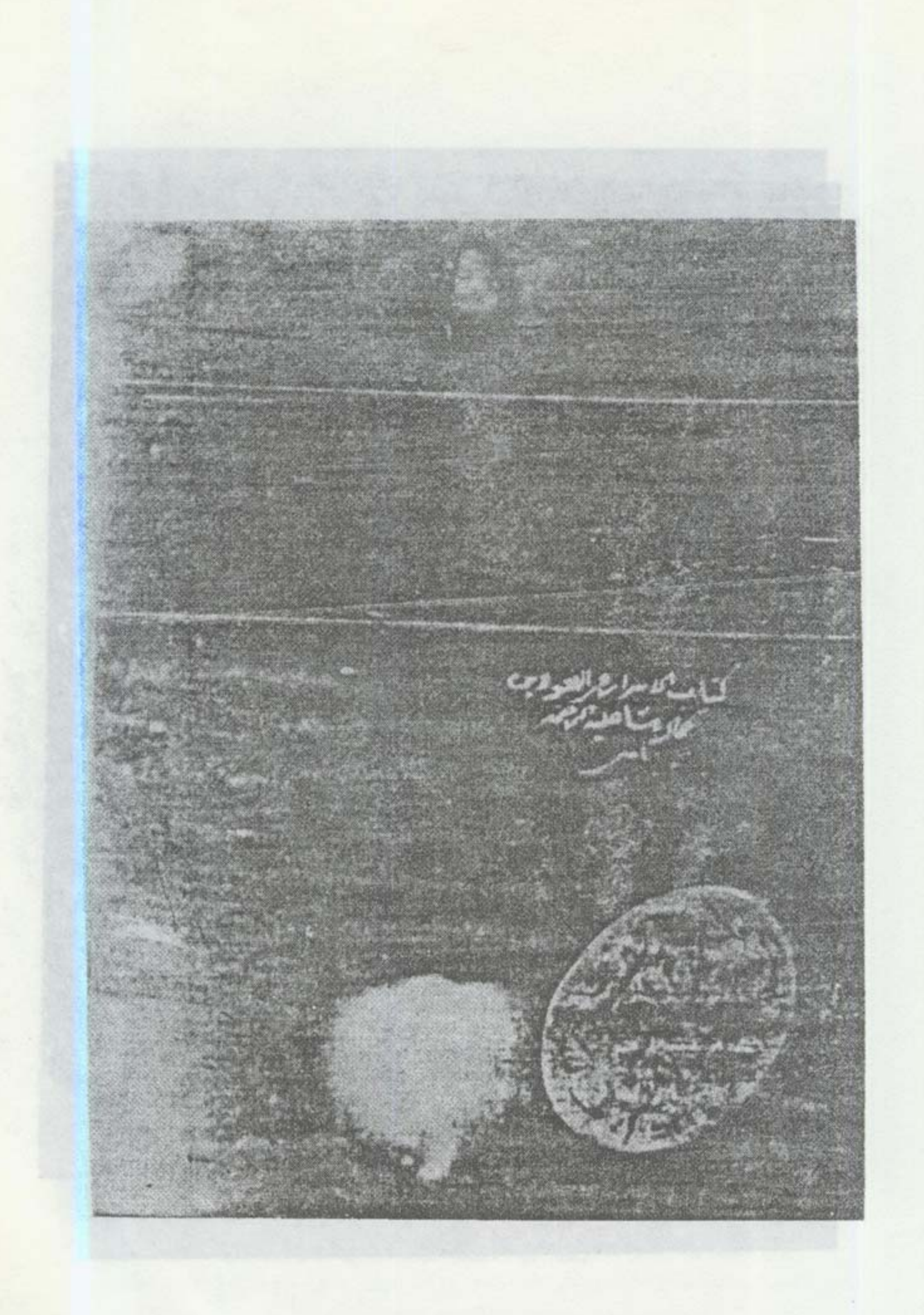
عنـوان النسخـة (أ)



الصفحه الأولى (أ)



الصفحه الاخيرة (أ)



عنوان النسخة (ب)



الصفحة الاولى (ب)

١٩٠٤

فيه لما فيه من معنى الطلب نحو ... ويجب دخول نون الثقيلة على جواب
القسم الذي للاثبات وجاز في جوابه للنفي لان القسم للتاكيد فكره تاكيد
الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكده بما يتصل به وهو النون
بعد صلاحيته له وكثرة دخول الثقيلة على فعل الشرط الذي اكد بما فيهما
اما افعلن لانه لما اكد الحرف التي لا يقصد تاكيدها فاكد الفعل الذي يقصد
المقصود عن غيره وما قبل نون الخفيفة والثقيلة مع واو ضمير المذكر مضموم
نحو هل تضربُنّ يا رجال لان الاصل هل تضربونَنّ فلما دخلت نون التاكيد
حذفت النون التي هي علامة الرفع لزوال الاعراب لكون آخر الكلمة بمنزلة
اوسطها بدخول النون ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين في الخفيفة وصلا
المشددة عليها فبقيت الضمة دالة على الواو المحذوفة وما قبلها مكسور
مع يا الضمير نحو هل تضربِنّ يا امراة لان اصله هل تضربينَنّ فحذفت النون واليا
لما ذكرنا في تضربونّ فبقيت الكسرة دالة على اليا وانما لم تحذف الف التثنية
في نحو هل تضربانّ يا رجلان كما حذفت واو الجمع ويا المؤنثة لئلا يلتبس
بفعل الواحد ومفتوح ما قبل نون التاكيد فيما عدا واو الضمير ويائه
ويبنى ما قبل نون التاكيد على الفتح في الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا
وفي الغائبة نحو يا زيد لتضربنّ وهل تضربنّ وهل تضربنّ اما البناء فلأمر
من نزول الاعراب بلحوقها واما على الحركة فلكون ... عارضا ... وعلى الفتح للخفة

تم الكتاب

الصفحة الأخيرة (ب)

(كِتَابُ أَسْرَارِ النَّحْوِ)

بِسمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيم . ربِّ تَمِّم بالخَيْرِ[1]

الحَمْدُ لِلّٰه رَبِّ العَالمين والصَّلاةُ علىٰ رَسولِهِ

مُحَمَّدٍ وآلـه أجْمَعين

النَّحْو : لغةً القصدُ[2] . وفي عُرْفِ النُّحاةِ : مَعْرِفَةُ أحوالِ أواخِرِ الكَلِمِ مِنْ جِهَةِ الإِعراب[3] .

الـكَلِمَةُ : هي اللفظةُ المُفْرَدَةُ[4] .

وأنواعها : اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ :

---

(١) هذا ما في أ وفي ب ـ «أولف بسم اللّٰهِ الرَّحْمٰن الرَحيم وبه نستعين»

(٢) الجوهري : «النحو : القصد والطريق ، ويقال : نحوتُ نحوكَ أي قصدت قَصْدَك» .

(الجوهري الصحاح ، (نحا) .

الصبّان : «وجاء ـ أي النحو ـ في اللغة لمعانٍ خمسةٍ . القصد ، يقال نحوت نحوك أي قصدت قصدك ، والمِثل نحو : مررت برجلٍ نحوك أي مثلكَ ، والجهة نحو : توجهت نحو البيت أي جهة البيت ، والمقدار نحو : له عندي نحو ألف أي مقدار ألف والقسم نحو : هذا على أربعة أنحاء أي أقسام» .

(الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٦) .

(٣) ابن عصفور : «النحو علمٌ مستخرج بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها» .

(ابن عصفور ، المقرّب ١/٤٥) . وينظر حدود النحو في (السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، ط٢ حيدر آباد ، سنة ١٣٥٩ هـ ص ٦) .

(٤) ابن عقيل : «هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد» .

(ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ١/١٥) .

الاسم : ما دلَّ على معنى بمادته مجردة عن دلالةِ الزمانِ بهيْئتِهِ[1] .

والفِعْلُ : ما دلّ على معنى بمادته دالة على الزمان بهيئته[2] .

والحرف : ما دلّ على معنىً في غيره[3] .

الكلام : هو المركّب المفيد من اسمين حقيقةً[4] نحو : زيدٌ قائمٌ ، أو حكماً كالضمير المستكن في نحو : زيدٌ ضَرَبَ ، فإنّ فاعِلَه اسمٌ حكماً لعدم صدق تعريف الكلمة عليه حقيقةً لأنه ليس بلفظ صريحاً أو من اسم وفعل نحو ضَرب زَيْدٌ أو من كلمةٍ ومهملٍ نحو ديْزٌ مقلوبُ زيدٍ فإنّ ذلك المُهمَل في حكم الكلمة لإفادته في التركيب .

ومن خواص الاسم دخول اللاّم عليه والجر والتنوين ، والإسناد إليه والإضافة . وخواصّ الفعل : دخولُ السين وسوف والجوازم ، ويلحقه الضمير المرفوع البارز نحو/ ضربتُ، واختصّ به البارز لتعذّر اتصاله بالأسماء لاجتماع ألفي التثنية وواوَي الجمع وأجري المفرد على طريقتهما طرداً[5] للباب .

٣/ب

والحرف عارٍ عن خواصهما .

---

(١) ابن هشام : «مادلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة » (ابن هشام ، شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق محمد محيي الدين ، ط ١٠ ، القاهرة مطبعة السعادة ، سنة ١٩٦٥ ص ١٤).

(٢) ابن هشام : «الفعل مادَل على معنىً في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة» (ابن هشام ، شذور الذهب ص ١٤).

(٣) ابن مالك : «الحرف كلمة لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها ولا بنظير». (ابن مالك ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٣).

(٤) ابن مالك : «الكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته».

(ابن مالك ، المرجع السابق ص ٣).

(٥) أ «اطرادا».

والأسم : نوعان : معْرَبٌ ومبنيٌّ

المعرب : المركب الذي اختلفت[1] هيئة آخرة باختلاف العوامل، لفظاً[2] نحو : جاءني زيدٌ ، ورأيتُ زيداً ، ومررت بزيدٍ ، أو تقديراً نحـو : هذه عصـاً ورأيت عصاً ، ومررت بعصاً . والاختلاف اللفظي التقديري أعـمّ من أن يكون حقيقة أو حكماً نحو : رأيت أحمدَ ، ومررت بأحمدَ ، ونحـو : رأيت مسـلمينَ ومررت بمسلمينَ مثنىً أو مجموعاً لأن أختلاف العوامل فيهـا لا يؤثـر حقيقـةً بل حـكماً ، فإنَّ فتحةَ أحمدَ بعد النَّاصب علامة النصب/ وبعد الجار علامة الجـر وكذا الحال في التثنية والجمع . والاختلاف في الإعراب التقديري حكميٌّ لعدم الاختلاف ظاهراً .

٢/أ

والإعراب : هو السبب القريب غيرُ التام لاختـلاف آخـر المُعْـرَب[3] وهـو الحركات أو ما يقوم مقامها فخرجت[4] المعاني المُعْتَورَةُ لأنّها سببٌ بعيدٌ بمرتبـةٍ والعامل لأنه سَبَبٌ بعيدٌ بمرتبتين لأن العامل سببٌ للمعاني المعتورةِ ، والمعاني المعتورة سبب للحركات .

---

(١) النسختان : «اختلف». والوجه ما أثبت .

(٢) آبن عقيل : «وهو ما سلم من شبه الحروف» .

(آبن عقيل ، شرح ابن عقيل ١/ ٢٨) .

(٣) الأشموني : « الإعراب في اللغة ، مصدر أعرب أيْ أبان . أي أظهر أو أجاد أو أحسن أو غير أو أزال ، وعرب الشيء وهو فساده ، أو تكلّم بالعربية أو أعطى العربون أوله ولدٌ عربي اللون ، أو تكلم بالفحش ، أو لم يلحن أو صار له خيلٌ عراب أو تحبّب إلى غيره » .

(الأشموني ، شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/ ٤٧) .

وقال أيضاً : وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان : أحدهما أنه لفظي وهو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة ، أو حرف ، أو سكـون ، أو حذف والثاني أنه معنوي والحركـات دلائل عليه ، وعرّفوه بأنه تغييرُ أواخر الكَـلِم باختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً وتقديراً .

(الأشموني المرجع السابق ١/ ٤٧) .

(٤) النسختان : «فخرج» .

اعلم أنّ تعلّق العامل بالأسم المتمكّن يوجب صفة فيه كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، وهذه معان تستدعي نصب علامة عليها ، فجعلوا الإعراب دليلاً وسمّوْا تلك المعاني بالمعاني المُعْتَوِرَةَ .

٤/ب مقتضيات الإعراب وأنواعه : -

رفع ونصب وجرّ . فالرفع حركة كان أو حرفاً علم الفاعلية حقيقةً في الفاعل ، وحكماً في متعلقاته ، والنصب حركة كان أو حرفاً علم المفعولية حقيقةً في المفعول وحكماً في متعلقاته ، والجر حركة كان أو حرفاً علم الإضافة : أي علامةُ كون الشيء مضافاً إليه .

وأدخلت الياء المصدرية في الفاعلية والمفعولية دون الإضافة لأن الإضافة بنفسها مصدرٌ وعامل الاسم لفظياً كان أو معنوياً ما به يحصل المعنى المقتضى للإعراب .

الإعراب اللفظي : -

والإعراب : إمّا لفظي وإمّا تقديريّ . فاللفظي إمّا بالحركة أو بالحروف ، وما هو بالحركة فستة أنواع :

أحدها : المفرد المنصرف :

وثانيها: الجمع المكسّر المنصرف . فإعرابهما بالحركة في الأحوال الثلاث ، يعني بالضمة في حالة الرفع نحو : جَاءَنِي زَيْدٌ ورجالٌ ، وبالفتحة في حالة النصب نحو : رأيتُ زيداً ورجالاً ، وبالكسرة في حالة الجر نحو : مررت بزيدٍ وبرجالٍ .

وثالثها : غير المنصرف فإنّ إعرابه بالضَمّة في حالة الرفع وبالفتحة في حالة النصب والجر / . ٣/أ



ورابعها : جمع المؤنث السالم فإنَّ إعرابه بالضمة في حالة الرفع وبالكسرة في حالة النصب والجرّ وإنما حمل نصبه على جرِّه إجراءً للفرع على وتيرة الأصل الذي هو جمع المذكر السالم ، ونصبه محمول على جرّه .

وخامسها : الأسم المنقوص الذي آخره ياء قبلها كسرة نحو : رأيت القاضي

وسادسها : الاسم المضاف إلى ياء المتكلّم من المفرد والجمع الذي إعرابه بالحركة فإن جرَّه بالكسرة عند البعض[1] نظراً إلى الكسرة الظاهرة، وعند البعض[2]/ مبني على الكسرة لإضافتِه إلى المبنيّ نحو : غلامي ورجالي.

٥ ب

وأما الإعراب بالحروف فأنواع منها :

الأسماء الستة المعتلّة مفردةً مكبرةً مضافةً إلى غير ياء المتكلّم وهي : أبوه وأخوه وهنوه وحموها وفوه بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جرّاً ، وكذا ذو مالٍ نحو : جاءني أبوه ، ورأيت أباه ، ومررت بأبيه ، وكذا أخواتها ، وذو مال . وإذا كانت هذه الأسماء مصغرةً فإعرابها بالحركة نحو : جاءني أخيُّك ، ورأيت أخيَّك ، ومررت بأخيِّك .

وإذا قطعن عن الإضافة فإعرابها أيضاً بالحركة نحو : جاءني أبٌ ، ورأيت أباً ومررت بأبٍ ، وكذا البواقي ، وإذا جعلت تثنيةً أو جمعاً فإعرابها كسائر الأسماء المثنّاة والجموع . وإذا أضيف أحدُ[1] هذه الأسماء إلى ياء المتكلّم نحو أبي فعند البعض مبنيٌّ لإضافته إلى المبني . وعند البعض معربٌ بإعراب تقديري .

ومنها التثنية وما يلحق بها[2]: وهما كلا واثنان ، وكلا[3] إذا أضيف إلى

---

(١) زيادة للتوضيح .

(٢) النسختان : «به» والوجه ما أثبت .

(٣) ب = «وكلتا»

مضمر فإعرابه بالحروف وإذا أضيف إلى مظهر فإعرابه بالحركة لأن لفظ[1] كلا ولفظ اثنان مفردان اذ ليس لهما مفرد وهما باعتبار معناهما تثنيتان ، وباعتبار لفظهما مفردان وكلا[2] إذا أضيف/ إلى المضمر روعي جانب معناه فأعرب بالحروف فرفعه بالألف ونصبه وجرّه بالياء ، وإذا أضيف إلى المُظْهَر روعى جانب لفظه فأعربَ بالحركات لأن المظهر أصل كالمفرد/ ويكون إعرابه تقديرياً لأنَّ آخره ألفٌ تسقط بالتقاء الساكنين تقول : جاءني كلا الرّجلين ، ورأيت كلا الرجلَين ، ومررت بكلا الرجلين ، وكذا حال كلتا لأنَّه فرع كلا فلذلك لم نفردْهُ بالذكر ، وأمَّا اثنان وإن كان مفرداً لكن صورته صورة التثنية ومعناه معنى التثنية فألحق بالتثنية فأعرب بالحروف فرفعه بالألف ونصبه وجرّه بالياء ، تقول في ا لمثنى وكلا مضافاً الى مضمر واثنان : جاءني الزيدان وكلاهما واثنانِ ورأيت الزيدَيْن وكليهما واثنين ، ومررت بالزّيدَين وكليهما واثنين وكذلك واثنتان لأنه فرع اثنين .

ومنها الجمع بالواو والنون وأولو ، وهو جمع ذو من غير لفظه ، وعشرون ونظائره[3] السبعة وهي ثلاثون إلى تسعين . وعشرون ليس جمع عشرة وإنما أفردنَاها بالذكرلأنها ليست بجمع وأعربت إعراب الجمع لمشابهتها بالجمع ، وإنما جُعل إعراب المثنى مع ملحقاته وإعراب الجمع مع ملحقاته بالحروف لأنهما فرع الواحد وفي آخرهما حرفٌ يصلح للإعراب فجعلت تلك الحروف إعرابهما ، ليكون إعرابهما فرعاً لإعراب المفرَد كما أنهما فرع له هكذا قال النحاة[4] . لكن

(١) النسختان : «لفظة» .

(٢) أ = «فكلا» .

(٣) النسختان : «نظائر» والوجه ما أثبت

(٤) ابن الأنباري : «ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع منزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب ، وإليه ذهب أبو علي قُطْرُب بن المُستَنيرِ ، وزعم قومٌ أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب . وذهب أبو الحسن الأخفش ، وأبو العباس المبرّد ، وأبو عثمان المَازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ، ولكنها تدلّ على الإعراب ، وذهب أبو عمر الجَرْمي إلى أن انقلابها هو الإعراب ، وحكي عن أبي إسحاق الزّجَّاج أن التثنية والجمع

الحقّ إنّ هذه الحروف علامة الإعراب ، فالإعراب بعدها مقدّر[1]. لأنّ هذه الحروف لا تصلح للإعراب من وجوه :

لأن الإعراب لا يحصل إلاّ بعد العَامل وهذه الحروف يحصل فيها قبل العامل ولأنها لو كانت/ إعراباً لوجب/ إعراب يا زيدان ، ويازيدون ، ولأنّ الإعراب إنما يحصل بعد تمام الكلمة ، فلو جعلت إعراباً لزم أن يكون بعض الكلمة إعراباً ، ولأن الإعراب لو حذف لم يتغيّر معنى الكلمة ، ويتغيّر المعنى بحذفها ، وإنما حملوا نصبهما على جرّهما لأنّ حروف الإعراب ثلاثة ومحلها ستة وإنما حملوا على جرّها دون رفعها لأن النصب والجر فضلتان من الكلام وكذا حال ملحقاتهما ، فرفع الجميع بالواو ونصب الجميع بالواو ونصب الجميع وجرّها بالياء تقول : جاءَني الزّيدُون أولو مال وعشرون ، ورأيت الزّيْدَيْن وأولى مال وعشرين ، ومررت بالزيدين وأولى مال وعشرين .

٥/أ

الإعراب التقديري :

وأما الإعراب التقديري فإنه لا يكون إلاّ في كلمتين أحداهما[2] ما في آخرها[3] ألف كعصا فإن الألف مدُّ ساكن لا يقبل الحركة سواء كان ملفوظاً كما في العصا أو مقدّراً كما في عصاً فألفه محذوف لالتقاء الساكنين : إحداهما الألف والآخر نون وهو في الأحوال الثلاثة منوّن وثانيتهما ياء المتكلّم كغلامي لأنّ ما قبل ياء المتكلم يجب أن يكون مكسوراً وهو محلُّ الإعراب فتعذر الإعراب فوجب

مبنيان وهو خلاف الإجماع».

(ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم ٣)

(١) النسختان : «مقدرة» .

(٢) النسختان : «أحدهما» والوجه ما أثبت

(٣) النسختان : «آخره» .

تقديره ، ومن زعم أنه مبنيّ لإضافته إلى[1] المبني فقد غلط لأنّ الإضافة الى المضمر لا توجب البناء . ومن زعم أنّ إعرابه لفظيّ في حالة الجرّ لوجود الكسرة وهمٌ[2] باطل ، لأن الكسرة موجودة قبل العامل ، تقول : جاءني عصا وغلامي ، ورأيت عصاً وغلامي ، ومررت بعصاً وغلامي ، أو في كلمة آخرها حرفٌ يقبل الحركة[3] لكن / ظهورها[4] يثقل كالاسم الذي في آخره ياء ما قبلها مكسور سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاضٍ أو ملفوظة كالقاضي فإعرابه تقديري في حالة الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة لا في حالة النصب / لخفة الفتحة .

٨/ب

٦/أ

والإعراب التقديري للتعذّر لا يكون إلاّ في الإعراب بالحركة . وأمّا الإعراب التقديري للثقل فيكون في الإعراب بالحركة وفي الإعراب بالحروف كما في الجمع المذكّر السالم المضاف إلى ياء المتكلم نحو : مسلميّ أصله ملسموي لسقوط النون بالإضافة فاجتمع الواو والياء والساكن سابق فانقلب الواو ياءً أدغم الأوّل في الثاني فكسر ما قبل الياء فلم يبق للرفع علامة في اللفظ وهي الواو فصارت[5] حالة الرفع تقديرية[6] وهذا لا يختص بالجمع المذكر السالم بل ما شأنه ذلك يكون إعرابه كذلك نحو : فُوه إذا أُضيف إلى ياء المتكلم إذْ أصله فَوَي كمسلموي فقلبت وأُدغمت مثله .

والإعراب إنما يكون تقديرياً إذا لم يقم شيء مقامه فلذلك لا يقال في مررت بأحمد إنَّ جرّه تقديري لقيام الفتحة مقامه ، والحاصل أنّ[7] الأسماء التي أواخرها

---

(١) زيادة للتوضيح .

(٢) النسختان : «وهو» .

(٣) ب = « الحرّ » .

(٤) النسختان : «ظهوره» .

(٥) النسختان : «صار» والوجه ما أثبت .

(٦) النسختان : «تقديرياً» .

(٧) ب = «أن» ساقطة

ياء قبلها كسرة إعرابها تقديري في الرفع والجرّ دون النصب للخفة والأسماء الستة المعتلة المضافة، والجمع المذكر السالم إذا أضيفت[1] إلى كلمة أولها ساكن كان إعرابها تقديرياً في الأحوال الثلاث فإنّ لفظَ أب في أبي الحسن، والجمع المذكر السالم في/ مسلمي القوم كان إعرابها بالحروف لكنها أسقطت من التلفظ لملاقاتها الساكن بعدها وهو لام التعريف في الحسن والقوم والحرف الذي قام مقام الإعراب يكتب ولا يلفظ والمُعتبر هو التلفظ لا الكتابة.

٩/ب

غَيْرُ المُنْصَرِف

غيرُ المنصرف: اسمٌ مُعْرَب وُجِد فيه اثنان من الفروع التسعة وهي[2]:

عَدْلٌ، وَوَصْفٌ، وتأنيث، ومَعْرِفَةٌ، وعُجْمَةٌ، وَجَمْعٌ وتركيبٌ، والنون زائدة من قبْلها ألف، ووزن الفعل أو واحد منها يقوم مقامهما كالجمع الأقصى/ فإنه جمع صيغته مخصوص بالجَمعية، فكونها جمعاً سبب وكونها لأزما للجمعية بمنزلة سبب آخر.

٧/أ

وألف التأنيث[3] مقصورة كانت أو ممدودة، فالألف سببٌ كالتاء ولزومها بمنزلة سبب آخر. وحكمه أن لا يدخله التمكن[4] لفظاً فلا يضرّ ثبُوته حكماً نحو: مَثَاقِيلُ ذهباً فإن ذهباً نصب على التمييز لتمامه بالتنوين تقديراً والجرّ، وقال عبد القاهر[5]: الجرّ ليس بمقصود بالمنع فلذلك يدخله الجر إذا أمن من التنوين

---

(١) النسختان: «أضيف»

(٢) ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢/ ٣٢١.

(٣) النسختان: «ألفى»

(٤) ينظر الزجاج، أبو إسحاق، ما ينصرف وما لا ينْصرف، تحقيق هُدى قراعة القاهرة ١٩٧١ ص ١ - ٣.

(٥) هو: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجُرجاني المتوفى سنة ٤٧١ هـ. تنظر ترجمته في: ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص ٢٦٤ وابن الكُتُبي: محمد بن شاكر، فوات الوفيات، =

بدخول لام التعريف أو الإضافة[1]. وإنما منع الجرّ لمشابهته التنوين في الاختصاص بالاسم. وقال بعضهُم: هما ممنوعان أصالة وإنما منع من الصرف لمشابهته الفعل في تحقق الفَرْعِيتَين كما أنّ الفِعل فرع الاسم إفادة واشتقاقاً[2] فحذف منه ، لهذه المشابهة ، ما لا يوجد في الفعل وهو التنوين والجرّ ولم يبنَ بهذه المشابهة مع أن الإسم مبني بأدنى/ مشابهته الحرف كالموصولات المشابهة لها مشابهته الحرف كالموصولات المشابهة لها في الاحتياج لأن الحرف أصل في البناء فلذلك لم يعرب منها شيءٌ بخلاف الفعل فإن المضارع منه معرب وشرطوا[3] في بناء الأسم بمشابهته الفعل أن يكون الاسم بمعنى الفعل كأسماء الأفعال[4] وإلا فلا يجوز بناؤه به[5] ويجوز صرفه لضرورة وزن الشعر ، أو لرعاية[6] القافية أو للتناسب بينه وبين المنصرف نحو : (سَلاسِلاً وأَغْلالاً)[7] صرف سلاسلاً ليناسب أغلالاً .

١٠/ب

فالعدل : خروج الاسم عن صورته التي يقتضيها[8] الأصل والقاعدة ،

= تحقيق محمد محيي الدين الحسينية القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١/ ٦١٢ .

وآبن السبكي : تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن تقي الدين ، طبقات الشافعية الكبرى ط ١ القاهرة المطبعة الحسينية ٣/ ٢٤٢ .

والقفطي ، علي بن يوسف إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٥ م ٢/ ١٨٨ . وابن العماد ، عبد الحي شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٣/ ٣٤٠ . ومحمد بن باقر ، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، طهران المطبعة الحيدرية سنة ١٣٩٠ هـ ص ٩٠ .

(١) ينظر الصبان ، حاشية الصبان ٣/ ٢٣٤ .

(٢) ينظر الصبان المرجع السابق ٣/ ٢٢٧ . ، وآبن عقيل ، شرح آبن عقيل ٢/ ٣٢٠ .

(٣) النسختان : «شرطو»

(٤) أ = «الأسماء الأفعال» .

(٥) ب = «به» ساقطة .

(٦) ب = «مراعاته» .

(٧) من الآية ٤ من سورة الإنسان .

(٨) النسختان : «يقتضيه»

تحقيقاً كـآخر أوتقديراً كعُمَر ، فإنّ آخر جمع أخرى ، وأخرى مؤنث آخر وأخر أفعل التفضيل لا يستعمل إلاّ بالإضافة أو باللام أو بمن فلما لم يستعمل بأحدهذه الأشياء/ عُلم أنه معدولٌ عن أحدها فلا يجوز عدوله عما يستعمل بالإضافة لأنّ الإضافة توجب البناء أو التنوين فتعيّن أنه معدول عما يستعمل بمن أو اللام فلا يصرف للصفة والعَدْل وإنما كانت[1] الصيغة المعدولة جمعاً والمعدولة عنها مفردة[2] لأن التذكير والتأنيث والإفراد والجمع يستوى في أفعل التفضيل[3] المستعمل بمن وكذلك جمع جمعُ جمْعاء، وكذلك كُتَعُ وبُتَعُ وبُصَعُ ، وكذلك ثلاث ومَثلث ، والدليل على أصلهما أن في معناهما تكرّر دون لفظهما ، والتكرر في المعنى يقتضي التكرر في اللفظ فعلم أن أصلهما لفظٌ مكرر وهو ثلاثة ثلاثة وكذا أحاد مَوْحد وثناء مثنى ومربع ورباع / بالاتفاق وما وراها إلى عشار ومعشر فيه اختلاف[4] ، والحق مجيئها ، ومنع صرف المذكورات بالعَدل والوصف لأنّ الصفة العارضة في ثلاثة كانت أصليّة في ثلاث ومثلث لأنهما وضعا لثلاثة ثلاثة . وقولنا : أو تقديراً كعُمَر أي خروجاً كائناً عن بيان أصل مقدّر لا يستدعيه إلاّ منع الصرف ، وذلك أنهم لما وجدوا عُمَرَ وزُفَرَ غير منصرفين ولم يجدوا علّة سوى العلميّة قدّروا العدل لحفظ قاعدتهم هذا عند البصرْيين . وأما الكوفيون فلا يحتاجون إلى تقدير شيء لأنهم يمنعون الاسم من الصرف بعلّة واحدة[5].

8/أ — 11/ب

---

(١) النسختان : «كان»

(٢) النسختان : «مفرد»

(٣) ب «التفضيل» ساقطة .

(٤) السيوطي : واختلف هل يقاس عليها سداس وسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع ، على ثلاثة مذاهب : أحدها، لا وعليه البصريون ؛ لأن فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب . والثاني ؛ نعم وعليه الكوفيون والزجاج لوضوح طريق القياس فيه . والثالث: يقاس على ما سمع من فعال لكثرته دون مفعل لقلته»

(السيوطي ، همع الهوامع شرح جمع الجوامع ١/ ٢٦).

(٥) ينظر الزمخشري ، المُفَصّل في علم العربية ص ١٧ .

والوصف : شرطه التأصّل جزماً يعني صفة في أصل الوضع بلا شبهة فلذلك صرف نحو : أَجْدَلٌ[1] وأخيلٌ[2] لعدم الجزم بالوصفية ، ألا ترى لا يقال طائرٌ أخيَلُ كما يقال رجل أسودُ ، وإذا كانت صفةً في الأصل/ فَلاَ يضره كونه في أحد معانيه بمنزلةِ الاسم بحيث لا يحتاج إلى قرينة في وقوعه عليْه بكثرة الاستعمال فيه كأسود فإنه في أصل الوضع عام في كل ما فيه سواد ثم صار كالاسم في الحيّة السَوْداء[3] ، ومنع بعضهم من الصرف تلك[4] المذكورات زعماً منهم أنّ فيها معنى الصفة فإن أجْدَل من الجدْل وهو الإحكام ، والأخيل من الخال ، وأفعى من الفَعْوَة[5] ، وهي السُّم ، والحق صرفها لعدم قصد الصفة في استعمالها لأنك إذا قلت : لقيتُ أجدلاً فتريد جنسه من غير أن تقصد معنى القوّة ، وكذا البواقي .

والتأنيث بالتاء والمعنوي شرطهما/ في منع الصرف العلمية ليصير لازماً لأنه لو لم يكن لازماً لكان متردداً بين الوجود والعدم فلا يكون مانعاً للصرف الذي هو

---

(١) ابن منظور : « والأجدل : الصقر ، صفةٌ غالبةٌ ، وأصله من الجَدْل الذي هو الشدّة ، وهي الأجادل ،كسروه‌تكسير الأسماء لغلبة الصفة ، ولذلك جعله سيبويه مما يكون صفةً في بعض الكلام وآسماً في بعض اللغات) .

(آبن منظور ، لسان العرب ، بيروت دار صادر ١١/ ١٠٣ مادة جدل) .

(٢) آبن منظور : « والأخْيَل طائرٌ أخضر وعلى جناحيه لُمعَة تخالف لونه ، سمي بذلك للخيلان . . وقيل : الأخيل الشقِرّان وهو مشؤوم ، تقول العرب أشْأَمُ مِنْ أخْيَل » .

(آبن منظور ، المرجع السابق ١١/ ٢٢٩ مادة خيل)

سيبويه : « وأمّا أخيل فَجعلوه أفعل من الخَيَلان للونه ، وهو طائر أخضر وعلى جناحه لُمعة مخالفة للونه ، وعلى هذا المثال جاء أفعىً كأنّه صار عندهم بمنزلةِ صفةٍ ، وإن لم يكن له فِعل ولا مصدر » . (سيبويه ، الكتاب ٢/ ٥) .

(٣) النسختان : « السواد » .

(٤) النسختان : « ذاك » .

(٥) ينظر آبن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢/ ٣٢٥ . والخضري ، محمد ، حاشية الخضري على شرح آبن عقيل على ألفية آبن مالك ، القاهرة ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية لصاحبها عيسى البابي الحلبي ٣/ ٩٩ .

الأصل في الأسماء ، لا يقال فإذا صارت التاء بالعلميّة لازمة فتقوم في نحو حمزة مقام العلتين فلا يحتاج إلى علة أخرى ، لا تقول: «إنّ التاء لازمة أن تكون عارضة للكلمة فيكون لزومها عارضاً فلا يبلغ مبلغ ألفه لأن وضعها على اللزوم . وشرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف ثلاثة :

أحدها : زيادة الكلمة على ثلاثة أحرف كزينب .

وثانيها : تحرك الأوسط من أحرفها[1] الثلاثة كسَقَر .

وثالثها : العجمة كماء وجور .

فإنّ هذه الثلاثة تورث الثقلة فيجب دفع هذه الثقلة بمنعه من الصرف ، وإن زال[2] أحد هذه الثلاثة يكون خفيفا والخفة تقاوم إحدى[3] العلتين فيجوز صرفه ومنعه فإنّ سُمّي به مذكّر زال التأنيث وإن كان زائداً على الثلاثة لا يصرف لأنّ الحرف الرابع/ يقوم مقام تاء التأنيث . وعقرب مؤنث سماعيّ باعتبار معناه الجنسيّ إذا سمي به[4] مذكر يمتنع صرفها لقيام الحرف[5] الرابع مقام التّاء لأنه إذا صغّر يقال عُقَيْرب من غير إظهار التاء لقيام الحرف الرابع مقام التاء ، وانما لم يظهر لئلا يجتمع النائب مع المنوب .

والمَعْرِفَةُ : تعتبر علماً لأنّ تعريف المبهمات والمُضمرات مختص بالمبنيات ،، وغير المنصرف من المعربات والتعريف باللام أو الإضافة يجعل غير المنصرف منصرفاً/ فكيف يكون سبباً لمنع الصرف .

١٠ / أ

١٣ / ب

---

(١) النسختان : « حرفها » .

(٢) النسختان : « زالت » .

(٣) النسختان : « أحد » .

(٤) زيادة للتوضيح .

(٥) النسختان : « حرف » .

وأمّا التعريف التأكيدي فقد اختلفوا فيه[1] فمنهم من لا يَجْعله سبباً لأن تعريفه من قبيل الإضافة ، لأن جاءني القوم أجمع بمنزلة جميعهم ، ومنهم من يجعله سبباً ويدّعي أن تعريفَه وضعيّ كالأعلام أي وضع تأكيداً للمعارف بلا علامة .

والعُجْمَةُ : وهي كون واضعُ اللفظ غير العرب ، وشرطها في منع الصرف كونها علماً في لغة العَرَب كإبراهيم ، أو ينقله العرب من لغة غيرهم إلى العلمية من غير تصرّف فيه قبل النقل كقَالون[2] فإنه الجيّد بلسان الروم ثم جعل علماً لأحد رواة نافع[3] من القرّاء لجودة قراءته وشرط بعضهم في تأثيرها تحرك الأوسط ، والزيادة على ثلاثة أحرف لئلا تعارض الخفة أحد[4] السببين خلافاً لسيبويه[5] وأكثر النحاة فإن عندهم إذا كان الاسم ثلاثياً يكون في حكم لغتهم لخفته فيصرفونه كلغتهم[6] .

والجَمْعُ : شرطه في منع الصرف أن يكون على صيغة جمع لا يجمع جمع التكسير مرة أخرى فلذلك سميت صيغة منتهى الجموع ، وإنما شرطت بهذا[7]

---

(١) ينظر الزجاج ، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٠ .

(٢) ينظر الخضري ، حاشية الخضري ٢/ ١٠٤ .

(٣) هو نافع بن عبد الرحمن ، أحد القراء السبعة المتوفي سنة ١٦٩ هـ . تنظر ترجمته في ابن الجزري ، غاية النهاية في طبقات القرّاء ، ص١ عني بنشره ج. برجستراسر سنة ١٩٣٣ جـ ٢/ ٣٣٤ .

(٤) أ ـ « لأحد » .

(٥) سيبويه : هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر المتوفى سنة ١٨٠ هـ. تنظر ترجمته في : أبو الطيّب اللغوي ، عبد الواحد بن علي ، مراتب النحويين ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم ، القاهرة مكتبة النهضة ص ٦٥ والسيرافي ، أبو سعيد ، أخبار النحويين البصريين ، نشرة فريتس كرنكو، بيروت ، المطبعة الكاثوليكية سنة ١٩٣٦ ص ٤٨ . وابن الأنباري ، نزهة الألباء ص ٥٤ ، والزبيدي أبو بكر ، طَبقات النحويين واللغويين تحقيق أبي الفضل إبراهيم ، القاهرة سنة ١٩٥٤ ص ٦٦ . والقفطي ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/ ٣٤٦ ، والسيوطي ، جلال الدين ، المزهر ٢/ ٤٦٣ .

٦) ينظر سيبويه ، الكتاب ٢/ ١٩ .

(٧) النسختان : « بهذه » .

القيد لتكون مصونةً عن التغيّر ، وإنما قلنا صيغة منتهى الجموع لتشمل ما هو جمع الجمْع كأكَاليب جمع أَكْلُب/ وأَكْلُب جَمع كَلْب ، وما هو ليس بجمع الجمع كأَفاضِل جمع فَاضِل وهي الصيغة التي كان أولها مفتوحاً وثالثها ألفاً وبعدها حرفان متحركان نحو : مَساجِد ، أو ثلاثة أحرف وسطها ساكن نحو : مَصابِيح بشرط أن يكون بغير تاء التأنيث/ لأنها مع التاء تصير على زنة المفردات[1] كقَرازِنة فيضعف قوة الجمعية وسواء كان جمعاً في الحال كمساجد ومصابِيح أو في الأصل كحضاجر[2] علماً للضبع فإنّه علم جنس للضبُع يطلق على الواحد والكثير فلا جمعيّة فيه ، وإنما يمتنع صرفه للجمعية الأصلية لأنه في الأصل جمع حِضَجْر بمعنى عظيم البطن سميت به الضبع مبالغة في عظم بطنها أو في الحكم كسراويل فإنه أسمُ جنس لا جمعيَّةَ فيه في الحال ولا في الأصل[3] إلاّ أنّ حكمه حكم الجمع لأنّ المعتبر هو الصيغة فانه لا يصرف لأنه إن كان عجمياً يحمل على ما يوازنه من الجموع العربية وإن جعل عربياً لا يصرف إن قدّر جمع سرْوَالة وإلاّ يصرف لعدم تحقق الجمعية لأنّ الأصل في الأسماء الصرف وكل جمع منقوص على فواعل كالدّواعي واوياً كان أو يائياً[3] فإعرابه[4] تقديري في حالة الرفع والجرّ ولا يصرف في حالة النصب .

11 / أ

14 / ب

---

(١) كراهبة .

(٢) ابن منظور : «الحِضَجْرُ : العظيم البطن الواسعة . . وحَضاجِرِ اسم للذكر والأنثى من الضباع سميت بذلك لسعةِ بطنها وعِظَمِهِ ، قال الحطيئة :

هَلاّ غَضِبْتَ لِرَحْلِ جَا . . رِكَ ، إذْ تَنَبَّذَهُ حَضَاجِرْ»

(ابن منظور ، لسان العرب ٢٠٢/٤ مادة حَضَر)

سيبويه : « سمعنا العرب يقولون أوطب حَضَاجِر ، وإنما جعل هذا اسماً للضبع لسعة بطنها »

(سيبويه الكتاب ١٦/٢) .

(٣) ب :«تاثياً» تصحيف .

(٤) الأشموني : « آعلم أن سراويل اسم مفرد أعجمي جاء على وزن مفاعيل فمنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة » .

(الأشموني ، شرح الأشموني ، تحقيق محمد محيي الدين ط ١ القاهرة مطبعة السعادة ١٩٥٥ ٥٢١/٢) .

=

والمُرَكَّب : جعل كلمتين[1] أو أكثر كلمة واحدة نحو بَعْلَبكّ ، وشَرطه في منع الصرف أن يكون علماً ليلزم التركيب وأن لا يكون بإضافة ولا بإسناد وأن لا يكون الثّاني صوتاً كسيبويه وألاّ يكون الثّاني متضمِّناً معنى الحرف في الأصل ، أمّا الإضافة فإنها تجعل غيرَ المنصرف منصرفاً ، أو في حكمه فبالحري أن لا يجعل المنصرف غير المنصرف ، وأما الإسناد فإنه يجعل المركَّب مبنياً ، وغير المنصرف من المعربات نحو : تأبط شرّا/ أو يجعل المركب محكياً على حاله الأولى فيتعذّر / الإعراب فيه نحو : شاب قَرناها اسماً لجارية ، وما تضمن الثاني معنى الحرف قبل العلميّة جاز فيه الأمران : إعرابه مع منع الصرف بأن لا يعتبر حال العلمية تضمّنة للحرف فأعرب بمنع الصرف كبَعْلَبَكّ وجاز إبقاؤه على الفتح كما في المنقول عنه ، وبعل آسمُ صنمٍ لقوم يونس[2] والبَكُّ : الدقُّ[3] وقيل آسمُ صاحب البَلد جُعلا آسماً واحداً لبلدةٍ وُجِد ذلك الصنَمُ فيها عنه الفتح فدقّه الفاتحون فسَمَّوْها بذلك ، أو سَمَّوْها لكون البَك اسم صاحب البلد من غير أن

١٢/أ — ١٥/ب

= وقال أيضاً : « ومن النحويين من زعم أن سراويل عربي ، وأنه في التقدير جمع سروالة ، سمي به المفرد، ويردّ بأن سروالة لم يسمع . .وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول سروالة ،ويردّ هذا القول أمران أحدهما : أن سروالة لغةٌ في سراويل لأنها بمعناه ، فليس جمعا لَها كما ذكر في شرح الكافية ، والآخر أن النقلَ لم يثبت في أسماء الأجناس وإنما ثبت في الأعلام »

(الأشموني ، المرجع السابق ٢/٥٢٢) .

(٤) النسختان : فإعرابها » .

(١) النسختان : « الكلمتين » والوجه ما أثبت .

(٢) ينظر أحمد زكي ، تكملة لأسماء الأصنام والبيوت المُعَظَّمة عند العرب التي لم يذكرها آبن الكلبي ، بذيل كتاب الأصنام بتحقيق أحمد زكي .

(٣) الزبيدي : (صاحب تاج العروس) : « بَعل اسم صنم ، وَبكّ اسم صاحب هذه البلدة ـ بعلبك ـ والنسبة إليها بعلي » .

(الزبيدي ـ محمد مرتضى ـ تاج العروس ، بيروت ، مكتبة الحياة ٧/ ٢٣٠)

يقصد[1] بينهما نسبةً إضافية أو إسناديّة أو غيرها .

والألف والنون المضارِعتان لألف[2] التأنيث : لزيادتهما معا في آخر الاسم وسمّيتا مزيدتين لأنهما من الحروف الزوائد فعلتهما فرعيتهما للمزيد عليه ، وإن كانا في اسم[3] غير صفة فشرطه العلمية لئلا تفوت المشابهة للألف كعمران وإن كانا في صفةٍ فشرطهما انتفاءُ التاء لأن بعض بني أسد[4] يقولون في كل ما جاء منه فَعلى جاء فَعْلانة أيضا نحو : سكْرى وسكْرانة فبالتاء منصرف وبعدمها ممتنع وقيل شرطهما وجود فَعْلَى زعماً منهم أن كل[5] ما يجيء مؤنثه فعلى لا يجيء منه فعلانة فلذلك اختلف في رحمان فإنه عند من شرط انتفاء فعلانة غير منصرف ومنصرف عند من شرط وجود فَعلى .

وَوَزْنُ الفِعْلِ : شرطه في منع الصرف أن يكون مختصاً بالفعل كفعّل بالتشديد والتخفيف وانفعل وافتعل ، واستفعلَ . هذه الأبنية مختصة/ بالأفعال ولا يوجد وزنٌ منها في الاسم إلاّ منقولاً من الفعل أو مرتجلاً للعلميّة أو عجميا فَبَذَّر اسمُ ماء[6]/ أو مَوْضِع وخَضَّم[7] اسم رجل منقولان من الفعل . وشَلَّم اسم مدينة بيت المقدس بالعبرانيّة مرتَجل وَبقَّم صبغٌ معروف أعجمي إذا سمي به لا يَنْصَرِف للعلميّةُ ووزن الفعل لا للعجمة لأنه اسم جنس فلا يعتبر . وإن لم يكن الوزن مختصاً بالفعل لكن يوجد في أوله إحدى زوائد المضارع فحكمه حكم المختص

١٦ ب

١٣ أ

---

(١) النسختان : « أو سمّوا لكون اسم صاحب البلد من أن يقصد » . ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) أ ـ « لألفي »

(٣) ب ـ « رسم » «تحريف» .

(٤) هم بنو أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان ، وهم بطن من العدنانية (ينظر القلقشندي ، أبو العباس أحمد بن علي ، صبح الأعشى القاهرة سنة ١٩٦٣ ١/ ١٩٦٣ . وعمر رضا كحالة ، معجم قبائل العرب بيروت ، دار العلم للملايين سنة ١٩٦٨ م ١/ ٢٤ .

(٥) النسختان : « كلما » .

(٦) ينظر الأشموني ، شرح الأشموني ٢/ ٥١٠ ـ ٥١١ .

(٧) سيبويه : « ولا يصرفون خَضَّم وهو اسم للعَنْبَر بن عمرو بن تميم » (سيبويه ، الكتاب ٢/ ٨) .

بالفعل ، لو اعتلّ وزن من هذه الأوزان حتى يخرج إلى وزن من أوزان الأسماء صرف .

وأن يكون غير قابل للتاء قياساً حتّى لا ينتقض بمثل أربعة[1] إذا سمي به رجلا للحوق التاء علامة للتذكير ، لأنه على غير قياس ، وأن يكون الوزن لازما للاحتراز عن مثل : امرىء وابنم علَمين لأنهما في حالة الرفع كاخرُج وفي حالة النصب كاعلم وفي حالة الجرّ كاضرب فلا يمنع الصرف في من حركة ما قبل الآخر ولا يجتمعان : العدل المؤثر ووزن الفعل لاختلاف أوزانهما .

وكل ما امتنع صرفه بالعلمية صرف عند التنكير لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد ، ولا يصرف سيبويه[2] ما يشعر لفظه بالوصفية لأن عنده تعود الصفة[3] بالتنكير خلافاً للأخفش[4] ، وذلك أن كل غير منصرف إحدى[5] علتيه العلمية إذا نكّر صرف لبقائه بلا علّة[6] ، أو على علّة واحدة ، لأنّ العلة التي شرط فيها العلميّة كالتأنيث والعجمة والألف والنون المزيدتين/ تنتفي بانتفاء العلميّة لأن انتفاء الشرط

١٧ ب

---

(١) ب - « أربع » .

(٢) ينظر سيبويه ، الكتاب ٢/ ٦ .

(٣) ب - « الوصفية » .

(٤) الأخفش : هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المتوفي ٢١٥ هـ . تنظر ترجمته في السيرافي : أخبار النحويين البصريين ص ٥٠ . وأبو الطيب اللغوي ، مراتب النحويين ص ٦٨ ، وابن النديم ، الفهرست ، بيروت ، مكتبة خياط سنة ١٨٧١ ص ٨٣ ، وابن خلّكان ، وفيات الأعيان وأنباء ابناء الزمان تحقيق محمد محيي الدين ، القاهرة مطبعة السعادة ، ٢/ ١٢٢ . والقفطي ، إنباه الرواة ٢/ ٣٦ وياقوت الحموي ، معجم الأدباء ، القاهرة مكتبة عيسى البابي الحلبي ١/ ١٣٠ ، وابن الأنباري ، نزهة الألباء ص ١٠٧ . وابن العماد ، شذرات الذهب ٢/ ٣٦ . واليافعي ، عفيف الدين ، مرآة الجنان وعبْرة اليَقظان ، ص ١ الهند حيدر آباد ، مطبعة دائرة المعارف النظامية سنة ١٣٣٧ هـ ٢/ ٦١ .

(٥) النسختان : « أحد » والوجه ما أثبت .

(٦) ينظر الزَجّاج ، أبو إسحاق ، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧ .

يسلتزم انتفاء المشروط .

وأما الاسم الذي إحدى[1] عِلَّتيه العدلُ أو وزن الفعل يبقى على علة واحدةٍ لعدم اشتراط العلميّة فيها ، وإنما الاسم الذي كان صفة في أصل وضعه ثم جعل علماً كأحمَر وسكران/ وغيرهما لا ينصرف عند التنكير في مذهب سيبويه[2] لأن الصفة الأصلية تعود عند التنكير لزوال المانع وهو العلميّة ، ومنصرف عند الأخفش[3] لأن عنده لا تعود الصفة بزوال المانع .

١٤
أ

وكل ما لا ينصَرف إذا أُضيف إلى شيء أو دخله الألف واللام ينجرّ بالكسر اتِّفاقاً[4] إن كانَ إعرابه لفظاً ، وينجَرّ تقديراً إن كان إعرابه تقديراً كحُبلى وسكْرى . واختلفوا في آنصراف ذلك الاسم ، قال الزَجَّاج[5] ومتابعوه : إنه منصرف مطلقاً لأنه بدخول ما هو من خَواصِّ الاسم ضعفت مشابهته الفعل فرجع إلى أصله الذي هو الانصراف[6] ، وقال بَعضُهم : إنه غير منصرف مطلقاً لأن الممنوع من غير المنصرف هو التنوين ، وإنما منع الكسر تبعاً للتنوين ، وبضعف مشابهته الفعل

---

(١) النسختان : « أحد » .

(٢) ينظر سيبويه الكتاب ٢/ ٦ .

(٣) ينظر الزجاج ، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧ . والصبان ، حاشية الصبان ٣/ ٢٧١ .

(٤) ينظر الزمخشري ، المفصل ص ١٦ . وابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢/ ٣٢٠ .

(٥) الزَّجَّاج : هو أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري المتوفى سنة ٣١٠ هـ تنظر ترجمته في السيرافي ، أبو سعيد ، أخبار النحويين البصريين ص ١٠٨ والأزهري ، وأبو منصور ، محمد بن أحمد ، تهذيب اللغة تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة سنة ١٩٦٤ ،مقدِّمة الجزء الأول . وآبن خلكان ، وفيات الأعيان ١/ ٣١ ، والزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ص ١٢١ ، وآبن النديم ، الفهرست ص ٩٨ وآبن الأنباري نزهة الألباء ص ٨٣ وأبو الطيب اللغوي ، مراتب النحويين ص ٨٣ . بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة تحقيق أبي الفضل إبراهيم القاهرة مطبعة عيسى الحلبي ١٩٦٤ - ١/ ٤١١ . والبغدادي أبو بكر ، تاريخ بغداد ، بغداد ، المكتبة العربية ٦/ ٨٩ . ومحمد باقر ، روضات الجنات ص ٤٤ .

(٦) ينظر الزجاج ، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١ - ٢ .

سقط التنوين دون الكسر فعاد الكسر للأمن من التنوين باللام[1] أو الإضافة .

ومنهم من قال : إن بقيت[2] العلتان مع الإضافة واللام كمساجد ، وحُبلى وحَمراء ، وسكران فالاسم غير منصرف وبيان ذلك أنّ العلميّة تزول بالإضافة واللام ، فإن كانت العلميّة شرطاً لعلة[3] الآخر زالتا معاً كما في إبراهيم ، وإن لم تكن شرطاً ، كما في أحمد زالت العلميّة وبقي وزن الفعل وهذا/ القول أقرب إلى الحق ، وقال أبو علي الفارسي[4] لا أقول منصرفاً لوجود العلتين ولا غير منصرف لأن التنوين لم يذهب بالعلتين[5] .

١٨/ب

المَرفوعـات

المرفوعات سبعة منها أصليّ وملحق به : الأصل هو الفاعل والملحق به هو المبتدأ والخبر وخبر إنّ وأخواتها ، واسم كان وأخواتها ، واسم ما ولا المشبّهتين بليس ، وخبر لا التي / لنفي الجنس .

١٥/أ

---

(١) ب : « و » .

(٢) النسختان : « بقي » والوجه ما أثبت .

(٣) النسختان : « للعلّة » .

(٤) أبو علي الفارسي : هو الامام الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفَسَوي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ .

تنظر ترجمته في : ابن النديم ، الفهرست ص ٦٤ . والزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ص ١٣ . وابن الأنباري ، نزهة الألباء ص ٢٣٢ . والقفطي إنباه الرواة ١/٢٧٣ . وابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ط ١ ، القاهرة سنة ١٩٦٣ م ٤/١٥١ . وابن العماد شذرات الذهب ٣/٨٨ ، والسيوطي ، المزهر ٢/ ٤٢٠ .

(٥) ينظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو ، حيدر آباد ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية سنة ١٣١٦ هـ ١/٣٢٧ .

الفاعل :

أما الفاعل فهو ما نسب الفعل أو شبهه إليه مقدَّماً عليه على جهة قيام الفعل المعلوم به[١] ، وإنما قلنا ما نسب ولم نقل اسم نسب ليدخل فيه ما هو في تأويل الاسم نحو : أعجبَني أنْ تَقومَ ، أي قيامُكَ ، وقلنا نسب ولم نقل أسند لتدخل فيه الإنشائيات وقولنا مقدَّماً ما عليه أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً نحو : زيد قَامَ ، فإنّ قام مقدّم حكماً على الضمير الفاعل المستتر فيه ، وقولنا على جهة قيامه به احتراز عن المفعول القائم مقام الفاعل وان كان فاعلاً عند الكوفيين[٢] . وهو مضمر في نحو : ضَرَبَ في زيدٌ ضربَ ، ومظهر[٣] في ضَرَبَ زيدٌ .

ويضمر الفاعل جوزاً أو لزوماً[٤] .

أما جوازاً ففي فعل الواحد الغائب والغائبة وفي الصفات .

أمّا لزوماً ففي أربعة أفعال :

أفعلُ ونَفْعلُ للمتكلّم ، وتَفْعلُ وأفْعَلْ للمخاطب . والأصل أن يكون الفاعل عُقَيْب الفعل ، لأنّ الفاعل كالجزء من الفعل لأن أحدَهما لا يفيد بدون الآخر ، فلذلك جاز وقوع الفعل بين الفاعل وحركته وهي[٥] نون التثنية فإذا قدّم

---

(١) يقصد آبن كمال بالهاء التي في (به) : الفاعل .

ابن مالك : « هو المسند إليه فعلٌ أو مضمن معناه ، تامّ مقدّم فارغ غير مصوغ للمفعول » (آبن مالك تسهيل الفوائد ص ٧٥) .

(٢) آبن هشام : « الفاعل : اسم أو ما في تأويله ، أسند اليه فعل أو ما في تأويله مقدّم عليه ، أصلي المحلّ والصيغة » (ينظر آبن هشام ، أوضح المالك ٢/ ٨٣) الأشموني : « الفاعل في عرف النحاة هو الاسم الذي أسند اليه فعل تام ، أصلي الصيغة ، أو مؤول به » .

(الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية آبن مالك ، مع حاشية الصبان ٢/ ٤٢ ـ ٤٣) .

(٣) ينظر الخضري ، حاشية الخضري ١/ ١٦٧ .

(٤) ب = « ويظهر » .

(٥) ب = « ولزوما » .



١٩ على الفاعل غيره كان ذلك الغيرُ في التقدير مؤخراً عنه فلذاجاز/ ضَرَبَ غلامَه زيدٌ برفع زيد مع رجوع ضمير غلامه الى زيد ، ومن حقّ الفاعل أن يتقدَّم على مفعوله ، وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما والقرينة سواء كانت القرينة لفظية نحو : ضَرَبَتْ عيسى حُبلى فالقرينة هنا تأنيث الفعل وهي[1] لفظية ، أومعنوية نحو : أكل الكُمَّثرى موسى ، والقرينة فيها[2] عدم صلاحية الكُمَّثرى للفاعليّة لكونه جماداً لا يقدر الأكل وهي[3] معنوية نحو : ضربَ موسى عيسى فحينئذ[4] لا يعلم أيّهما[5]

١٦ أ فاعل سواء كان الفاعل والمفعول من[6] المعربات التقديرية / أو من المبنيات أو أحدهما معرب والآخر مبنّي وجب تقديم الفاعل لدفع اللَّبس ، وكذلك وجب تقديمه إذا كان الفاعل مضمراً متصلاً بالفعل بارزاً كضرَبْتُ زيداً أو مستكناً كزيدٌ ضَرَبَ غُلامَه بشرط أن يكون المفعول متأخراً عن الفعل سواء كان المفعول آسماً ظاهراً كضربت زيداً ، أو مضمراً منفصلاً كما في : ما ضربتُ إلاّ إيّاكَ أو متّصلاً كضَرَبْتُكَ .

وإنّما وجَب تقديم الفاعل لأنّه متّصل ، لا يمكن الانفصال مع الاتّصال ، وكذلك وجب تقديم الفاعل إذا وقع مفعوله وحده بعد إلاّ نحو : ما ضرب زيدٌ إلاّ عَمْراً وإنّما وجَب تقديمه لئلا ينقلب الحَصْرُ المطلوب وهو ضارِبيَّة زيد في عمرو وكذلك وقع بعد معنى إلاّ نحو إنّما ضربَ زيدٌ عمرواً ، ولأنَّ ما يقع ثانياً في مثل ذلك بمثابة[7] الواقع بعد إلاّ لأنّ الحصر في الجزء الأخير ، فلو أخر الفاعل انقلب

---

(١) أ = « وهو » تحريف .

(٢) أي في الجملة .

(٣) أ = « وهو » .

(٤) أ = « فح » .

(٥) أ = « أيها » .

(٦) ب = « في » .

(٧) أ = « بمثابت » .

٢٠ ب

المعنى ، وإذا اتّصل بالفاعل ضميرٌ يرجع / إلى المفعول نحو : ضرب زيداً غلامُهُ ، وَجَبَ تقديم المفعول لئلا يلزم إضماره[١] قبل الذكر لفظاً ومعنىً ، وكذلك إذا وقع الفاعل وحده بعد إلاّ أو معناها نحو : ما ضَرَبَ إعَمْراً إلاّ زيدٌ ، وإنّما ضَرَبَ عمراً زيدٌ إذ لو قدّم لانعكس المعنى كما مرّ في تقديمه ، وكذا يجب تقديم المفعول إذا كان المفعول ضميراً متصلاً بالفعل والفاعل غير متّصل نحو : ضَرَبَكَ زيدٌ .

وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل جوازاً عند قيام قرينة دالة على تعيينه ، حاليةً كانت أو مقاليةً كقولك : زيدٌ لمن قال : من ضرب ؟ فزيد فاعل فعل مقدّر دلّ عليه لفظ الفعل المجهول كقوله تعالى : ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ ﴾[٢] أي يسبحه رجالٌ فرجال فاعل يسبِّح يدلُّ عليه يسبَّح / لعدم صلاحية إسناد يسبَّح الى الرجال لأنّ الرّجال مسبِّحين بكسر الباء لا مسبَّحين بفتح الباء .

١٧ أ

وقد يحذف الفعل وجوباً فيما وقع بعد محلّ الفعل المحذوف فعل أو ما ينزل منزلته مفسرٌ بعد قيام قرينة دالة على تعيينه نحو : إن زيدٌ قامَ قُمتُ ، وحرف الشرط لا يدخل إلاّ على الفعل فَعُلِم أنّه هناك فعل وقام[٣] يفسِّره من أيّ نوع هو ، وإنما وجَب حذفه لكراهتهم الجمع بين المفسرٌ والمفسَّر والذي ينزل منزل ذلك الفعل المفسِّر أنّ المفتوحة الواقعة بعد لو نحو : لو أنّك جِئْتَني لأكْرمْتُكَ ، والتقدير لو ثَبَت أنّكَ جِئْتَني لأكْرمْتُكَ ، ولكنهم حذفوه[٤] / لما ذكرناه ، لأنّ أنّ المفتوحة تدلّ على الثبوت فكانت كالمفسِّرة .

---

(١) أ = « إضمار » .

(٢) من الآية ٣٥ ، ٣٦ من سورة النّور .

(٣) أي لفظ قام .

(٤) ينظر ابن هشام ، مغنى اللبيب ٢/ ١٦٩ .

وقد يحذف الفعل والفاعل معاً وذلك عند قيام القرينة وشيء يقوم مقامهما[1] كقولك : نَعَم لمن قال : أَقَامَ زَيْد ؟ تقديره نَعَم قام زَيْدٌ ونَعم حرف لا يفيد إلاّ مع الجملة فعليّة أو آسمية فوجب تقدير الجملة فقدرت فعلية لتكون موافقة لقرينتها .

« ولا يجوز حذف الفاعل بدون الفعل لأنّ الفعل عرَض لا يقوم بذاته » .

إذا توجه عاملان[2] أو أكثر الى اسم ظاهر وقع بعد العاملين بحيث لا يمكن أن يكون معمولاً إلاّ لأحدهم سواء كان ذلك المظهر واحداً أو أكثر ، وانما قلنا عاملان[3] ولم نقل فِعْلان لأن النزاع قد يكون بين الفعلين نحو : ضَرَبْتُ وأكْرَمتُ زيداً، وبين الاسمين نحو : زَيْدٌ ضاربٌ ومكرمٌ عَمْراً ، وبين الاسم والفعل نحو : زيدٌ ضاربٌ ويكرمُ عمراً ، وقلنا بعدَهم لأنّ الاسم الظاهر اذا وقع قبلهم نحو : زيدٌ ضَرَبْتُ وأكْرمتُ وشَتَمْتُ تعيَّن الأوَّل للعمَل للأوليّة والقُرب ، وكذا / إذا وقع بينهم نحو : ضربتُ زيداً وأكرمتُ وشتَمْتُ ، فالعمل للأول لأنَّ له الأولية وهما في القُرْبِ سواء[4] .

والنزاع إمـا أن يكون في الفـاعلية نحـو : ضَرَبني وأكرَمني زيدٌ ، وفي المفعولية نحو : ضَرَبْتُ وأكرمْتُ زيداً . والعامل الأوَّل إمَّا أنْ يقتضي الفاعل أو المفعول ، فإن اقتضى الفاعل وأعمِل الثاني أضمر الفاعل في الأول على وفق الاسم الظاهر إفراداً وتثنيةً وجمعاً ، وتذكيراً وتأنيثاً لأن المضمر عبارة عن المظهر ، ولما رأى[5] الجمهور ورود هذا التركيب في كلام / الفصحاء لم يمكنهم الحكم

١٨ / أ

٢٢ / ب

---

(١) ب = « مقامها » .

(٢) النسختان : « العاملان » والوجه ما أثبت .

(٣) النسختان : « العاملان » والوجه ما أثبت .

(٤) الأشموني : « والثاني من المتنازعين أولى بالعمل من الأول عند أهل البصرة لقربه ، وأما الكوفيون فيعلمون الأول لسبقه . . وسكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة وحكى بعضهم الإجماع على جواز إعمال كل منها » .

(الأشموني ، شرح الأشموني ١/٢٠٣) .

(٥) النسختان : « رأوا » .

بمنعه وهو مفض الى أحد الأمرين المخالفين لأصولهم وهما :

حذفُ الفاعل ، وإضماره[1] قبل الذكر ، فاختار الجمهور الإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنىً ، واختار الكسائي[2] حذفَ الفاعل[3] ومنع الفرّاء[4] ذلك التركيب بناء على امتناع الأمرين وقال : إن اقتضى الأول الفاعل والثاني المفعول يجب إعمال الأوّل أو إعمال الثاني بضمير منفصل بعد المظهر[5] نحو : ضَرَبني وضَربتُ زَيْداً هو ، وضَرَباني وضَربْتُ اللّذين هما . وان اقتضى العاملان الرفع في الاسم المظهر بعدهما وهو : إمّا فاعلٌ نحو : ضَرَبني وأكرَمني زيدٌ ، فالعامل[6] في زيد عنده هو الفعلان معاً[7] وإما خَبر نحو : زيدٌ وعمروٌ قائمٌ غُلامُهُمَا ، فالعامل في قائم عنده هو المبتدآن معاً ، لأنَّ المبتدأ عامل في الخبر عنده ، وإن أعمِل الثاني ، ويقتضي الأوّل المفعول ان كان مما يسوغ حذفه حذف نحو : ضربتُ

---

(١) أ = « إضمارها » .

(٢) الكسائي : هو أبو الحسن علي بن حمزة مولى بني أسد ، فارسي الأصل المتوفي سنة ١٨٩ هـ .
تنظر ترجمته في : أبو الطيب اللغوي ، مراتب النحويين ص ٧٤ ، والزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ١٣٨ وابن خلكان ، وفيات الأعيان ٢/ ٤٥٧ ، وآبن النديم ، الفهرست ٦٥ والقفطي إنباه الرواة ٢/ ٢٥٦ ، والسيوطي ، بغية الوعاة ٢/ ١٦٢ وآبن الأنباري ، نزهة الالباء ٥٨ . وابن تغري بردى ، النجوم الزاهرة ٢/ ١٣٠ ، وابن العماد ، شذرات الذهب ١/ ٣٢١ .

(٣) ينظر ابن عقيل ، شرح آبن عقيل ١/ ٥٥٠ ، والصبان ، حاشية الصبان ٢/ ١٥٢ .

(٤) الفرّاء : هو يحيى بن زياد بن عبد الله المتوفى سنة ٢٠٧ هـ .
تنظر ترجمته في : أبو الطيب اللغوي ، مراتب النحويين ٨٦ ، والزبيدي طبقات النحويين واللغويين ١٤٣ وآبن النديم ، الفهرست ص ١٠٤ ، والبغدادي، تاريخ بغداد ١٤/ ١٤٩ . وآبن العماد ، شذرات الذهب ٢ : ١٩ .

(٥) ينظر آبن هشام ، أوضح المسالك ٢/ ٢٠٢ ، وآبن عقيل ، شرح آبن عقيل ٢/ ٥٥٠ والصبان حاشية الصبان ٢/ ١٠٣ .

(٦) ب = « فالفاعل » تحريف .

(٧) ينظر آبن هشام، أوضح المسالك ٢/ ٢٠٢ .

وضربَني زيدٌ ، حذف المفعول لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر في المفعول الذي هو فضلة في الكلام ، وإن كان المفعول مما لا يجوز / حذفه كالمفعول الثاني من باب علِمت والثالث من باب أعلَمْت فأظهر المفعول لأنّه لا يمكن حذفُه لما سيأتي في بابه ، ولا إضماره لما ذكر فتعيّن الإظهار نحو : حسبَني منطلقاً وحسبتُ زيداً منطلقاً ، وأعلَمني زيدٌ عَمْراً منطلقاً وأعلمته إياه منطلقاً وقال الجَرْمي[1] : لا تنازع فيما تعدّى ثلاثة مفاعيل لعدم السماع[2] .

١٩ / أ

مفعول لم يسم فاعله :

ومن تتمة الفاعل : مفعول لم يسمّ فاعله : عند البصريين[3] وفاعل عند الكوفيين .

٢٣ / ب

وهو المفعول الذي حذف فاعله / من الفعل المتصرف أو من شبهه لأغراض ، وأقيم هو مقامه في إسناد الفعل إليه وأجري مجراه في كل ما يجري[4] للفاعل من الرفع لفظاً أو معنىً[5] وعدم الاستغناء عنه ، وتأنيث الفعل لتأنيثه وإنما قلنا من الفعل المتصرف احترازاً عن الأفعال الغير المتصرّفة ، كنعمَ وبئسَ وعسَى

---

(١) هو : أبو عمر صالح بن إسحاق مولى بني جرم من قبائل اليمن المتوفى ٢٢٥ هـ. تنظر ترجمته في :
ابن خلكان ، وفيات الأعيان ٢/ ١٧٨ .
ابن الأنباري ، نزهة الألباء ص ١١٤ .
السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ص ٧٢ .
(٢) ينظر السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ١١١ .
(٣) ينظر الخضري ، حاشية الخضري ١/ ١٦٧ .
(٤) ب = « يجري » ساقطة .
(٥) الأشموني : « ينوب مفعول به عن فاعل حذف لغرض : إما لفظي كالايجاز وتصحيح النظم ، أو معنوي كالعلم به والجهل والإبهام ، والتعظيم والتحقير والخوف منه » .
(الاشموني ، شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/ ٦١) .

وفعل التعجب لأنها كما لا يجيء منها آسم الفاعل والأمر والنهي كذلك لا تبنى للمفعول ، وكذا امتنع بناء الأفعال الناقصة للمفعول لأنها تستلزم حذف معموليها أو أحدهما فلا يفيد ، وقلنا لأغراض منها :

تعظيمُ الفاعل نحو : ضُرِب اللصُّ .

ومنها تحقيره نحو : طُعِنَ الأميرُ .

ومنها علم المخاطب بالفاعل نحو : (بُعْثِرَ ما في القُبورِ)[1] .

ومنها جهل المتكلّم به نحو : سُرِقَ المَالُ .

ومنها طلب[2] الإيجاز نحو أُقيمتِ الصَّلاةُ .

ومنها رعاية السجع نحو : (ومَا لأحدٍ عِنْدَه مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ)[3] .

ومنها الإشاعة نحو :

١ ـ لَيْتَ شباباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[4] .

ومنها إيثار غرض السامع نحو : هُزِمَ عَدوكَ .

ومنها الإبهام خوفاً على الفاعل نحو : قُتِلَ زيدٌ ، والقائل يعلم الفاعل فيبهم أمره على المخاطب ومنها بيان شهرة اختصاص الفعل / نحو : ﴿ خُلِقَ الإنسَانُ[5]

٢٠
أ

---

(١) من الآية ٩ من سورة العاديات .

(٢) ب = « طلب » ساقطة .

(٣) الآية ١٩ من سورة الليل وفي أ = « ما لأحدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ » .

(٤) هذا عجز بيت لرؤبة بن العجاج وصدره

لَيْتُ ، وهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيتُ .

ينظر القالي ، أبو علي ، الأمالي ، طبعه دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٢٦ م ١/ ٢٠ ، شرح ابن يعيش شرح المفصل ٧/ ٧٠ ، وابن هشام مغني اللبيب٣٩٣ .العيني ، شرح شواهد الطبقة ٢/ ٢٥٤ الأزهري شرح التصريح ١/ ١٩٤ السيوطي همع الهوامع ٢٤٨/١ الاشموني ـ شرح الاشموني ٦٣/٢ .

الشاهد : « بوع » أتى به للشيوع .

(٥) من الآية ٣٧ من سورة الأنبياء .

وغير ذلك[1] .

وعلامة بناء الفعل للمفعول : أن يُضمّ أوّله وما يليه أيضاً إن كانَ ماضياً أوّله تاء نحو تُفعِّل وتُفُوعل . وان كان أوّلُه همزةَ وَصْلٍ فضمّها وضمّ الحرف الثالث نحو : استُخرج وإن لم يكن تاء ولا همزة فضم الأولّ وكسر ما قبل الأخير .

وإن كان مضارعاً : أن يضم أوّله وأن يفتح ما قَبْل آخره إن لم يكن معتل العَين ، وإن كان معتلّ العين تقلب عينه ألفاً / وحكم معتل اللام حكم المعتل العين ، ولا يقوم المفعول به بلا لام مقام الفاعل ، لأن شرط حذف لامه كونه فعلاً لفاعل الفعل المعلّل ، وإذا بني الفعل للمفعول فلا يبقى له فاعل حتى يكون المفعول له فعله لأن يوجد شرط حذف لامه فلا يقال : ضرب تأديبٌ بل يقال ضرب للتأديبِ، والمفعول معه لذلك لأنه لو أقيم مقام الفاعل مع الواو التي أصلها العطف تخلل الواو بين الفعل وفاعله الذي كالجزء منه فلا يحسبن فصله ، ولا بدون الواو لأنه لا يعرف كونه مفعولاً ، ولا يقوم المفعول فيه أيضاً مقام الفاعل إذا كان لازم الظرفية نحو : ذات مرة[2] لأنه لو أقيم لارتفع لكنّه منصوب أبداً للزوم الظرفيّة .

٢٤ ب

وكذلك لا يقوم المفعول المطلق مقامه إذا كان للتأكيد غير موصوف لأنّه لا يدلّ على معنى زائد على مدلول الفعل ، إذ[3] لا فائدة في إقامته مقام الفعل بخلاف ما للنوع والعدد .

وإذا كان موصوفاً جاز قيامه نحو : ضُرِبَ ضَرَبٌ شديدٌ ، وروي عن سيبويه قيام المفعول المطلق مقام الفاعل من الفعل اللازم إذا كان للتأكيد[4] نحو : قِيمَ قيامٌ

---

(١) ب = « وغير ذلك » ساقطة .

(٢) أ = « مرّت » .

(٣) أ = « إذا » .

(٤) ينظر سيبويه ، الكتاب ١/١١٧ .

وقُعِدَ قعودٌ لأن أصل قام فعل القيام وقعد فعلَ القعود / وإذا بني منه[1] المجهول فكأنّه قيل : فُعِلَ القيام وفُعِلَ القُعودُ .

٢١ / أ

ولا يقوم المفعول الثاني من باب عَلِمتُ ولا الثالث من باب أعلمْتُ مقام الفاعل ، لأن ثاني مفعولي عَلِمْتُ مُسنَدٌ إلى مفعولِهِ الأوّل إسناداً تَاماً ، فلو أسند إليه الفعل يكون إسناده أيضاً تاماً / لزم كونه مسنداً ومسنداً إليه معاً بإسنادَين تامين فلا يجوز ذلك بخلاف أعجبَني ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً ، فضَرْبُ مسندٌ إلى أعجبَني وإلى زيد معاً ، وإنما جوَّزوا ذلك لأن احد الإسنادين غيرُ تام لأنّه إسناد مصدر .

٢٥ / ب

وكذلك المفعول الثالث من باب أعلَمت لأن حكمه حكم المفعول الثاني من باب عَلِمْتُ في الإسناد[٤] .

وإذا وجد المفعول به مع المَفاعيل التي يجوزُ قِيامُها مقامَ الفاعل تعيّن المفعول به للقيام مقام الفاعل، نحو ضُرِبَ زَيْدٌ يومَ الجُمُعَةِ أمامَ الأميرِ ضَرْباً شديداً في داره، عيِّن زيد للقيام لأنه المفعول به يوم مفعول فيه الزماني ، أمام الأمير مفعول فيه المكاني ، ضرباً شديداً ، المفعول المطلق للنوع باعتبار الصفة ، وفائدة وصف الضرب بالشّدة التنبيه على أنّ المصدر لا يقوم مقامَ الفاعل بلا قيْد مخصّص لعدم الفائدة في قيامه مقامه لدلالة الفعل عليه ، في داره، جار ومجرور شبيه بالمفاعيل القائمة مقام الفاعل، فالمفعول الأول من باب أعطيت أولى بالقيام مقام الفاعل من الثاني عند الامن من اللّبس ، وعند اللبس يجب قيامه نحو : أُعطِيَ زَيْدٌ دِرْهماً ، مع جواز أعطِيَ دِرْهمٌ زيداً .

---

(١) ب = « منه » ساقطة .

(٢) الأشمنوني: « احتج من منع إنابته (المفعول الثالث) مطلقاً في باب اعلم ، وهم قوم منهم الخضراوي والأبدي وآبن عصفور ـ بأن الأول مفعول صريح والآخران مبتدأ وخبره شبّها بمفعولي أعطى ، وبأن السماع جاء بإنابة الأوّل » .

(الاشموني ، شرح الأشموني ١/ ١٨٥) .

المُبْتَدأ

والثاني من المرفوعات المبتدأ وهو اسم حقيقةً أو تقديراً[١] مجردٌ عن ملابسة العوامل اللفظية ، لفظاً ومعنىً معاً ، مسنداً اليه / وإنما قلنا أو تقديراً ليدخل فيه نحو : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُم)[٢] ، وأن تصوموا ، مبتدأ لأنه في تقدير الاسم بأن المصدرية ، وكذا تسمع في « تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ من أن تَراه »[٣] وتَسْمع / مبتدأ بتقدير أن ، لأن تقديرَه وأن تسمع وخير خبره وقلنا مجرداً عن ملابسة العوامل اللفظية لفظاً ومعنىً معاً ، والعوامل اللفظية الداخلة على المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع :

٢٢ أ

٢٦ ب

الحروف المشبهة بالفعل ، والأفعال الناقصة وأفعال القلوب .

والمراد بتجرّد المبتدأ عنها عدم ملابسته لفظاً ومعنىً[٤] معاً ، فإن ملابسته

---

(١) ابن مالك : « وهو ما عدم حقيقةً أو حكماً عاملاً لفظياً من مخبر عنه ، أووصفٌ سابقٌ رافعٌ ما انفصل وأغنى » .
(ينظر ابن مالك ، تسهيل الفوائد ص ٤٤) .
ابن هشام : « اسمٌ أو بمنزلته مجرّد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته مخبر عنه أو وصف رافع لمكتفى به » .
(ينظر ابن هشام ، أوضح المسالك ١/ ١٨٤) .
الأشموني : « هو الاسم العاري من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمستغنىً به ، والاسم يشمل الصريح والمؤول » . (الاشموني شرح الاشموني مع حاشية الصبان ١/ ١٨٩) .

(٢) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة وهي في أ = « أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » .

(٣) الميداني (ما ملخّصه) : ويروى لأن تسْمعُ بالمعَيْدي خيْرٌ. وأن تسمعَ ويروي تسمَعُ بالمُعيدي لا أن تراه ويضرب لمن خبره خير من مرآه . وأول من قاله هو المنذر بن ماء السماء (ينظر الميداني ، أبو الفضل ، أحمد بن محمد مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين مطبعة السعادة، القاهرة سنة ١٩٥٩ ، ١/ ١٢٩) .

(٤) ب = « معنا » تحريف .

لفظاً فقط لا تضره نحو بحسبِكَ زَيْدٌ (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ)[1] وبحسبك مبتدأ وكذا خالق ، وفيهما عامل لفظاً لكن لا ينافيان الابتداء لزيادتهما[2] ، فإنهما في حكم العَدَم معنىً ، وكذلك لا تَضره ملابسة العوامل اللفظية معنى فقط نحو : عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قائمٌ ، وزَيدٌ مبتدأ لكنه مُجَرَّدٌ[3] عن العوامل اللفظية لفظاً وان لابسته معنىً لأنَّ لام الابتداء ليست بعامل، لكن تعلّق إليه عَلِمت معنىً لأن[4] زيداً[5] مفعولُه في المعنى .

وللمبتدأ نوع آخر وهو الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام أو حرف النفي رافعة لظاهر أو ما يجري مجراه كالضمير المنفصل نحو : أَقائمٌ الزَيْدانِ ، وما قَائمٌ الزَيْدانِ ، ومثال ما يجري مجرى الظاهر نحو : أقَائِمان الزَيْدان . لأنَّ قائمَين[6] رافعٌ لِضمير عائد الى الزيدَين[7] ولو كان رافعاً لهذا الظاهر لم تَجُز تَثْنيتُه وأقائم الزَيْدان وما قائمٌ الزيدان ، وهما مثالان لرافع الظاهر بعد حرف الاستفهام وحرف النفي .

والثالث : خبر المبتدأ :

وهو الاسم المجرّد عن العوامل اللفظية مسنداً إلى ما تقدم لفظاً / نحو: زيدٌ قائمٌ أو تقديراً[8] نحو : قامَ زيدٌ ، لأن المبتدأ مقدّم تقديراً وإنما قلنا / اسم لأنَّ

٣/أ
٧/ب

---

(١) من الآية ٣ من سورة فاطر .

(٢) أ = « لزيادة هما » .

(٣) أ = « مجرّدا » .

(٤) ب = « لا » .

(٥) النسختان = « زيد » ذكرها بالرفع على حالها في التركيب.

(٦) النسختان = « قائمان » ذكرها بالرفع على حالها في التركيب .

(٧) النسختان = « الزيدان » ذكرها بالرفع على حالها في التركيب .

(٨) ابن هشام : «هو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور فخرج فاعل الفعل

الخبرَ في الحقيقة في زيدٌ يَضرِبُ هو الضمير المستتر في يضرب وهو اسم .

وقد يستعمل مفرداً نحو : زَيْدٌ قائمٌ ، وجملة نحو : زَيْدٌ يَضرِب . العامل في المبتدأ والخبر عند[1] البصريين هو معنى الابتداء[2] وهو التجرد عن العوامل اللفظية لا الإسناد ، وقال الآخرون[3] : معنى الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر ، وقال بعضهم[4] كلّ واحد منهما عامل في الآخر .

والحق أنّ العاملَ فيهما شبههما بالفاعل ألا ترى أنهم يعدونهما من ملحقات الفاعل ، والمبتدأ عمدة البيان وثَمّ استحق التقديم والتعريف .

تنكير المبتدأ : -

ويجوز تنكير المبتدأ إذا تخصصّ بالمخصّصات الستّة :

منها الوصف لفظاً نحو : رَجُلٌ عَالِم في الدَّارِ ، أو تقديراً نحو «شُخْبٌ في الإناء وشُخْبٌ في الأرض»[5] أي شُخْب من اللبَن في الإناء وشخب آخر منه في الأرض أو معنى نحو : كم رجل ضربته فمعناه كثير من الرجال ضربته لأن كم

فإنه ليس مع المبتدأ وفاعل الوصف». (ابن هشام ، أوضح المسالك ١/ ١٩٤) ابن عقيل : إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة» (ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ١/ ٢٠١).

(١) أ = «عند». مكررة.

(٢) ينظر ابن الأنباري ، الإنصاف مسألة رقم ٥ .

(٣) ينظر ابن الأنباري ، المرجع السابق مسألة رقم ٥ .

(٤) ينظر ابن الأنباري ، المرجع السابق مسألة رقم ٥ .

(٥) الميداني : «يقال شَخَبَ اللَّبَنُ والدَّم إذا خرج كلُّ واحدٍ منهما من موضعه ممتداً ، والغابر (الفعل المضارع) يَشْخُبُ ويَشْخَبُ والمصدر الشَّخْب بالفتح ، والشُّخْبُ بالضم الاسم ، وأصل المثل في الحالب يحلب ، فتارة يخطىءُ فيَحلِب في الأرض ، وتارةً يُصيب فيحلب في الإناء ، ويُضرَب مثلاً لمن يتكلَّم فيخطىء مرة ويصيب مرة».

(الميداني ، مجمع الأمثال ١/ ٣٦٠).

الخبرية للتكثير نحو : كم رُجَيْلٌ جاءَني لأنه في معنى رَجُل صغير ، لأنه تصغير رَجل[١] ومنها تخصيصه بالعِلم بثبوت الخَبر له نحو : أَرَجُلٌ في الدّار أم آمرأة . ومنها تخصيصه بالعموم نحو : ما أحدٌ خيْرٌ منك .

ومنها تخصيصه بكونه فاعلاً في المعنى أو موصوفاً في المعنى نحو : «شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ»[٢] فشر مبتدأ وفاعل أهرّ مستتر فيه عائد إلى شرّ وهو مخصص بالصفة المحذوفة أي شرّ عظيم ، أو بما يختص به الفاعل وهو تقديم الفعل على المبتدأ تقديراً لأنّ شراً فاعل أهرّ .

ومنها تخصيصه بتقديم الخبر الظرف نحو : في الدّار رَجُلٌ .

ومنها تخصيصه / بنسبته إلى المتكلِّم نحو : سَلاَمٌ عليكُم ، أصله سَلَمْتُ سلاماً عَليكُم . فحذف الفعل فبقى سلاماً/ ثم عُدِلَ عن النَّصب إلى الرفع ليَدلّ على الثبوت فالمعنى سَلاَمٌ عليكم ، وهذه الأحكام في غير اسم الجنس لأنّ أسم الجنس يكون مبتدأ حال كونه نكرة بغير مخصّص .

٢٤ / أ
٢٨ / ب

تَعدُّدُ الخَبرِ : -

وقد يتعدد الخبر بحرف العطف نحو : زَيْدٌ عَاقِلٌ وَعِالمٌ ، وبدون العطف نحو قوله تعالى : ﴿وَهوَ الغَفُورُ الوَدُودُ ذُو العَرْشِ المَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[٣] ، سواء كانت الأخبار غير متضادة كهذه الأخبار أو متضادة ، وسواء كان[٤] المبتدأ في

---

(١) ب = «لأنه تصغير رجل» ساقطة .

(٢) الميداني : «يقال أهرَّه : إذا حَمله على الهَرِير ، وشرٌّ رفع بالابتداء وهو نكرة ، وشرط النكرة أن لا يبتدأ بها حتى تخصّص بصفة ، بصفة . وآبتدأوا بالنكرة ههنا من غير صفة ، وإنما جاز ذلك لأن المعنى ما أهرّ ذا نابٍ إلاّ شرّ، وذو الناب : السبع . يضرب في ظهور أمارات الشرّ ومخايله» (الميداني ، مجمع الأمثال ١/ ٣٧٠).

(٣) الآية ١٥ من سورة البروج .

(٤) النسختان : «كانت»

المتضادة يتصف جزء منه ببعض تلك الأخبار وجزء آخر ببعض آخر كقولك للأبلَق هذا أَبيضُ أسود ، أو يتّصف مجموع المبتدأ بكل واحد منها نحو : هذا حلوٌ حامضٌ ، فالخبر فيه متعدد لفظاً ومتّحدٌ معنىً ، وإنما سُمّي كل واحد خبراً مجازاً ، ولا يجوز عطف بعض مفاعيل باب عَلِمتُ على بعض لأن مجموع ذلك بمنزلة كلمةٍ واحدة وأجاز أبو علي هنا العطف[1] .

والخبر على نوعين : مفردٌ وجملة .

فالمفرد إمّا عَيْنُ المبتدأ بمعنى أن ما صدقا[2] عليه واحدٌ نحو : زَيْدٌ عالِمٌ أو بمنزلة عَينِ المُبتدأ معنى ، كقولك أبو يوسُف أبو حنيفة فإنه لمّا فرض أبو يوسف مسُاوٍ لأبي حنيفة في العلوم فرض أنهما كالمتحّد بحسب الذات مبالغة .

وذلك الخبر المفرد إما جامد أو مشتق : والجامد عارٍ عن ضمير المبتدأ نحو : زَيْدٌ أخوكَ . ولا بدّ في الخبر المشتق أو في متعلّقه من ضمير عائدٍ إلى المبتدأ لأنّ المشتق يعمل عمل فِعله فإن كان الخبر المشتق في الحقيقة خبراً للمبتدأ أسند إلى ضمير المبتدأ في المعنى نحو : زيدٌ قائم/ وإن كان الخبر لغيره فلا بدّ متعلق ذلك الغير بضميره وإلاّ كُنتَ مخبرا بالأجنبي نحو : زيدٌ قائِمٌ أبوه / .

٢٥ / أ
٢٩ / ب

والجملة إمّا فعلّية سواء أكانت مجرّدة عن الشَرط والجزاء نحو : زَيْدٌ قامَ[3] أبُوه أو متضمنّة للشرط والجزاء نحو زَيْدٌ إنْ تُعْطِهِ يَشكُرْكَ ، وسواء كان فعلها لازم الإضمار بإقامة الظرف مقامة نحو : زَيْدٌ في الدّارِ أو لا فلابد في هذه الجملة من ضمير عائد إلى المبتدأ لربط الخبر إلى المبتدأ إلاّ أن يكُون المبتدأ ضمير الشأن فحينئذ[4] يجب خلوُّها عن الضمير نحو : هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ لأنّ الجملةَ حينَئذٍ[5] تكون

(١) ينظر السيوطي، همع الهوامع ١/ ١٠٨.
(٢) أي صدق عليه المبتدأ والخبر .
(٣) النسختان : «قائم»
(٤) النسختان : «فح» اختصاراً .
(٥) أ = «ح» اختصاراً.

عبارة عمّا كني عَنْه بالضمير أو يـكون المبتدأ مَخْصوصاً بالمَدْح أو الذّم نحو : نِعْمَ الرَّجلُ زَيْدٌ على قول مَنْ قال[1] : إنّ زيداً مبتدأ وجملة نِعْمَ الرجلُ خَبَرُه فهذه الجملة خاليةٌ عن الضمير لأنّ[2] الألف واللام في الرَّجل للجنس ، والجنس مشتمل على أفراده، كان الرجل مشتملاً على زيد وغيره فحصل الآرتباط .

ويجوز حذف الضمير العائد على المبتدأ إذا علم والقياس فيه أن كل موضع يكـون الضمير مجروراً بمن والخبر جملة آسميّة والمبتدأ مع الخبر خبر من المبتدأ الأول نحو : البُرُّ الكُرُّ[3] بستين أي الـكُـرُّ مِنْهُ إنما يحذف لأنّ كَـون المبتدأ الثاني خبراً من المبتدأ الأولّ يدل على الضمير فيحذف الجار والمجـرور معـاً ، وقيل يحذف بدلالة المقام لأنّ بائع البرّ لا يُسْعِرُ غيرها ، والجمل الأربع تصلح للخبر ، وإذا كانت ظرفاً ، سواءٌ كانت ظرفَ زمان نحو : القتـالُ يَومَ الجُمعـة ، أو ظرفَ مكـان نحو : زَيدٌ عندكَ ، أو جاراً ومجروراً نحو : زَيْدٌ في الدّار ، فإنه في حكـم الظرف لاحتياجه إلى الفعل أو معناه احتياج الظرف إليه ، فلا بد في الظـرف من تقدير عامل لأنه لا يصلح الخبر بدونه / وقال البَصْريون : ينبغي أن يكون المقدّر فعلاً لأنه عامل / والأصل في العمل للأفعال[4] فيكون جملة.

٢٦ أ
٣٠ ب

وقال الكـوفيون : ينبغي أن يكون المقدّر اسم الفاعل لأنّ الأصل في الخبر الإفراد[5]. وآعلم أن الخبر هو المتعلّق المحذوف مع الظـرف لأنّ المقصـود هو الإخبار بوجود[6] الشيء إلاّ أنهم[7] حَذفوا[8] العاملَ وأقاموا[9] الظرفَ مقامهَ وأسموه

---

(١) ينظر ابن هشام ، معنى اللبيب ٢/ ٤٤ . (٢) أ = «إلاّ أن».

(٣) آبن منظور : «والكُرُّ مكيالٌ لأهل العراق . . وهو عند أهل العراق ستون قفيزاً . . يكون بالمَصري أربعينَ إرْدَبا ، قال أبو منصور : الكُـرُّ ستـون قَفيزاً ، والقفيز ثمـانية مَكاكيك ، والمَكُّـوك صاعٌ ونصف». (آبن منظور ، لسان العرب ٥/ ١٣٧ مادة كرر).

(٤) ينظر آبن عقيل ، شرح آبن عقيل ١/ ٢١١ . (٧) ينظر الصبَّان ، حاشية الصبان ١/ ٢٠١ .

(٥) ب = «لوجود». (٨) ب = «إلا أنهم». ساقطة

(٦) أ = «حذفوه» (٩) أ = «أقامو»

باسم الخبر مجازاً ، وانتقل الضمير من العامل إلى الظرف فلذلك جاز عطف الاسم على ذلك الضمير والتأكيد عنه ، ونصب الحال عنه ، والإبدال عنه .

والظرف إذا توغّل في الإبهام غير مختص بشيء من الصفة وغيرها وكان مقطوعاً عن المضاف إليه نحو قَبْلُ وبَعْدُ لا يكون خبراً لعدم الفائدة ، وكذا لا يجوز أن يقع صلة لأنّ الصلة يجب أن تكون معلومةً ، وكذا لا يقع حالاً وصفةً لأنهما في معنى الخبر . والظرف الزماني لا يقَع خبراً عن الجُثَّةِ، فلا يقال : زيدٌ يَومُ الجُمُعَةِ إلاّ إذا كان موصوفاً نحو : زَيْدٌ في يَوْمٍ طيِّبٍ ، ويقع خبراً عن الحَدَث الغَيرِ المستَمِرِّ نحو : القِتالُ يَوْمُ الجُمُعَةِ .

وأمّا الظرف[1] المكاني فيقع[2] خبراً عن الجُثَّة والحَدَث نحو : زيدٌ خَلْفَكَ ، والقِتالُ أمامَك .

وإذا كان الخَبَرُ فِعْلاً للمبتدأ نحو : زَيْدٌ قَامَ أو يشتمل المبتدأ على[3] مَالَه صدر الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم نحو : مَن أبوك ؟ ومن جاءَك فَهو مكرم ، وما أحسنَ زَيْدٌ ، ولَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنّ ، أو يكون المبتدأ مضافاً إلىٰ مالَه صدر الكلام نحو : غلامُ مَنْ أَنْتَ ، أو كان مُنَزّلاً منزلةَ مالَه صدر الكلام كالمبتدأ المقترِن بالفاء نحو : الذي يأتيني فَلَهُ دِرْهَمٌ ، يجب تقديم المبتدأ وغير ذلك مما يجب تقديمه كضمير الشأن / نحو هو[4] زيد قائمٌ والمبتدأ المُصَدَّر بلام الابتداء نحو / لَزيْدٌ قائِمٌ ، وكذا إذا كان الخَبَرُ مخصوصاً بالمَدْحِ أو الذّم نحو : نِعمَ الرَّجلُ زيدٌ على تقدير هُو زَيْدٌ وكذا[5] يجب تقديمه إذا كان المبتدأ والخبر

٢٧/أ ٣١/ب

---

(١) النسختان : «ظرف».

(٢) النسختان : «يقع»

(٣) على زيادة للتوضيح

(٤) ب = «هو». ساقطة.

(٥) ب = «كذا».



متساويين تعريفاً وتنكيراً بغير قرينة .

وإذا تضمن الخبرَ المُفْردُ مالَه صدر الكلام نحو : أينَ زيْدٌ ؟ بخلاف الجُمْلة ، لأنّ الجملة إذا وقعت خبراً مع تضمنها مالَه صَدْر الكلام لا يجب تقديمها نحو : زَيْدٌ مَنْ أبوه ؟ لوقوع حرف الاستفهام في صدر الجملة ، أو كان المبتدأ نكرةً وخبرها ظرف مصحح له أي مخصص ، وذلك الظرف إما مذكورٌ : نحو : في الدار رجلٌ أو محذوف نحو : رجلٌ في جواب من قال : من عندَك ؟ أو المبتدأ أنّ المفتوحةِ مع آسمها وخبرها فيجب تقديم الخبر نحو : عندي أنَّك قَائمٌ ، وإنما يجب تقديم الخبر لأنها لو أُخِّرت لوقعت في الابتداء فيجب كسرها ، وكذلك إذا كان في المبتدأ ضمير راجع إلى متعلق الخبر نحو : على التمرة مثلها زبدا[1] ، ومنها إذا كان المبتدأ مخصوصاً بالمدح أو الذم[2] نحو : نعم الرَّجُل زيدٌ عند من جعل زيداً مبتدأ والجملة المتقدِّمة خبرُه ، وكذا يجب تقديم الخبر إذا وقع المبتدأ مجرداً[3] بعد إلاّ أو مضافاً نحو : ما في الدار إلاّ زيدٌ ، وإنما عِنْدَك[4] عمروٌ .

وحكم الخبر أن يطابق المبتدأ إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً بشرط أن لا[5] يكون الخبر أفعل التفضيل المستعمل بمن وأن لا يكون الخبر أيضاً خبراً لما هو سبب المبتدأ لأنه لو كان الخبر أفعل من لا يطابق المبتدأ نحو : زيد أفضلُ مِنْ عَمْرو ، والزيد أن أفضلُ من عمروٍ ، وكذا لا يطابق / إذا كان الخبر خبراً لسبب المبتدأ نحو : زيدٌ قائم أبوه ، والزيدان قائم أبواهما ، والزيدون / قائمٌ آباؤُهم ، وزيد قائمةٌ أمُّه ، وكون الخبر مشتقاً وغير مشتق ليس بشيء كما قيِّد به

٢٨ / أ
٣٢ / ب

---

(١) ينظر هذا القول في : الصَبان ، حاشية الصبان ٢١٣/١ والزمخشري ، أساس البلاغة (زبد).

(٢) ب = «والذم».

(٣) النسختان : «مجردة»

(٤) ب = «عند»

(٥) ب = «لا» . ساقطة.

بعضهم[1] لأن «قائماً» في المثال المذكور مشتق وليس بمطابق ، وكذا تجب المطابقة في مثل زَيْدٌ يَضرِبُ ، والزَيْدان يَضرِبان ، وفي زَيْدٌ أخوكَ ، والزيدانِ أخواك مع أن الخبر هنا ليس بمشتق .

وإذا تضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الأول للثاني نحو : الذي يأتيني فَلَه درهم أو سببية الأول للحكم نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[2] فيصح دخول الفاء في الخبر وعدم دخوله نظراً إلى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط . وأمّا إذا قصد سببية المبتدأ للخبر يجب دخولُ الفاء وان لم يقصد ذلكَ المعنى يجب عدم دخوله .

والمبتدأ المتضمِّن معنى الشرط إما آسم موصول صلته فعل أو ظرف نحو : الذي يأتيني أو في الدّار فَلَهُ دِرْهمٌ . أو نكرةٌ موصوفةٌ صفتها فعل نحو : رجل يَسعى في نجَابةٍ أو فَنَجيبٍ ، أو ظرف نحو : رجلٌ عنده حزمٌ فسعيد ، أو معرّف باللام موصوف بالموصول كقوله تعالى : (قُلْ إنَّ المَوْتَ الّذي تفرُّون مِنْهُ فإنَّه مُلاقيكُم)[3] ، وقد تدخل الفاء في خبر كلّ مضافاً الى نكرة وإن لم تكن النكرة موصوفة بالفعل أو الظرف نحو : كل نعمةٍ فَمِنَ الله ، ولا يمنع دخوله دخول لكن على ذلك المبتدأ ، وكذا إنّ المكسُورة المشدَّدة عند الأخفش[4] خلافاً لسيبويه[5] ودخول ليتَ ولعلّ على ذلك المبتدأ مانعاً بالأتفاق .

وكذا أفعال القلوب والأفعال[6] الناقصة . أما ليت ولعلّ فإنهما يخرجان

---

(١) ينظر الخضري ، حاشية الخضري ١/ ٩٤.

(٢) من الآية ٥٣ من سورة النحل .

(٣) من الآية ٨ من سورة الجمعة .

(٤) ينظر الزمخشري ، المفصّل ص ٢٧ . والصبّان ، حاشية الصبان ١/ ٢٢٥.

(٥) ينظر الصبان ، المرجع السابق ١/ ٢٢٥.

(٦) النسختان : «أفعال».



الكلام من الخبرية إلى الإنشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار أمّا أفعال القلوب / والأفعال الناقصة / فإنها من نواسخ المبتدأ والخبر .   ٣٣ ب ٢٩ أ

حذف المبتدأ : -

وقد يحذف المبتدأجوازاًعند قيام قرينة دالّة عليه سواء كانت القرينةُ حاليةً أو مقاليةً وهذه القرينة مجوِّزة للحذف فلا بدّ من قرينة مرجحة لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح لأن المبتدأ هو الركن الأعظم الشديد الحاجة إليه كقول الصياد : غَزالٌ ، أي هذا غزال ، والقرينة المجوّزة هنا دلالة[1] المقام ، والمرجحة ضيق المقام والقرينة المرجحة كثيرة منها :

امتحانُ تنبّه السّامع أو مقدار تنبّهه ، وصونه عن اللسان تعظيماً له ، أو صون اللسان عَنْهُ تحقيراً[2] له ، ومنها تيسّر الإنكار لدى[3] الحاجة نحو : فاسقٌ عند قيام القرينة على أن المُراد زيدٌ لِيَتَيَسَّرَ للقائل الإنكار بقوله: ما أردْتُ زَيْداً بل غيره . ومنها ان لا يصلح الخبر لغيره[4] حقيقة نحو : خالق لِمَا يشاء فاعل لما يريد . ومنها أن لا يصلح الخبر لغيره ادّعاءً نحو : واهبُ الألوفِ أي السلطان ومنها رعاية السَّجع والقافية . ومنها ضيق القلب ، ومنها سأمه المتكلِّم[5] وكنها افوت الفرصة[6] كما في المثال المذكور . ومنها الاختفاء عن الحاضرين ، ومنها اتباع الاستعمال على

---

(١) أ = «دالة» .

(٢) ب = «تغيراً» . تحريف

(٣) ب = «لدى» . تصحيف

(٤) أ = «على غيره» .

(٥) النسختان : «سامت» .

(٦) ب = «الفرصة» . تصحيف .

تركه نحو : «رَمْيَةٌ مَنْ غَيْرِ رَامٍ»[1] أي هذه رمية من غير رامٍ[2] وغير ذلك .

ويحذف وجوباً : إذا قطع النعت بالرفع لتعرف المنعوت بدونه لقصد المدح نحو : الحَمْدُ لِلَّهِ أهلُ الحَمْدِ ، أي هو أهلُ الحمد ، أو لقصد ذم نحو : أعوذُ باللهِ من إبليس عدوُّ والله ، أي هو عَدو الله . أو لترحّم نحو : مررتُ بغُلامِكَ المسكينُ ، أي هو المسكينُ وإنما وجبَ حذفه ليعلم أنّه كان في الأصل صفة فقطع[3] بالرفع لقصد المدح أو الذّم أو التّرحم ولو ظهر المبتدأ لم يُبيّن ذلك[4]. //

٢٤/ب ٣٠/أ

وقد يحذف الخبر أيضاً جوازاً إن لم يكن مع القرينة ما يقوم مقام الخبر نحو : خَرَجْتُ فإذا السبَع ، أي فَإذا السبع واقفٌ والقرينةُ إذا المفاجأة لأنها لا تستعمل بعدها إلا جملة آبتدائية . وإذا وجد مع القرينة ما يجب قيامه مقام الخبر مع أنه لا يصلح للخبر[5] فيجب حذف الخبر، وذلك فيما وقع المبتدأ بعد لولا نحو : لَوْلا زَيْدٌ لكان كذا ، حذف الخبر وهو موجود لسدِّ الجواب مسدَّه، ولا يصلح الخبر لأنه جملة بلا عايد ولا يمكن تقديره .

ومنها كلُّ مبتدأ يقسم به وخبره القسم نحو : لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنّ كذا ، أي لَعَمْرُكَ قَسَمي حذف لدلالة المقسم به عليه وقام الجواب مقامه ولا يصلح الخبر لأنه جملة بلا عائد ولا يُقدر[6]. ومنها كل مبتدأ مصدّر أو بمعناه مضافاً إلى فاعله أو

---

(١) وقال آبن كمال في حاشيته على المصباح : «المذكور في مجمع الأمثال رُبَّ رَمْيَةٍ مِنْ غَيرِ رامٍ ، لكن الواقع في كتب المعاني هو المذكور في الكتاب (المصباح).

(آبن كمال ، حاشية على المصباح للسيد الشريف الجرجاني ، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٣٤٩ نحو تيمور ورقة ٣٦).

الميداني : رب رمية من غير رامٍ» أي رب رمية مصيبة حَصلت من رام مخطىء . وأول من قال ذلك الحكمُ بن عبدل يغوث المنقري» . (الميداني ، مجمع الأمثال ١/ ٢٩٩).

(٢) ب = «أي هذه رمية من غير رام» ساقطة

(٣) أ = «فقطع» مكررة

(٤) ب = «يبق».

(٥) النسختان : «الخبر»

(٦) أي العائد .

مفعوله وبعده حالٌ من أحدهما أو منهما نحو : ضَرْبُ زَيْدٌ قائماً ؛ أيّ ضَرْب حَاصِلٌ إذا كان قائماً ، ومثال ما يكون بمعنى المصدر نحو :

٢ ـ الحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فُتَيةً :[١]

أي أول أكوانها حاصلٌ إذا كانت فُتية . والقرينة الدالة على تعيين الخبر ، الذي هو حاصل ، هو الإخبار عن الضرب والقائم مقام الخبر هو قائم ، وحذف الخبر لأن متعلّق الظرف يحذف كثيراً، ثم حذف الظرف مع ما أضيف اليه لدلالة الحال عليه بواسطة الظرف .

والرابع : خَبَرُ إنَّ وَأَخَوَاتِهَا .

هُو المُسنَدُ بعد دخولها[٢] نحو : إنّ زيداً قاعدٌ ، وحكمُ خبرها حكم خبر المبتدأ في جميع الأحوال إلاَّ أنَّه لا يجوز تقديم خبرها على آسمها لضعفها في العمل ويجوز في الظرف لضعف المعمول نحو : إنّ في الدَّارِ رَجُلاً .

والخامس : خَبَرُ لاَ / الَّتي لِنَفْي الجنس :

وهو المسند الى اسم لا بَعْد دخولها / بلا تَبَعيّة[٣] نحو : لا غُلامَ رجل

٣٥ / ب — ٣١ / أ

---

(١) هذا صَدْرُ بيت لعمرو بن معدِ يكرب وعجزه :

تَسْعى بزِينتِهَا لِكُلِّ جَهُولِ .

الشاهد : أوَّل وفتيَّة ، حيث رفع الأول ونصب الثاني والعكس صحيح، ينظر البيت في: عمرو بن معد يكرب ، ديوان ، تحقيق هاشم الطعان ، بغداد ، مطبعة الجمهورية سنة ١٩٧٠ ص ١٥٦ . وسيبويه الكتاب ١/ ٢٠٠ ولم ينسبه وقد رواه (بِزَّتها) (وهي اللباس) . والمرزوقي ، شرح ديوان الحماسَة ، نشر ، أحمد أمين ط ١ القاهرة مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٥١ ، القسم الأول ص ٢٥٢ .

(٢) ينظر الخضري ، حاشية الخضري ١/ ١٣٠ . (٣) ينظر الخضري ، المرجع السابق ١/ ١٤٢ .

ظَرِيفٌ ، وظريف ههنا لا يمكن كونه صفة لاسم لا ، لأنَّ المضاف المنفى بلا لا يوصف إلاَّ بمنصوب ولا عاملة في خبره عند الاخفش[1] والمبرِّد[2][3] ، وعند سيبويه[4] إنه مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخولها ويحذف كثيراً عند الحجازيين ، إذا كان عاماً كالوجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو : لا إله إلاَّ الله ، ويجب حذفه عند عدم القرينةعندهما[5].

والسَّادس : اَسمُ مَا ولاَ المُشَبَّهَتَين بِلَيْسَ .

هو المسند إليه في معمولهما وهما عاملان في لغة الحجاز وعليه القرآن ولا يعملان عند بني تميم[6] وشذَّ عمل لا لقلَّة مشابهتها فلذا خصَّ مورد السماع وهو النكرة[7] ، وما تعمل في المَعْرِفة والنَّكرة نحو : مَا زَيْدٌ قائماً ولا رجُلٌ أَفْضَلَ منك ،

---

(١) ينظر آبن عقيل ، شرح ابن عقيل ١/ ٣٩٩ . والخضري ، حاشية الخضري ١/ ١٤٣ .

(٢) المبرِّد : هو أبو العباس محمد بن يزيد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ . تنظر ترجمته في : السيرافي : أخبار النحويين البصريين ص ٩٦ ـ ١٠٧ ، والزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ص ١٠٨ . وابن خِلِّكان ، وفيات الأعيان ٣/ ٤٤١ . والحموي ، ياقوت ، معجم الأدباء ١٩/ ١١١ . والمَرْزُباني ، أبو عبد الله بن عمران المرزباني ، معجم الشعراء ، القاهرة مكتبة القدس سنة ١٣٥٤ هـ ص ٤٤٩ . وآبن الأنباري ، نزهة الألباء ص ١٦٤ . وآبن الجزري ، غاية النهاية في طبقات القرّاء ، ٢/ ٢٨٠ . وابن النديم ، الفهرست ص ٥٩ ، ومحمد بن باقر ، روضات الجنات ص ٦٠٠ . والسيوطي ، المزهر ٢/ ٤٢٧ . والبغدادي ، تاريخ بغداد ٣/ ٢٨٠ وآبن العِماد ، شذرات الذهب ٢/ ١٩٠ .

(٣) ينظر المُبَرِّد ، محمد بن يزيد ، المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة ، لجنة احياء التراث الإسلامي سنة ١٣٨٨ هـ ٤/ ٣٨٧ .

(٤) ينظر سيبويه ، الكتاب ١/ ٣٤٥ ، وآبن هشام ، مغني اللبيب ١/ ١٩٥.

(٥) أي عند الحجازيين وبني تميم .

(٦) ينظر بن الأنباري الانصاف مسألة رقم ١٩ . والسيوطي همع الهوامع ١/ ١٢٣ . والصبان حاشية الصبان ١/ ٢٠٠ .

(٧) أي لا تعمل إلا في النكرة .



وأما اسم كان وأخواتها فسنذكرهما[1] إن شاء الله[2] في موضعها .

المَنصُوبات

أصلي وملحق به والأصل هو المفعول : وهو ما أحدثه الفاعل أو فعل به أو فيه أوله أو معه . والملحق به سبعة : الحال والتمييز والمستثنى وخبر كان وأخواتها واسم إنّ وأخواتها واسم لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهيتن بليس .

والمفعول خمسة إن لم يُقيَّد بالجار يسمى مطلقاً وهو اسم حَدَث صدر عن فاعل مذكور بمعناه[3] وهو مصدر حقيقة أو تقديراً نحو : وَيْحَه ، ويكون لبيان نوع الفعل بصيغة مختصة بصفة نحو : جَلَسْتُ جلسة أو باسم خاص نحو : رجع القَهْقَرى ، أو بصيغة مع وجود المفعول المطلق نحو : جَلَسْتُ جلوساً حسناً ، ومع حذفه نحو ضربت / ضَرْبَ الأمير أي مِثلَ ضَرْبِ الأمير أو بلام العهد عند وجود معهود نحو : ضربت الضرب أو باسم صريح / مبيناً كونه بمعنى المصدر أنواعاً من الضربَ ، أو بإضافة أفعل التفضيل ، أو أيّ أو بعض أو كل إليه نحو : خَيْرَ مَقْدِمِ ، وأيَّ ضربٍ ، وبعضَ الضَّرب . ويكون للعدد وهو الذي يدلّ على عَددِ

٣٦ / ب
٣٢ / أ

---

(١) النسختان : « نذكرهما » . (٢) أ = « إنشاء » .

(٣) أبو علي الفارسي : « هو الذي لم يقيّد بشيء من حروف الجرّ وهو أسماء الأحداث » .

(أبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، الإيضاح العَضُدي تحقيق د . حسن شاذلي فرهود ط ١ القاهرة مطبعة دار التأليف سنة ١٩٦٩ م ١/ ١٦٧ .

الأشموني : « ما ليس خبراً من مصدر مُفيد توكيدَ عامِله أو بيان نوعِه أو عدده وإنما سمي مفعولاً مطلقاً لأن حمل المفعول عليه لا يحوج الى صلة ، لأنه مفعول الفاعل حقيقة ، بخلاف سائر المفعولات فإنّها ليست بمفعول الفاعل وتسمية كل منها مفعولاً إنّما هو باعتبار إلصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه ، فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد وبحرف الجر بخلافه » .

« الأشموني ، شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/ ١١٠ »

ابن عقيل : « المصدر المنتصب توكيدا لعامله أو بياناً لنوعه أو عدده وسمّي مفعولاً مطلقاً لصدق المفعول عليه غير مقيّد بحرف جرّ ونحوه » (ينظر ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ١/ ٥٥٧) .

المرات معيناً أو لا سواء استفيد من الوضع نحو : ضربت ضربةً أو من الصفة نحو : ضربت ضرباً كثيراً ، أو من العدد الصريح المميز بالمصدر نحو : ضَرَبْتُهُ ثلاثَ ضَرَبَاتٍ أو غَيْرَ مميّز به نحو : ضربته ألفاً أو من الآلة الموضوعة موضع المصدر نحو : ضربته سوطاً أو سوطين أو أسواطاً ، فيثَنّى ويجمع لأجل تثنية المصدر وجمعه لقيامه[1] مقامه ، وقد اجتمع في هذا القسم[2] النوع والعدد .
ويكون للتأكيد وهو ما لا تزيد دلالته على دلالة فعله نحو : جلست جلوساً ، وذا[3] لا يثنى ولا يجمع بخلافِ أخويه ، وقد يكون بغير لفظ فعله مادة نحو : قعَدْت جلوساً، أو باباً نحو : أنبَت الله نباتاً ، وسيبويه[4] يقدِّر له عاملاً[5] من بابه أي قعدتُ وجلستُ جلوساً ، وأنبت الله فنبت نباتاً .

وقد يحذف فعله الناصب بقرينة حالية جوازاً كقولك : خَيْرَ مَقدمٍ بقادم ، أي قدمت قدوماً خيرَ قدومٍ ، بخير آسم تفضيل يأخذ حكم موصوفه ، أو حكم ما أضيف إليه فيجعل مصدراً . أو بقرينة لفظية كقولك : ضرباً شديداً لمن قال : أيّ ضَرْبٍ ضَرَبت .

ووجوباً سماعاً نحو سقياً ، ورعياً ، وخيبةً ، وجَدْعاً ، وحمداً ، وشكراً ، وعجباً ، أي سَقاك الله سقياً وكَذا البواقي .

٣٧ / ب
وقياساً / في مواضع :

منها ما وقع المَصْدر مكرراً مقصوراً بإلاَّ أو معناها بعد اسم لا يصلح خبراً عنه نحو : زيدٌ سيراً سيراً أي يَسير سيراً .

---

(١) أ = « لقيام » .

(٢) أ = « لقسم » .

(٣) ذا اسم إشارة .

(٤) ينظر سيبويه الكتاب ١/١١٨ والخضري حاشية الخضري ١/١٨٨ .

(٥) أ = « علاملا » .

ومنها ما وقع المصدر مصدراً مثبتاً بعد نفي أو معناه داخلاً / على آسم لا يصلح المصدر خبراً عنه نحو : ما أنت إلاً سيراً سيراً أي تسير سيراً ، وما أنت إلاً سيرَ البَريد ، أي تسيرُ سَيْرَ البَريد[1] ويجوز تنكير الاسم وتعريفه كما في المثالين .

٣٣ / أ

ومنها ما وقع المفعول المطلق بيان أنواع الغرض المحتملة من مصدر جملة متقدّمة مضافاً إلى فاعله أو الى مفعوله نحو : قوله تعالى : ﴿ فَشُدُّوا الوَثاقَ فإمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِداءً ﴾[2] ، أي بعد شدّ الوثاق يَمُنّون مَنّاً أو يَفْدُون فِداءً .

ومنها ماوقع المصدر تشبيهاً في أفعال الجوارح بعد جملة اسمية مبتدأ وما يوافق المصدر لفظاً مشتملةً على فاعل فعل مقدّر نحو مَرَرْتُ بزيدٍ فإذا له صوت صوت حمارٍ صوت مبتدأ وخبره له ، والمبتدأ مثل المصدر لأنهما صوت ، أي له صوت يصوِّت صوتاً مثل صَوتِ الحمار .

ومنها ما وقع المصدر مضمون جملة لا تحتمل تلك الجملة غير المصدر نحو : لَهُ عَليَّ ألْف دِرْهَمٍ آعترافاً ، أي اعترفتُ آعترافاً ، ويسمى تأكيداً لنفسِه ، أي لنفس المفعول المطلق .

ومنها ما وقع المصدر مضمون جملة محتملة غير المصدر نحو : زَيدٌ عبد الله حقاً ، أي أحق حقاً لأنها خَبر يحتملُ الصدقَ والكذب والحَقّ والباطلَ ويُسمى تأكيداً لغيره .

ومنها ما وقع المصدر على صيغة التثنية مضافاً الى الفاعل والمفعول نحو : لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ أي أَلَبُّ إليكَ إلبابَين ، أي أقيم[3] بخِدمَتِكَ إقامةً بعد إقامةٍ ثم

---

(١) أ = « أي تسير سير البريد » ساقطة .

(٢) من الآية ٤ من سورة محمد .

(٣) ب = « أقيم » مكررة.



حذف الفعل / للاستغناء عنه بتثنية المصدر ، وسَعْديْك أي أسعدكَ الله إسعاداً بعد إسعاد .

٣٨ ب

وَالثَّاني : المفعولُ بِه .

وهو ما تعلق به الفعل وقوعاً أو كفاً بلا واسطة حرفٍ[1] فلا يردّ ، خلق الله العَالَم ، وطلبت العلمَ ، وما ضربت زيداً ومررت بزيدٍ ، ويجب تأخيره عن الفعل / إذا اتصل بالفعل نون التأكيد ، أو كان الفعل من أفعال التَّعجب نحو ما أحسن زيداً أو كان الفعل صلةً للحرف نحو عَجِبْتُ مِن أنْ ضربَ زيداً ، أو اشتبه المفعول بغيره بالتقديم نحو : عيسى ضَرَبَ موسى لأن عيسى يحتمل الابتداء فيكون ضارباً .

٣٤ أ

ويجب تقديم المفعول به على عامله فعلاً كان أو غيره ، وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول معه إن تضمن معنى الاستفهام أو الشرط أو أضيف إلى ما تضمن أحدهما أو معمولاً لما يلي الفاء في جواب أمّا اذا لم يكن منصوباً بسواه .

ويستوي التقديم والتأخير إن لم تكن هذه المذكورات .

وقد يحذف فعلُه جوازاً لقيام قرينة حالية نحو : زَيْداً لمن شرع في إعطاء القوم ، أو مقالية نحو زيداً لمن قال مَنْ أضرب ؟

ووجوباً: سماعاً لعدم الضابط وعلة الحذف كثرة الاستعمال نحو : امرءاً ونفسه ، أي دع امرءاً و (ٱنْتَهُوا خَيْراً لكُم)[2] ، أي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيراً لكم ، وأهلاً أي أتيت مكاناً مأهولاً وسهلاً أي أتيت مكاناً سهلاً .

---

(١) الزمخشري : المفعول به هو الذي يقع عليه فعل الفاعل » : (الزمخشري ، المفصّل ص ٣٤) . وينظر الخضري ، حاشية الخضري (باب تعدي الفعل ولزومه) ١/ ١٧٨ .

(٢) من الآية ١٧١ من سورة النّساء .

والثّاني :[1] المنادي :

هو الاسم الذي أريد إقبال مدلوله بحرف قام مقام أدعو[2] نحو :[3] يا زيد أو تقديراً نحو : (يُوسُفُ أعْرِضْ عَنْ هَذَا)[4] .

ويجب حذف فعل المنادى قياساً لقيام حرف النـداء مقامَـه مع عدم جواز الجمع بينَهما .

٣٩
ب

وحروف النداء خمسة : الهَمزةُ للأقرب وأي للقريب وأيَا وهيَا للبعيد ، ويا تعَمّ[5] الجميع لكثرة استعمالها .

والمنادى منصوب لفظاً أو محلاً بفعل مُضْمَرٍ عند سيبويه[6] وبحرف النداء عند المبرِّد[7] لقيامه مقام الفعل وقال أبو علي :[8] بحرف النداء على أنها / أسماء الأفعال ، وشرط آنتصابه أن يكون مضافاً نحو : يا عبدَ الله ، أو مشابهاً له نحو : يا خَيراً مِن زَيدٍ ، ومشابهته في عدم الإتمام بدون الثاني أو في العمل لأنّ من لا يتعلّق إلاّ بخير[9] فيعمـل الأول في الثانـي ، وأن يكون المنـادى نكرةً كمـا في قول الأعمى : يا رجلاً خُذ بِيَدي ، لعدم ندائه إلى شخص معيَّن .

٣٥
أ

(١) أي من المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به .

(٢) الخضري : « النداء لغة : الدعاء بأي لفظ . واصطلاحاً : الإقبال بيا أو احدى أخواتها، والمراد بالإقبال مطلق الإجابة » .

(الخضري ، حاشية الخضرى ٢/ ٧١) .

(٣) أ = « ادعوا » .

(٤) أ = « ادعوا » .

(٥) ب = « يقم » . تحريف .

(٦) ينظر سيوبيه ، الكتاب ١/ ٣٠٤ .

(٧) (٤) من الآية ٢٩ من سورة يوسف .

(٨) ينظر آبن يعيش ، شرح ابن يعيش ١/ ١٢٧ . والرضـى ، محمـد بن حسن، شرح الرضى علـى الكافية ، الآستانة ، مطبعة الشركة الصحافية العثمانية سنة ١٣١٠ هـ ١/ ١٢٩ .

(٩) أ = « بخيرا » .

وينصب محلاً إن كان معرفةً بحرف النداء نحو : يا رجلُ ، أو قبلَه نحو : يا زيدُ إن لم يكن مضافاً ولا مشابهاً له لبنائه ، ويبنى على ما يرفع به نحو : يا زيدُ ، يا زيدان يا زيدون ، ويبنى على الفتح وجوباً بألف الاستغاثة إن لم يكن معه لامه نحو : يا زَيداه ، ويخفض بلامه نحو : يا لزَيد . وجوازاً إن كان المنادى علماً موصوفاً بابن أو ابنة[1] متصلاً بموصوفه مضافاً الى علم نحو : يا زيدُ بن عمرٍو . ويبنى الابن مع العلم على الفتح لكثرة استعماله معه إن لم يكن الابن مصغراً أو مثنىً أو منفصلاً عن موصوفه نحو : يا زيدُابنيّ عمرو ، ويا زيد وعمرو آبنيّ بكرٍ ، ويا زيدُ الظريفَ آبنَ عمرٍ .

وقيل يُبنىٰ وجوباً باللقب والكنيةِ كالعلم حكماً ، وتسقط همزته في الدرج لفظاً لا كتابةً ، وكتابةً ولفظاً إذا وقع بين العلمين .

وتوابع المنادى المبني غير أيّ واسم الإشارة والمستغاث بالألف من التأكيد المعنوي والصفة وعطف البيان والمعطوف المعرَّف باللام يرفع حملاً على لفظه وينصب حملاً على محلّه / إن لم تكن التوابع مضافاً إضافةً معنويةً ولا مشابهاً له ، ويختار الخليل[2] في المعطوف المعرَّف باللام الرفعَ[3] وأبو عمرو[4] النصب[5]

٤٠ ب

---

(١) أ = آبنت » .

(٢) الخليل : هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٥ هـ . تنظر ترجمته في : السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ص ٣٨ . والقفطي إنباه الرواة ١/ ٣٤١ ، وآبن خلكان وفيات الاعيان ٢/ ١٥ . والزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ص ٤٣ ، والسيوطي ، بغية الوعاة ٢/ ٤٠١ ، وآبن حجر ، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني ، تهذيب التهذيب ط ١ ، الهند حيدر آباد ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية سنة ١٣٢٥ هـ ٣/ ١٦٣ .

(٣) ينظر سيبويه ، الكتاب ١/ ٣٠٥ .

(٤) أبو عمرو : هو زبان بن عمّار التميمي المازني البصري المتوفى سنة ١٥٤ هـ تنظر ترجمته في : السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ص ٢٨ . وابن الانباري ، نزهة الألباء ص ٤٥ . وآبن الكتبي ، فوات الوفيات ١/ ٣٣١ . وآبن الجزري ، غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٢٨٨ .

(٥) ينظر آبن هشام ، أوضح المسالك ٤/ ٣٦ . والخضري حاشية الخضري ٢/ ٧٧ .

٣٦
أ

والمبرِّد إن كان المنادى مما يصح نزع اللام عنه / يختار الرفع لامكان جعله منادى مستقلاً بنزع اللام وإلاَّ فيختار النَّصب لعدم إمكان الاستقلال[١] .

وتوابع النداء المبني على ما يرفع به وكذا المبني بألف الاستغاثة ، إذا كنَّ مضافاً أو مشابهاً له ينصبنَ وجوباً والبدل والمعطوف الغير المعرّف باللام حكمهما حكم المنادى المستقل مطلقاً .

وإذا نودي المعرّف باللام قيل : يا أيُّها الرَّجلُ ، ويا هذا الرَّجلُ ، ويا أيهذا الرجلُ ، أي إذا نودي المعرَّف باللام يُتَوصَّل بأي وآسم الاشارة فيجعلان منادى وذلك المعرَّف صفة لهما ويقحم بينهما ها التنبيه فيقال : يا أيُّها الرَّجلُ ، وإنّما أدخلوا حرفَ التنبيه ليكون عوضاً عن المضاف إليه لأي وإنّما وصفهما بالاسم المعرف باللام لكونه منادى معنى[٢] والذي قبلَه وصْلة اليه ، ومن ثَمَّ التزموا رفع تابع ذلك المعرف أيضاً مع إضافته ، وذلك أنهم لمّا كرهوا اجتماع آلتي[٣] التعريف قصدوا الفَصْلَ بينهما ، والفصلُ بينهما بشيء فطلبوا آسماً مبهماً محتاجاً[٤] بالوضع في الدّلالة عليها حتى يقع النداء عليه ظاهراً فوجدوا أيّا ويزول إبهامه باسم بعده ، واسم الاشارة ويزول إبهامه بالوَصف والإشارة الحسيّة فلذا يجوز القصر على يا هذا دون يا أيها ، ومن ثم جوّز بعضهم[٥] في صفة يا هذا الرفع والنصب[٦] وأوجبوا الرفع في صفة أيّ وقال بعضهم إن يا هذا لبيان الماهية : نحو : يا هذا الرجل ،

---

(١) ينظر المبرِّد ، المقتضب ٤/ ٣٨٨ . والأزهري ، خالد ، شرح التصريح على التوضيح ، القاهرة دار إحياء الكتب العربية لصاحبها عيسى البابي الحلبي ٢/ ١٧٦ .

(٢) النسختان : « معنا » .

(٣) إ = « آلتي هي » .

(٤) أ = « مختاجا » (تصحيف) .

(٥) ينظر آبن عقيل ، شرح آبن عقيل ٢/ ٢٦٩ .

(٦) ينظر آبن عقيل ، المرجع السابق ٢/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠ .

٤١/ب وجب الرفع لأنه غير مستغن عنه ، وإلاّ جاز الرفع والنصب / وجوز المازني[١] النصب[٢] وإنّما قطعوا أيّاً عن الإضافة لئلاً يكون منصوباً بكونه منادىً مضافاً فحينئذ[٣] لا يمكن التنبيه بالنصب على كونه مقصوداً بالنداء لأن النّصب علامة المفعول / الفضلة من الكلام وأوجبوا رفع الرجل لأنّه المقصود بالنداء وليوافق ٣٧/أ الحركة الإعرابية في يا الله لضعف لامه في إفادة التعريف بكونها عوضاً عن همزة الإلّه وبلزومه للكلمة ولم يجوزوا في النَجم والصَعِق مع أن لامهما لازمة لعدم لزومها .

تكرُّرُ المنادَىٰ : ـ

وإذا تكرر المنادى المُفرَد المعرفة مع كون الثاني مضافاً باسم نحو .

---

(١) هو أبو عثمان بكر بن محمد المتوفى ٢٤٩ هـ .
تنظر ترجمته في :
السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ص ٧٤ ، وآبن خلكان ، وفيات الأعيان ١/ ٢٥٤ . وياقوت الحموي ، معجم الأدباء ٧/ ١٠٧ ، والقفطي ، إنباه الرواة ١/ ٢٤٦ ، وآبن الأنباري ، نزهة الألباء ص ١٤٠ ـ وآبن الجزري ، غاية النهايةُ في طبقات القرّاء ١/ ١٧٩ . والسيوطي ، المزهر ٢/ ٤٦٤ ، والبغدادي ، تاريخ بغداد ٧/ ٩٣ ، وآبن العماد ، شذرات الذهب ٢/ ١١٣ .

(٢) « النصب » لم ترد في النسختين » .
الأشموني : « وأجاز المازني نصبه قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة . قال الزجاج: لم يُجزِ هذا المذهب أحد قبلَه ولا تابَعه أحدٌ بعده ، وعلّة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع وأي وُصْلة الى ندائه » .
(الاشموني ، شرح الأشموني ٢/ ٤٥٢) .
آبن عقيل : « يقال يا هذا الرجل فيجب رفع « الرجل » إن جعل هذا وُصْلة لندائه كما يجب رفع صفة أي فإن لم يجعل اسم الاشارة وُصلَة لنداء ما بعده لم يجب رفع صفته ، بل يجوز الرفع والنصب » .
(آبن عقيل ، شرح آبن عقيل ٢/ ٢٦٩) .

(٣) النسختان : « فح » اختصاراً .

٣ - يا تَيْمُ تيمَ عَدِيّ : [١]

جاز في الأول الرفع ، والنصب وفي المضاف[٢] النصب فقط .

والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه أوجه : ياغلامي بإثبات الياء ساكنة أو مفتوحة ، ويا غلام بحذف الياء اكتفاءً بكسرة الميم ، ويا غلامًا بقلب الياء ألفاً وبالهاء في جميع الصور فرقاً بين الوصل والوقف نحو : يا غلاميه ويا غلاميَه ويا غلامِهِ ويا غلاماه ، وإذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلّم أباً وأمّاً يجوز فيه ما جاز في سائر الاسماء المضافة اليه ووجوه : [٣] يا أبت وأمّت بقلب الياء تاءً على غير القياس بفتح التاء لكونها بدلاً من المفتوح وبكسرها لقلبها منَ الياء وبالألف مع التاء نحو : يا أبتا ويا أُمّتا تعويضاً عن الياء بهما ولا يجوز مع الياء لامتناع جمع العوض مع المعوّض ، وإذا كان المنادى آبنا أو آبنتا مضافاً إلى أمٍّ أو عمٍّ مضافين إلى ياء المتكلم جاز فيه ما يجوز في غلامي وجوّزوا فيه وجهاً شاذاً هو : يا آبن أمّ / ويا آبن عَمّ / بغير ألف اكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وثقل التضعيف .

٣٨/أ
٤٢/ب

وتدخل المنادى لام الجارّه مفتوحة للاستغاثة نحو يا لَله للمسلمين أو

---

(١) هذه قطعة من بيت لجرير بن عطية : والبيت كاملاً :

يا تَيْمُ تيمَ عَدِيّ لا أَبَالَكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ

الشاهد : « يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيّ » ، حيث تكرر لفظ المنادى وأضيف ثاني اللفظين فيجب في الثاني النصب وفي الأول الضم والنصب .

ينظر البيت في : الصّاوي ، شرح ديوان جرير ط ١ القاهرة مطبعة الصاوي ١٩٣٤ ص ٢٨٣ . وسيبويه الكتاب ١/ ٣١٥ . والمبرِّد ، الكامل في اللغة والأدب ، تحقيق زكي مبارك وأحمد شاكر ، مصر سنة ١٩٣٦ م ٣/ ٩٥٢ وآبن يعيش ، شرح المفصل ٢/ ١٠ وآبن عقيل شرح آبن عقيل ٢/ ٢٧٠ والبغدادي ، عبد القادر بن عمر ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة دار الكتاب العربي - ١٩٦٨ م ٢/ ٢٩٨ .

(٢) المضاف تيم الثاني .

(٣) ب = « نحو » ساقطة .

للتَّعجب[1] نحو : يا لَلماءِ واللام الجارة تكسر في المظهر وتفتح في المضمر[2] ، وفتحت هنا للفرق بين المدعوّ والمدعوِّ اليه ، ولقيام المنادى مقام المضمر وهو كاف أدعوك .

ترخيم المنادى : -

وترخيم المنادى أن يحذف[3] من آخره تخفيفاً لكثرة استعماله إذا لم يكن مضافاً ، ولا مشابهاً به[4] ولا مستغاثاً ، ولا مندوباً ، ولا جملة يُضْرَب بها المثل نحو : تأبَّط شراً ، ولا مصغَّراً ، ولا مبهماً ، ولا مضمراً ، ويرخم إذا كان علماً زائداً على ثلاثة أحرف ، وإن لحقته تاء التأنيث يرخم بلا زيادة على الثلاثة وإن لم يكن علماً لعدم تغيير الكلمة بحذفها لأنها زائدة .

وإذا كان في آخره زائدتان معاً كما في الألف الممدودة نحو : حمراء أو الألف والنون المزيدتان نحو : سكرانة أو ياء النسبة نحو : كوفيّ أو علامة التثنية والجمع نحو : زيدَين وزيدِين يحذف حرفان بشرط أن يبقى بعد الحذف ثلاثة أحرف .

ويحذف أيضاً حرفان إذا كان في آخره حرف صحيح قبلَه حرف علة زائدة ساكنة حركة ما قبلها من جنسها وهو أكثر من أربعة أحرف نحو : مِسكين .

وآذا كان مركباً تركيباً غير جُمليٍّ أَي لا يضرب به المثل ولا إضافياً يُحذف الاسم[5] الأخير نحو : يا بَعْلُ في بَعْلَبَكّ ، وإن كان غير تلك المذكورات يحذفِ حرف واحدٌ .

---

(١) أ = « للتعجب » مكررة .

(٢) ينظر الأشموني ، شرح الاشموني ٤٦٢/٢ - ٤٦٣ .

(٣) أ = « يحذف » .تصحيف.

(٤) ب = « به » . ساقطة .

(٥) النسختان : « اسم » والوجه ما أثبت .

٤٣ / ب

وحكمُ المرخم حكمُ غير المرخم عند أكثر النحاة ، فالحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبل الترخيم عندهم فيقولون في حارث : يا حار بكسر الراء . وبعضهم يجعل المرخم اسماً برأسه فيقولون : يا حارُ بضم الراء / فيجرون الإعراب على الراء .

٣٩ / أ

وقد آستعملوا يا من حروف النداء في المندوب/ وهو المُتَفَجَّعُ عليه بيا أو وا نحو : يا زَيداه ، وازَيداه ، أو المُتَفَجَّعُ به نحو : واحَسْرَتَاهُ . ووا مختص بالمندوب والمتفجع إظهار الحزن ، والمندوب من نُدِبَ الميِّت أيْ ؟بكِيَ عليه وعدّت محاسنه . ولا يندب إلاّ الاسم المعروف المشهور سواء كان علماً، أو لا نحو : يا مَنْ حفَر بئر زَمْزَماه لشهرة الحافر ، ولو كان علماً غير مشهور لا يندب .

ولا يندب نكرة فلا يقال : وارَجلاه ولا تلحق علامة الندب صفة المندوب فلا يقال : يا زَيدُ الطويلاه عند الخليل وسيبويه[1] خلافاً ليونس[2][3] .

والمندوب في الإعراب والبناء كالمنادى فيقال : وازيدُ وواعبدَ الله ، ووا طالعاً جبلاً إذا كان معروفاً .

ويجوز زيادة الألف في آخره لمدّ الصوت ، ولا يجب فيقال : وازيدا واذا التبس بزيادة الألف لغير عدلّت الى غيرها من حروف المدّ مجانساً لما في الاسم من ضَمّة أو كسرةٍ كما ندبت غلام مخاطبة أو غلام جماعة مذكرين قلت واغُلاَمِكِيه

---

(١) ينظر سيبويه ، الكتاب ١/ ٣٢٤ .

(٢) هو : أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب البصري النحوي المتوفى سنة ١٨٣ هـ تنظر ترجمته في : الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ص ٤٨ . وآبن الأنباري ، نزهة الألباء ص ٤٧ . ياقوت ، معجم الأدباء ٢/ ٦٤ . وابن النديم ، الفهرست ص ٦٣ . والسيرافي ، أخبار النحويين البصريين ص ٣٣ . وآبن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٤٦ . وطاش كبري زاده ، مفتاح السعادة ، الهند ، دائرة المعارف النظامية ١/ ١١٧ .

(٣) ينظر سيبويه ، الكتاب ١/ ٣٢٤ .

بالياء لالتباسه بالألف بندبة غلام المذكر واغلاَمكُوه بالواو لالتباسه بندبة غلام المثنى وجاز إلحاق الهاء بهذه المدّات في الوقف .

حذف حرف النداء : ـ

ويجوز حذف حرف النداء نحو : « يُوسُفُ أعْرِضْ عَنْ هٰذا »[1] إذا لم يكن المنادى اسمَ الجنس ، أو آسم الإشارة ، أو المندوب ، أو المستغاث ، والمراد باسم الجنس هُنا ما يَصحّ دخول لام التعريف عليه لأن يا رجل أصلها يا أيها الرجل ويا هذا الرجل فحذفوا اللام[2] استغناء عنه بيا فلو حذف حذف النائب والمنوب ويكثر ذلك ولأن نداء اسم الجنس لم يشتهر فلو حذف منه حرف النداء لم يعلم أنه/ منادى .

٤٤ ب

وأما اسم الإشارة فكاسم[3] الجنس في الإبهام وأما المستغاث/ والمندوب ، فالمطلوب فيها مد الصوت والحذف ينافيه وشذّ حذف حرف النداء من اسم الجنس في مثل « أصْبح لَيْلُ »[4] أي صرْ صُبحاً يا لَيْلُ[5] .

٤٠ أ

---

(١) من الآية ٢٩ من سورة يوسف .

(٢) أ = « اللام » .

(٣) النسختان : « كالاسم » .

(٤) الميداني : « ذكر الفضل بن محمد بن يعلى الضبي أن امرأ القيس بن حجر الكندي كان رجلا مُفَرَّكاً لا تحبّه النساء ولا تكاد آمرأة تصبر معه ، فتزوج آمرأة من طيء ، فابتنى بها ، فأبغضته من تحت ليلتها ، وكرهت مكانها معه فجعلت تقول : يا خير الفتيان أصبحت أصبحت ، فيرفع رأسه فينظر فإذا الليلِ كما هو فتقول : أصبح ليل ، فلما أصبح قال لها : قد علمت ما صنعت الليلةَ وقد عَرفتُ أن ما صنعت كان من كراهية مكاني في نفسك ، فما الذي كرهت مني ؟ فقالت ما كرهتك ، فلم يزل بها حتى قالت ، كرهتُ منك أنك خفيف العزلة (لحم الورك) ثقيل الصدر ، سريعُ الإراقة ، بطيء الإفاقة فلما سمع ذلك منها طلقها ، وذهب قولها « أصبح ليل » مثلاً وانما يقال ذلك في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشر » .

(الميداني ، مجمع الأمثال ١/٤٠٣ ـ ٤٠٤)

(٥) أ = « الليل » .



ومتى دخل[1] حرف النداء على فعل أو على اسم مرفوع أو منصوب يجوز حذف المنادى نحو : ألاَ يا اسجدوا ، أي ألا يَا قومُ اسجدوا لأنَّ الفعل لا يكون منادى ونحو : يا بُؤْسٌ لزيد ، أي يا قومْ بؤس لزيد ، ولو كان البؤس منادى لوجب بناؤه ، وبؤس مبتدأ وخبره لزيد أو نصب على أنه مصدر حذف عامله مثل قولهم خيبةً كأنه دعاء عليه بالبؤس وهو الشدَّة .

والثالث من المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به سماعاً مع القياس في المفعول : ، الذي أضمر عامِلهُ وهو آسم بعده فعل ، أو شبهه ، لغير عامل الاسم بلفظه أو بمعناه أو يلازمه ، عاملا في ضمير الاسم أو في ملابس ضمير الاسم بالذات أو بواسطة الصيغة أو العطف أو الموصول بحيث لو سُلِّط على الاسم يعمل فيه أو مناسبة نحو : زيداً ضَرَبْتُه ، أي ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُه ، فالمقدّر لفظ الفعل ، ونحو زيدا مَرَرْتُ بِه ، أي جاوَزت فإنَّ مررت مرادف لجاوزت في التعدية لأن تعديتهما بالباء ، فالمقدّر معنى فعل المفسِّر ، ومثال ما يعمل في ملابس ضميره نحو : زيداً ضَرَبْتُ غلامَه ، أي أهنت زيداً لأنّ ضربَ غلامه مسلتزم لإهانة زيدٍ ، ومثال ما يكون بالعَطف نحو : زيداً ضَرَبْتُ رجلاً وأَخاه ، وضمير أخاه لزيد أي أهنت زيداً لأن ضرب أخِ زيدٍ مستلزمٌ لإهانةِ زيد ، وما يكون بالصفة نحو : زيداً ضَرَبْتُ رجلاً يُحبّهُ أي أهنت زيداً لأن ضَرْبَ مُحبٌ زيد إهانةٌ له ، وما يكون/ بالموصول نحو : زَيداً ضَرَبْتُ الذي يَحبّهُ/ وغير ذلك من المتعلّقات ، وضابط التعليق أن يكون ضمير المنصوب من تتمته .

وقولنا لو سلّط على الاسم إلى آخره احتراز عن الاسم الذي بينه وبين عامله كلمة واجبة التصدر كإنَّ وأخواتها نحو : زيدٌ إني ضربته ، أما أنَّ المفتوحة وإن لم تقتضِ الصدارة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، لكونها حرفاً مصدرياً ، والمصدر لا يعمل فيما قبله أو حروف الاستفهام نحو : زيدٌ هل ضَرَبْتُه ، أو فعل التعجب نحو

---

(١) النسختان : « دخلت » .

زيد ما أحسنه واسم الفعل نحو : زَيْدٌ تَرَاكِهِ ، أو اسم التفضيل نحو : زَيْدٌ أَكْرَمُ منه عمرٌو، أو صلة اللام نحو : زَيدٌ أنا الضَّاربُه ، أو صلة أن نحو : أذكرٌ أن تلدَه أحبُّ أَمْ أنثى[1] ، أو شرط مع أداته نحو : زيدٌ إن زُرتُه يكْرِمْني ، أو العرض نحو : زيد ألا تَضْرِبُهُ ، وكذا كم نحو : زَيدٌ كم ضَرَبْتَه ، وغير ذلك مما لا يعمل ما بعده فيما قبله

ورَفْعُ ذلك الاسم بالابتداء أولى إذا لم تكن قرينةُ الرفع والنصب معاً نحو : زيد ضربتُه لعدم الحذف والإضمار ولو وجدت القرينة من الطرفين ، فالحكم للغالب كأمَّا الداخلة على ذلك الاسم ، أو إذا المفاجأة ان لم يكن الفعل المشتغل عنه طلباً كالأمر والنهي والدُّعَاء والتمني والعرض وغيرها نحوُ : لقيت القومَ أما زيدٌ فأكرمته ، والعطف هنا على الجملة الفعلية قرينة النصب لرعاية التناسب والكلمتين[2] غالب لأن ما بعدهما يكون مبتدأ في الأغلب[3] ، وهذا أولى في رعاية التناسب ، ولو حذفت أما واذا[4] فالنصب للتناسب أولى ، وكذا بعد حروف النفي يعني ما ، ولا ، وان ، وليس ، ولم ، ولما ، ولن من هذه الجملة إذ هي عاملة في المضارع ولا يقدرٌ معمولها لضعفها في العمل نحو : ما زَيْدٌ ضربته وكذا[5] البواقي . وبعد حرف الاستفهام لاسمه/ لانه يختار في آسمه الرفع نحو : أيّهم ضربتُه ومن أكرمتُه ، وبعد إذا الشرطية/ وبعد حيث وفي ما قبل الأمر والنهي لأن هذه المواضع مواقع الفعل ، ويختار النصب أيضاً فيما يلتبس المفسّر بالصفة إن رفع نحو : (إنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)[6] ، ولو رفع كل لجاز في خلقناه الجرُّ

٤٦ ب
٤٢ أ

---

(١) سيبويه : « أذكر أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنثى ، كأنه قال أذكر نتاجها أحب اليك أم أنثى» (سيبويه ، الكتاب ١/٦٦) .

(٢) أي اما واذا المفاجأة .

(٣) ب = « الغالب » .

(٤) أ = « واذ » .

(٥) أ = « كذ » .

(٦) من الآية ٤٩ من سورة القمر .

صفةً لشيء وهو غير المراد ، والرفع خبراً لكل وهو المراد ، فالرفع يحتمل المراد وغيره والنصب يعيِّنه فيرجح .

ويستوي الرفع والنصب إن تساوت قرينتاهما كما إذا عطفتَ ذلك الاسم على جملة ذات وجهين أي جملة إسمية خبرُها جملة فعلية فيصح رَفْعُه بالابتداء ونَصْبُه بتقدير الفِعْل نحو : زَيْدٌ قامَ وعمرٌو أمرته عنده ، فإن مجموعَ زيد قامَ جملة آسمية ، وقام وحده جملة فعلية ، فعلى تقدير الرفع تكون الجملة الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية وعلى تقدير النصب تكون الجملة الفِعْلية معطوفة على الجملة الفعلية ، فإن رجح الرفع بعد الحذف والتقدير يرجح النصب بقرب المعطوف عليه فاستوى الأمران .

ويجب النصب إن وقَع ذلك الاسم بعد حرف الشرط لاقتضائها الفعل لفظاً أو تقديراً نحو : إنْ زيداً ضربتُه ، والمراد بحروف الشرط هنا غير إمّا صريحاً أو غير صَريح كالأسماء التسعة التي تضمنت معنى الشرط كمتى ، وحيثما ، وأي ، وأين وأنّي ، ومهما ، ومن ، وما ، وإذ ما ، وإن لم يكن راسخاً في الشرط لا يجب النصب بعده كإذا الشرطية وحيثُ ولا بدّ أن يكون المفسّر متعدياً لأن المقدر لا يكون إلاَّ ما يناسبه ولو قدّر لازم يجب الرفع على الفاعلية نحو : إنْ زيدٌ جاء فأكرمتَه .

ويجب أيضاً بعد حروف التحضيض بوجوب دخولها على الفعل/ لفظاً أو تقديراً وهي أربعة : ألا ، وهلاًّ ، ولولا ، ولوما نحو : ألاَ زيداً ضَرَبْتَه وقال الكسائي والفرَّاء[1] : إنَّ العاملَ في مثل زيداً ضربتُه هو ضَرَبْتُ/ لأن المضمر عبارة

(١) يُنظر الفرَّاء ، يحيى بن زياد ، معاني القرآن ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار ، ط١ القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٥ ٢/ ٢٠٧ .
وآبن الأبناري ، الإنصاف مسألة رقم ١٢ . والرضى ، شرح الرضى على الكافية ١/ ١٤٨ . والسيوطي ، همع الهوامع ٢/ ١١٤ .

عن المظهر إنما كُتب ضميراً للاختصار فيكون عامل المضمر عاملاً في المظهر .

التحذير : ـ

والرابع من المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول التحذير ، إنما وجب حذفه لضيق الوَقت لأنَّ مثل ذلك إنما يقال عند مشارفة الهلاَك وشدّة الخوف وهو معمول معه معمول غيره بنحو : آتَّقِ ، تحذيراً مما بعد إن ذكر بمن نحو : إياكَ من الأسد ، أوعن نحو : إيَّاكَ عن الأسد ، أو واو العطف نحو : إياك والأَسَد ويحذف الجار إن كان مجرورها أن المفتوحة مخففة أو مثقلة فتقول مثلاً في : إيَّاك من أن تحذف إياك أن تحذف أو كان مجرورها آسماً مقدّراً بأن المفتوحة كما في قول الشاعر[1] :

ب

٤ ـ وإيَّاكَ إيَّاكَ المِـراءَ فإنَّهُ إلـى الشَـرِّ دَعَّـاءٌ وللشرِّ جَالِبُ[2]

أي آتق نفسك من المراء ، بمعنى أن تماري ، والمراء المجادلة ، وهو مصدر مقدر بأن كما في أعجبني ضَرْبُ زيد ، أي من أن ضرب زيد ، أو ذكر المحذّر منه مكرراً نحو : الأسدَ الأسدَ وذكر أحدهما عوض عن نطق الفعل فلذلك لم يجب الحذف عند ذكر أحدهما .

الإغراء : ـ

الخامس من المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به : الإغـراء ،

---

(١) هو : الفضل بن عبد الرحمن القرشي .

(٢) الشاهد : « إيَّاكَ المِراء » ، حيث نصب المراء مع حذف حرف العطف ضرورة . ويروي (فإيَاكَ .. الخ) .

ينظر البيت في : سيبويه ، الكتاب ١/ ١٤١ ، والزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ص ٥٠ ، وابن جني ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص ٣/ ١٠٢ وآبن يعيش ، يعيش بن علي ، شرح المفصل ٢/ ٢٥ . وآبن هشام ، مغنى اللبيب ٢/ ١٩٠ . والصبان ، حاشية الصبان ٣/ ١٨٩ .

وهو كل مغرىً به مكررٌ أو معطوف بالواو مع معطوفه[1] أما المكرر نحو قولك :

٥ ـ أَخَاكَ أَخَاكَ إنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ   كَسَاعٍ إلـىٰ الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ[2]

أي آلزم أخاك ، والذي مع العطف نحو : ما شأنك والحَجَّ ، ونفسَك وما يعنيها والعامل فيها الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تَقدّم في التحذير .

الثالث : المَفْعُولُ فِيهِ

وهو زمان/ أو مكان[3] وقع فيه فعل مذكور/ حقيقةً نحو[4] : ضَرَبْتُ يوم الجُمُعةِ أو تقديراً نحو : يَومَ الجُمُعة جواباً لمن قال : أيَّ يومٍ خَرَجْتَ ، وكل واحد

٤٤ أ

---

(١) الأشموني : « التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنَّبه ، والإغراء تنبيهُه على أمر محمودٍ ليَفْعَلَهُ وإنما ذكر ذلك بعد باب النداء ، لأنَّ الاسم في التحذير والإجراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز إظهاره كالمنادى » .
(الأشموني ، شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣/١٨٨) .

(٢) هذا البيت لمسكين الدارمي . أو إبراهيم بن هرمة .
الشاهد : « أخاكَ » حيث نصبه على الإغراء أي آلزم أخاك .
ينظر البيت في : الميداني ، مجمع الأمثال ١/٢٣ ، وخلف الأحمر ، مقدِّمة في النحو ، تحقيق عز الدين التنوخي دمشق ١٩٦١ ص ١٨ ، والأصفهاني ، أبو الفرج ، الأغاني ، تحقيق عبد الستار فراج ، بيروت ، دار الثقافة سنة ١٩٦٠ م ٢٠/١٧١ ، وآبن هشام ، أوضح المسالك ٤/٧٩ والصبان ، حاشية الصبان ٣/١٩٢ . وآبن هشام ، قطر الندى ، وبل الصدى ، تحقيق محمد محيي الدين ط ٩ ، القاهرة مطبعة السعادة ١٩٥٧ ص ٢٨٩ ، وعبد السلام هارون ، معجم شواهد العربية هامش ١/٨٨ .

(٣) ب = « أو مكان » . ساقطة .

(٤) آبن هشام : « ما ضمن معنى في باطّراد من آسم وقت أو آسم مكان أو آسم عرضت دلالته على أحدهما ، أو جار مجراه » .
(آبن هشام ، أوضح المسالك ٢/٢٣١) ،
آبن عقيل : « زمان أو مكان ضمن معنى في باطّراد » .
(آبن عقيل ، شرح آبن عقيل ١ : ٥٧٩) .

منهما محدودٌ ومبهم ، والمحدود ما له نهاية محصورة ، والمُبهم مَا لَيْسَ له نهاية محصورة والمحدودُ من الزَّمان نحو اليوم ، والليل ، والشهر ، والسنة ، والفصول الأربعة . والمبهم ، نحو : الحين والوقت ، والزمان ، والجهات الست ، والمحدود من المكان نحو : الدار ، والسوق، والبلد .

وشرط انتصابه تقدير في ، إذ التلفظ بها يوجب الجرّ ، والزمان ، مبهماً كان أو محدوداً يقبل تقديرها لأن المبهم جزء مفهوم الفعل فينصبه بلا واسطة ، ومحدودها يحمل على المبهم ، والمكان المبهم يقبل تقديرها لدلالة الفعل عليه ، لأن كلَّ فعلٍ لا بد له من مكان نحو : جَلَسْتُ خَلْفَكَ ، ومحدودها لا يقبل تقديرها فيذكر نحو : جلست في المَسجِدِ ، ومن المكان المبهم مالا ينصب على الظرفية كالجانب والجهة وخارج الدار ، وداخل الدار ، وجوف البيت ، لا يقال : زيد خارجَ الدار بل يقال : في خارج الدار وبعض ظروف الزمانِ والمكان لا يستعمل إلاّ منصوباً على الظرفية وهي[1] سماعيّة نحو : سرنا ذاتَ مرةٍ ، وبكراً ، وسحراً ، وسحيراً ، وضحىً ، وعشاءً ، وعشيةً ، وعتمةً ، ومساءً إذا أردت سحراً بعينه ، وضحىٰ يومكِ ، وعتمة ليلتِك ، ومسَاها ، وبعضها يستعمل ظرفاً وآسماً كسائر الأسماء يكون مبتدأ وخبراً وغير ذلك .

ويحمل عند ، ولدى ، وقَصْدَ[2] ، ودون ، ومع ، ووسط ، وجهة على المكان المبهم في تقدير في إلاّ أنَّ عند ينجرّ بدخول من نحو : من عندِك زيد .

ويلحق بالمبهم لفظ المكان لكثرة آستعماله/ والمذكور بعد لفظ دخلت نحو دخلت الدَّار/ لكثرته وقيل إنه المفعول به .

٤٩ ب — ٤٥ أ

وينصب المفعول فيه بعامل مُضمر نحو : يومَ الجمعة ، جواباً لقائل متى

---

(١) أ = « هو » .

(٢) قصد بمعنى وسط .

سرتَ أي سرتُ يوم الجمعة ، وعلى شريطة التفسير وضابطه أن يتقدم ظرف وبعده فعل أو ما هو في معنى الفعل كقولك : يوم الجمعة أنتَ ضارِبٌ ، وفيه سلّط على ضمير ذلك الظرف بإظهار في إذ لو لم يظهر لكان متسعاً فيه ، وذلك على حسب ما في المفعول به بتفاصيله في كون الرفع والنصب مستويان وكذا رجحان أحدهما ووجوب أحدهما .

الرّابعُ : المَفْعول لَهُ

السبب الحامل هو التأديب على إصدار الفعل المذكور غرضاً[١] نحو : « ضربته تأدباً أو علّةً نحو : قَعدْتُ عن الحرب جبناً ، فلا يرد أنّ علة التأديب هو الضرب ، فكيف يكون علّةً للضرب ؟ وقال الزجاج : إنَّه مصدرٌ نوعيّ من غير لفظه[٢] فمعنى ضربته تأديباً أدّبْتُه بالضرب تأديباً ، وجبنت في القعودِ عن الحرب جبناً .

وشرط انتصابه حذف[٣] لام التعليل ولا يجوز حذفُها إلاّ عند كونه مصدراً من غير لفظ فعل المعلّل صادراً من فاعل ذلك الفعل ، ومقارناً له[٤] في الوجود .

الخامسُ : المَفْعُولُ مَعَهُ:

هو الاسم[٥] المذكور بعد الواو بمعنى مَع بعد فعـل ، أو معنـاه لفظـاً أو

(١) آبن عقيل : « المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل » .
(آبن عقيل ، شرح آبن عقيل ١/ ٥٧٤) .

(٢) ينظر الرضى ، شرح الرضى على الكافية ١/ ١٧٥ . والسيوطي ، همع الهوامع ١/ ١٩٥ والخضري، حاشية الخضري ١/ ١٩٤ .

(٣) أ = «خذف». تصحيف.

(٤) ب = «له» ساقطة.

(٥) آبن هشام : «آسم فضلة تالٍ لواوٍ بمعنى مَع ، تالية لجملة ذات فعل أو آسم فيه معناه وحروفه».



تقديراً ، مشارك الاسم في معمولها في وقت واحد نحو : سرت وزيداً أو في مكان واحد نحو : لو تُرِكت الناقةُ[1] وفصيلتُها لرَضَعَتْهَا ، والمراد بالفعل لفظاً الفعل وآسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم التفضيل وغيرها .

والمراد بالفعل تقديراً ما يستنبط منه معنى الفعل نحو : مَالَكَ وزيداً أي ما تصنع/ وكاسم الإشارة/ ، وحروف التنبيه ، يستنبط من الأول أشير ومن الثاني أنبِّهُ وإن كان الفعل لفظاً وجاز العطف بالعَرَبية[2] مع آستقامة المعنى نحو ضَرَبْتُ أنا وزيداً ، يجوز الرفع في زيدَ[3] بالعطف والنصب بالمفعول معه ، وان لم يجز العطف تعيَّن النصب ، وإن كان الفعل معنىً وجاز العطف تعيَّن العطف لضعف العامل، ولِأنَّ الأصل في الواو العطف ويجوز أن يكون المفعول معه ضميراً منفصلاً كما في قول الشاعر :[4]

٥٠ ب — ٤٦ أ

٦ ـ وكَانَ[5] وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِق[6]

وإياها في حَيِّز النَّصب على أنّه مفعولٌ معه .

(آبن هشام ، أوضح المسالك ٢/ ٢٣٩

آبن عقيل : «هو الأسم المنتصب بعد واو بمعنى مع» (آبن عقيل: شرح ابن عقيل ١/ ٥٩٠)

(١) أ = «الناقةُ»

(٢) أي بقواعد اللغة العربية

(٣) ب = «زيداً»

(٤) هو كَعْب بنُ جَعيل

(٥) النسختان : «وإن»

(٦) هذا صدر البيت وعجزه:

عَنِ المَاءِ إذْ لاَقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدا .

الشاهد : «وإياها» حيث جاء الضمير المنفصل مفعولاً معه . ينظر البيت في : سيبويه ، الكتاب ١/ ١٥٠. والزجاجي الجمل ٣٠٧

والسَّادِسُ : الحَالُ :

وهي نكرة حقيقةً[1] أو حكماً مبينةً لهيئة الفاعل أو المفعول لفظاً أو معنى[2] أو مَعْرِفتين حقيقةً أو حكماً أو نكرتين ، مُغْنِيتين غناء المعرفة باستغراقهما بنفسَيهما[3] نحو جاءني كل رجل عالماً أو[4] بوقوعهما في سياق النفي كما في قول الشاعر :[5]

٤٩
أ

٧ ـ لا يَرْكُنَنْ أَحَدٌ إلىٰ الإِحْجَامِ . . مُتَخَوِّفاً[6]

أو في حيِّز الاستفهام نحو : هل أتَاك رجلٌ راكباً .

وعاملها فعل أو شبهه أو معناه والمراد بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ، والمراد بمعنى الفعل ، ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظروف المستقرة والجار والمجرور وحروف التنبيه نحو : هازيدٌ قائماً أي أنبّه إليه قائماً ، وآسم الإشارة

---

(١) آبن عقيل : «هو الوصف ، الفضلة ، المنتصب للدلالة على هيئة» (آبن عقيل ، شرح آبن عقيل ١/ ٦٢٥)

الأشموني : هو الوصف ، الفضلة ، المنتصب ، المفهم في الحال »
(الأشموني ، شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/ ١١٩).

(٢) أ = «أو» مكررة .

(٣) النسختان : «بنفيهما» تصحيف .

(٤) ب = «و» .

(٥) هو قَطري بن الفجاءة المازني الخارجي .

(٦) هذا صدر البيت وكلمة من العجز . عجزه كاملاً .
يَوْمَ الوَغىٰ متخوِّفاً لِحمِامِ
الشاهد : «مُتَخَوِّفاً» : حيث وقع حالاً من النكرة التي هي قوله أحد ولكنَّه وقع في سياق النفي .
ينظر البيت في القالي ، الأمالي ٢/ ١٩٠ ، وآبن عقيل ، شرح آبن عقيل ١/ ٦٣٩ والصبان ، حاشية الصبان ٢/ ١٧٥ .

نحو : ذا زيد راكباً أي أشير إليه ، وحروف النداء نحو : يا ربَّنا مُنعما ، وحروف التشبيه نحو : زَيْدٌ كعمرٍو راكباً ، ومعنى التشبيه من غير لفظه دال عليه نحو: زيدٌ وعَمْروٌ مقبلاً ، والمنوه نحو : أنا قُرَيْشِيٌّ مفتخِراً وآسم / الفعل نحو : عليك زيد راكباً . وأما حرف التمني والتَرجي/ فنحو[1] ليتك قائماً في الدار ، ولَعَلَّكَ جالساً عندنَا، وقيل هي عامل ، وقيل العامل هو الخبر ببيان المُفْرَد ، ومعنى الفعل ضعيف في العمل فلذلك لا يتقدم الحال عليه ، وجوّز بعضهم[2] الحال من المبتدأ فجعلوا العامل انتساب الخبر الى المبتدأ فإنَه فعل قابل للتقييد .

٥١ ب / ٤٧ أ

وإذا تَخَصَّص ذو الحال نكرة وجب تقديم الحال عليه لالتباسِها بالصفة[3] في حالة النصب ، فقدِّمت عند الرفع والجرّ للاطراد ، وكذا اذا تضمنت معنى الاستفهام للصدارة نحو : كيف فَعَلْتَ ، ولا يتقدّم الحال[4] على ذي الحال المجرور بالإضافة المعنوية بالاتفاق وباللفظية على الأصح .

وفي المجرور بالحرف[5] اختلاف[6] ، والأصَحّ أن لا يتقدم ، ولا يتقدم على العامل المعنوي لضعفه عندَ سيبويه[7] خلافاً للأخفش[8] في الظرف فلا يقال : زَيْدٌ قائماً في الدَّار ، إذا كان الحالُ بالواو ، ولا يَتَقَدَّم على العامل سواء كان العامل فعلاً أو غيره لأنها في الأصل للعطف ، والعَطف يقتضي التأخير وكلٌّ ما دلَّ على صفةٍ يجوز أن يكون حالاً ، فلا يشترط الاشتقاق نحو : هذا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ

---

(١) النسختان : «نحو»

(٢) ينظر السيوطي ، همع الهوامع ١/ ٢٤٠.

(٣) النسختان : «الصفة»

(٤) ب = «ذو الحال»

(٥) أ = «بالحروف»

(٦) ينظر الصبان ، خاشية الصبان ٢/ ١٧٦ - ١٧٨ .

(٧) ينظر سيبويه، الكتاب ١/ ٢٧٧ .

(٨) ينظر السيوطي، همع الهوامع ١/ ٢٤٣. والصبان، حاشية الصبان ٢/ ١٨٢ .

رُطباً ، فإن بُسْراً وَرُطَباً حالان ولَيْسَا بمشتقين .

وقد تكون الحال جملةً خبرية : لأنّ الإنشائية لا تقع حالاً ، ولا خبراً ، ولا صفةً ، ولا صلةً وهي على نوعين : منتقلةٌ ، ومؤكّدةٌ ، ولهما أصلٌ في العمل وطريق في الاستعمال . وأصل المؤكدة أن تكون وصفاً ثابتاً ، وأصل المنتقلة أن تكون صفةً منتقلة غير ثابتةٍ[1] وطريقتها في الاستعمال أن تستعمل بغير حرف النفي وحق النوعين أن لاتدخلهما الواو لأنها في الأصل للعطف ، فالضابط في دخول/ الواو/ وجوباً وآمتناعاً وجوازاً أنها إنْ كانت الحال مؤكّدة فلا تدخل الواو لكمال الآتصال ، وإن كانت غيرها فإما أن تكون على أصل الحال وطريقها فالوجه فيه تركِ الواو ، وإن لم يكن على أصل الحال سواء كانت على طريقها ، أولا فالوجه فيه الواو ، وإن كانت على أصل الحال دون طريقها يجوز فيه الواو وعدمها ، وإذا[2] كانت الجملة آسميّة فلا ترد على أصل الحال لدلالتها على الثبوت فالرابطة الواو مع الضمير نحو : جاءَني زَيْدٌ وغلامُه راكبٌ ، أو الواو فقط نحو : جِئْتُكَ والشَّمسُ طَالعةٌ ، أو الضمير وحده نحو : كلمتُه فوهُ إلى فيّ .

وإن كانت الحال جملة فعلية فالمضارع المثبت بالضمير وحده لورودها على أصل الحال وطريقها إن لم يكن المضارع مصدّراً بقد، وان صدّر فبالواو كقوله تعالى :[3] ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمونَ أَنّي رَسُولُ اللّـهِ﴾[4] ، وإذا كانت الجملة مضارعاً منفياً فبالواو والضمير نحو : جَاءَني زَيْدٌ وما يركب ، أو بالواو وحده نحو : جَاءَني زَيْدٌ وما تَطلُع الشَمْسُ أو بالضمير وحدَه : نحو: جاءَني زيدٌ ما يَرْكَب . وإذَا كانت الجملة مُضياً مُثْبتاً تجب قد ظاهرة ومضمرة كقوله تعالى : ﴿ أَوْجَاءُوكُم

٥٢ ب / ٤٨ أ

(١) النسختان : «ثابت»

(٢) أ = «إذا». مكررة .

(٣) أ = «تع». آختصاراً.

(٤) من الآية ٥ من سورة الصفّ.

حَصِرَتْ صُدُورُهُم﴾[1] لتقريب المَاضي إلى الحال ، وإذا كان الماضي مَنْفياً فلا تدخل عليه قد ظاهرةً ومضمرة للمنافاة[2] بينهما ، وإذا كانت الجُملة شَرطيّة لا يَقع بتمامها حالاً بل تجعل خبراً عن ضمير ما أريد الحال عنه نحو : جاءَني زَيْدٌ هو إنْ تَسأل يُعْطي ، فيكون الحال هو الآسمية . وإذا كانت الجملة ظَرفيّة إن كان الظرف عاملاً فالاسم المظهر بعد الظرف أو في ضمير مستكنٌ / في الظَرف راجعاً/ إلى ما أريد عنه الحال فإنْ كان الثاني فبغير واو نحو : جاءَني زَيْدٌ عَلَى فَرَسٍ ، وإن كان الأول جَازَ الوَاوُ وعُدَمُه نحو : جاءَني زَيْدٌ على كَتِفِهِ سَيْفٌ ، أو وعلى كَتفِهِ سَيْفٌ .

٥٣/ب

حَذْفُ عَامِلِ الحَالِ : -

ويَحْذَف عاملها جوازاً بقرينةٍ حاليةٍ كَقَوْلك للمرتحك : راشداً مهدياً ، أي آذهب راشداً أو مقالية كقولك : راكباً للقائل : كيَف جِئْتَ ، ووجوباً في حال مؤكّدة تجيءُ بعد جملة آسميةٍ ليس فيها فعل نحو : زَيْدٌ أبوكَ عطوفاً ، ويحذف الحال وذلك في الحال المقدّرة نحو : مررت برجل معه صقرٌ صائداً به غداً ، أي مقدّراً صيدُه غداً .

أنواعُ الحَال : -

حال منتقلة نحو : ضَرَبْتُ زَيْداً قائماً .

وحال مؤكّدة ، وهي لا تجيء إلا بعد جملة اسميّة نحو : زَيْدٌ أبوكَ عطوفاً ، وشرطها أن تكون مقررة لجملة آسمية وقيل : إنه شرط لوجوب حذف عاملها لا شرط كونها مؤكدة[3]

---

(١) من الآية ٩٠ من سورة النساء

(٢) أ = «للمنافات». تحريف.

(٣) ينظر الأشموني شرح الأشموني ١ / ٢٥٥

وحال موطئة نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرآناً عَرَبِيّاً﴾[1]

وحال مترادفة : وهي حالان[2] من شيء واحد نحو : رأيْتُ زيداً قائماً عالماً

وحال متداخلة وهي أن تكون حالين[3] بحيث يعمل الحالُ الأوَّلُ في الثَّاني نحو : راشِداً مَهْدِيّاً .

وحال مَحْكِيّةٌ : نحو ماتَ زَيْدٌ شهيداً .

والسَابعُ : التَمْييز :

وهو نكرة يعيِّن بعض محتملات نشأت وضعاً عن ذات منكورة في مفردٍ يقابِل النسبة[4] وهو مقدار وغير مقدار ، والمقدار خمسة : -

كيليّ ووزنيّ ، وما يعرف قدره مساحةً ، وما يعرف قدره بالعدّ الصريح نحو : عشرون درهماً أو غير الصريح نحو : كَمْ درهماً لَكَ .

وأما غير المقدار نحو : خَاتَمٌ حديداً ، وفي هذا النوع الخفض بالإضافة أكثر . والتمييز عن ذات مقدّرة/ لا يكون إلا في الجملة نحو : طَابَ زَيْدٌ نفساً أو في/ شبه جملة وهو أسم الفاعل نحو : الحوض ممتلىءٌ ماءً، أو آسم المفعول نحو الأرض متفجرةٌ عيوناً ، أو الصفة المشبهة نحو : زَيْدٌ حَسَنٌ وجهاً ، أو اسم

٥٠ / أ
٥٤ / ب

(١) من الآية ٢ من سورة يوسف.

(٢) ب = « حلاّن ».

(٣) النسختان : «حالين».

(٤) آبن هشام : «آسم نكرة بمعنى من مبين لابهام آسم أونسبة»

آبن هشام ، أوضح المسالك ٢/ ٣٦٠)

آبن عقيل : «هو كل اسم نكرة متضمن معنى من لبيان ما قبله من إجمال».

(آبن عقيل ، شرح آبن عقيل ٦٦٣/١)

الأشموني : «آسم بمعنى من مبين نكرة »

(الأشموني : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/ ١٩٤)

التفضيل نحو : زَيْدٌ أفضلُ أباً ؛ أو المصدر نحو : أَعجبَني طِيبُه أباً ، وكذا كل ما كان فيه معنى الفعل نحو : حَسْبُكَ زَيْدٌ رجلاً ، لأنَّ هذه المذكورات لا تكون بفاعلها جملة بل شبه جملة .

وانتصابه في المفرد إنما يكون بعد تمامه[1] ، وتمامُه إما بالتنوين لفظاً نحو : راقودٌ[2] خَلاً ، أو تقديراً وذلك في غير المنصرف نحو : هو أَحسنُ وجهاً ، وفي المبني كالأعداد المركبة نحو ثلاثةَ عشرَ رجلاً ، وكذا كم الاستفهامية نحو : كم غلاماً اشتريْتَ ، وكم الخبرية إذا فصل بينها وبين مميِّزها نحو : كم في الدار رَجُلاً ، أو تمامه بنون التثنية نحو : منوانِ سَمْناً ، أو بنون الجمع نحو : حسنونَ وجوهاً أو[3] بنون تشبه نون الجمع نحو : عشرون درهماً أو تمامه بالإضافة نحو : مِلؤُهُ عسَلاً .

وإذا كان تمام الاسم بالتنوين الظاهر وبنون التثنية والجمع جازت إضافة المميِّز إلى التمييز ، يحذف التنوين لأنَّ الإبهام حينئذٍ[4] يرفع بالإضافة أيضاً فيقال : راقودُ خَلٍ ومنو سَمْنٍ وحسنُوا[5] وجوهٍ ، ولا يضاف بالتنوين المقدَّر وبنون المشابه بنوني التثنية والجمع ، والتمييز الذي بعد تمام المفرد إن كان جنساً يجب إفراده والمراد بالجنس ما يقع على القليل والكثير كالماء ، فيقال : عندي

---

(١) ب = «علم»

(٢) الزمخشري : «يقال: عندي راقودُ خلٍ. وهو نحو الإرْدَبَّة يُسيَّع داخِلَه بقار»

(ينظر الزمخشري، أساس البلاغة (رقد).

الجواليقي : «الراقود إناء من آنية الشراب. أعجمي معرَّب. وهو دنّ كهيئة إرْدَبَّة».

(الجواليقي ، أبو منصور موهوب بن أحمد، المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب ط٢ ١٩٦٩ ص ٢٠٨ .

(٣) ب = «أ» .

(٤) النسختان: «ح». اختصاراً

(٥) النسختان: حسنوا».

أرطالٌ زيتاً ، إلاّ أن يقصد بالجنس أنواع فُيثنى ويجمع نحو عندي رَطْلانِ زَيْتَين ، أي نوعين من الزيت ، وأرطالٌ زيوتاً . وإن/ لم يكن جنساً أو جنساً قصد به الأنواع فيثنى ويجمع في غير العدد/ ومميز العدد مفرد في كل حال .

51 / أ — 55 / ب

والتمييزُ بعدَ النسبة إن كان جنساً ولم يقصد به الأنواع يجب إفراده نحو : طابَ زَيْدٌ علماً ، وإن كان له علوم ، وإذا قصد به الأنواع فيثنى ويجمع نحو : طاب[1] زيدٌ علوماً ، أي طابَ أنواع علومه ، وإن لم يكن جنساً ، فإن كان صفة مشتقةً كاسم الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة وأفعل التفضيل فالمنسوب[2] إليه مطابقاً لهُ ، سواء كانت صفة صريحةً كالصفات المذكورة نحو : للهِ دَرُّه فارساً ، ودَرُّهمَا فَارِسينَ ، ودَرُّهم فوارِس إن جعل الضمير راجعاً إلى معيّن أو مؤوّلِه نحو : كَفىٰ بزيدٍ رجلاً ، أي كاملاً في الرُجولية ، لأن هذه الصفات ليست مما تَقع على القليلِ والكثير .

وإن كان التمييز آسماً غير جنسٍ لا يحتمل إلاّ المنسوب إليه ، أو يحتمل لأن يكون له ولمتعلِّقه وأريد بذلك الأسم[3] نفس المنسوب إليه ، وتجب المطابقة بين التمييز وبين المنسوب إليه[4] لاتحاد التمييز مع المميّز نحو : طابَ الزَيدان أبوَين ، والزيدون آباءً[5] وإن أريد بالتمييز غير المنسوب إليه نحو : طاب زيدٌ أباً ، على أن المراد أبو زيدٍ[6] ولا يحتمل التمييز إلاّ الغَيْر نحو : طَابَ زيدٌ داراً ، فالمطابقة وغير المطابقة على حسْب القصد ، فإن قُصد مفرد فمفرد ، وأن قصد تثنية فتثنية ، وإن قصد جمعاً فجمع .

---

(١) ب = « جاء » .

(٢) ب = «فللمنسوب» .

(٣) ب = «الاسم» ساقطة .

(٤) ب = «وتجب المطابقة بين التمييز وبين المنسوب اليه». ساقطة

(٥) ب = «أباء» .

(٦) النسختان : «زيداً»

ولا يجوز تقديم التمييز على عامِله ، سواءٌ كان فعلاً أو غيره خلافاً للكوفيين والمازني[1] والمبرِّد[2] فإنهم جوّزوا تقديمه إن كان فعلاً .

والثَّامِنُ من المَنْصوباتِ : -

٥٢/أ المُسْتَثْنَى /

الاستثناء هو إخراج الشيء عن الحكم الحاصل في ذهن[3] السّامع دخل فيه هو وغيره بإلاّ أوعَدا أو ما عدا أو ما خَلا أو ليس أو لا يكون وسَواء ، أو سوى لأن طبيعة / ٥٦/ب الإخراج تقتضي الدخول وإخراجه عن حكم المتكلّم يستلزم الكذب بخلاف حكم السامع ويطلق مجازاً على ما ليس بداخل ذكر بعد إلاّ وأخواتها نحو : جاءَني قَومٌ إلاّ حماراً ، وكقولك جاءَني القَومُ إلا زيداً ، مشيراً إلى جماعة خالية عن زيد ، ويسمى الأول متصلاً ، والثاني منقطعاً .

والمستثنى على خمسة أضرب :

أحدها : منصوب أبداً وهو على ثلاثة أوجه :

ما آستثني بإلاّ التي لغير الصفَة من كلام موجب ذكر فيه المستثنى منه ، والمرادُ بالموجب مالا يكون نفياً ولا نهياً ولا استفهاماً نحو : جاءَني القومُ إلاّ زيداً وقَيَّدْنا إلاّ بغير الصفة لأنها لو كانت[4] للصفة يكون المستثنى تابعاً لما قبل إلا كقوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[5] آي آلهةٌ غيرُ اللّهِ وإلاّ صفة لما

---

(١) أ = «الموذني» تحريف.

(٢) ينظر آبن الأنباري، الإنصاف مسألة رقم ١٢٠. والسيوطي: همع الهوامع ١/ ٢٥٢. والشيخ خالد الأزهري ، شرح التصريح بإلا على التوضيح ١/ ٤١٠ والصبان، حاشية الصبان ٢/ ٢٠٠ .

(٣) الأشموني: «هو الإخراج أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل» (الأشموني، شرح الأشموني مع حاشية الصبّان ٢/ ١٤١).

(٤) النسختان : «كان»

(٥) من الآية ٢٢ من سورة الأنبياء .

قبلها . والمستثنى بما عدا وما خلا وبليس وبلا يكون من كلّ كلام بالاتفاق.

وأما المستثنى بعدا وخلا من كل كلام قيلَ منصوب لأنهما فعلانِ معناهما جاوزَ وقيل مجرور لأنهما حرفا جرٍّ ، ويَنصب أيضاً إذا قدّم المستثنى على المستثنى منه نحو : جاءَني إلا أخاك أحدٌ ، وكذلك إذا كان الاستثناء منقطعاً نحو : جاءَني أحَدٌ إلاّ حماراً وهي في لغة الحجازية ، وبنو تميم يبدلونه ويقولون : ما جاءَني أحد إلاّ حمارٌ برفع حمار تغليباً لاسم الآدميين على غيرهم فيضم الحمار داخلاً تحت أحد .

والثاني من الضروب الخمسة : ضرب يجوز فيه نَصْبُ المستثنى ويُختار إبدالُه من لفظ المستثنى منه أو من محلّه في مستثنى بإلا/ متصل مؤخّر في الكلام غير موجب تام غير مردود به نحو : جاءَني أحدٌ إلاّ زيدٌ بدل من محلّه لأنّه لا يجوز/ إبدالهُ من لفظه للزوم زيادة من في الإثبات لأنه حينئذ[1] تكون من مقدَّرة بعد إلا والمستثنى منه المنفي مثبت إذ يكون تقديرُه : ما جاءني من أحد إلاّ من زيدٍ وما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ يجوز نصب زيد على الاستثناء ورفعه على البَدل وهذا أفصح لأن الفِعل يعمل حينئذ[2] بلا واسطة لأن البدَل في حكم تكرار العامل وفي النصب يعمل بواسطة إلاّ .

٥٣ / أ — ٥٧ / ب

والثالث من الوجوه الخمسة : موضع يكون المستثنى فيه مجروراً أبداً وهو ما استثنى بحاشي[3] وغير وسوى وسواء ، وذلك ان حاشيٰ حرف جر عند سيبويه[4] وعند المبرّد[5] فعل ، فلذلك جوز النصب به ويجوز حاش بالألف وبحذفها .

---

(١) النسختان : «ح» . اختصاراً .

(٢) النسختان : «ح» . اختصاراً .

(٣) ب = بحاشا » وكلاهما صحيح.

(٤) ينظر سيبويه الكتاب ١/ ٣٥٩، ٣٧٧، وابن هشام ، المغنى ١/ ١١٠.

(٥) ينظر ابن الأنباري، الإنصاف مسألة رقم ٣٧. والصبّان، حاشية الصبان ٢/ ١٢٧، وابن هشام ، المغنى ١/ ١١٠.

وأما غير وسواء وسوى فأسماء تلزمهن الإضافة وما بعدهن مجرور بالإضافة وسين سوى يحرك بالحركات الثلاث فبالضم والكسر مقصور وبالفتح ممدود وسواء بفتح السين ممدود وقال عبد القاهر : منصوبات أبدا[1]، إذا كنّ للاستثناء والظرف نحو : جاءَني القَوْمُ غيرَ زيدٍ ، وسوى زيدٍ ، وسواء زيد .

والرابع من الوجوه الخمسة : موضع يجوز في المستثنى الرَّفْعُ والجرّ والنصبُ وهو المستثنى بحاشى وعدا وخلا ولا سيما .

أما في حاشا وعدا وخلا فالرفع على الفاعلية بناءً على أنها أفعال لازمة وما بعدها فاعلوها والنصب على المفعولية بناءً على أنها متعدِّية يقال : حاشاك وعداك وخلاك أي تجاوزك والجرّ على أنها حروف جر[2].

٥٤ أ

وأما في لا سيِّما فالرفع على أنه مركب من لا وسى[3]/ وما وسي بمعنى المثل وما موصوفة أو مرصولة ، فزيد في قولنا : جاءَني القَوْمُ لاَ سيِّمَا زَيد مرفوع على أنه خبر المبتدأ المحذوف تقديره / لا مثل هو زيد أو ولا مثل الذي هو زيد . والنصب على أن لا سيما كلمة واحدة بمعنى إلا فما بعدها مستثنى. والجر على أن ما زائدة وسى مضاف إلى زيد ، وهذا أفصح[4] .

٥٨ ب

والخامس من الوجوه الخمسة : موضع يكون المستثنى على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء ولا يكون ذلك إلا في كلام غير موجب ، ولا يذكر فيه المستثنى منه نحو : ما جاءني إلاّ زيد ، وما رأيت إلا زيداً . وما مررت إلا بزيد

---

(١) ينظر آراء النحاة في سوى في ابن هشام المرجع السابق ١/ ١٢٤، والاشموني، شرح الأشموني ١/ ٢٣٤

(٢) النسختان: «الجر»

(٣) ينظر ابن هشام: المرجع السابق ١/ ١٢٣.

من صفحة ٦٢ الى ٧٢

(٤) ب = « افضح » تصحيف .



وهذا هو الذي يسميه النحويون بالاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة الفعل لأنه لم يشتغل بمستثنى منه ، فعمل في المستثنى وكل موضع لا تعمل فيه إلا فالاستثناء مفرغ .

حكْمُ غَيْر :

وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد إلا ينصب في الموجب التام والمنقطع ، وبالتقديم ويجوز فيه البدل والنصب في غير الموجب التام[١] تقول : جاءني القوم غيرَ زيدٍ بنصب غير ، وما جاءني أحدٌ غيرُ زَيْدٍ بنصب غير أو رفعه بالبدل ، وما جاءني غيرَ زيد أحد[٢] ، وما جاءني غيرَ حمار[٣] بنصب غير أيضاً ويعمل فيه فعل لازم لشبهه بالظرف المكان في الابهام تقول : قام القوم غير زيد .

وأعرب سوى وسواء النصب على الظرفية عند سيبويه[٤] ، وقال بعضهم إنه كغير[٥] وقد يحذف المستثنى عند قيام قرينة جوازا نحو : جاءني ليس إلا ، أي ليس إلا زيداً ، وكذلك غير تقول : ليس غير أي الجائي غير زيد ، وبنى غير ههنا على الضم بحذف المضاف اليه / وهذا الحذف إنما يجوز إذا كانت إلاّ وغير بعد ليس . وكذا يحذف المستثنى منه ، وذلك في الاستثناء المفرَّغ وقيل العامل في المتصل هو الحرف وقيل هو الفعل بتوسط الحرف وقيل المستثنى منه بتوسط الحرف ، وفي المنقطع حرف / الاستثناء .

٥٥ / أ

٥٩ / ب

---

(١) ب = « والمنقطع وبالتقديم ويجوز فيه البدل والنصب في غير الموجب التام » . ساقطة .

(٢) أي مثال تقديم المستثنى .

(٣) أي مثال المستثنى المنقطع .

(٤) ينظر سيبويه ، الكتاب ١/ ٣٧٧ وابن هشام ، مغني اللبيب ١/ ١٢٤ .

(٥) ابن هشام : « سوى ، عندَ الزجاجي ، وابن مالك، كغير في المعنى والتصرف تقول : جاءني سواك بالرفع على الفاعلية ، ورأيت سواك بالنصب على المفعولية ، وما جاءني من أحد سواك بالنصب والرفع وهو الأرجح » .

(ابن هشام، المرجع السابق ١/ ١٢٤) .

والتَّاسِعُ مِنَ المَنصُوباتِ خَبَرُ كَانَ :

هو المسند إلى معمول كان معمولاً لها نحو : قائماً في قولنا : كان زيدٌ قائماً . وقال الكوفيون :[1] قائماً حالٌ وهذا فاسد لأنَّ المنصوب بعد كانَ قد يكون مضمراً أو معرفاً باللام فلا يكون حالاً ولا يستقل الكلام بدونه[2] وحكمه حكم خبر[3] المبتدأ في جميع الأحوال إلاَّ في تقديمة على آسمها إذا كانا متساويين تعريفاً أو تخصيصاً إن ظهر الإعراب فيهما ، أو في أحدهما ، أو وجدت[4] قرينة لفظية كإعراب صفتهما أو صفة أحدهما، أو حاليةً ، وإذا انتفى الإعراب والقرينة وجب تقديم اسمها نحو : كان القَائِمَ زيدٌ ، وكان أفضلَ منك أفضلُ مني ، وإنما جاز تقديم الخبر على آسمها لعدم الالتباس باختلاف إعرابهما .

وقد تحذف كان خاصة لكثرة استعمالها كما في الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشرّ ، أي إن كان خيراً فخيرٌ ، ويجوز في مثل هذه الصورة وهي أن يجيء بعد إنْ آسم ثم فاء بعده آسم أربعة أوجه[5] :

نصبُ الأول ورفع الثاني نحو : إن خيراً فخير ، أي إن كان عملُه خيراً فجزاؤه خيرٌ ، أو[6] نصبُهما نحو : إن خيراً فخيراً ، أي إن كان عمله خيراً فكان جزاؤه خيراً ، ورفعهما نحو : إن خيرٌ فخيرٌ ، أي إنْ كان في عملِه خير فجزاؤه خيرٌ ، وعكس الأول نحو : إن خيرٌ فخيراً أي / إن كان في عمله خير فكان جزاؤه خيراً .

٥٦ أ

(١) ينظر ابن الأنباري ، الإنصاف مسألة رقم ١٢٩ . والصبان حاشية الصبان ١/ ٢٢٦ .

(٢) هذا رأي البصريين .

(٣) ب = « خبر » ساقطة .

(٤) النسختان : « وجد » .

(٥) ب = « أوجه » ساقطة .

(٦) ب = « و » .



ويحذف وجوباً إذا قامت قرينة وأقيم موضعه غيره مثل : « أمّا أنْتَ مُنْطَلِقاً انطلقت » فأصل أمّا أنت لأن كنت[1]، حذف اللام قياساً ، ثم حذف كان للاختصار وجعل الضمير المتّصل منفصلاً بحذف ما يتصل به ، وزيدت ما عوضاً عنها ، فأدغمت نون أن في ما فصار أمّا أنت منطلقاً انطلقت ، ويجوز كسر/ الهمزة إلاّ أنه لا يدخل اللام عليها .

٦٠ ب

والعَاشِرُ مِنَ المنصوبات : اسم إنّ وأخواتها

وهو المسند اليه من معموليها ، ولا يحذف اسم هذه الحروف إلاّ إذا كان ضمير الشأن فلا يقال إنّ قائمٌ ، وقيل يحذف مطلقاً ومن ذلك قول الشاعر :[2]

٨ ـ فَلَــوْ كُنْــتَ ضَبِّيّاً عَرَفْــتَ قَرَابَتِي وَلَــكِنَّ زِنْجِــيٌّ عَظِيمُ المَشَافِرِ[3]

أي ولكنّكَ .

والحادِيَ عَشَرَ مِنَ المنصوبات : آسم لا لنفي الجِنْس

وهو ما ينصب بلا التي لنفي الجنس آسماً لها ، وهو المسند إليه معمولاً لهَا ولا ينصب إلاّ إذا كان نكرةً مضافاً أو مشابِهاً له تال إليه[4] نحو: لا غلامَ رجلاٍ، ولا

(١) ب = « لانت » .

(٢) هو : الفَرَزدق ، همام بن غالِب .

(٣) الشاهد : « ولكن زنجي » حيث رفع زنجي على أنه خبر لكن مع حذف اسمها والتقدير ولكنك زنجيٌ .

ينظر البيت في : الفَرَزدق ، همام بن غالب ، ديوان ، تحقيق عبد الله الصاوي سنة ١٩٣٦ ص ٤٨١ . وابن جني ، المُنْصِف ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ط ١ ، القاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٥٤ م ٣/ ١٢٩ . وابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٨٢ . وابن يعيش ، شرح المفصل ٨/ ٨١ والأصفهاني ، أبو الفرج ،الأغاني ١٩/ ٢٤ . وثعلب، أحمَد بن يحيى مجالس ثعلب ١/ ١٠٥ .

(٤) ينظر الأشموني ، شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/ ٤ .

خيراً في زيدٍ وان لم يكن مضافاً أو مشابهاً له يبني على ما ينصب به نحو : لا رَجلَ أو رجلَين أو مسلمَينِ أو مسلماتٍ في الدار إن تَلِيَها، وإن كان الاسم معرفةً أو نكرة فصل بين لا وآسمها يجب رفعها وتكرار لا فيها نحو : لا زَيْدٌ في الدار ولا عمرٌو فيها ، ولا فيهَا رَجلٌ ، ولا امرأةٌ وإن كرُرت[1] النكرةُ مع لاَ من غيرِ فَصْلٍ بين آسمها وخبرها جاز فتحها ورفع الثاني وَنَصْبه ورفعهما ، ورفع الأوّل وفتح الثاني نحو : لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ ، وأجاز المبرِّد الرفع من غير التكرير في المعرفة والنكرة مع الفصل وعَدَمُهُ[2] / . ونعت آسمها المبني إن ولي الاسم مفرداً جاز فيه النصب حملاً على لفظ الاسم نحو : لا رجل ظريفاً في الدّارِ ، والرفع حملاً على محلّه نحو : لا رجل ظرَيفٌ فيها ، وجاز البناء بجعل الصفةِ والموصوف في حكم الواحد ، وإن لم يلِ[3] الصِّفَةَ تعيَّن الإعراب نحو : لا رجلَ في الدار ظريفٌ ، وإن كانت الصفة متعددةً فحكم الأول كما ذكرنا والثاني فصاعداً مُعْربٌ وكذا حكم المعطوف عليه نكرة يجوز فيه الرّفع والنصب / سوى البناء ، أما المعرفة فلا يجوز فيه إلاَّ الرفع .

٥٧ / أ

٦١ / ب

وإذا كرر الاسم لا جاز في الثاني الإعراب والبناء نحو : لا ماءَ ماءً بارداً ، وإن شئت لم تنوّن واذا دخلت على لا همزة معناها الاستفهام[4] لم تغيّر العمل نحو : أَلا رَجُلَ في الدّارِ أو معناها التمني نحو قولها :[6]

٩ ـ أَلاَ سَبِيلَ إِلَى خَمْرٍ فَأَشْرَبَها[7]

---

(١) أ = « انكررت » .

(٢) ينظر ابن مالك ، تسهيل الفوائد ص ٦٨ .

(٣) أ = « يلي » .

(٤) ب = « نحو لم » .

(٥) النسختان : « قوله » .

(٦) هي فريْعَة بنت الهمام ، وتعرف بالذلفاء وهي أم الحجاج .

(٧) هذا صدر بيت للشاعرة المذكورة وعجزه :

أَمْ لا سَبِيلَ إِلىٰ نَصْرِ بنِ حجَّاجِ

أو معناها العرض : ألاَ نزول منك فتصيب خيراً .

ويحذف اسم لا في مثل : لا عَلَيْكَ ، أي لا بأس عليكَ ، لأنّه في المعنى مبتدأ ، وحذف المبتدأ جائز .

والثّاني عَشر من المنصوبات : خبر ما ولا المشبهتين بليس

وهو المسند من معمولها فإن قدّم خبرهما على آسمهما ، أو فصل[1] بين ما ولا وبين آسمهما بأن أو انتقض النفي بإلا ، أو عطف على خبرهما ببل ولكن[2] يبطل عملهما ، ويرفع خبرهما على الابتداء ، وإذا عطف عليه بغير بل ولكن ان لم يكن الخبر مجروراً بالباء جاز رفع المعطوف عليه ونصبه إن وقعَ بعد المعطوف مرفوع مشتمل على ضمير آسمهما[3] نحو : ما زيدٌ قائماً ولا ذاهبٌ أبوه جاز رفع ذاهب خبراً لأبوه ونصبه بالعطف على قائماً وإن وقع بعد المعطوف أجنبي عن آسمهما نحو : / ما زيد قائماً ولا عمرٌو ، فالرفع واجبٌ وهما لا يعملان إلاّ في لغة أهل الحجاز ، وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء[4] .

٥٨ / أ

الشاهد : (ألا سبيل) على أن لا هنا للتمني .

ينظر البيت في : آبن يعيش ، شرح المفصل ٧/ ٢٧ ، والبغدادي ، خزانة الأدب ٤/ ٨٠ وللبيت رواية ثانية هي .

هَلْ مِن سَبيلٍ إلى خَمْرٍ فأشرَبَها ... أمْ هَلْ سبيلٌ إلى نَصْرِ بنِ حَجّاج

تنظر الرواية الثانية في : آبن جنى ، أبو الفتح عثمان ، سرّ صناعة الإعراب الطبعة الأولى ، القاهرة سنة ١٩٥٤ م ١/ ٢٧٢ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، وابن خلكان ، وفيات الأعيان ١/ ٤٣ والبغدادي خزانة الأدب ٤/ ٨٨ .

(١) ا = « فضل » .

(٢) أ = « لكن » .

(٣) ب = « اسمها » .

(٤) ينظر آبن هشام ، أوضح المسالك ١/ ٢٧٤ .

المَجْرُوراتِ

المجرور[1] هو ما اشتمل على علم المضاف اليه من حيث هو مضاف إليه ، والإضافة لغة : نسبةُ شيء الى شيء بواسطة حرف الجرّ لفظاً أو تقديراً وفي عرفهم ما ينْجَرُّ بتقدير حرف الجر[2] وشرط مضافه تجرّده عن التنوين المُلفظ أو المقـدّر وعمَّا يقوم مقامه كنوني التثنية والجمع وهي معنوية إن لم يكن / المضاف مشتقاً أو غير مضاف إلى معموله وما عداهما لفظي .

٦٢ ب

المعنوية على ثلاثة أضرب :

بمعنى اللام إن لم يكن المضاف من نوع المضاف اليه ولا ظرفه[3] ، وبمعنى من إن كان المضاف من نوع المضاف اليه[4] وبمعنى في إن كان المضاف اليه ظرفاً للمضاف[5] ، ويشترط في المعنوي ان يتعرى المضاف عن التعريف فإن كان معرفاً باللام حذف اللام منه ، ولا يحذف منه حرف النداء لأنه لا يفيد التعريف إلاّ بالنيّة ، وإن كان علماً ينكّر بأن يجعل واحداً من المسمين بذلك اللفظ نحو : زيدُنا خيْرٌ مِن زَيدِكم وأمَّا المُضْمَر والمُبهم فلا يضافان ، لتعذّر تنكيرهما والمعنوية تفيدُ التعريف إن كان المضاف إليه معرفة ، والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة ونحو : مثل وغير وشبه لا يتعرفن[6] لتوغلهنّ[7] في الإبهام إلا إذا اشتهر المضاف

(١) النسختان : « المجرورات » .

(٢) الصبان : هي لغة الإسناد وعرفاً نسبة تقييلية بين آسمين توجب لثانيهما الجرُّ أبداً » .
(الصبان ، حاشية الصبان ٢/٢٣٧) .

(٣) مثل : مال زيد .

(٤) مثل : خاتم فضة ، وسوار ذهب .

(٥) مثل : قوله تعالى في الآية ٣٩ من سورة يوسف (يا صاحبَيِ السجن) وقولك يوم الخميس .

(٦) النسختان : « يتعرفون » تحريف .

(٧) النسختان : « لتوغلها » .

بمغايرة المضاف إليه، أو[1] بمماثلته ، يعني إذا علم أن الموصوف بالغير في أي شيء مغاير للمضاف إليه ، نحو قولك : عَلَيكَ بالحركة غير السكون ، وغير هنا معرفة لأنَّ غير السكون لا يكون إلا الحركة فلا يحتمل شيئاً آخر . وقولنا بمماثلته يعني أن مثل / لا يتعرف إلا إذا علم أن ما قبل مثل في أي شيء يُماثل لما بعد مثل نحو : زَيدٌ مثلُ عمرٍو في العلم .

٥٩/أ

ولا يضاف الاسم إلى ما يساويه في العموم والخصوص كلَيث وأسد بخلافِ كلّ الدراهم وعين الشيء ونفسه لعموم المضاف ونحو : سعيدُ كرز متأوّل بإرادة المفهوم بالأول واللفظ بالثاني أي السعيد المسمى باسم الكرز .

٦٣/ب

ولا تجوز الإضافة / بين الصفة والموصوف ونحو : سَحْقُ عِمَامة[2] فحذف الموصوف وقصد تخصيصه لكون السحق صالحاً للعمامة[3] فأضيف إلى الجنس الذي يخصص به فصار سَحْقُ عِمَامة[4] وكذلك بقلةُ الحَمْقاء[5] متأوّل ببقلة الحبة الحمقاء وغير ذلك نحو[6] : جانب الغربي أي جانب المكان الغربيّ وصلاة الأولى أي صلاة الساعة الأولى .

والأسماء المضافة إضافة معنوية على ضربين :

لازمة الإضافة وغير لازمة لها . فالأوّل ظروف نحو : فوق ، وتحت ، وأمام ، وقُدَّام ، وخَلف ، ووراء ، وتلقاء ، وتُجاه ، وحِذاء ، وحذة ، وعند ،

---

(١) ب = « أ » .

(٢) ب = « سمو » تحريف .

(٣) ب = « للعامة » .

(٤) ب = « سموعامة » .

(٥) الزمخشري : « البقلة الحمقاء سيّدة البقل وهي الرّجلة » .

(الزمخشريض، أساس البلاغة بقل) .

(٦) ب = « نحو » ساقطة .

ولَدُن ، ولَدى ، وبين ، ووسط ، وسوى ، ومَع ، ودون .

وغير ظروف نحو : مثل ، وغير ، وشِبْهُ ، وبَيْدَ بمعنى غير ، قَيْدَ ، وقَدَا وقابَ ، وقيس ، وهذه الأربعة بمعنى المقدار ، وأي ، وبعض ، وكلّ ، وكلا وذو ، ومؤنثه وهي ذات ومثناهما نحو : ذَوَا ، وذَواتا ومجموعهما نحو : ذَوُو وذوات[1] وأولو ، وأولات ، وقَد ، وقسط ، وحسب ، وغير ، هذه المذكورات تضاف في حال دون حال ، وأي إذا أضيف إلى المعرفة لا يضاف إلا اذا كانت[2] المعرفة اثنين فصاعداً بخلاف النكرة فحينئذ[3] يضاف / إلى الواحد فصاعداً وحق ما يضاف إليه كلا أن يكون معرفة ومثنى أو[4] ما هو في معنى المثنى وأفعل يضاف الى نحو ما يضاف إليه أي وذو ولا يضاف إلاّ إلى الأسماء الأجناس الظاهرة عند سيبويه[5] .

٦٠
أ

وكل في حكم ما أضيف إليه إن أضيف إلى مصدر كان مصدراً وإن أُضيف إلى ظرف أو نحوه كان كذلك .

وإذا أضيف الاسم الذي ليس في آخره حرف علّة إلى ياء المتكلم أو في آخره واو أو ياء ما قبلها ساكن كسر آخره للتناسب / نحو : ثَوبِي ، ودارِي ، وظبيِي ، ودلْوِي ، فإن كان آخر الاسم ألفاً تثبت على اللغة الفصيحة للتثنية ، وإن كانت كمسلماي أو لا كفتاي وهذيل تقلب الألف[6] ياءً إن لم يكن للتثنية ، لمشاكلته ياء

٦٤
ب

(١) ب = « ذواة » .

(٢) النسختان : « كان » .

(٣) النسختان : « فح » اختصاراً .

(٤) ب = « و » .

(٥) ينظر سيبويه الكتاب ١/ ٣٩٩ .

(٦) أ = « ألف » .

ب = « الألف » ساقطة .

المتكلِّم ويدغم في الياء فنقول : عصيّ ورحىّ ، وإن كان آخر الاسم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين ، وبحذف نون الجمع فيما هو كالكلمة الواحدة وكسر ما قبلها لأجل ياء الساكنة فتقول[1] في مسلمون مسلِميَّ ، وفتحت ياء المتكلم في الصور الثلاث لالتقاء[2] الساكنين .

والإضافة اللفظية :

هي إضافة المشتقات إلى معمولها[3] وهي لا تفيد إلاّ تخفيفاً في لفظ المضاف بحذف التنوين ونوني التثنية والجمع واما في لفظ المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام ، أصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم ، ولا يوصف بمضافها إلى النكرة نحو : مَرَرْتُ برَجلٍ حسن الوجه ، ويجوز دخول اللام على المثنى والمجموع بالواو والنون منه الضارِبَا زيدٍ والضاربو زيدٍ ، والتخفيف حاصل بسقوط نون التثنية والجمع ولا تفيد تعريفاً / والاّ لما جاز إضافتهما مع اللام بخلاف المفرد والمجموع بغير الواو والنون فإنَّه تمتنع اللام فيهما فلا يقال : الضّارِب زيد ، والضُّرابُ زيدٍ لعدم التخفيف فيهما لأن سقوط التنوين فيهما باللام لا بالإضافة لأن اللام سابقة على الإضافة حساً .

٦٦
أ

ولا يجوز إضافة المضاف مرة ثانية من غير تخلل عاطف نحو : غلام زيدٍ بكرٍ على الإضافة إليهما[4] ويجوز بالعاطف نحو : غلام زيد وعمرو وبكر ولا يتقدم / المضاف إليه على المضاف لأنه بمنزلة التنوين ولا يجوز تقديم شيء من

٦٥
ب

---

(١) النسختان : « فيقول » تصحيف .

(٢) ب = بالالتقاء » .

(٣) ينظر تفصيل ذلك في آبن هشام : أوضح المسالك ٣/٩٣ وما بعدها .

(٤) ب = « اليهما » .

معمول المضاف إليه على المضاف لأن[1] رتبة العامل قبل مرتبة المعمول فلا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بظرف أو بغيره في السعة ويجوز بالظروف في ضرورة الشعر .

حذف المضاف :

وقد يحذف المضاف ويقام المضاف اليه مقامَه في الإعراب فقط ، وفي الإعراب مع اعتبار تذكير المضاف وتأنيثه ومع اعتبار الجمع نحو قوله تعالى : ﴿وكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أهْلَكْناهَا فَجاءَهَا بأسُنا بَياتاً أوْ هُمْ قَائِلُون﴾[2] ، حذف المضاف من قرية أي من أهل قرية وأقيم المضاف اليه مقامه في الإعراب مع اعتبار الجمع ، حيث قال أوهم قائلون بضمير الجمع .

حَذْفُ المُضَافِ إليه :

ويحذف المضاف إليه ، وإنّما يحذف في الأسماء اللازمة الإضافة مع قرينة تَدلُّ على خصوصية ذلك المضاف إليه ويعوض التنوين منه في المضاف إذا لم يكن المضاف من الظروف المتضمّنة معنى النسبة كالجهات الست . وقد يحذف المضاف والمضاف إليه معاً إذا كان المضاف إليه مضافاً ثانياً نحو قوله تعالى : ﴿فقَبَضْتُ قَبْضةً مِنْ أثَرِ الرَّسولِ﴾[3] أي من أثر حافر فرَس الرَّسول / . ٦٢ أ

التَّوابِـع

التابع ما يتبع السابق[4] على أكثر أحوال آخره من الإعـراب اللفظي ،

---

(١) النسختان : « لأنه » .

(٢) من الآية ٤ من سورة الأعراف .

(٣) من الآية ٩٦ من سورة طه .

(٤) في هامش أ ص ٦٢ « وعرّفها أي التوابع بعضهم بأنها لا تمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها» .

والتقديري والمحلي وشبه الاعراب من جهة واحدة[1] وإنّما قلنا على أكثر أحوال آخره لئلا يخرج تأكيد الجملة نحو قوله تعالى :[2] ﴿فَإِنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا﴾[3] ، أو تأكيد الفعل المبني نحو : ضَرَبَ ضَرَبَ زيدٌ ، وتأكيد الحرف نحو : إنَّ إنَّ زيداً قائمٌ مع أنّها من التوابع .

٦٦ / ب

وهي خمسة : لأنَّ التابع[4] إمَّا أن / يكون مقصوداً بالنسبةِ دون الأوَّل فإن كان الأوَّل فهو البَدَل ، وإن كان الثاني فلا يخلو[5] إما أن يكون مقصوداً بالنسبة مع سابقه أو لا ، والأوّل هو العطف بالحروف ، والثاني لا يخلو[6] إمّا أن يكون سابقهُ مقصوداً بالنسبة ومجيء الثاني للدلالة على معنى في سابقه، أو[7] فيما انتسب إلى السابق أولا والأول التأكيد ، والثاني عطف البيان ، وقد علم من هذا[8] الحصر حدّ كل واحد من هذه التوابع وهذه المذكورات مشهورة وللبدل قسمان ، وضابطه أن البدل والمبدل منه إن كانا[9] مقصودين قصداً صحيحاً فبدل أضرب وان كان الأول قصد أولاً ثم تبيّن فساده فبدل نسيان نحو قولك : جاءني زَيْدٌ[10] عمرو .

والبدل ، وهو في الاسم أربعة :

بدل الكل من الكلّ ، إن صدق البدل على ما يصدق عليه المبدل منه نحو :

---

(١) ابن مالك : « التابع هو ما ليس خبراً من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً .

(ابن مالك ، تسهيل الفوائد ص ١٦٣) .

(٢) أ = « تبع » اختصاراً .

(٣) الآيتان ٥ ، ٦ من سورة الشرح .

(٤) النسختان : « التوابع » .

(٥) أ = « يخلو » .

(٦) ب = « يخلو » ساقطة .

(٧) ب = « أو » ساقطة .

(٨) أ = « هذه » .

(٩) النسختان : « كان » .

(١٠) ب = « جاء » .

٦٣ / أ

جاءَني زَيْدٌ أخُوكَ فلذا وجب فيه موافقته لمتبوعه في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ بخلاف سائر الأبدال . وبدل البعض من الكل إن كان البدل / جزء المبدل منه نحو : ضَربتُ زيداً رأسَه . وبدل الاشتمال ، ان كان بينهما تعلّق بغير الكليَّة والجزئية سواء كان الأول مشتملاً على الثَّاني نحو قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فيهِ﴾[1] أو على العكس نحوُ : سُلِبَ زيدٌ ثَوْبُهُ .

وبَدَلُ الغَلط ، إنْ لم يكن بينهما تعلّق أصلاً أي يكون البدل أجنبياً نحو : مَرَرتُ برجُلٍ حمار .

٦٧ / ب

وأمّا البَدل[2] في الفِعْلِ لا يكون إلاّ بدل الكلّ من الكُلّ إذا كان الفعل الثاني راجحاً / في البَيان نحو قوله :[3]

١٠ ـ مَتَى تأْتنا تُلْمِمْ بِنَا في دِيَارِنَا[4]

فإنَّ تُلمم من الالمام وهو النّزولُ ، بدل من تأْتنا .

ويكون البدل والمبدل منه معرفتين ونكرتين ومختلفين . وإذا كانت النكرة بدلاً من معرفة يحسن كون البدل نعتاً لئلا يكون المقصودُ بالنسبة أنقص من غير المقصود من كل وجه فأتَوْا فيه بصفة ليكون كالجابر لمَا فيه من النقص ، وقال أبو

---

(١) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

(٢) ب = « البدل » مكررة .

(٣) هو عبد الله الحر وقيل الحطيئة ولكن الشاهد ليس موجوداً في ديوانه .

(٤) هذا صَدْرُ البَيْتِ وعَجزُهُ :

تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً ونَاراً تَأَجَّجَا .

الشاهد : تُلمم « على أنه بدل من قوله تأتنا » .

ينظر البيت في سيبويه : الكتاب ١/ ٤٤٦ ، وابن الأنباري ، الإنصاف ١/٥٨٣ ولم ينسبه وابن يعيش ، شرح المفصل ٧/٥٣ ، والبغدادي ، خزانة الأدب ٣/ ٦٦٠ والسيوطي، همع ٢/١٢٨ .

علي الفارسي : يجوز ترك وصف النكرة إذا استفيد من[1] البَدل ما لَيس في المبدل[2] منه كقوله تعالى : [3] ﴿ بالوَادِ المُقدَّسِ طُوَىً ﴾[4] إذا لم يجعل طوى آسم الوادي بل كان مثل حطم من الطيِّ لأنَّه قُدِّس مرتين فكأنه طوي بالتقدس .
ويكون البدل والمبدل منه ظاهرين نحو : جاءَني زَيدٌ أخُوكَ ، ومضمرين نحو : الزَيْدُون لقيتهم إيَّاهم . ومختلفين نحو : أخُوكَ ضَرَبْتُهُ زيداً وأخُوكَ ضَرَبتُهُ زيداً إياه .

ولا يُبدَل ظاهر من مُضْمر بدل الكُلِّ من الغائب لئلا يختلفا غيبةً ، وخطاباً ، وحكايةً ، ويجوز في بدل البعض من الكل ، والاشتمال والغلَط لعدم هذا المعنى إذ ليس مدلول الثاني مدلول الأوَّل فيها / .

٦٤ أ

الثَّاني : العَطْفُ بالحُروفِ

والثاني العطف بالحروف ويَسُمَّىّ عطف[5] النسق ، وهو تابع مقصودٌ بالنسبة مع متبوعه بشرط توسط أحد الحروف العشرة[6] نحو : جاءَني زَيدٌ وعمرٌو ، فعمرو تابع إلى زيد قصد نسبة المجيء إليه بنسبة المجيء الواقع في الكلام ، وكما أن نسبة

---

(١) ب = « ممن » تحريف .

(٢) ينظر الرضى ، شرح الرضى على الكافية ١/ ٣٤٠ .

(٣) أ = « تع » اختصاراً .

(٤) من الآية ١٢ من سورة طه .

(٥) هذه التسمية كوفية وأول من أطلق على العطف بالحروف آسم عطف النسق هو الفراء .
ينظر الفراء ، معاني القرآن ١/ ٤٤ ، ٧٢) .

(٦) آبن مالك : « هو المجعول تابعاً بأحد حروفه » .
(آبن مالك ، تسهيل الفوائد ص ١٧٤) .
آبن عقيل : « هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف الواو ثم الفاء حتى ، أم ، أو » (آبن عقيل : شرح آبن عقيل ٢/ ٢٨١) .

المجيء إليه مقصودة وكذلك[1] نسبته إلى زيد مقصودة. أعلم أن العطف في الأسماء أربعة :

٦٨/ب عطف ظاهر على ظاهر ، وعطف ظاهر على مضمر/ وعطف مضمر على مضمر وعطف مضمر على ظاهر .

أما عطف الظاهر على ظاهر فيجوز من غير شرط ، ولا يلزم في المجرور إعادة الجار في المعطوف نحو : جاءني زيد وعمروٌ. وأما عطف الظاهر على المضمر : إن كان المضمر متصلاً يجب في المرفوع التأكيد بالضمير المنفصل نحو : ضربتُ أنَا وزيدٌ : أو الفصل سواء وقع الفصل قبل حرف العطف نحو : ضربت اليوم وزيد ، أبو بعد حرف العطف نحو: قوله تعالى: ﴿ما أشرَكْنا ولاَ آباؤُنا﴾[2] عطف الآباء على المضمر المرفوع للفصل بحرف النفي وهو لا . وإن كان المضمر منصوباً متصلاً جاز العطف عليه مطلقاً سواء أُكد أو لم يؤكّد : نحو : ضربته وزيداً وإن كان الضمير مجروراً لم يجز العطف عليه إلاّ بإعادة الجار في المعطوف نحو : مَرَرْتُ بكَ وبزَيد ، وإن كان المعطوف مضمراً منفصلاً ولا يكون إلاّ في المرفوع والمنصوب ، ويجب في المرفوع التأكيد أيضاً ، نحو : زَيدٌ قَامَ هو وأنت ، ورأيته وإياكَ . واما عطف مضمر على مضمر وذلك إمَّا أن يكونا متصلين أو منفصلين أو مختلفين ، وإن كانا متصلين ولا يكون هذا إلاّ في المجرور وتَجب/ إعادة الجار في المعطوف نحو : مَرَرْتُ بِهِ وبِكَ . ٦٥/أ

وإن كانا منفصلين ولا يكون ذلك إلاّ في المرفوع والمنصوب نحو : أنا وأنت عالمان ، واياي وإيَّاكَ ضَرَبَ زَيْدٌ . وإن كانَا مختلفين إن كانَ المعطوف عليه مضمراً متصلاً والمعطوف مضمراً منفصلاً ولا يكون ذلك إلاّ في المرفوع

---

(١) ب = « كذلك » .

(٢) من الآية ١٤٨ من سورة الأنعام .

والمنصوب ويجب في المرفوع/ التأكيد أيضاً نحو : زَيدٌ قامَ هو وأنتَ ، ورأيتُه وإياك . ٦٩/ب

وحكم الضمير المنفصل كحكم الاسم الظاهر فتقول : أنت وزيدٌ قائمانِ ، وزيد وأنت قائمان ، وأنت وهو قائمان .

آعلم أن الكوفيين جوَّزوا العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير تأكيد ، وعلى المضمر المجرور من غير إعادة الجار متمسكين في هذا بقراءة حَمْزَةَ[1] ﴿ والأَرْحَامِ ﴾[2] بالجرّ ، وهذا ضعيف لأن قراءة حمزة تحتمل[3] آنجرارَه بتقدير الباء أي وبالأَرْحَامِ[4] .

وكل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى نفسه يجب ثبوته للمعطوف إن أمكن فيه كما إذا لزم في المعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله[5] كونه جملةً ذات ضمير يرجع الى ما قبله لكونه جملة لَزِم مثله في المعطوف وكما إذا اقتضى ما قبلَه كونه نكرةً كمجرور رُبَّ ، والمجرور بِكَمْ يجب كون المعطوف

---

(١) هو : حمزةُ بن حبيب أحد القراء السبعة المتوفى سنة ١٥٦ هـ .
تنظر ترجمته في : آبن خلكان ، وفيات الأعيان ١/ ٤٥٥ وآبن حجرَ العسقلاني ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٧ .

(٢) من الآية ١ من سورة النساء .

(٣) النسختان : يحتمل » . تصحيف .

(٤) أبو حيان : وقرأ جمهور السبعة بنصب الميم ، وقرأ حمزة بجرها ، وهي قراءة النخعي وقتادة والأعمش وقرأ عبد الله بن يزيد بضمها ، فأما النصب فظاهره أن يكون معطوفاً على لفظ الجلالة ، ويكون ذلك على حذف مضاف ، التقدير : آتقوا الله وقطعَ الارحام ، أما الرفع فوجه على أنه مبتدأ والخبر محذوف قدّره آبن عطيّة ، والأرحام أهل أن توصل ، وقدره الزمخشري ، والأرحامُ مما يُتّقى أو مما يتساءل به . . وأما الجرُّ فظاهره أنه معطوف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار .
(أبو حيان ، اثير الدين محمد بن يوسف ، البحر المحيط ، الرياض مكتبة مطابع النصر الحديثة ٣/ ١٥٧) .

(٥) ب : « ما » ساقطة .



كذلك ، وإن وجبَ للمعطوف عليه حكم بالنظر إلى نفسه ، وإلى غيره وجب مثله للمعطوف إن كان في نفسه قبل المعطوف عليه ، فلهذا وجب بناء المعطوف في : يا زَيدُ وبكْرُ، لأنّ ضمّ المنادى بالنظر إلى حرف النداء وإلى كونه مفرداً .

٦٦ أ

ويجوز عطف معمولين أو أكثر سواء آتفقا في الإعراب/ نحو : إنَّ زَيْداً ضربَ عمرواً وبكراً خالداً ، أو آختلفا نحو : إنَّ زيداً ضربَ غلامَهُ وبكْراً أخوه ، على معمولي عاملين مختلفين عند الفراء والكوفيين مطلقاً[1] ، أي سواء قدّم المجرور أو المنصوب على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه أولاً لوروده في الاستعمال ، ولا يجوز مطلقاً عندَ سيبويه وقدماء البصريين/ [2] لأنّ حرف العطف ضعيف لضعفه لا يقوم مقام عاملين وعند الأكثرين يجوز أن تقدّم المجرور أو المنصوب على المرفوع نحو : في الدار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ ونحو : (ما كُلُّ بَيْضاءَ شَحمةٌ ولا سوداءَ تَمْرةٌ)[3]، وحجة الأكثرين أن القياس لا يجوز لضعف حرف العطف كما ذكر ، لكنه جوّز حيث ورد من المثال ويجوز العطف على معمولي عامل واحد بالاتفاق لعدم لزوم قيام حرف العطف مقام عاملين ، وكذا يجوز العطف على معمولي عاملين متفقين لأنهما في حكم العامل الواحد لعدم اختلافهما .

٧٠ ب

---

(١) ينظر آبن هشام ، مغنى اللبيب ط/ ١٠١ .

(٢) ينظر آبن هشام ، المرجع السابق ٢/ ١٠١ .

(٣) الميداني : « وحديثه أنه كانت هند بنت عوف بن عامر بن نزار بن بجيلة تحت ذهل بن ثعلبة بن عكابة ، فولدت له عامراً وشيبان ثم هلك عنها ذهل فتزوجها بعده مالك بن بكر بن سعد بن ضبّة فولدت له ذهل بن مالك فكان عامر وشيبان مع أمهما في بني ضبّة فلما هلك مالك بن بكر آنصرفا إلى قومهما وكان لهما مال عند عمهما قيس بن ثعلبة فوجداه قد أتواه فوثب عامر بن ذهل فجعل يخنقه . فقال قيس : يابن أخي دعني فإن الشيخ متأوه فذهب قوله مثلاً ثم قال : (ما كلُّ بيضاءَ شحمةٌ ولا كلّ سوداءَ تمرةٌ) يعني أنه وان أشبه أباه خَلْقاً فلم يشبهه خُلُقاً فذهب قوله مثلا يضرب في موضع التهمة » (الميداني ، مجمع الأمثال ٢/ ٣٠٧)

والمثل في النسختين : « ما كل سواداء تمرةٌ ولا بيضاءَ شحمةٌ »

والثَّالِثُ مِنَ التَّوابعِ
الصِّفَةُ[1]

النعت[2] تابعٌ يدل على معنى في متبوعه مطلقاً[3] وفائدته غالباً التخصيص في النكرات نحو : رجل عالمٌ والتوضيح في المعارف نحو : زيدٌ العالمُ ، وقد يجيء لمجرَّد الثناء والتعظيم نحو : أتاني زيدٌ الفاضلُ ، ولمجرّد الذَم والتحقير نحو ، أتاني عَمْرٌ الفاسقُ ، ولا يكون لمجرّد الثناء أو الذم إلاّ اذا كان الموصوف معلوماً بعنوان[4] الصفة عند المخاطب قبل الاتِّصاف ولا يكون ذلك إلاّ في العلم ويكون لمجرَّد التأكيد إذا دَلَّ الموصوف على معنى الوصف نحو قوله تعالى : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[5] فإن التاء للوحدة ، وشرط بعضهم كون النعت مشتقاً/ أو في تأويله نحو : مَرَرْتُ بِرَجلٍ أيِّ[6] رَجُلٍ ، أي كامل الرجولية[7] ، لأنَّ المشتق وما هو في تأويله يَدُلأن على ذات باعتبار معنى هو المقصود من إطلاقه عليها .

٦٧
أ

ويجب أن تكون الصفة أعم من الموصوف في التعريف أو مساوية له ومن

---

(١) الصفة : تسمية بصرية .

(٢) النعت : تسمية كوفية .

(ينظر السيوطي ، همع الهوامع ٢/ ١١٦)

(٣) الزمخشري : « هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات »

(الزمخشري ، المفصل ص ١١٤)

ابن هشام : « هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه ، أو فيما يتعلق »

(ابن هشام ، أوضح المسالك ٣/ ٣٠٠) .

ابن عقيل : « التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته » .

(ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢/ ٢٥٧) .

(٤) ب = « بعنون » .

(٥) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

(٦) النسختان : « اني » .

(٧) ب = « الروجولية » تحريف .

٧١/ب ثَمَّ لا يكون الضمير/ صفةً ولا موصوفاً لأنه أعرَفُ المعارفِ ، فلا يكون شيء أخصُّ منه ولا مساوياً له . والعلم الخاص كالضمير في أنه لا يكون صفة ، ولكن يكون موصوفاً ، ويوصفُ بثلاثةٍ من المعارف نحو : مررت بزيدٍ الكريمِ وبزيد صاحب عمرو وصديقك وراكب الأدهم ، ومررت بزيد هذا . والمضاف إلى المعارف مثل العلم يوصف بما يوصف به العلم المعرّف باللام يجب أن تكون صفته معرّفة باللام أو مُضافة إلى المعارف ولا يوصف بالأسماء المبهمة ، والمراد بالمبهم هنا أسماء[1] الإشارة واسم الإشارة لا يوصف إلاّ بالمعرف باللام سواء كان ذلك المعرّف آسم الجنس نحو : الرَّجل أو آسم الفاعل أو المفعول أو الصفة المشبهة ، ولفظة أيّ مبهمة كأسماء الإشارة تقول : آضرب ذاك الرَّجلَ وأولئك القومَ ، ويا أيها الرَّجلُ ، ويا هذا الرَّجلُ ، ولا يوصف[2] بغير المعرّف . باللام، وتوصف النكرة بالجملة الخبرية كما توصف المفرَد وإنما قيَّدنا الجملة بالخبرية لأن الإنشائية كالأمر والنهي والاستفهام وغيرها[3] لا تقع صفةً ولا صلةً ولا خبراً ولا حالاً لأن الإنشائية لا ثبوت لها في نفسها ، وإثبات الشيء للشيء فرعُ ثبوتِه في نفسه ، وقد تقع صفة بتأويل بعيد/ نحو : جاءَني رَجُلٌ آضرِبْهُ أي مقولٌ في حقّه آضربه . ٦٨/أ

ولا بد في الجملة من ضمير يرجع إلى تلك النكرة[4] للربط نحو : جاءَني رجُلٌ أبوه قائمٌ ، ويوصف الاسم بحال نفسه نحو : مَرَرْتُ برجلٍ عالمٍ ، فإن عالم صفة قائمة بذلك الرجل ، ويوصف بحال متعلقة نحو : مَرَرْتُ بِرَجلٍ حسنٍ غُلامُه/ فالحسن صفة حقيقية للغلام لأنها تقوم به ، وصفة آعتبارية للرجل لأن الغلام متعلِّقه ، وحكى الأخفش جواز وصف المفرد بالجمع[5] نحو : أهلك ٧٢/ب

---

(١) أ = « الأسماء » .

(٢) أي آسم الاشارة .

(٣) ب = « وغيرهما » .

(٤) ب = « النكرة » . ساقطة .

(٥) ينظر البغدادي خزانة الأدب ، القاهرة ، المطبعة السلفية ١/ ٢١٦ .

الناس الدينار الصُّفْرُ والدرهم[1] البيضُ والصفر جمع على وزن فُعْلٍ والبيضُ جمع بَيَاض إذا كان الموصوف معرَّفاً بلام استغراق الجنس .

والصفة بحال نفس الموصوف تتبع الموصوفَ على عشرةِ أمور : في الإعراب : رفعاً ونصباً وجراً وفي التعريف والتنكير ، وفي الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والصفة بحال متعلِّق الموصوف تتبع الموصوف في الخمسة الأُوَل ، وهي : الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير إلا إذا كانت صفةً يستوي فيها المذكر والمؤنَّث كفَعُول وفَعِيل نحو : رَجُلٌ صَبُورٌ وامرأةٌ صَبُور ، ونحو رجل جَرِيح وامرأة جَرِيح ، أو كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلاَّمة وهِلبَاجَة[2] ، والبواقي الخمسة كالفعل يعني يُنظر إلى فاعلِه فإن كان مفرداً أو مثنىً أو مجموعاً أفرد وإن كان[3] مذكراً أو مؤنثاً حقيقياً بلا فعل طابقه وجوباً في التذكير والتأنيث وإن كان فاعله مؤنثاً غير حقيقي أو حقيقياً مفصولا يذكر ويؤنث جوازاً ومن ثَمّ حسن قام/ رجل قاعدٌ غلمَانُه ، وحسن أيضاً قاعدةٌ غِلمانُه لأن الغِلمان مؤنث غيرُ حقيقي ، وضعف قاعدون غِلمَانُه لأنه بمنزلة يقعدون غلمانه .

٦٩
أ

والرَّابعُ مِنَ التَّوابعِ :
التأكيد[4]

وهو الذي يقرر أمر المتبوع في النسبة أو في الشّمول[5] وهو إما بتكرر اللفظ

---

(١) النسختان : « الدراهم » .

(٢) ابن منظور : « هلباجه : الأحمق الذي لا أحمق منه ، وقيل هو الوخم الأحمق المائق القليل النفع الأكول الشروب » .

(ابن منظور ، لسان العرب في (هلبج) ٣/ ٢١٥) .

(٣) كان زيادة للتوضيح .

(٤) ب = « التوكيد » . وكلاهما صحيح .

(٥) ابن مالك : « وهو معنوي ولفظي : فالمعنوي التابع الرافع توهم إضافة إلى المتبوع أو يراد به الخصوص . . واللفظي إعادة اللفظ أو تقويته بموافقة معنى » (ابن مالك ، تسهيل الفوائد ص ١٦٤ ، ١٦٦) .

٧٣/ب الأوّل أو بمرادفه نحو : مررت/ بك أنت أو بتكرير المعنى ، والأول يسمى تأكيداً لفظياً وهو جار في الألفاظ كلّها ، اسماً كان أو فعلاً ، أو حرفاً ، أو جملةً أو مركباً تقييدياً ، وغير ذلك .

والثّاني يسمى معنوياً : وهو مختص بالأسماء ، ولا يكون المؤكد إلا معرفة وألفاظه ثمانية : النفس ، والعين ، وكلا وكل وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع . ويؤكد بمطلق النفس والعين المفرد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما والضمير المتصل بهما . ويؤكد بكلا المثنى فقط فيخالف في ضميره باختلاف من هو له من متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب ، ويؤكد بالكل وأخوانه الجمع من مذكر أو مؤنث بأختلاف الضمير والصيغة ، ويؤكد بهن أيضاً مفرد ، وإن كان المفرد ذا أجزاء يصح افتراقهما حسّاً نحو : جاءني القوم كلُّهم ، أو حكماً نحو : آشتريت العبد كلَّه .

وفائدة التأكيد[1] اللفظي إزالة الشك عن السامع ، فإن ظَنَنْـتَ أن السامع التبس عليه الفعل كررت الفعلَ وإن ظننت أنه التبس عليه الفاعل كررت الفاعل ، وإن ظننت أنه التبس عليه الفعل والفاعل معا كررت الفعل والفاعل .

وفائدة التأكيد المعنوي بالنفس والعين دفع توهّم السامع أن المتكلم تكلَّم بطريق المجاز نحو : بَني الأمير المدينةَ ، وإنما بناهَا من أمره بناءَها وإذا قيل/ : ٧٠/أ بني الأمير نفسه أو عينه آرتفع ذلك الاحتمال .

وفائدة التأكيد بالكل واخوته : دفع توهم وضع الأعم موضع الأخص كذكر الكل وإرادةِ البَعض مجازاً نحو : جاءَني القَومُ يُتوهم أن المراد به البعض ، فإذا قيل كلُّهم وأخوته ارتفع/ ذلك الاحتمال . ٧٤/ب

ولا يؤكد بالتأكيد المعنوي عند البصريين إلا المَعرِفة ، وجوّزه الكوفيُون إذا

---

(١) النسختان : « تأكيد » .

كانت[1] النكرة محدودة[2] ويؤكد المظهر بالمظهر لا بالمضمر ، والمضمر بمثله والمظهر .

إذا أكد الضمير المرفوع بالنفس أو بالعين أكد أولا بمنفصل نحو : ضَرَبْتَ أنتَ نَفْسَكَ إذ لولا ذلك لالتبس التأكيد بالفاعل في بعض المواضع نحو : هِنْدٌ ذَهَبَت نفسُها لم يعلم أن النفس تأكيد للضمير المستكن في ذهبت ، أو فاعل اكد بالمنفصل لدفع هذا الالتباس[3] ، وأكد فيما ليس فيه لبس طرداً للباب .

ولألفاظ التأكيد المعنوي ترتيب وهو أن يذكر[4] أولاً كل ثم أَجمع ثم أكتع ثم أبتع ثم أبصع بالصاد المهملة أو المعجمة ، والثلاثة الأخيرة اتباع لأجمع فلا يجوز ذكرهن بدون أجمع وتقديمهن عليه خلافاً لابن كيسان[5] فإنه يجوز الابتداء بكل واحد منها بعد أجمع[6] .

---

(١) النسختان : « كان » والوجه مما اثبت .

(٢) ينظر ابن الانباري ، الإنصاف ، مسألة رقم ٦٣ .

(٣) أ = « الالتباص » تحريف .

(٤) النسختان : « لا يذكر » والوجه ما أثبت .

(٥) ابن كيسان : هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩ هـ .
تنظر ترجمته في : أبي الطيب اللغوي ، مراتب النحويين واللغويين ص ١٤٠ والزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ص ١٧٠ وابن الأنباري ، نزهة الألباء ص ١٧٨ ، والقفطي ، إنباه الرواة على انباه النحاة ٣/ ٥٧ ، والحموي ياقوت ، معجم الأدباء ١٧/ ١٣٧ . وابن قاضي شهبة ، تقي الدين الأسدي ، طبقات النحاة واللغويين تحقيق د/ محسن فياض بغداد سنة ١٩٧٣ ص ٥٠ ، والسيوطي ، بغية الوعاة ٢/ ٢٦٧ ، وابن العماد شذرات الذهب ٢/ ٢٣٢ والبغدادي ، تاريخ بغداد ١/ ٣٣٥ ، وابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ٣/ ١٧٨.

(٦) ينظر الزمخشري ، المفصّل ص ١١٤ .



والخامِسُ من التّوابعِ
عَطفُ البيَان

هو آسم جامد غير صفة يؤتى به لإيضاح متبوعه ولا يجوز أن يكون علماً[1] ولا أعرفَ من متبوعه ، ولا أوضحَ منه ، ويجب أن يكون أشهرَ منه : بحيث يفيد إيضاح متبوعه وعطف البيان لا يكون إلاّ في المعارف عند البصريين[2] وفرقه من البدل لفظاً فيما وقع بعد النداء نحو : يا سعيد كرزٌ وكرز بالرفع والنصبِ حملاً على اللفظ والمحلّ إن كان عطف بيان وإن كان بدلاً لا يجوز فيه إلاّ الضم لأن البدَل في حكم / تكرير العامل وفي مثل: يا أخانا الحارث فإن الحـارث عطف بيان ، ولا يكون بدلاً لعدم جوازياً الحارث لاستلزامه اجتماع التي آلتي التعريف .

٧١/أ

المَبْني من الأَسْماء بـ :

٧٥/ب

ما لا يكون سكون / آخره وحركته بعامل وَقَع غير مركّب مع غيره على وجه يتحقق عامله[3] وسبب بنائه[4]. شيئان :

---

(١) آبن مالك : « هو التابع الجاري مجرى النَعت في ظهور المتبوع وفي التوضيح والتخصيص جامداً أو بمنزلته .

(ابن مالك تسهيل الفوائد ص ١٧١)

ابن هشام : « هو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه ان كان معرفةً وتخصيصه ان كان نكرة » .

(آبن هشام ، أوضح المسالك ٣/٣٤٦) .

(٢) الأشموني : « ويخصون عطف البيان بالمعارف . قال ابن عصفور واليه ذهب اكثر النحويين وزعم الشلوبين انه مذهب البصريين » .

(الأشموني ، شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣/٨٦) .

(٣) الزمخشري : « وهو الذي سكون آخره وحركتِه لا بعامل »

(الزمخشري المفصل ص ١٢٥) .

(٤) أ = (بناؤه) تحريف .

أحدهما : فقدان سبب الإعراب وهو التركيب .

والثاني : مناسبة ما لا تمكن له ، ووجوه المناسبة ستة :

الأوّل : تضمين الاسم معناه نحو : أين فإنَّه تضمن معنى همزة الاستفهام .

الثاني : شبه الاسم له كالمبهمات فإنها شبه الحرف في الاحتياج إلى الصفة والصلة .

والثّالث : وقوع الاسم موقعه كنَزالِ فإنَّه واقع موقع انزل .

والرّابع : مشاكلة الاسم للواقع موقعه كفجارِ وفَساقِ بمعنى يافاجرة ويا فاسقة فإنهما بُنيا لمشابهتهما المبنى في الوزن .

والخامس : وقوع الاسم موقع ما أَشبَهَهُ كالمنادى المضموم نحو : يا زَيدُ إنّما بُني لوقوعه موقع كاف الخطاب في أدعوك وهو اسم يشبه الحرف .

والسادس : إضافة الاسم إلى المبنى كقوله تعالى :[1] ﴿عَذَابَ يَوْمَئِذٍ﴾[2] قرىء يومُئذ بالجر والفتح في القراءات السبع[3] ومن فَتَحه جعَله مبنياً ومن جرّه لم يجعله مبنياً، لأنَّ البناءَ وعدمَه يجوز في المضاف إلى المبني .

والأصل في البناء السكون ولا يعدل عنه إلاّ لعلّة وهي ثلاثة :

الأوّل : الهَرَبُ من التقاءِ[4] الساكتين في نحو : هؤلاء .

---

(١) أ : « تع » اختصاراً .

(٢) من الآية ١١ من سورة المعارج .

(٣) الزمخشري : « قرىء يومئذٍ بالجر والفتح على البناء للإضافة الى غير متمكن ومن عذاب يومئذ بتنوين عذاب ونصب يومئذ ، وانتصابه بعذاب لأنه في معنى تعذيب » .

(الزمخشري، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل ، القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى سنة ١٩٥٣ م ٤/٤٨٨) .

(٤) أ = « اللتقاء » تحريف .

والثّاني : التحرّز عن الابتداء بالساكن لفظاً أو حكماً كالكاف بمعنى المِثل نحو : كَزيدٍ والكاف الضمير نحو : نصركَ .

والثّالث : عروض البناء والمبني العارض خمسة : المضافُ إلى ياء المتكلم نحو : يا غلامي / ، والمنادى المفرد المَعْرِفَة نحو : يا زَيْدُ ، والنكرة المفردةُ مع لا التي لنفي الجنس نحو : لا رجلَ في الدّارِ ، والمركّب نحو : خمسةَ عشرَ لأن آخر الكلمة الأولى / بالتركيب يصير بمنزلة وسط الكلمة فلا يصلح للإعراب وما حذف منه المضاف إليه منوياً نحو : قبلُ وبعدُ وكذا باقي الجهات الست لأن المضاف إليه إذا كان منوياً كان معنى الإضافة فيه مقدرة والإضافة معنى من معاني الحروف .

٧٢/أ

٧٦/ب

وألقاب حركات آخر المبني وسكونه[1] : رَفْعٌ وفَتْحٌ وكَسْرٌ . والكوفيون يطلقُون ألقاب الإعراب على البِنَاء وبالعكس[2] .

والمبنيات التي تناسب ما لا تمكن له ثمانية أنواع :

المضمرات ، وأسماءُ الإشارات ، والمركبات ، والموصولات ، والكنايات ، وأسماء الأفعال ، والأصوات وبعض الظروف . المضمر هو الاسم المتضمن للاشارة إلى المتكلم أو المخاطب أو الغائب بعد سبق ذكره لفظاً ، تحقيقاً أو تقديراً أو معنى أو حكماً[3] مثال التقديم اللفظي التحقيقي نحو : ضَرَبَ زَيْدٌ ، ومثال التقديم اللفظي التقديري نحو : ضَرَبَ غلامَه زيدٌ ، فإن الهاء في غلامِهِ يرجع الى زيد وهو لفظ لم يتقدم[4] تحقيقاً بل تقديراً إذ الفاعل حقه التقدّم ، والتقديم المعنوي إمّا مقدَّر في الفعل نحو : من صَدَقَ كان خيراً له ، الضمير في

---

(١) ينظر ابن يعيش ، شرح المفصل ٣/ ٨٤ .

(٢) ينظر ابن يعيش ، المرجع السابق ٣/ ٨٤ .

(٣) ابن عقيل : « هو ما دل على غيبة كهو ، أو حضور وهو قسمان :

(٤) أحدهما ضمير المخاطب نحو أنت ، والثاني ضمير المتكلم نحو أنا » .

كان يرجع إلى مصدر دلّ عليه صدق ، وهو من حيث المعنى مذكور مقدَّماً غير مذكور بعينه أصلاً بل هو مقدر في الفعل أو مفهوم من سياق الكلام كقوله تعالى : ﴿ ولأَبَوَيْهِ﴾[1] لما تقدّم ذكر الميراث يفهم ثمةَ موروثاً فكأنّه تقدّم ذكره معنىً . وأما التقدم الحكمي فإنّما جاء / في ضمير الشأن والقصّة لأن ضمير الشأن يرجع إلى الحكم الذّهني المتعقّل قبل الجملة إنّما جيء به من غير أن / يتقدّم ذكره قصداً لتعظيم القصّة بذكرها مبهمة ليعظم وقوعها في النفس .

٧٣/أ ٧٧/ب

والمضمر بالنظر الى ما قبله متصلٌ أي محتاجٌ إلى كلمة قبلَه يكون هو كالجزء منها ، أو منفصل أي غير محتاج إلى كلمة قبله يكون هو كالتتمة لها ، وهو وجوباً باعتبار الإعراب ثلاثة أقسام : مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ يعني أنه وقع موقعاً لو وقع فيه الاسم المتكن لكان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً . المرفوع والمنصوب متصلٌ ومنفصل ، والمجرور متصل فقط لأنّ المجرور لا يكون إلاّ بالإضافة أو بحرف الجر ، والانفصال ينافيهما .

فالمضمر خمسة أنواع ، المرفوع المتّصل والمنفصل ، والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل ، فجملته سبعون : المرفوع المتصل منها أربعة عشر ثلاثة للغائب وهو ضرب ضربا ضربوا ، وثلاثة للغائبة وهي، ضَرَبَتْ ضَرَبَتا ضَرَبْنَ ، وثلاثة للمخاطب وهي ضَرَبْتَ ضربتُما ضربتُم، وثلاثة للمخاطبة ، ضربتِ ضربتُما ضربتُنَّ ، واثنان للمتكلّم ذكراً كان أو أنثى وهما ضربْتُ ضربْنا . وكذا المنصوب المتصل أربعة عشر ثلاثة للغائب وهي ضرَبه ضربهُما ضربَهُم ، وثلاثة للغائبة وهي ضربَها ضربهُما ضربهُن ، وثلاثة للمخاطب وهي ضربَك ، ضربكُما ، ضربكَم ، وثلاثة للمخاطبة وهي ضربكِ ضربكُما

---

(١) (آبن عقيل ، شرح ابن عقيل ١/٨٨) .

(٢) ب = «يتحقدم» تحريف .

(٣) من الآية ١١ من سورة النساء .

ضرَبكنَّ ، واثنان للمتكلِّم ، ذكراً كان أو أنثى[1] ، وهما : ضربَني ، ضَرَبنا .
والمجرورات أيضاً أربعة عشر ثلاثة للغائب وهي : غلامَهُ ، غلامَهُما ، غلامَهُم . وثلاثة للغائبة وهي : غلامُهَا، غلامُهما ، غلامهُنَّ ، وثلاثة للمخاطب وهي[2] غلامَك ، غلامكُما ، غلامَكم ، وثلاثة للمخاطبة وهي غلامكِ / غلامكُما ، غلامكنّ ، واثنان للمتكلّم ذكراً كان أو أنثى وهما : غلامِي ، وغلامُنا ، هذا هو المجرور بالإضافة .

٧٤ / أ — ٧٨ / ب

والمجزور بحرف الجر أيضاً أربعة عشر ثلاثة للغائب وهي : مرَّبهِ ، مرّبِهما مرّبهم ، وثلاثة للغائبة ، مرَّ بِهَا ، مرَّ بهما، مرَّبِهنّ وثلاثة للمخاطب وهي : مرّبكَ ، مرّبكما ، مرّبكم ، وثلاثة للمخاطبة وهي مرّ بكِ مر بكما ، مر بكن ، واثنان للمتكلّم ذكراً كان أو أنثى وهما: مرَّ بي ، مرَّ بنا .

والمرفوع المنفصل أيضاً أربعة عشر ثلاثة للغائب وهي : هو ، هما ، هم ، ثلاثة للغائبة وهي : هي ، هما ، هنّ . وثلاثة للمخاطب وهي : أنت أنتما أنتم ، وثلاثة للمخاطبة وهي : أنتِ أنتما ، أنتن ، واثنان للمتكلّم ذكراً كان أو أنثى وهما : أنا ونحن .

والمنصوب المنفصل أيضاً أربعة عشر : ثلاثة للغائب وهي : إياه، إياهما إيّاهم ، وثلاثة للغائبة وهي : إيّاها ، آيّاهما ، إيّاهن . وثلاثة للمخاطب وهي : إيّاك ، إيّاكما ، إياكم ، وثلاثة للمخاطبة وهي : إيّاكِ ، إيّاكُما، إيّاكن واثنان للمتكلّم ذكراً كان أو أنثى وهما : إيّاي ، إيّانا .

واعلم أنّ المختار عند أكثر البصريين أن المضمر المنفصل هو لفظة إيّا[3]

---

(١) أ = « مثنى » .

(٢) أ = « وهو » .

(٣) ينظر آبن الأنباري ، الإنصاف مسألة رقم ٩٨ . قال آبن الأنباري : « أما الكوفيون فقد ذهبوا الى انّ الكاف والهاء والياء من « إيّاك وإياه واياي » هي الضمائر المنصوبة » (مسألة رقم ٩٨) .

فقطوما بعدها حرفٌ لا مَحلٌ له[1] في الإعراب .

الغرض من وضع الضمائر الاختصار ، والمُتَّصل أخصرُ من المنفصل فلذلك لا يجوز المنفصل إلا لتعذّر المتّصل ، ولا يتعذر المتصل إلا بتقديم الضمير على عامِله نحو : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[2] لأن الضمير لا يتّصل بمقدّمه أو بالفصل بين الضمير وعامِله لغرض نحو : ما ضَرَبَكَ إلاّ أنّا والغرض القصر ، أو بحذف عامل الضمير نحو : إيّاكَ والشرَّ أي آتّق الشر ، وإنّما فصل لعدم ما يتّصل به / أو يكون / عامل الضمير معنوياً نحو: أنا ضربتُ لأنَّ اللفظ لا يتّصل بالمعنى أو يكون عامل الضمير حرفاً والضمير مرفوع لأنه لو اتصل لوجب استتاره وإذا كان مفرداً غائباً واستتار الضمير في الحرف خلاف قاعدتهم طرداً للباب في غير المفرد نحو زيد ما هو قائمٌ على لغة أهل الحجاز ، وأمّا على لغة بني تميم فيكون من باب كون العامل معنوياً ، لأن ما مرفوع على الابتداء عندهم ، لأن ما لا تعمل في لغتهم بخلاف الضمير المنصوب والمجرور فإنّهما يتصلان بالعامل الحرف نحو : إنه وله لعدم وجوب استكانهما أو يكون التعذر بأن يسند الى ضمير نعتٌ كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنصوب جرى ذلك النعت على غير من هي له بأن يكون النعت صفةً أو صلةً أو حالاً أو خبراً لشيء ويكون في الحقيقة عبارة عن شيء آخر كقتولك : مرَّ زيدٌ برجلٍ ضاربهُ هو ، ونحو : ركب الفرس طاردُه هو ، ونحو : زيدٌ الفرس الراكبه هو . فإنّه يؤتى به[3] منفصلاً سواء كان في موضع لَبس أو لا نحو :[2] هندٌ زيدٌ ضاربتَه هي ، لأنَّ الصفات أنقص قوّةً من الفعل وبعضهم أوجب الإبراز في الفعل في موضع اللّبس أيضاً أو يكون المصدَر مضافاً إلى المفعول وفاعله مضمر نحو : عَجِبت من إكرامه أنا ، أو من إكرامِك أنا ، وكذا إذا

٧٩
ب

٧٥
أ

(١) النسختان : «لما» .

(٢) من الآية ٤ من سورة الفاتحة .

(٣) النسختان : « به » ، مكررة .

أضيف إلى فاعله ومفعوله مضمرٌ بشرط أن يكون المفعول اعرف من الفاعل نحو : عجبت من إكرامِكَ إيّاي .

ويستتر المرفوع المتصل وجوباً في مفرد المضارع المخاطب نحو : أَنتَ تَضْرِبُ وفي أمر الحاضِر نحو : اضربْ وفي نهي الحاضر نحو : أنت لا تَضْرِبْ / .

٧٦ أ

ويستتر جوازاً / في الغائبة المفردةِ ماضياً كان أو مضارعاً ونهي الغائب ويستتر في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر إذا لم يكن مسنداً إلى الظاهر نحو : زيدٌ ضربَ وفي الواحد المؤنَّث إذا لم يكن مسنداً إلى الظاهر نحو : هند ضَرَبَتْ فإن التاء علامة التأنيث وإلاّ لم يجتمع مع الفاعل الظاهر . ويستتر في المضارع جوازاً في الواحد الغائب والغائبة إذا كانا غير مسندين إلى الظاهر نحو : زيد يضرب ، وهند تضرب . وفي المضارع للمتكلِّم مطلقاً سواء كان واحداً أو غيره ، مذكراً كان أو مؤنثاً .

٨٠ ب

ويستتر المرفوع في الصفة مطلقاً إذا لم يكن مسنداً الى الظاهر ، سواء كان آسم فاعل ، أو مفعول ، أو صفة مشبهة ، أو أفعل التفضيل ، وسواء كان مفرداً ، أو مثنىً ، أو مجموعاً لقرينة دالةٍ على من هو له من التاء في الواحد المؤنث دون المذكر ، وعلامة التثنية والجمع في غير الواحد ، كالألف والواو وهما ليسا بضميرين لأنهما ينقلبان ياءً في النصب والجرّ ، والضمائر لا تتغيَّر[١] .

ولا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير تأكيد بالمنفصل ، أو بغير فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بشيءٍ لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل ، لأن المرفوع المتصل بمنزلة جزء الفعل لشدّة اتّصاله به هذا عند

---

(١) أ = « نحو » مكررة .

(٢) أ = « يتغير » تصحيف .

البصريين[1] وأما الكوفيون فأجازوا هذا العطف مطلقاً بلا شرط شيء[2] والاستتار مختص بالضمير المرفوع المتَّصل . وأما المرفوع المنفصل والمنصوب متصلاً كان أو منفصلاً وكذا المجرور متصلاً ومنفصلاً لا يستترن في شيء أصلاً، وكذا يستتر ضمير المفعول الذي قام مقام الفاعل // لأنّه في حكم الفاعل .

٨١ / ب — ٧٧ / أ

وإذا آجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعاً وان لم يكن أحد الضميرين[3] أعرف يجب انفصال الضمير الثاني ، وكذا يجب أنفصاله اذا كان أحدهما أعرف لكن لم يقدّم الأعرف ، وإن قدّم الأعرف يجب اتصال الثّاني وانفصاله ، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب عندهم ، مثال المتساويين : أعطيتُه إيّاهُ ، ومثال ما يكون أحدهما أعرف : أعطيتُه إيّاك .

وإذا كان خبر الأفعال[4] الناقصة ضميراً جاز فيه الانفصال والاتِّصال . والمختار هو الأول لأنه خبر المبتدأ في الأصل، وخبر المبتدأ إذا وقع ضميراً وجب انفصالُه ، وإنما جاز اتصاله تشبيهاً للمفعول ، والأكثر استعمالاً بعد لولا الضمير المرفوع المنفصل ، لكون ما بعدها مبتدأ محذوف الخبر والضمير المرفوع لا يتَّصل إلاّ بالفِعل وبعد عسى ضمير مرفوع متصل في الأكثر لكون ما بعده مرفوعاً بالفاعلية وفي بعض اللغات لولاك وعساك إلى آخرهما . وقال الأخفش : إنّ الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع الضمير المرفوع[5] يعني لولا هو ولولا أنت مرفوع ، ولولاك واقع موقعها . وقال سيبويه إن لولا هنا حرف جر[6] والكاف مجرورٌ

---

(١) ينظر آبن الأنباري ، الإنصاف مسألة رقم ٦٦ .

وقال ابن الأنباري : « وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلاّ على قبح في ضرورة الشعر » .

(٢) ينظر آبن الأنباري ، الإنصاف مسألة رقم ٦٦ .

(٣) ب = « الضمير » تحريف .

(٤) النسختان : « أفعال » والوجه ما أثبت .

(٥) ينظر آبن الأنباري الإنصاف مسألة رقم ٩٧ . وابن هشام ، مغني اللبيب ٢١٦/١ . والسيوطي ، همع الهوامع ٣٣/٢ .

(٦) ينظر الزمخشري المفصل ١٣٧ . وآبن هشام ، مغني اللبيب ٢٠٦/١ .

بها محلاً . وقال الأخفش : الكاف في عساك ضمير منصوب واقع موقع المرفوع[1] يعني أنَّ عسى هو مرفوع ، وعساك واقع موقعها . وقال سيبويه : الكاف بعده في محل النصب بعسى وعسى هنا بمعنى لعلّ[2] حمل عليها لتقارب معناهما .

٧٨ / أ

وصون الفعل عن الكسرة بنون الوقاية / عند اتّصال ياء المتكلم واجبٌ في الماضي نحو ضربني ، وفي المضارع العاري عن نون الإعراب / لا عن نون الضمير ونون التأكيد لأن صون الفعل معهما أيضاً واجب نحو : هل يضربنَني ويضربنّني وكذلك يجب في الأمر نحو : أكرمني ، وفي النهي نحو : لا تضربنّي ، ويجوز صون الفعل بنون الوقاية وتركه فيما فيه نون الإعراب نحو : يضرباني فيجوز حذف أحدهما فالمحذوف نون الإعراب عند سيبويه[3] ونون الوقاية عند الجزولي[4][5] فتقوم نون الإعراب مقامَه وصون أصل البنية بنون الوقاية جائزٌ في لدُن نحو : لدنّي بالإدغام ، وفي إنّ وأخواتها إلاّ لعلّ وصونها بالنون ضعيف لثقل التضعيف ويُختار النون لصون أصل البنية في ليت لمشابهتها الفعل مع قلة الحروف نحو : ليتَني ومن نحو : منِّي وعن نحو : عنِّي وفي قد نحو : قَدْني بمعنى حسبي ، وقط نحو : قطْني أيضاً بمعنى حَسْبي[6] .

٨٢ / ب

---

(١) ينظر ابن هشام ، مغنى اللبيب ١/١٣٣ .

(٢) ينظر ابن هشام المرجع السابق ٢/١٦٣ . والسيوطي همع الهوامع ١/١٣٢ .

(٣) ينظر سيبويه ـ الكتاب ٢/١٥٥ . وابن هشام ، مغنى اللبيب ٢/٦٣ . والأزهري خالد ، شرح التصريح ١/١١١ .

(٤) الجزولي : هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخت الجَزُولي البَرْبري المراكشي المتوفى سنة ٦٠٥ هـ .

تنظر ترجمته في : اليافعي ، مرآه الجنان ٤/ ٢٠ وابن الزبير ، وأحمد بن إبراهيم صلة الصلة . وهو الذيل للصلة البشكوالية في تراجم أعلام الأندلس بيروت .

مكتبة الخياط ، ص ٥٢ والسيوطي ، بغية الوعاة ٢/ ٢٣٦.

(٥) ينظر ، الرضى شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢٢ .

(٦) النسختان : « حسبني » والوجه ما أثبت .

يقع بين المبتدأ وخبره صيغة ضمير المرفوع منفصلٌ مُطابقٌ للمبتدأ إفراداً ، وتثنيةً ، وجمعاً وتذكير ، ً وتأنيثاً ، وتكلّماً ، وخطاباً ، وغيبةً ، قبل أن تدخل على المبتدأ أو خبره العوامل اللفظية وهي كانَ وإنّ وظننت وأخواتهن وبعد دخولها على المبتدأ أو خبره إذا كان الخبر معرفةً يصحُّ أن يقع نعتاً للمبتدأ أو مشابهاً للمعرفةِ في امتناع دخول حرف التعريف كأفعل التفضيل المستعمل بمن أو ما يجري مجرى أفعل من نحو : زَيْدٌ هو خيرٌ مِنْ عَمْرٍو ، أو كان الخبر فعلاً مضارعاً نحو : ﴿ إِنَّهُ هُوَ يُبْدِيءُ ﴾[1] وإنّما قُلنا / صيغة ضمير لأنه حرف عند الخليل[2] وبعض البَصْرية[3] وضع للفصل، وعند غيرهم لفظٌ محتمل للاسمية والحرفية إن كانَ ما بعدَه مرفوعاً نحو : زيدٌ هُوَ المنطَلِقُ[4] فإن جعل اسماً يكون هو مبتدأ تارةً والجملة خبر / المبتدأ الأوّل وإن جعل حرفاً يكون المنطلِقُ خبرَ زَيد ، وإن كان ما بعده منصوباً نحو : كان زيد هو المنطلقَ تعيَّن للحرفية خلافاً لبعض البصرية فإنّهم جعلوه آسماً ملغى[5] لا محلّ لَهُ في الإعراب وإنّما وضعوه[6] ليؤذن في أوّل أمره أنّه خبر لا نعت ليفيد ضرباً من التأكيد لأنه تكرير لمبتدأ معنىً[7] فلذلك يسمزيه البصريون فصلاً لفصلِه بين كون ما بعده خبراً وصفة[8] ويسميه[9] الكوفيون عماداً لكونه عمدةَ بيان الغرض[10] ويقدّمون قبل الجملة الخبرية ضميراً يسمونه ضميرَ الشأن والقصّة لأنه

79 / أ

83 / ب

---

(١) من الآية ١٣ من سورة البروج .

(٢) آبن هشام : « وقال الخليل اسم » .

(آبن هشام مغنى اللبيب ٢/ ١٠٦) .

(٣) آبن هشام : « زعم البصريون أنه لا محل له ثم قال أكثرهم إنه حرف .

(آبن هشام المرجع السابق ٢/ ١٠٦) .

(٤) أ = « منطق » تحريف .

(٥) النسختان : « ملغا » .

(٦) النسختان : « وضعوها » تحريف .

(٧) ينظر ابن هشام ، مغنى اللبيب ٢/ ١٠٦ .

(٨) ينظر آبن الأنباري الإنصاف مسألة رقم ١٠٠ .

(٩) النسختان : « يسميها » .

(١٠) ينظر آبن الأنباري ، مسألة رقم ١٠٠.

في الحقيقة إضمار للشأن المَعْهود في الذّهن أي هو راجع إلى حكم خبري في الذهن فإن عبّر عن ذلك الخبر بالشأن فيذكر الضمير فيسمى بالشأن ، ويؤنث هذا الضمير على معنى القصّة إذا كان في الجملة المفسّرة بعد الضمير مؤنّث غير فضلةٍ لقصدِ المناسبة نحو : كانَت زَيداً الحُمَّى تَأْخُذُ أي كانت القصة الحُمَّى تأخذ زيداً ، فالحمّى مبتدأ وتأخذ خبره وزيداً مفعول تأخذ ، والجملة خبر كانت واسمه ضمير القصّة يعني يسمى حينئذ[1] هذا الضمير ضميرَ القصّة ويسمى الكوفيون هذا الضمير ضمير المَجْهول ، ولا يكون هذا الضمير إلاّ مفرداً غائباً لإتيانه في مَعرض التعظيم لأن ذكر الشيء مبهماً أولاً ثم مفسراً ثانياً أوقع في النفس لتوافر الدواعي ، ولا يجوز العطف على ذلكِ الضمير / ولا البدل عنه ، ولا التأكيد عنه لأنه ليس بمستقلٍّ ، وكذلك لا يجوز الوَصف له ، ولا عطف البيان عنه لأن الغرض منه إبهامه، ويكون متصلاً ومنفصلاً ، ومستتراً ، وبارزاً كسائر / الضمائر على حسْب العوامِل فإذا وقع مبتدأ وجبَ أن يكون مرفوعاً منفصلاً نحو : هو زيدٌ قائمٌ ، وإذا وقع آسماً لباب كان وجب أن يكون مرفوعاً مستتراً نحو : كان زيدٌ قائمٌ وإذا وقع منصوباً وجب ان يكون متصلاً بارزاً لأن المنصوب لا يستتر كقوله تعالى : ﴿وأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾[2] ، وأجاز الفراء[3] ما كان قائم الزيدان على أن يكون اسم كان ضمير الشأن المستتر ، وقائم الزيدان صيغة مع فاعلها مفسِّرة له ، ويستعمل هذا[4] الضمير بأن بل لا يجوز بدونها .

٨٠/أ — ٨٤/ب

ويجوز حذف ضمير الشأن حال كونه منصوباً إن كان منوياً كما في قول الشاعر :[5]

---

(١) النسختان : « ح » اختصاراً .

(٢) من الآية ١٩ من سورة الجن .

(٣) ينظر السيوطي ، همع الهوامع ١/ ٦٧ .

(٤) النسختان : « هذه » تحريف .

(٥) هو الأخطل ، غياث بن غوث .

١١ - إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنيسةَ يَوْماً[١]

أي إنّه وإنّما قدر ضمير الشأن ، لأن إنّ لا تدْخُل على مَن الشرطية ، ويجب حذفه منصوباً بأن المخففة من الثقيلةِ سواءٌ كانت أن داخلة على الجملة الاسمية أو الفعلية كقولة تعالى :[٢] ﴿ وأنْ لَيْسَ للإنْسَانِ إلاَّ مَا سَعَى﴾[٣] لأنَّهُ لو لم يقدّر ضمير الشأن لزم مزية ان المكسورة على المفتوحة مع كون المفتوحة أشبه الفعل بفتح أولها كما في الماضي ولا يجوز حذفه إن كان مرفوعاً لأنه إن كان متصلاً يكون فاعلاً والفاعل لا يحذف ، وإن كان منفصلاً يكون مبتدأ ولا[٤] يكون خبره إلا جملةً فلا يجوز حذفه أيضاً لعدم الدليل عليه ولأن الجملة مستقلّة وليس فيها ضمير رابط .

أَسْماء الإشَارةِ

وهي المبهم المحتاج إلى الصفة[٥]/ والمبهم ما تضمن الإشارة بحسب الوضع ، وهو لا يخلو من أن يحتاج إلى صفة أو قصة وهي الصلة : والأول أسماء الإشارة، والثاني الموصولات، وإنما بنيتا/ لشبههما الحروف في الاحتياج إلى

٨١/أ ٨٥/ب

---

(١) هذا صَدْرُ البيت وعجزه :
يَلْقَ فِيهَا جآذراً وظِبَاءَ .
الشاهد : إنَّ مَنْ ، حيثُ حذف ضمير الشأن والتقدير إنَّه . ينظر البيت في : الأخطل ، شعر الاخطل، عُني بنشره الأب انطون صالحاني اليسوعي ، ط٢ ، بيروت ، المطبعة الكاثوليكية سنة ١٨٩ ص ٣٧٦ . وآبن هشام مغنى اللبيب ٢/ ١٤٩ . والبغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، ط ١ القاهرة ، المطبعة المنيرية سنة ١٢٩٩ هـ ١/ ٢١٩ ، ٢/ ٤٦٣ . والخضري ، حاشية الخضري ١/ ١٢٩ .

(٢) أ = « تع » . اختصاراً .

(٣) من الآية ٣٩ من سورة النجم .

(٤) أ = « الواو » مكررة .

(٥) آبن مالك : « ما وضع لمسمى وإشارة إليه».

الصفة أو الصّلة واسم الإشارة نحو : ذا للمذكور ولمثناه ذان في الرفع وذين في النصب والجر وتا وتي وته وذه بإلحاق الياء بعد الهاء نحو : تِهى وذِهى بالسكون نحو : تِه وذِه للمؤنّث ولمثنى ولمثنى المؤنث تان في الرفع وتَيْن في النصب والجر والجمع المذكر والمؤنث أولاء بالمد والقصر وإذا كان مقصوراً يكتب بالياء يعني يشار به إلى جمع المذكر، وإلى جمع المؤنث عاقلاً كان أو غير عاقل كالايّام يرد عليه أن هذه الأسماء إذا كانت مبنية فكيف قالوا في تثنيتها هذان في حالة الرفع وهذين في حالة النصب والجرّ ، وكذا اللذان[1] واللذين كمسلمان ومسلمين ؟ ، أجيب بأنهما صيغتان موضوعتان للتثنية[2] في حالة الجر والنصب كما في الضمائر ، وآختلاف الصيغة لا يكون إعراباً. وإنما قلنا ما تضمن الإشارة بحسب الوضع احترازاً عن الضمير فإنه وان تضمن الإشارة إلاّ أنه ليس بحسب الوضع بل بحسب الآستعمال .

وتدخل على أوائلها هاء التنبيه فيقال : هذا وهذاك وهذان وهاتا وهاتي وهذى ، وهاتيك وهؤلاء بالمد وهؤلا بالقصر وتلحق بأواخرها حرف الخطاب فيقال هذاك وبغير هاء التنبيه ، ذاك وذانك بتخفيف النون وتشديدها في حالة الرفع، وذينك في النصب والجر ، وتاك وتيك وذيك وتانك في الرفع/ وتينك في النصب والجر .

٨٢ / أ

ويتحول حرف الخطاب مع المخاطب في أحواله من التذكير والتأنيث ، والتثنية والجمع ، فيقال : ذاكَ إلى ذاكنّ وذانك إلى[3] ذانكن[4] وكذلك البواقي

(آبن مالك : تسهيل الفوائد ص ٣٩).

الأشموني : «آسمٌ تصحبه الإشارة الحسيّة»

(الأشموني ، شرح الأشموني مع حاشية الصبّان ١/١٣٨)

(١) النسختان : «الذان»

(٢) النسختان : « لتثنية».

(٣) ب = «أي»

(٤) ب = «ذالكن». تحريف

ويقال ذا/ للقريب ، وذلك للبعيد ، وذاك للمتوسط وتلك، وذانِّك وتانِّك مشددتين ، وأولئك مثل ذلك في إفادة البعد ، وأمَّا ثَمَّ بفتح الثاء وتشديد الميم ، وهنًا بضم الهاء وتخفيف النون فيشاربهما إلى المكان الحقيقي الحسيّ القريب خاصة وكذلك ههنا ، وهناك للمكان المتوسط ، وهنالك وثَمَّةَ بفتح الثاء وبالهاء وهنّاك بتشديد النون فللمكان الحقيقي الحسي البعيد و[1] ما عداها من أسماء[2] الإشارة يشار[3] بها إلى المكان وغيره وأصل تلك تي لَكَ فأسكنت اللام تخفيفاً فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنيَن فصار تلك .

86 ب

اسم الموصول : -

وهو آسم لا يصير جزءاً تاماً من الكلام من مسندٍ إليه إلاّ مع صلة وعائد[4] وإنما قلنا وعائد احترازاً عن مثل إذ وإذا فإنهما وان لم يتما جزءاً من الكلام إلا مع صلة إلا أنهما يتمان بلا عائد ولم نقل لا يصير جزءاً، لأنه يصير جزءاً لكن لا يصير جزءاً تاماً كالمسند والمسند إليه .

وهي تسعة :

الذي للمذكر والتي للمؤنث وتثنيتها وجمعهما ، ومن وما بمعناهما ، وأيّ

---

(١) أ = «و» مكررة

(٢) النسختان : «الأسماء»

(٣) النسختان : «يشير» إمالة .

(٤) آبن مالك : وهو من الأسماء ما افتقر أبداً إلى عائد أو خَلَفِه وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية» .

(آبن مالك ، تسهيل الفوائد ص ٣٣)

الخضري «هو آسم مفعول من وصل الشيء بغيره جعله من تمامه إذ لا يتم معناه إلاّ بالصلة» .

(الخضري ، حاشية الخضري ١/ ٧٠)

مشدداً والألف واللام في آسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي وذو في لغة طَيء وذا
ان كان معها ما وكلها مبنية لمشابهتها الحرف في الاحتياج إلى الصلة والعائد
بخلاف أيّ فإنها تكون تارة معربةً وتارة مبنيةً وكلها لا تتم/ إلاّ بصلة وعائد . ٨٣ أ
والذي لمذكر من العقلاء واللذان للتثنية[١] في حالة الرفع واللذين لها في حالة
النصب والجر وهما وإن جرتا على سبيل التثنية والجمع إلا أنهما ليستا تثنية الذي :
بل هما صيغتان موضوعتان للدلالة على التثنية والجمع ومنهم[٢] من يقول الذي في ٨٧ ب
الأحوال الثلاث وهو الأصح لأنه مبنى ، وإذا أبدل الذال في الذي تاءً يصير مؤنثاً
وفيه أربع[٣] لغات : إحداها[٤] اللِتْ بسكون التاء والثانية بكسر التاء والثالثة بياء
ساكنة بعد التاء ، والرابعة بياء مشددة . وتثنية التي كتثنية الذي في جميع الوجوه .

وفي جمع التي ثماني لغات : احدها : اللاتي بياء ساكنة بعد التاء الثانية
اللاتِ بتاء مكسورة من غير ياء الثالثة : اللاءِ بهمزة مكسورة من غير ياء . الرابعة
اللاي بياء مكسورة من غير همزة وياء. الخامسة : اللائي بهمزة مكسورة بعد ها يا
ساكنة . السادسة اللواتي[٥] بواو بعدها ألف وبعد الألف تاء مكسورة وبعدها ياء
ساكنة . السابعة : اللَّوا بواو بعداللام وبعد الواو ألف مقصورة. الثامنة : اللاءات
بهمزة بعد اللام وبعد الهمزة ألف وبعد الألف تاء مكسورة.

الالف واللام في آسم الفاعل والمفعول تكون بمعنى الذي أو التي فتكون
موصولاً نحو : الضارب إياه زيدٌ بمعنى الذي ضرب إياه زيدٌ ، ونحو : الضاربة
إياها هندٌ بمعنى التي ضربت إيَّاه هندٌ[٦] .

---

(١) النسختان : «لتثنية». والوجه ما أثبت .
(٢) ينظر الصبانّ ، حاشية الصبان ١٤٧/١
(٣) النسختان : «أربعة» والوجه ما أثبت.
(٤) النسختان : «أحديها» . إمالة .
(٥) أ = الواتي»
(٦) ب = «بمعنى التي ضربت إياها هند». ساقطة .

ومن الموصولات لفظة ذو لغة بنى طيء يستوى فيه المذكر والمؤنث والواحد والتثنية والجمع/ ويستوى فيه الرَفع ، والنَصب والجرّ ، ومعناه الذي . وكذا لفظة ذا من للموصولات إذا تقدمها ما الاستفهامية نحو : ماذا صنعت ؟ بمعنى أي شيء الذي صنعته .

٨٤/أ

ولابُدَّ للموصول من صلةٍ ، والصِّلة لا تكون إلاّ جملةً خبريةً بشرط أن تكون[١] معلومة للسامع ، لأن الصلة معرِّفة للموصول فلابد/ من تقديم الشعور بمعناها فلذلك لا تقع الجملة ، الإنشائية والطلبية صلة لأن مضمونها لا يعرَّف إلا بعد إيرادهما[٢] فلا تفيد فائدة الصلة والصلة قد تكون[٣] مفردةً[٤] صورةً وجملةً خبريةً معنى وذلك في آسم الفاعل والمفعول لأن الألف واللام فيهما موصول[٥] كما ذكرنا. وآسم الفاعل أو[٦] المفعول صلة لأن الألف واللام لا تدخلان إلاّ على الأسم فحولّوا الفعل إلى اسم الفاعل والمفعول ، فالألف واللام اسمٌ في صورة الحرف ، وآسم الفاعل والمفعول فعل في صورة الاسم ، وإذا كان الموصول في صورة الحرف لا يحتاج إلى عائد لحصول الارتباط صورة ، وما المصدرية حرف يَقْتضي الصلة عند سيبوية[٧] واسم عند الأخفش[٨] وعلى المذهبين لا يعود عليهما من صلتهمَا شيء .

٨٨/ب

---

(١) النسختان : «يكون» تصحيف .

(٢) ب = «اداهما» . تحريف..

(٣) النسختان : «يكون» . تصحيف .

(٤) النسختان : «مفرداً» . والوجه ما أثبت .

(٥) ب = «موصولاً» .

(٦) ب = «و»

(٧) ينظر العكبري ، عبد الله بن الحسين ، إملاء ما مَنَّ به الرَّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، تحقيق إبراهيم عَطْوَه . ط ١ ، القاهرة مكتبة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٦١ م ١٧/١ .

(٨) ينظر العكبري ، المرجع السابق ١/ ١٧ .

وكذا ما النافية وقال أبو البقاء[1] في قوله تعالى : ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾[2] إنَّ ما مصدرية وصلتها يكذبون[3].

ومتى وصف الموصول بمعرفة نحو : مررت بالذي أخيكَ ، أوبما يقارب المعرفة نحو : مررت بالذي خيْرٌ منك ، وبالذي أحسن منك ، استغني به عن صلته عند الفرَّاء[4].

ولابد في الصلة من عائد إلى الموصول ثم الضمير العائد إما أن يكون منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً .

85/أ فالمنصوب/ يحذف بشرطين : أحدهما أن لا يكون منفصلاً بعد إلا نحو : جاءني الذي ما ضربت إلاَّ إياه[5] وثانيهما :[6] أن يتصل بالفعل نحو : الذي ضَرَبْتُ زيداً لأن الضميرَ حينئذٍ[7] يكونُ فضلةً .

89/ب وأما الضمير المجرور فيحذف بشرط أن ينْجَرّ بإضافة صفة ناصبة/ له تقديراً نحو : أنا الذي ضاربُ زيداً أي ضاربُه ، أو ينْجر بحرف معين ، وإنما شرط التعين[8] لأنه لابد من حذف الجار عند حذف المجرور فإن لم يكن الجار متعيناً يلتبس بعد الحذف بغيره.

---

(1) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي ، أبو البقاء المتوفي سنة ٦١٦ هـ.
تنظر ترجمته في :
ابن خلكان ، وفيات الأعيان ٢/ ٢٨٦ . والسيوطي. بغية الوعاة ٢/ ٣٨ . وجرجي زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ٣/ ٤٣ .

(2) من الآية ١٠ من سورة البقرة.

(3) ينظر العكبري ، إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ١/ ١٧.

(4) ينظر السيوطي همع الهوامع ١/ ٨٦.

(5) ب = «الاياه».

(6) ب = «و». ساقطة.

(7) النسختان: «ح» اختصاراً.

(8) ب = «التعيين».

وأما الضمير المرفوع فلا يحذف إلا إذا كان مبتدأً لأن غيره إما فاعلٌ أو خبرٌ وحذف الفاعل لا يجوز لبقاء الفعل بلا فاعل . وأما الخبر فحذفه أقل قليلاً[1] ولا دليل في الكلام على أن المحذوف خبر فيبادر إلى الفهم أنَّ المحذوف هو المبتدأ لكثرة حذفه ، وقد تحذف الصلة بالكـلية مع اللتيّا معطوف عليها التي إذا قصد بهما الدواهي ، اللتيا تصغير التي فمن ذلك قولهم : «بَعْدَ اللَّتَيَّا والَّتِي»[2] أي بعد الداهية الصغيرة وبعد الداهية الكبيرة والمراد باللّتيا والتي الخطة العظمية . يعني بلغـت الداهيتين من شدتهما مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهه لا يمكن شرحه فتركنتا على الإبهام من غير صلة مبينة فتقدير الكلام جئنا[3] من سفرنا بعد الخطة العظيمة التي من فظاعة شأنها كيت وكيت ، وقوله[4] فظاعة شأنها كيت وكيت صلة التي والتي مع صلتها صفة الخطة ، فالصلة بأسرها محذوفة .

والموصول بصلته كسائر الأسماء التامة يجوز أن يقـع فاعـلاً ، ومفعـولاً ، ومضافاً إليه/ ومبتدأً وخبراً ، ولا يجوز أن تتعلق صلته بما قبله ، فلذا لا يصلح أن يذكر فيها ألفاظ تؤذن بارتباطها إلى ما قبلها مثل لكن فإنها لكونها للاستدراك تقتضي تعلقها بما قبلها وكذا لا يجوز وقوع إذن ، لأنها تدل علـى أن ما بعدهـا جواب وجزاء عمّا قبلها وكذا حتى لإنها غاية عما قبلها/ ولا يجوز أن يتقدم عليه ما في

٨٦ / أ

٩٠ / ب

---

(١) النسختان : «قليل» .

(٢) الميداني : «هما الداهية الكبيرة والصغيرة ، وكنى عن الكبيرة بلفظ التصغير تشبيهاً بالحيّة ، فإنها إذا كثر سُمها صغرت لأن السم يأكل جسدها ، وقيل : الأصل فيه أن رجلاً من جديس تزوج آمرأةً قصيرةً فقاسى منها الشدائد ، وكان يعبّر عنها بالتصغير ، فتزوج آمرأةً طويلة ، فقاسى منها ضعف ما قاسى من الصغيرة ، فطلقها وقال : بعد اللتيا والتي لا أتزوج أبداً ، فجرى ذلك على الداهية .

(الميداني ، مجمع الأمثال ٢/ ٩٢)

(٣) النسختان : «جيئنا» . تحريف .

(٤) وربما يقصد الزمخشري لأن عبارة «بعد الخطة العظيمة التي من شأنها كيت وكيت» هي عبارة الزمخشري ويرجح أن يكون الناسخ قدسها عن ذكر الزمخشري في المتن فعاد واستدرك ذلك في حاشية الصفحة ذاتها (ينظر آبن كمال ـ أسرار النحو ـ حاشية ص ٨٥)

حيزه من الصلة أو بعض منها عليه فلا يقال في قولنا : الذي قامَ أبوهُ زيدٌ ، قام أبوه الذي زيد ولا أخاه الذي أكرمت زيد في قولنا: الذي أكرمت أخاه زيد ، لأن الصلة بمنزلة الجزء من الموصول وجزء الشيء لا يتقدم عليه .

وما الاسمية على ستة أنواع :

أحدها : موصولة وهي لغير أولي العلم غالباً نحو : أعجبَني ما صَنَعْتُه .

والثاني: شرطية كقوله تعالى : ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمسِكَ لَهَا﴾[1]

والثالث : استفهامية في غير العقلاء كقوله تعالى : ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَامُوسَى﴾[2]

والرابع : موصوفة بمعنى شيء إمّا بالمفرد كقَوْلِ الشّاعر[3].

١٢ ـ رُبَّمَا تكْرَهُ النُّفُوسُ[4] . :

وتكره صفة ما .

والخامس : تامة بمعنى شيء منكر عند أبي علي[5] وشيء معرّف عند

---

(١) من الآية ٢ من سورة فاطر.

(٢) الآية ١٧ من سورة طه .

(٣) هو أمية بن أبي الصلت.

(٤) هذه قطعة من صدر البيت . وهو كاملاً .

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأمرِ لهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

الشاهد : «ربما تكره» حيث دخلت رب على ما .

ينظر البيت في : أمية بن أبي الصلت ، ديوان ، جمعه ووقف على طبعه بشير يموت ط ١ بيروت ، ١٣٥٢ ص ٥٠ . وابن يعيش ، شرح المفصل ٤/ ٢ ، وسيبويه الكتاب ١/ ٢٦٩ ، والجاحظ؛ أبو عثمان ، عمرو بن بحر، الحيوان ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ٣/ ٤٩ . والجاحظ، البيان والتبيين ، بيروت ، دار الفكر سنة ١٩٦٨ ، ٣/ ٢١١ وابن منظور ، لسان العرب ، (فرج). والسيوطي، همع الهوامع ١/ ٨، والبغدادي خزانة الأدب ٢/ ٥٤١ .

(٥) ينظر السيوطي، همع الهوامع ١/ ٢٥٠.

سيبويه[1] نحو : قوله تعالى : ﴿ فَنِعِمَّاهي ﴾[2] ، أي شيئاً أو نعم الشيءُ هي.

السادس : صفة نحو : آضربه ضرباً مًّا أي ضربا أيَّ ضربٍ كان.

ومَن أيضاً على الوجوه المذكورة غير الصفة والتامة تكون موصولة نحو : « أكرم من أكْرَمَكَ ، واستفهامية مَنْ ضَرّبك ؟ وشرطية نحو : مَنْ يكْرِمْني أكْرِمْه . وموصوفة بصفة مفردة كقوله :[5].

١٣ ـ فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَبِيِّ مُحَمَّدٍ إيَّانَا[1]

أو بجملة نحو : مَنْ جاءَك أكرمه/ وهي لجميع وجوهها تستعمل في ذوي العقول غالباً .

وإنما بني مَن ومَا شرطيتين واستفهاميتين لتضمنهما معنى حرف الاستفهام والشرط وبناؤهما[2] موصوفتين وموصولتين لاحتياجهما إلى الصفة والصلة ، ويستوي فيهما المفرد والتثنية والجمع المذكر والمؤنث. وأيّ للمذكر وأية للمؤنث مثل مَن في الوجوه المذكورة/ غير التامة تكون موصولة نحو : آضربْ أيَّهم لَقيت. واستفهامية نحو : أيُّهم أخوك ؟، وشرطية نحو : (أيّاماً تدْعوا فَلَهُ الأسْمَاءُ الحُسْنَى)[3] وموصوفة . نحو : أيُّها الرَّجلُ.

٩١
ب

وهي معربة بالاتفاق في جميع أقسامها المذكورة إلاّ إذا كانت موصولة حذف

---

(١) ينظر سيبويه، الكتاب ١/ ٢٦٩ . وآبن هشام ، مغني اللبيب ٢/٣

(٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

(٣) هو حسّان بن ثابت ، وليس في ديوانه، وقيل لكعب بن مالك أو عبد الله بن رواحة .

(٤) الشاهد : «مَنْ غيرنا» حيث وصف من بصفة مفردة وهي غيرّ ينظر البيت في سيبويه الكتاب ١/ ٢٦٩ وابن جنى، سرّ صناعة الإعراب ١/١٥٢، وثعلب، مجالس ثعلب ١/٢٧٣ ، وابن يعيش، شرح المفصل ٤/١٢، والزجاج : إعراب القرآن (المنسوب للزجاج) تحقيق إبراهيم الأنباري، القاهرة ، المطابع الأميرية سنة ١٩٦٤، ٢/٢٥٩ . وابن هشام، مغنى اللبيب ٢/ ١٩.

(٥) النسختان : «بناءهما» والوجه ما أثبت.

(٦) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

صدر صلتها فإنها تبنى على الضم عند سيبويه[٤] نحو قوله تعالى : ﴿ثم لَنَنْزِعَنَّ من كلِّ شيعةٍ أَيُّهمُ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾[٥] أي أيُّهم[٦] هو أشد ، وبنيت لاحتياجها إلى ذلك المحذوف . وذهب الكوفيون[٧] إلى أن جميع أسماء الإشارة بمعنى الذي إذا كان مفرداً أو بمعنى اللذين إذا كان تثنية وبمعنى الذين[٨] إذا كان جمعاً ولم يجز البصريون[١] ذلك ، وذكر سيبويه في : ماذا صنعت وجهين[٢] : أحدهما أن يكون المعنى أيّ شيء الذي صنعته وجوابه حسنٌ بالرَّفع يعني أن ما كلمة استفهام وذا كلمة بمعنى الذي فيكون معنى ما أي شيء ومعنى ذا الذي فما مبتدأ وذا موصولة وصنعت صلتها والموصول مع صلته خبر المبتدأ فجوابه مرفوع ، أو ماذا كلمة واحدة فيكون التقدير أي شيء صنعت فأي شيء مفعول صنعت فجوابه منصوب تقديره صنعت خيراً

أسماء الأفعال

٨١/أ ومن المبنيات أسماء الأفعال/ وهي في الحقيقة أفعالٌ جامدةٌ لصدق حدّ الفعل عليها[٣] وذلك أنهم لما رأوا أنّ هذه الكلمات معناها فعل ومع ذلك لا تكون على صيغة فسمّوها أسماء[٤] والا فلا فرق بين صه وبين أوشك في الدلالة على

---

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم .
(٢) ب = «أيهم» ساقطة .
(٣) ينظر ابن الأنباري مسألة رقم ١٠٣ .
(٤) النسختان : «اللذين» .
(٥) ينظر ابن الأنباري الانصاف مسألة رقم ٣ .
(٦) ينظر سيبويه ، الكتاب ١/٤٠٥ .
(٧) هذا رأي الكوفيين(ينظر الاشموني ، شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣/١٩٥) .
أ = « اسما » .

معنى الفعل وقالوا : ان أوشك فعل ؛ فلذا قال بعضهم[5] أسماء[6] الأفعال[7] ما كان بمعنى الأمر أو الماضي . وقال بعضهم إنها اسم موضوع للفظ الفعل وليس/ كذلك لأنا نقول : صه ونفهم معناه ولم يخطر ببالنا لفظة اسكت ، وقالوا[8] في علة بنائها : انها بنيت لقيامها مقام مبني الأصل ، والحق إنها من المبنى الأصل لأنها في الحقيقة أمر أو ماض وهي على نوعين متعدّ المأمور الى المفعول به والى غير متعد له فالمتعدي نحو : رويد وهلم ، وها ، وهات وحيهل ، وبله وتراكها[9] وعليك وعليّ وغير المتعدي نحو : صه ، ومه ، وإيه ، وهيت ، وهل ، وهيك ، وهيا ، ونزال ، وقدك ، وقطك ، وانته ، واليك ، ودع ، وامين ، وهيهات ، وشتان، وسرعان ، ووشكان ،وأفّ،وأوّه . منها ما يستعمل معرفة ونكرة ، ومنها ما يستعمل إلاّ معرفة[1] ، ومنها ما لم يستعمل إلاّ نكرة ، ويفرق بينهما بالتنوين وعدمه فيما يجوز استعماله بالتنوين فالمنون نكرة وغير المنون معرفة نحو : صهْ ، وصهٍ ، ومَهْ ، ومهٍ ، ورويد ، أصله إرْوَاداً مصدر أروَد فصغّر تصغير الترخيم ومعنى تصغير الترخيم حذف الحروف الزوائد من الكلمة عند التصغير فصار رُويداً ثم حذف من التنوين لكونه مبنيا معناه أمهل/ وهلم يستعمل لازما بمعنى تعال ومتعديا بمعنى أحضر ويستوي فيه الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث عند أهل الحجاز وفعل عند بني تميم يذكر ويؤنث ويثنى ويجمع وأصله عند البصريين هالم ، من لمّ إذا قصد حذفت الهمزة لتقدير السكون في اللام فإنه

٩٢ / ب

٨٩ / أ

---

(١) ابن مالك :أسماءالأفعال ألفاظ تقوم مقامها غير متصرّف تصرفها ». (ابن مالك ، تسهيل الفوائد ص ٢١٠) .

(٢) النسختان : « الأسماء » .

(٣) أ = « الأفعال الاسماء » .

(٤) ينظر ابن مالك ، تسهيل الفوائد ص ٢١٣ والخضري ، حاشية الخضري ٢/ ٨٩ .

(٥) ب = « تراكها » .

(٦) ب = « ومنها ما يستعمل الا معرفة » . ساقطة .

الأصل . وعند الكوفيين[1] هل أمّ فحذفت الهمزة بإلقاء حركتها إلى اللام وهو ضعيف لأن هلِ لا تدخل على الأمر وهات بمعنى أعط[2] وها بمعنى خذ ، وحيَّهَل بمعنى أتى وحيّ بمعنى أقبل : حي على الصلاة أي أقبل على الصلاة . وبله بمعنى دع ولا يستعمل/ إلاّ معرفة لأنّه لا يراد به إلاّ الترك المعهود ، وكذلك آمين لانه لا يأتي إلاّ بعد الدعاء المطلوب به الإجابة على التعيين معناه استجب ، وتراكها ومناعها وهما فعال بفتح الفاء وكسر اللام معناهما اتركها وامنعها. وعليّ زيدا الكاف للخطاب أي خذ زيدا وعلي زيدا معناه[3] أئت بزيد الي أي احضره عندي .

٩٣ ب

وغير المتعدي نحو : صه أي اسكت ومه أي اكتف وهما بالتنوين نكرة فمعنى صه بالتنوين أي اسكت سكوتا وبعدمه معرفة فمعناه اسكت السكوت المعهود ، وكذلك مه ومه بالتنوين نكرة وبعدمه معرفة . وايه أي حدّث وقيل معناه : زد في الحديث وهو بالتنوين نكرة أي حدّث حديثا ، وبعد مه معرفة أي حدّث الحديث المعهود ، وهيت وهل معناهما تَعَالَ واسرع وهيت يستعمل بكسر الهاء وفتحها وبعدها ياء وهمزة ساكنتان/ وبفتح التاء أو ضمها والأشهر بكسر الهاء وبالهمزة تقول : هيت لك ، هيت لكما ، وهَيت لكم ، هيت لك ، هيت لكما ، هيت لكنّ ، فاللام زائدة وما بغدها للخطاب .

٩٠ أ

وأما هل فيستوي فيه الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث فتقول هل يا رَجل ، هل يا رجَلان ، هل يا رجال وهل يا امرأة ، وهل يا امرأتان وهل يا نسوة . وهَيْكَ بفتح الهاء وسكون الياء أو فتحها وهيا معناه أسرع فيما أنت فيه ويستوي فيه الواحد والأكثر والمذكر والمؤنث ونزال بمعنى انزل ، وقَدْكَ وقَطْكَ بمعنى اكتف بهذا الشيء ولا تطلب شيئاً آخر وقطمعناه انته وكثيرا ما يُصدَّر بالفاء كَأَنَّه جزاء شرط

---

(١) ينظر ابن يعيش ، شرح المفصل ٤/٤١ والسيوطي ، الهمع ٢/١٠٦ .

(٢) النسختان : « أعطى » .

(٣) النسختان : « معنا » .

محذوف ، ويتلفظ غير مشددة كثيراً وبالتشديد وهو قليل وإليكَ أي تَنَحَّ ويتصرف/ : إليك إليكما ، إليكم ، إليكِ ، اليكما ، إليكنّ . ٩٤/ب

ودع معناه : انتعش الانتعاش : الارتفاع والقيام من السقوط يقال : لمن سقط على الأرض دع ويقال دعاً لك ، ودعدعاً لك ، وهذا ليسَ مثل دع بمعنى اترك .

وآمين بالمدّ والقصر بتخفيف الميم معناه آستَجِب . وأسماء الأخبار نحو : هيهات بمعنى بعد وشتّانَ زَيدٌ وعمروٌ أي افترقا صفاتاً ، يعني بَعُدَ ما بين زيد وعمرو ، من الصفات الحميدة والذميمة ويزاد ما فيقال شتان ما زيد وعمرو ، وزيد مرفوع بالفاعلية وكذلك كل اسم وقع بعد هذه الأسماء التي بمعنى الماضي أو المضارع يكون مرفوعاً بالفاعلية وسرعان معناه سرع[1] ويجوز بفتح السين وبضمها وكسرها وبالفتح أفصح . ووشكان بفتح النون/ وفتح الواو وضمها وكسرها والفتح أفصح معناه وشك بضم الشين أي سرع وأف بمعنى أتضجر ، وأوه بمعنى أتوجع . وفيه ثمان لغات : بفتح الواو وتشديدها وسكون الهاء وبكسر الواو وتشديدها وسكون الهاء وبكسر الواو وتشديدها وحذف الهاء فهذه اللغات[2] مفتوحة[3] الهمزة في غير مدّ وأوَّه بتشديد الواو وفتحها وسكون الهاء وبتشديد الواو وفتحها وبعدها ياء ممدودة بالألف وبعدها ياء ساكنة وبتشديد الواو وفتحها وبعدها ياء مفتوحة وبعد الياء هاء ساكنة من غير مد بين الياء والهاء فهذه اللغات بفتح الهمزة مع المدّ واللغة الثامنة آه بهمزة ممدودة بعدها هاء ساكنة ومعنى كلها أتوجع أي أتألّم من فعلِكَ أو قولك أيها المخاطب . ٩١/أ

---

(١) ب = « مسرع » تحريف .

(٢) النسختان : « الغات » .

(٣) النسختان : « مفتوح » .

ولا يتقدم معمول أسماء الأفعال عليها عند البصريين خلافاً للكوفيين[1] .

٩٥/ب فإنهم يجوِّزون تقديم معمولها عليها/ .

وفعال التي ليست من أسماء الأفعال على ثلاثة أضرب : ما وضع علماً لأعيان الإناث نحو حَذامِ وقَطَامِ .

والثاني : ما هو معدول عن المصدر كَفجارِ وفَسَاقِ ويَسارِ .

والثالث : ما هو معدول عن صفة مختصة بالنِدَاء نحو : يا فَساقِ ويا خبَاثِ ، وغير مختصة بالنداء نحو : حَلاقِ وطَمَارِ[2] والأخيرانِ مبنيان بالاتفاق لمشابهتهما فعال الذي هو اسم الفعل من حيث العَدْل والزِنة ، وفي الأوّل أي الذي وضع علماً لأعيان الإناث اختلاف فإنه عند الحجازيين مبنيٌّ حملاً على فعال

٩٢/أ بمعنى الامر لمشابهتها في العدل/ والزنة لأنَّ العَدْلَ تقديريّ ، وعند بني تميم معرب غير منصرف .

ومن المبنيات

الأصوات :

وهي[3] ليست بأسماء لعدم دلالتها بالوضع[4] وإنما ذكروها في بيان الأسماء لجريها مَجْرَىٰ الأسماء في الأحكام والألفاظ التي يسميها النحويون أصواتاً ثلاثة

---

(١) ينظر ابن الأنباري ، الإنصاف مسألة رقم ٣٧ ، وابن هشام ، أوضح المسالك ٤/ ٨٨ والرضى ، شرح الرضى على الكافية ٢/ ٦٤ .

(٢) الزمخشري : « هوى من طمار : من مكان مرتفع » (الزمخشري ، أساس البلاغة طمر) .

(٣) النسختان : « هو » .

(٤) الصبَّان : وصرح جماعة بأنها ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها لأنها ليست دالة بالوضع على معنى لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بالأصوات مما لا يعقل » (الصبان ، حاشية الصبان ٣/ ١٩٤) .

أنواع أحدهما : حكاية عما يصدر عن الحيوان العجم كغاق ، أو عن الجماد كطق ، وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكي ، وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة والمحكي ليس كذلك ، لأنّ الحيوانات والجمادات لا تُحسن[1] الإفصاح بالحرف إحسان الإنسان ، لكن النّاس[2] لما احتاجوا إلى حكاية هذه الألفاظ عسِر[3] عليهم أن تصوّت مثل صوتهم فأخرجوا[4] صوتاً على أدنى ما يمكن من الشّبه .

وثانيها أصوات خارجة من فم الإنسان عند عروض معنى[5] له كقول المتندم [6] المتعجب وي وح .

وثالثُها ما يصوّت به لأجل الحيوانات إمّا لزجر أو دعاءٍ أو غير ذلك كنخّ بالتشديد والتخفيف أخ[7] عند إناخة البعير وهيج زجرا للغنم وبُس دعاء للغنم وغير ذلك .

٩٦/ب اعلم أن/ الأصوات كلّها مبنية على ما تكلّم به العرب من الحركةِ والسكون وإنما بنيت لعدم موجب الإعراب وهو التركيب لأنها وقعت بحيث لا يوجد من مثله شيء يناسب لها حتى يتركب به .

ومن المبنيات :

المرَكَّب : -

---

(١) النسختان : « يحسن » . تصحيف .

(٢) النسختان : « الانسان » .

(٣) النسختان : « يعسر » .

(٤) النسختان : « اخرجوا » .

(٥) النسختان : « معنا » .

(٦) ب = « و » .

(٧) أ = «اينح» . وكلاهما صحيح .

وهو الذي[1] رُكِّب من كلمتين حقيقةً أو حكماً[2] وجعلا [3] اسماً وليس فيه نسبة في الحال ولا قبل التركيب ، وذلك لا يخلو [4] من أن يكون الثاني صوتا أو لا

٩٣/أ فإن كان الأول/ فالجزء الأول مبني على الفتح والثاني مبنيٌ على الكسر نحو : سيبويه وعمرويه وان لم يكن الجزء الثاني من المركب صوتاً فهو على ضربين إما أن يتضمن الثاني[5] معنى حرف العطف والجر أولا ، والأول على ضربين إما أن يشابه الجزء الأول المضاف بسقوط النُّون أو لا فإنْ لَم يُشابه بُنِيَ الجزءُ الأوَّلُ على الفتح نحو خمسةَ عشرَ بُنِي الأوَّلُ لكونه بمنزلة صدر الكلمة وبني الثاني لتضمنه معنى الحرف لأنه في قوة خمسة وعشر أو خمسة من عشر ، وإن شَابَه المضاف نحو : اثني عشر بني الجزء الثاني لتضمنه معنى الحرف ، وأعرب الجزء الأول لشبهه بالمضاف في حذف النون فيه ، إذ أصله اثنان وعشر فخرج بحذف النون عن كونه بمنزلة صدر الكلمة وان كان الثاني وهو مالا يكون الجزء الثَّاني متضمنًا للحرف كبعلبك فبنى الجزء الأوَّل على الفتح لكونه بمنزلة جزء الكلمة ، وأعرب[6] الجزء الثاني إعراب المفرد غير المنصرف ، فان قيل من أي وجه يُعلم ما كان متضمنا لحرف العطف أو الجَرّ فانظر إن أريد بكل واحد من لفظين معنىً مستقل كخمسة عشر فان خمسة عدد وعشر عدد أيضاً فهو متضمن معنى واو العطف أو

٩٧/ب حرف/ الجَرّ وإن أريد بكلا اللفظين معنى واحد فهو غير متضمن لعدم احتياجه الى الربط .

---

(١) النسختان : المركبات التي » .

(٢) في حاشية ص ٩٢/ أ = « قال حقيقة أو حكما لئلاً يخرج نحو سيبويه فإنَّ الجزءَ الأخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمةً حقيقيةً لكنه كلمةٌ حكماً حيث جرى مجرى الكلمة » .

(٣) النسختان : « جعل » .

(٤) أ = « يخلوا » .

(٥) ب = « التالي » . تصحيف وتحريف .

(٦) أ = « اعراب » تحريف .

(٧) النسختان « فجعلت » .

الكنايات

وَبُني من الكنـايات خمسـةُ ألفـاظ وهـي كم ، وكَذَا ، وكَيْت ، وذَيْتَ ، وكأين ، وبنيت كم على السكون . أما كم الاستفهامية/ فلتضمنها معنى حرف الاستفهام وكم الخبرية فلمشابهتها بكم الاستفهامية لفظاً .

٩٤ / أ

وأما كَذَا فلأنَّ أصلها ذا من أسماء الاشارة دخلـت عليهـا كاف التشبيهية فجعلتا كلمة واحدة بمعنى كم وبقي على أصل بنائه ، وأمَّـا كيتَ وذيْتَ فإنهمـا كنايتان عن الحديث والجملة من حيث هي لا تستحق الإعراب والبناء[1] فَلَمَّا وقعَ المفرد موقعها رجح جانب البناء الذي هو الأصل في الكلمة قبل التركيب .

وأما كأين فإنما بني لأنه كافُ التشبيهِ دَخَلت على أيّ المعرَب فصارا آسماً واحداً[2] بمعنى كَم الخَبَرِيّة وتنوينها يكتب نوناً ساكنة بعد الياء لبنائه على السكون فمرتبتها في البناء منحطّ عن أخواتها وفيها خمسُ[3] لغات كأين وكاءٍ وكياءٍ وكايٍ وكيءٍ .

مُمَيِّزُ كَمْ الاستِفْهامِيَّة

مفرد منصوبٌ لأنها لمطلق العدد مع قطع النظر عن قلته وكَثرته ومُميّز عدد المتوسط مفرد منصوب فجعل مميّزه كذلك ومميزكم الخَبَرِيَّة مجرور بإضافة كم الخبرية إليه . يكون مفرداً ومجموعاً ، وإنما يكون مفـردا لأنَّ مميّز عدد الـكثير كذلك وأما كونُه مجموعاً ليشعر الكثرة[4] ويجوز دخول من في مميّزها وهو في مميز الخبرية أكثر لأنّ من تفيد الاستغراق والخبرية للتكثير فيناسب معناهما[5] ، وعند

---

(١) ب = الاعراب في البناء » .

(٢) ب = « واحد » .

(٣) النسختان : خمسة .. والوجه ما أثبت .

(٤) أ = « الكثرت » .

(٥) ب = « معناها » .



الكوفيين مُميّز كَم الخبريّة مجرورٌ بمن مضمرة[1] .

٩٨/ب وكم استفهامية كانت أو خبرية لها صدر الكلام وكل واحد/ منهما يكون مرفوعاً بالابتدائية أو الخبرية لا بالفاعلية لاقتضائهما صدر الكلام/ والفاعلية ٩٥/أ تقتضي التأخير عن الفعل فتقول كم درهماً عندك فكم استفهامية مرفوعة محلا بالابتداء ودرهماً مميزها وعندكَ خبَرُها واذا وقع بعد كلٌ واحدٍ منهما فعل أو شبهه لفظاً أو تقديراً لم يشتَغِل عَنْهُ بضميره ، يعني إذا كان بَعْدَكَم فعلٌ أو شبهه لم يشتغل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع إلى كم أو بنصب متعلّق ذلك الضمير من العمل في كم كان كَم معمولاً على حسب عمل ذلك الفعل وحسب مميزه معا فتقول : كم يوماً ضَرَبْتَ فكم منصوبٌ محلاً على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيّنه لأحدِ المنصوبات بحسب المميز فالاستفهامية نحو : كَم رجلاً ضربت في المفعول به ، وكم ضربةً ضَرَبت في المفعول المطلق وكم يوماً سرتَ في المفعول فيه وكم الخبرية نحو : كم غلامٍ مَلَكْتَ ، وكم ضربةٍ[2] ضربت وكم يوماً سِرْتَ .

واذا وقع قبل كم الاستفهامية أو الخبرية حرف جَرٍّ نحو : بِكَم درهماً اشتَرَيْتَ ، وبكَم رَجُلٍ مَرَرتَ أو مضاف نحو : غلامُ كم رجل ضربتَ ، وعبدُ كم رجلٍ اشتَريت ، فمجرور بحرف الجَرّ وبالإضافة ، وإنما قدِّم حرف الجر والمضاف عليهما مع صدارتهما لأن تأخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فتقدم الجار عليهما بأن يجعل الجار والمجرور بمنزلة كلمة واحدة مستحقّة للصدر سواء كان الجار اسماً أو حرفاً .

٩٩/ب وقد يحذف مميّز كَم إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليه نحو قولك/ : كم

(١) ينظر إبن الأنباري ، الإنصاف مسألة رقم ٤١ وآبن هشام ، مغني اللبيب ١/١٥٨ والشيخ محمد الأمير ، حاشية الأمير على المغني ١/١٥٨ .
(٢) أ = « ضربت » .

مالك/ أيْ كَمْ درهماً أو ديناراً مالك فالمالُ يدلّ عليه ؛ لأنه أغلب استعمالاً فيهما ، وكم ضربت أي كم ضربةً ضربت أو كم مرةً ضَرَبْتَ .

٩٦ / أ

ومن المبنيات الأقسام الثلاثة من الظروف : -

وهي ما قطع عن الإضافة منوياً فيها المضاف إليه ، وتلزم إضافته إلى الجملة وما يتضمن غير المتمكن ، فالأول أعني ما قطع عن الإضافة نحو : قَبْلُ وبَعْدُ وكذلك باقي الجهات الست . أما قبلُ وبعدُ فإنهما في حكم ما أضيف إليه ، إنْ أُضيفا[١] إلى مكان كانا[٢] ظرفَ مكان وإن أضيفا[٣] إلى زمان كانا[٤] ظرف زمان .

وإنما بُني هذا[٥] القسم لاحتياجه إلى المضاف إليه كاحتياج الحرف إلى غيره ، ولذلك لا يُبنى بذكر المضاف إليه وبعدم النيّة إليه[٦] عند الحذف وهي : قبلُ وبعدُ وفوقُ وتحتَ وأمامَ وقدّامَ، ووراءَ وخَلْفَ وأَسْفَلَ. ودونَ وقطّ بفتح القاف أو بضمها بتشديد الطاء وتخفيفها أو بفتح القاف وسكون الطاء وهو للماضي المنفي تقول : ما فعلته قطُّ ، وقَدْ يستعمل بدون النفي لفظاً ومعنىً نحو : كُنْتُ أراه قطُّ ، أي دائماً ، وهو مبنيٌّ على الضم لأنه ظرف[٧] قطع[٨] عن الإضافة .

وأوّل من الظروف أيضاً مبني على الضمّ لأن تقدير استعماله أول كلّ شيء فحذف المضاف إليه وبني أول على الضم ، ومنها عَوْضُ وهو مبني على الضم بحذف ما أضيف إليه يجيء للمستقبل المنفي تقول : لا أفعله عَوْضُ أي لا أفعله

---

(١) النسختان : « أضيف » .

(٢) النسختان : « كان » .

(٣) النسختان : «أضيف».

(٤) النسختان : « كان » .

(٥) أ = « هذه » .

(٦) = « الى غيره » .

(٧) النسختان : « لأنها » .

(٨) النسختان « قطعت .

٩٧/أ — ١٠٠/ب

أبداً/ إلا أنّ أبداً منصوب على الظرفية ، ويستعمل في الاثبات. ومنها منذ ومذ وجاز أن يكونا حرفين فيجران ما بعدهما فالزمان بعدهما الزمان الحاضر وجاز ان يكونا اسمين فيُرفعان بالابتداء وما بعدهما خبرهما ، وهما مبنيان على الضم ، لأن تقدير مُنذُ يومُ الجمعةِ ، منذ تلكَ المدّة يوم الجمعة فحذف تلك المدة وبنيت منذ على الضم وهما لا يدخلان إلاّ على الزمان لفظاً أو تقديراً ، ولهما معنَيان أحدُهما أوّل المدة فيجب أن يكون الزمان بعدهما مفرداً معرفةً كيوم الجمعة ، وثانيهما جميع المدة فيجب أن يليها المقصود بالعَدد سواء كان ذلك الزمان معرفة أو نكرةً وأجري مجرى الظروف المقطوعة عن الإضافة في البناء على الضم بحذف المضاف إليه لا غير وليس غَير وكذلك حسب لشبهها بغير في عدم التعريف بالإضافة وان لم تكن ظروفاً لكثرة استعمالهاوإبهامهاوسميت الظروف المقطوعة عن الإضافة غايات لأن أصل استعمالها أن يستعَمل مع ما أضيف إليه فلما اقتطع عنهن ما اضفن إليه وسكت عليهن صِرْنَ حدوداً .

ومن الظروف المبنية بالإضافة إلى الجملة حيث ، وهي للإشارة إلى مكان مبهم وقال الأخفش : وقَدْ تستعمل للزمان[١] .

وفي حيث ست لغات : حوثٍ بالحركات الثلاث وبالواو وفتح الثاء وضمها وكسرها وهي لازمةً للإضافة وتضاف إلى الجملة كثيراً فعليةً كانت أو اسميةً وقد تضاف/ [٢] إلى مفرد ولا يكون المضاف إليه مجروراً وهي مبنية لمشابهتها الموصولات في الاحتياج إلى الجملة ، وإذا أضيفت إلى مفرد تبقى على بنائها ، وقال أبو علي النحو : تُعْرَب بالإضافة إلى المفرد[٣] .

٩٨/أ

ومنها إذْ بسكون/ الذال لما مضى من الزمان ، وإذَا لِمَا يستقبل منه وهما

١٠١/ب

(١) ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب ١/ ١١٦ .
(٢) أ = « يضاف » . تصحيف .
(٣) ينظر السيوطي ، همع الهوامع ١/ ٢١٢ .

لازمتان للإضافة ، ولا يضافان إلاّ إلى الجملة ، وفي إذا[1] معنى الشرط ، فلذلك تختص بالجملة الفعلية ، والأصل فيها الجزم لوجود[2] الشرط فلذا غلَب وقـوع الماضي بعدها ، وإذا رأيت بعد إذا اسماً وفيها معنى الشرط فاعلم أنّه فاعلُ فعلٍ مُضْمَر يفسِّره ما بعدَ ذلك الاسم كقوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾[3] تقديره إذا انشقت السَّماء ، وقد تكون إذْ وإذَا للمفاجأة[4] فتختص إذا بالجملة الاسمية ولا تحتاج إلى الجوابِ . ولا يقع في الابتداء ومعناها الحال ، كخرجت فإذا الأسد بالباب ، وهي عند الأخفش حَرفٌ[5] ، وعند المبرِّد ظرفُ مكان[6] ، وعند الزجاج ظرفُ زمان[7] مستقبل ، وتجيءُ للماضي كقوله تعالىٰ : ﴿ وإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً ﴾[8] . وتجي للحَال وذلك بعد القسم ، كقولـه تعالـى : ﴿ واللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾[9] ، ويكون بعد إذا التي للمفاجأة جملة اسمية وفعلية كغير المفاجأة وهي لا تكون[10] للمفاجأة إلاّ إذا وَقَعت[11] بعد بَيْنَا وبَيْنَمَا .

والعاملُ في إذْ وإذَا ، إذا كانا للمفاجأة[3] لم يكن الفعل المتقدم لوقوع الفاء بين العامل والمعمول بل العامل فيهما معنى المفاجأة ، وهو غير ملفوظ[4] فقولك :

---

(١) ب = « إذ » .

(٢) أ = « بوجود» .

(٣) الآية ١ من سورة الانشقاق .

(٤) أ = « المفاجآت » .

(٥) ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب ١/ ٨ .

(٦) ينظر ابن هشام ، المرجع السابق ١/ ٨٠ .

(٧) ينظر ابن هشام ، المرجع السابق ١/ ٨٠ .

(٨) من الآية ١١ من سورة الجمعة .

(٩) الآية ١ من سورة الليل .

(١٠) أ = «لا » . ساقطة .

(١١) ب = « وقع » .

أ = للمفاجآت» .

النسختان : « ملفوظة » .

خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ قَائِمٌ ، تقديرُه خَرَجْتُ فَفَاجَأني في ذلك الوقت/ زيدٌ بقيام ، والعامل في إذا قولك فَفَاجَأني ، واختلف في الفاء قيل زائدة وقيل للتعقيب والعطف أي عُقَيب خُروجي فاجأني حضورُ زيدٍ ، وقد تجيء إذْ وإذَا لمحض الاسم فلا يكون فيهما معنى الظرف والشرط نحو : إذا يقوم زيد،أي وقت قيام زيد وكقوله تعالى : ﴿ وإذْ قَالَ/ رَبُّكَ ﴾[1] فإنْ منصوب محلا باذكر[2] .

ومن الظروف المبنية بتضمن غير المتمكن : متى :

وهي للزمان المبهم ينتظم جميع الأزمنة وبنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام أو الشرط نحو : مَتَى تَخْرُجْ أخرج ، ومنه أين وأنّى للمكان بُنِيتَا لتضمنهما معنى حرف الاستفهام ، والشرط ومنه أيَّان للاستفهام عن الزمان المبهم ولا تستعمل إلاَّ فيما يراد به التعظيم. ومنه الآن وهو للزمان الذي يقع فيه كلام المتكلّم بني لمشابهته اسم الإشارة[4] وقال أبو علي : لتضمنه معنى لام التعريف[3] وأما اللام الظاهرة فليست للتعريف لأن لام التعريف لا تدخل إلاَّ على النكرة والآن لم تسمع مجردة عن اللام ، ومنه لدى : وفيها ثمان لغات لدى بالألف المقصورة ، ولَدُنْ بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وَلَدْنِ بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ، ولَدْ بحذف النون وبفتح اللام وسكون الدال ، ولُدْ بضم اللام وسكون الدال ، ولَدُ بفتح اللام وضم الدال .

وبنيت لوضع بعضها وضعَ الحَرف وحملت البقيّة عليها وكلّها بمعنى عند إلا أن لدىٰ لا تستعمل / إلاّ فيما هو حاضر في مجلس[5] . وعند تستعمل فيما في

---

(١) من الآية ٣٠ من سورة البقرة .

(٢) ب = « فاذكر » .

(٣) هذا رأي البصريين أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى : « أنّ الآن مبني لأنّ الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم : آن يئين أي حان وبقي الفعل على فتحته » (آبن الانباري ، الإنصاف مسألة رقم ٧١) .

(٤) ينظر ابن الأنباري الانصاف مسألة رقم ٧١ .

(٥) ب : « مجلسه » .

ملك الشخص سواء كان حاضراً في مجلسه أو لا .

ومنه لَمّا بمعنى حين وبنى[1] لمشابهته الشرط ، وهو يجيء على أربعة أوجه : يكون ظرف زمان بمعنى حين إذا دخل على الماضي ، ويكون حرفاً إذا دخل على المضارع ، ويكون بمعنى إلاّ كما في قوله تعالى : ﴿لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[2] ، أي إلا عليها حافظ ويكون تثنية لمٍّ بمعنى جمع نحو زيد لمٌّ مالاً والزيدان لمّا مالاً .

ومنه أمس مبنية على الكسر عند الحجازيين لتضمنها الألف واللام يعني أمس[3] / معرفةً والمعرفة انما تكون بالألف واللام فيما هو اسم الجنس فاللام مقدَّرة فيه ، وعند بني تميم معرب غير منصرف للعَدْلِ والعلمية ، وعدّ بعضهم كيف منه ، والحق انها اسم صريح غير ظرفٍ بل هي جاريةٌ مجرى الظرف ، لأن حرف الجرّ يدخل على الظروف كلها ولا يدخل عليها ومعناها السؤال عن الحال تقول : كيف زيدٌ على أي حال. وهي ممتازة عن سائر الظروف بأربعة أشياء :

١٠٣ / ب

أحدُها : عدم دخول حرف الجر عليها .

وثانيها : عدم جواز إرجاع الضمير عليها .

وثالثها : أنها لا يكون مخبراً عنها[5] .

ورابعها : أنها لا يكون جوابها إلاّ نكرة ، فلا يُقال في جواب كيف زيد ؟ الصالح بل يقال : صالحٌ .

وبنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام وعلى الحركة لالتقاء الساكنين .

والظروف المضافة الى الجُمَل على نوعين : -

---

(١) النسختان : « نبت » .

(٢) من الآية ٤ من سورة الطارق .

(٣) في حاشية ص ١٠٠ / أ : « يعني كان أصله الأمس بالألف واللام حتى يكون معرفة ، فلما كان معرفة بغير الألف واللام فقد عدل عن أصله وهو الأمس » .

(٤) أ = « فللام » .

(٥) النسختان : « عنه » .



نوع واجبة الاضافة فهو مبنى بالاتفاق كإذْ وإذا وحيثُ .

١٠١/أ ونوع / جائزة الإضافة وإن أضيف إلى جملة ماضية الصدر فيجوز بالاتفاق بناؤُها وإعرابها وإن أضيف الى جملةٍ إسميةٍ أو إلى جملة فعليةٍ صدرها[1] مستقبل فعند بعض البصريين[2] معرب ، وعند الكوفيين وبعض البصريين[3] يجوز بناؤها ، وكذلك يجوز بناء مثل وغير على الفتح إذا أضيفا إلى ما[4] المَصدرية نَحْوَ : قيامي مثلَ ما تقوم ، أو أضيفا الى أن المصدرية نحو : قيامي مثلَ أن تقوم ، أو أضيفا إلى أن نحو : قيامي مثل أنك تقوم بنيا لمشابهتهما الظروف المضافة وأعربا لكونهما اسمين مستحقين للإعراب .

وأبداً منصوبٌ على الظرفية لاستغراق المستقبل . ذات مرة منصوبٌ على الظرفية صفة لزمان محذوف تقديره زمان ذات مرة ، وإذا أضيف الى مذكر يذكر ١٠٤/ب نحو : / ذا يومٍ والى مؤنث يؤنث نحو : ذاتَ ليلةٍ . وسَرْمداً ظرف زمان .

المَعْرِفَةُ والنَّكِرَةُ

ومن أصناف الاسم المعرفة والنكرة .

المعرفة : ما وضع ليستعمل في واحد معين تعييناً شخصياً أو نوعياً بوضع جزئي أو كلّي[5] وهي ستة أنواع بالاستقراء : فالأول المضمرات[6] والثاني الأعلام الشخصية أو الجنسية والثالث المبهمات ، والرابع ما عرّف باللام العهدية والجنسية

---

(١) ب = « صدها » تحريف .

(٢) ينظر الخضري ، حاشية الخضري ٢/ ٩ .

(٣) ينظر الخضري المرجع السابق ٢/ ٩ .

(٤) أ = « ماء » .

(٥) الخضري : « المعرفة ما وضع ليستعمل في شيء بعينه » (الخضري ، حاشية الخضري ١/ ٥٣) .

(٦) ب = « المضمر » .

أو الاستغراقية . والخامس : ما عرّف بالنداء نحو : يا رجلُ إذا قصد به معيَّن ، والسادس : المضاف الى أحد الأمور الخمسة بالإضافة المعنوية .

أما المضمر فقد مرَّ ذكره في بحث المَبنيّات وهو ثلاثةُ أنواع : المتكلّم والمخاطب والغائب / وإنما كان ضمير الغائب نحو : جاءني رَجُل فضربته معرفةً مع أنه عائد إلى نكرة لأن هذا المضمر بكونه عائداً إلى هذا الرجل الجائي دون غيره يكون بمنزلة المعهود فيعرف كالمعرّف بلام العهد .

١٠٢ / أ

وأما العلم فهو ما وضع لشيء[١] بعينه شخصاً ، أو جنساً[٢] ، والعلم إن صُدِّر بالأب أو الأمّ أو الابن أو البنت فهو كُنية[٣] وإلاّ فإن قُصدَ به مدحٌ أو ذمٌ فهو اللّقب ، وإلاّ فهو الاسم وكلّ واحد منها إما علم شخص كزيد ، أو علم جنس كأسامة ، فإنها موضوعةٌ لمفهوم الأسد وذلك أن مفهوم الأسد يُتصور أولاً وهو الحيوان المفترس ثم وضع بإزائه من حيث مفهوميته ومعهوديته لفظ أسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لمفهوم الأسد ، ومعرفة لكونه معهوداً وإلاّ يكون نكرةً فالوضع والموضوع له خاصّان في العلم فلذلك قال الكوفيون أعرف المعارف العَلَم[٤] وفي سائر المعارف يكون الوضع عاماً والموضوع / له خاصاً ، والفرق بين اسم الجنس والعلم الجنس أن اسم الجنس موضوعٌ للماهية مع قيد الوحدة واطلاقه على الواحد بالحقيقة بخلاف علَم الجنس فإنه موضوع لنفس الماهية الكلية وإطلاقه على الواحد بالتجوّز .

١٠٥ / ب

---

(١) أ = « بشيء » تحريف .

(٢) ابن عقيل : « هو الاسم الذي يعيّن مسماه مطلقاً ، أي بلا قيد التكلّم والخطاب أو الغيبة » .

(ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ١١٨/١) .

(٣) أ = « كنيت » .

(٤) ينظر ابن الأنباري ، الإنصاف مسألة رقم ١٠١ .

المُبْهَماتَ :

والمبهمات هي اسم الإشارة والموصول . وتعـريف الإشـارة بأن يختص لواحد يعرف المخاطب بحاسة البَصر ، وتعريف الموصول بما بعده من الصلة فلذا يجب أن تكون الصلة معلومةً عند المخاطب / وأعرَف المعارف أي أقلّها لَبساً عند المخاطب هي : المضمر المتكلِّم ثم المخاطب ثم الغائب ثم الاعـلام ثم[1] المعرّف باللام والمضاف في قوة المضاف إليه هذا هو المشهور عند سيبويه[2] وفائدة الخلِاف إنّما تظهر في الوصف فقطلأنّ الموصوف يجب أن يكون أخص من الصفة أو مساوياً لها فإنّ منها يقع موصوفاً لآخر يكون أعرف بالنسبة إليه أو مساوياً له .

١٠٣ أ

النكِرةُ :

والنّكرة ما وضع لشيء لا بعينه منقولاً أو مرتجلاً مِفرداً أو مركباً اسماً أو لقباً أو كنيةً موضوعاً لعين أو معيّن[3] ولها مراتبُ أيضاً بَعضُها أتمُّ من بعض كما في قولنا : شيءٌ وموجودٌ وجسمٌ وحيوانٌ ، وإنسانٌ ، ورَجُلٌ .

المؤنث ما فيه علامة التأنيث لفظاً أو تقديراً ، وعلامة التأنيث شيئان التـاء زائدة مفتوح[4] ما قبلها لفظاً أو تقديراً وتنقلب هاء كضاربه وقتاده والألف الزائدة مقصورة كبشرى أو ممدودة كحمراء ، وقال بعضهم : إنَّ الياء في هذي أَمَةُ الله خاصة للتأنيث ، وقال الآخر الياء بذل من[5] الهاء في هذه ، أو يكون ذي مع الياء

---

(١) ب = « ثم » . ساقطة .

(٢) ينظر السيوطي ، همع الهوامع ١/ ٥٥ .

(٣) آبن عقيل : « ما يقبل أل وتؤثر فيه التعريف ، أو يقع موقع ما يقبل أل » (آبن عقيل شرح آبن عقيل ١/ ٨٦) .

(٤) ب = « مفتوع » تحريف .

(٥) النسختان : « عن » .

كلمة واحدةً وضعت للمؤنَّث ثم أدخلت عليها هاء التنبيه .

والمؤنَّث على نوعين : حقيقي وغير حقيقي . فالحقيقي / ما بإزائه ذكر من الحيوان سواء كان فيه علامة التأنيث كامرأة أو لا كهند ، وغير الحقيقي إن لم يكن بإزائه ذكر من الحيوان / واحترزنا بقولنا ذكر من الحيوان عن مثل النَّحلة فإنها وإن كان بإزائها ذكر لكن تأنيثها ليس بحقيقي والمؤنث الغير الحقيقي أي اللفظي على ثلاثة أضرب :

١٠٦ / ب

١٠٤ / أ

الأوّل : ما فيه تاء التأنيث ظاهرة كالغرفة ، أو تقديراً كالشمس والنَّار فإن التاء فيهما وفي أمثالهما وإن لم تكن ظاهرة لكنها[1] مقدرة لظهور التاء في تصغيرهما تقول في تصغيرهما شُمَيْسَة ونُوَيْرة . وما قدر التاء فيه على نوعين : ثلاثي ورباعي فالثلاثي يعلم بتقدير التاء فيه بشيئين بالتصغير والإسناد والرباعي يعلم تأنيثه بإسناد الفعل إليه نحو : ذَهبَت العَقْرَبُ وبالصفة نحو : عَقْرَبٌ مُؤْذِيَةٌ وبالخبر نحو العقرب مؤْلِمَة . ولا يعلم بالتصغير لِمَا أن الحرف الرابع أقيم مقامَ التاء وذلك سماعي . والثاني ما فيه الألف التأنيث ممدودة أو مقصورة .

والثالث : الجمع إلاَّ ما فيه الواو والنون سالماً من العقلاءِ سواء كانَ واحده مذكراً حقيقياً أو مؤنثاً .

وإذا أسند الفعل غير أفعال المدح والذم أو شبهه من المشتقات من اسم الفاعل أو المفعول أو الصفة المشبهة الى ظاهر المؤنث الحقيقي من غير فَصْلٍ بين العامل والمؤنث فإلحاق العلامة واجبٌ نحو : قامَت هِنْدٌ ويجوز إلحاقُ العلامة وتركها في أفعال المَدْحِ والذَّم نحو : نعم الجاريةُ هندٌ ، وبئست الجاريةُ هندٌ ، ويجوز أن تقول : نعمت الجاريةُ هندٌ ، والمفصول نحو : حَضَرَ القاضي اليوم امرأةٌ ، ويجوز أن تقول : حَضَرَتِ القاضي اليومَ امرأةٌ وعليّة الأوّل أن الفاعل في

---

(١) النسختان : « لكنه » .

١٠٥/أ ١٠٧/ب أفعال المدح والذم / جنسٌ / وهو ليس بمؤنث وعليّة الثاني في أن الفاعل سدّ مسدّ علم التأنيث مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التأنيث . وكذلك يجوز إلحاق العلامة وتركها في جمع غير مذكر سالم سواء كان ذلك الجمع جمع مذكر أو مؤنث يعقل أو لا يعقل تقول : فعلتِ الرجالُ والزينبات والأيام بالتاء في الفعل وتقول : فعل الرجال والزينات والأيام بلا تاء . وكذلك أنت بالخيار في إلحاق العلامة وتركها في مفرد مؤنَّث غير حقيقي نحو : ضاربة وكذا في مثنى مؤنث غير حقيقي نحو : ضاربتان لأن تأنيثهما لفظي ، وتأنيث البهائم دون تأنيث الآدميين فلذلك جاز سارَ الناقة ولم يجز سار المرأة .

اعلم أن تقدير التاء سماعي كما في العقرب ، ويكون على سبيل القياس كما في حائض وطالق ، والقياس كونها بالتاء لكونهما صفتين لمؤنث إنما يستعملان بلا تاء ليدل على الثبوت وهما محمولان على معنى النسبة فحائض بمعنى حائضي ، وكذلك طالق أي ذات حيضٍ وطلاَق كقولهم : رَجُلٌ دارع بمضي دارعيّ أي صاحب دِرع .

وإذا أسند الفعل غير أفعال المدح والذم وشبه الفعل إلى ضمير المؤنث المفرَد أو المثنى مطلقاً أي سواء كان مؤنثاً حقيقياً أو غير حقيقي فإلحاق العلامة بأوّل العامل المشتق أو بآخره واجب نحو : المرأةُ حَضَرت أو تحضُرُ أو حاضرةٌ ، والنار أحرقت أو تحرق والهندان قامتا / والعينان أعجبتان وإن لم تلحق العلامة هنا لم يعلم إسنادُ الفعل إلى الضمير أم إلى اسم آخر يجيء بعده . ١٠٦/أ

اعلم أنّ دخول التاء في الكلام على تسعة أوجه :

أحدها : للفرق بين صفة المذكَّر والمؤنث تدخل في المؤنث دون المذكر تقول : امرأةٌ ضاربةٌ ومضروبةٌ وكريمةٌ / . ١٠٨/ب

والثاني : دخولها في اسم المؤنث للفرق بين المذكر والمؤنث تقول في المذكر : امرءٌ وفي المؤنث امرأةٌ ، ودخول التاء في الاسم غير الصفة سماعيّ .

والثالث : دخولها على اسم الجنس وهو بلا تاء يَعُمّ ذلك الجنس تقول : تمرٌ للجنس وبالتاء يختص بواحدة تقول تمرةٌ لواحدة من ذلك الجنس .

والرابع : دخولها في الصفة للمبالغة ويستوي فيها المذكر والمؤنّث نحو : عَلاَّمةٌ أي كثير العلم وكان قبل دخول التاء فَعَّالٌ بتشديد العين فزادت مبالغته بالتاء .

والخامس : دخولها على اسم مؤنث قبل التاء كناقة فإن تأنيثها لكونها ذات فَرج فأدخلت لتأكيد[1] تأنيثها .

والسادس : دخولها على الجمع لتأكيد معنى الجَمعيّة لأنّ التأكيد يكون في بعض المواضع للجمع نحو : كميّة فإنَّ التاءَ فيه للجمع لأن مفردَه كم وكذلك الذكار بكسر الذال جمع ذكر فإذا قلت : ذكارة بالتاء فقد أكدتَ معنى الجمعية فكذلك باقي الأمثلة كصقور وصقورة .

والسابع : دخولها للنسبة كالاشاعثة بمعنى أولاد أشعَث بن قَيس[2] ، وتاء النسبة إنما تكون في الجمع .

والثامن : / دخولها في اسم أعجمي[3] ليدل على التّعريب أي جعله عربياً بتبديل حرف أو زيادة حرف . ١٠٧/أ

والتاسع : دخولها عوضاً عن حرف محذوف[4] نحو : فرازنة وهو جمع فرزان وهو شيء من الشطرنج فجمعه فرازين فحذفت الياء وأدخلت التاء بعد النون عوضاً عن الياء والضابط فيها ان دخول التاء إما للتأنيث أو لشبه التأنيث أو إرادة شبه

---

(١) أ = « التأكيد » .

(٢) هو : الأشعث بن قيس بن معد كرب الكندي المتوفى (٤٠ هـ) تنظر ترجمته في الزركلي الأعلام ١/٣٣٣ .

(٣) النسختان : « الأعجمي » .

(٤) أ = « محذفة » .



التأنيث إذ التاء في كل واحد من هذه الأنواع فرع أصل كما أن التأنيث فرع التذكير فنوع الأول والثاني/ التاء فيهما للتأنيث وفي الثالثة[1] تشبه التأنيث في كونها زائدة على أصل ، وكذلك باقي الأمثلة الناس والأنام والرهط والنفر مذكر والقوم يذكر ويؤنث وهو مختص بالرجال .

١٠٩
ب

وما فرق بين جنسه وبين واحدة بالتاء نحو : حمامةٌ ودجاجةٌ وشاةٌ ونحلٌ وتمرٌ فيقال حمامةٌ ودجاجةٌ للمذكر والمؤنث في لفظ المفرد من هذا الباب فلا يتميز مذكره عن مؤنثه من هذا الباب[2] ولا يتميز مذكره عن مؤنثه بالتاء وبحذفه لأنه بحذفها يلتبس واحده بجنسه فلو قيل : اشتريتُ حماماً لم يعلم أن المشترى الجنس أم الواحد ، فلا بد من قرينة للفرق ، وهي إما صفة نحو : اشتريت حمامةً ذكراً وشاةً انثى ، أو علامة تلحق الفعل نحو : قالت نملةٌ أو جعلها خبراً لاسم الإشارة نحو : هذا بقرةٌ وهذه بقرةٌ ، والأصل في تاء التأنيث أن تكون / زائدة وقد تكون من أصل الكلمة نحو: شاةٌ وعِلاوةٌ وعَظايةٌ .

١٠٨
أ

أسماء العدد : ـ

وهي وضع لكمية آحاد المعدودات[3] فالواحد والاثنان عدد لوقوعها جواباً عن قولك كم[4] عندك وأصولها أي الألفاظ[5] التي يرجع إليها جميع أسماء العدد اثنتا عشرة كلمة ، واحدة الى عشر ومائة وألف وما عدا ذلك فمتفرع عنها اما بتثنية نحو مأتين وألفين ، وإما الجمع نحو : مئات وألوف أو عطف نحو : أحد

---

(١) النسختان : الثالثة غير واضحة ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) ب = فلا يتميز مذكره عن مؤنثه من هذا الباب . ساقطة .

(٣) الخضري : العدد هو ما وضع لكمية الاحاد » .

(الخضري ، حاشية الخضري ٢/ ١٣٥) .

(٤) ب = « لم » . تحريف .

(٥) النسختان : « الألفاظ » .

وعشرون ، أو تركيب أحد عشر فمطلق الثلاثة سواء كان مركباً ، أو غير مركب الى العشرة تذكر وتؤنث على عكس القياس المشهور أي يذكر بالتاء ويؤنث بعدمها تقول ثلاثة رجال الى عشرة وثلاث نسوة الى عشرة لأن الثلاثة جماعة ، والمذكر سابق فأنت لذلك فإذا أدخلت التاء على المذكر لم تدخل على / المؤنث للفرق بينهما وتقول إذا جاوزت العدلل الى العشرة أحد عشر رجلاً واثني عشر رجلاً في المذكر واحدي عشرة امرأة واثنتا عشرة أو ثنتا عشرة امرأة للمؤنث على القياس المشهور لكن غُيِّرَ الواحدُ إلى أحد والواحدة إلى احدى للتخفيف .

١١٠ ب

وتقول : ثلاثة عشر رجلاً إلى تسعةَ عشر رجلاً في المذكر بإبقاء الجزء الأول فيهما بحاله قبل التركيب وبتذكير عشر في المذكر يعني تقول عشر بلا تاء في المذكر وعشرة بالتاء في المؤنث لأنهم كرهوا اجتماع علامتي التأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة / بخلاف احدى عشرةَ واثنتا عشرة لأن التأنيث فيهما في جنسين وذلك أنَّ تاء التأنيث في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتأنيث فكأنّه من جنس آخر، وبنو تميم يكسرون شين عشِرة عند التركيب فراراً عن توالي أربع فَتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة أو خمس فتحات فيثَلاَثَ عَشَرَةٌ إلى تسعة عشر ، والحجازيون يسكنونها لأن السكون أخف من الفتحة وذلك أفصح . تقول : عشرون وثلاثون وأربعون وخمسون إلى تسعون بحذف التاء لأن نونها مشابهة بنون الجمع وليس في كلامهم تاء التأنيث فيما في آخره نون جمع تقول : عشرون رجلاً أو امرأةً إلى تسعين رجلاً أو امرأةً يعني لا يفرق بين المذكر والمؤنث في هذه الألفاظ[1] وهي عقودٌ ثمانيةٌ تقول فيما زاد على كل عقد إلى عقد آخر : أحدٌ وعشرون في المذكر ، احدى وعشرون في المؤنث . ولما غيرَّوا الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لأن المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب ، فلم يكن استعمالها على صورة ما تقدَّم بعينه يعني أنّك تأخذ المفرد من العشرات بلفظ المتقدم وتعطف عليه الفاظ العقود الى

١٠٩ أ

---

(١) أ = « ألفاظ » .

١١١/ب تسعةٍ وتسعين ، وتقول : / فيما زاد على تسعة وتسعين مائة وألف في الواحد مذكراً كان أو مؤنثاً ، ومائتان وألفان في تثنيتهما ومميّز الثلاثة الى العشرة / والثلاث إلى ١١٠/أ العشرة مجموعٌ لفظاً نحو : ثلاثة رجالٍ أو معنى نحو : ثلاثة رَهطٍ لطابق المعدود العدد ومجرور بإضافة الأعداد إليه إلاّ في ثلاثمائة الى تسعمائة ، وكان قياسها أن تجمع فيقال : مئات في المؤنث ومئتي في المذكر ، وذلك ان للمائة جمعان : جمع المذكر السالم وهو مئون وجمع المؤنث السالم وهو مئات[١] ولا يضاف[٢] العدد إلى جمع المذكر السالم وان أضيف الى جمع المؤنث السالم لزم اجتماع ثلاث علامات التأنيث فيما هو بمنزلة كلمة واحدة نحو : **ثلاث مئات امرأة** : أحدها طرح التاء من الثلاث والثانية جمع المئات ، والثالثة تاء امرأة .

ومميز أحد عشر الى تسعة وتسعين منصوبٌ مفردٌ :[٣] أما نصبه فلتعذر الإضافة بالنون لأنها بمنزلة نون الجمع ، ولا يجوز حذفها بالإضافة لأنها في الحقيقة ليست نون الجمع وأمّا فيما عداها فللزوم صيرورة ثلاثة أسماءاسماءواحداً ولا يرد عليه خمسة عَشْرَكَ لأن المضاف اليه ليس من العدد ، ومميز مائة وألف ومميز[٤] تثنيتهما ومميز جمع الألف مجرور مفرد لأن مائة وألف من أصول الأعداد كالآحاد فأمكن اضافته كالآحاد . وأمّا إفراده فلأن دلالة العدد الكثيرة على كثرة الجمع اغنت عن الإتيان بصيغة الجمع ، وإنما قلنا ومميز جمع الألف ولم نقل جمع المائة لأن جمع المائة في الأعداد ١١١/أ مرفوضٌ فلا يقال / ثلاثمئات[٥] رجل كنا يقال ثلاثة آلاف رجلٍ ولا يميز واحد واثنان يعني لا يستعمل مع معدودهما فلا يقال واحدٌ رجلاً[٦] واثنان رجلَين ، وكذا

---

(١) أ = « مئات » ساقطة .

(٢) أ = « تضاف » .

(٣) ب = « مفردا » .

(٤) ب = « مميز » .

(٥) النسختان : « ثلاثمائة » .

(٦) أ = « رجل » .

اثنان وثنتان لأن لفظ / رجل يفيد الوحدة ولفظ رجلين يفيد الاثنينية بخلاف لفظ ١١٢ ب الجمع ، وإذا كان المعدود مؤنثاً واللفظ مذكراً كلفظ الشخص إذا أطلق على امرأة أو يكون المعدود مذكراً واللفظ مؤنثاً كلفظ النَّفس إذا أطلقت على رجل جاز الإتيان بالتاء نظراً الى تذكيره وجاز طرح التاء نظراً إلى تأنيثه .

المُذَكَّرُ

المذكر أسم ليس فيه علامة لالفظاً أو تقديراً[١] .

المثنى : ـ

المثنى من الأسماء ما لحق آخر مفرده ألف في الرفع[٢] نحو : مسلمان والزيدان أو ياء مفتوحة ما قبلها في النصب نحو : مسلمَين وزيدَين يعني أن التثنية ضَمٌّ أسم إلى أسم مثله من جنسه إلا أنهم حذفوا أحد الاسمين للإيجاز مع دفع التكرر وزادوا علامةً لتدلّ على المحذوف فصار أسماً واحداً في تقدير اسمين ، والعلامة هي الألف والياء وفتحوا ما قبل الياء للفرق بينهما وبين الجمع وأما النون فهي عوض عن الحركة والتنوين اللذين في الواحد لامتناعهما في التثنية واحترزنا بقولنا مثله من جنسه عن الأسماء المشتركة لأنها لا تُثَنَّى باعتبار معنييهما المختلفتين فلا

---

(١) الزمخشري: «المذكر ما خلا عن العلامات الثلاث ، التاء والألف والياء في نحو : غرفة وارض وحُبلى وحمراء وهذى»

(الزمخشري ، المفصَّل ص ١٩٨)

ابن مالك : «أصل الأسم التذكير فاستغنى عن علامة بخلاف التأنيث» (ابن مالك، تسهيل الفوائد ص ٢٥٣)

(٢) الزمخشري : «وهو ما لحقت آخره زيادتان الف أو ياء مفتوحٌ ما قبلهما ، ونون مكسورة لتكون الأولى علماً لضم واحدٍ إلى واحدٍ والأخرى عوضاً مما مَنِع مِنَ الحركةِ . والتنوين الثابتين في الواحد» .

(الزمخشري، المفصل ص ١٨٣)

١١٢ أ

يقال قُرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يقال : ويراد بهما الطُّهْران/ أو حَيْضان ولا يشكُـل بِمِثلِ الأبوين للأب والأم لأن الأم تسمى باسم الأب دعاءً ، خلافاً لابن مالك(١) (٢) والأندلس(٣) وٱلجزُولـي فإنهم جوَّزوا تثنيةَ المشْتَرك باعتبار معنيين مختلفين(٤) .

الاسمُ المَقصُور : -

والاسمُ المَقْصُورُ هو أسم في آخره ألف مفردة لازمةٌ(٥) إن كانت الألف منقلبة عن واو كعصوان حقيقة(٦) ، أو حكماً فإن كان مجهولَ الأصـل قلبت الألف واواً ثلاثياً كان أو مزيداً عليه ، وقلبت واواً أيضاً إن كان مزيداً على الثلاثـي ، سواء كانت الألف منقلبة عن الواو أو لا تقول رحيان في رحى / وإن كان آخر الاسم همزة فلا يخلو من أن يكون قبلها ألف أولاً فإن لم يكن قبلها ألف بقيت(٧) على حالها نحو : خطا آن في خطأ وإن كانت قبل الهمزة ألف فالاسم ممدودٌ والهمزةُ في آخره على أربعة أضرب : أصلٌ وبدلٌ من أصل وزائدةٌ في حكم الأصل، وللتأنيث ،

١١٣ ب

(١) ابن مالك : هو محمَّدَ بن عبدالله بن محمد بن مالك الجيَّاني ، الشيخ جمال الدين أبـو عبدالله المتوفي سنة ٦٧٢ هـ . تنظر ترجمته في : ابن الجزري = غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ١٨٠ والمقّرى أحمد بن محمد نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب ، القاهرة سنة ١٣٠٢ هـ ١/ ٤٢٧ . وابن الكتبي، ابن شاكر، فوات الوفيات ٢/ ٤٥٢، والسيوطي بغية الوعـاة ١/ ١٣٠ والخضـري، حاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ٧.

(٢) ينظر السيوطي ، همع الهوامع ١/ ٤٣.

(٣) الأندلسي : هو القاسم بن أحمد بن النوفق بن جعفر الأندلسي المتوفي ٦٦١ هـ تنظر ترجمته في: الحمَوي ، ياقوت ، معجم البلدان ١٦/ ٢٣٤ . والسيوطي بغية الوعاة ٢/ ٢٥٠ .

(٤) ينظر الرضى، شرح الرضى على الكافية ٢/ ١٧٢ .

(٥) الزمخشري : «المقصور ما في آخره ألف نحو العصا والرحى» (الزمخشري، المفصل / ص ٢١٧)

(٦) ب = «حقيقه» . ساقطة .

(٧) النسختان : «بقي»

فإن كانت للتأنيث قلبت الهمزةُ واواً نحو : حمراوان في حمراء، وإن كانت أصلاً بقيت الهمزة على حالِها نحو : قرآن في قرء وان كانت بدلاً من أصل جاز فيها الإبقاء والقَلْبُ إلى الواوَ نحو : كِساوان وكساءان في كساء وكذا جاز الأمران إن كانت الهمزة زائدةً في حكم الأصل كعَلْيان ، والهمزة فيه زائدةٌ للإلحاق وقيل إنها بَدلٌ من ياء مزيدة للإلحاق.

الأسم الصحيح : -

والأسم الصحيح نحو : زيْدٌ والملحق به نحو : ظبيٌ والمعتلُّ الياء نحو : قاضي / ألحق بآخره ألف أو ياء ونون من غير تغيير تقول : جاءني الزيدان والظبيَان والقاضيَان، ورأيت الزيدَين والظبْيَين والقاضِيَيْن وهكذا في الجرّ

١٣ أ

وتحذف نون التثنية لإضافة التثنية إلى اسم آخر لقيام نونها[١] مقامَ التنوين توجب انقطاع الكلمة والإضافة توجب الاتصال فبينهما تناف ، وحذفت تاء التأنيث التي قياسُها أن لا تحذف في آخر المثنى ، كشجرتان ، في خصيتين واليتين ، على خلاف القياس مع جواز إثباتها بالاتفاق .

وإذا أُضيف مثنى إلىٰ مثَنى جاز أن يجعل المثنى المضاف جمعاً في اللفظ بشرط أن يكون المضاف متصلاً بالمضاف إليه كالرأس واليَد والرِّجل متَّصل بالشخصَ وإنَّما جُعِلَ الأول جمعاً كيلا يجتمع المثنيان كما في قوله تعالى في قراءة عبدالله[٢]. ﴿ فاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا﴾[٣] فالأيْمان جمع في اللفظ ومثنى في المعنى.

---

(١) ب = «نونهما»

(٢) هو عبد الله بن مسعود المتوفي سنة ٣٢ هـ

تنظر ترجمته في: ابن الجزري ، غاية النهاية ١/ ٤٥٨ والجاحظ ، البيان والتبيين ٢/ ٥٦.

(٣) من الآية ٣٨ من سورة المائدة.

الطبري : «حدثنا أبي عن سفيان عن جابر عن عامر قال في قراءة عبدالله (السَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقطعُوا أيمانهما) وقرأ قتادة ـ أيديهما» (الطبري، محمد بن جرير ، تفسير جامع البيان عن تأويل آي القرآن ـ تحقيق محمود محمد شاكر ، وأحمد محمد شاكر ، القاهرة دار المعارف ٣/ ٢٩٧).

١١٤ ب

وقد يثنى الجمع على تأويل / الجمَاعَتَيْنِ والفَرِيقَين كَمـا في الحـديث: (مَثَلُ المُنَافِقِ كالشَّاهِ العَائِرَةِ بيْنَ الغَنَمَيْنِ)[١] بين القطيعين من الغنم .

المجموع :

المجموع آسم دلّ على آحاد يُقصد[٢] تلك الآحاد بحروف مفردة بتغيُّرٍ مّا سواء كان ظاهِراً بالحروف كمسلمينَ ، أو بالحركة كـأُسْدٌ ، أو بهما كرِجالٍ ، أو تقديراً كفُلْك[٣]، وهو مفرد إن جعل ضمه كضمةِ قُفْلٍ[٤] وجمع إن جعـل ضَمَّـه كضمة أُسْدٌ فنحو : تَمْرٌ وَرَكْبٌ ليسَ بجمعٍ عِنْدَ سيبوَيه[٥] بل الأَوَّلُ اسم جنس/ والثَّاني اسم جمع وقال الاخفش : جميع أسماء المجموع التي لها آحاد من لفظها كحامل وراكب جمع[٦] وكذا أسماء الأجناس إن كان لها مفـرد من لفظهـا عنـد الفرّاء[٧] كتَمرٌ وتَمْرةٌ وأما أسماء الأجناس وأسماء الجَمْع التي لا واحد لها من لفظها نحو : إبِلٌ وغَنَمٌ وترابٌ فليس بجمعٍ بالاتّفاق .

١١٤ أ

والمجموع نوعان : صحيح ومكسر :

فالصحيح ما سَلِمَ فيه واحدهُ من تغيُّرٍ معَ زيادةٍ وهو المذكّر إن لحق آخـر مفرده واوٌ مضـموم ما قبلها في الرفع أو ياء مـكسور ما قبلها في النَّصب والجرِّ ونون

---

(١) ينظر : «أحمد بن حنبل ، مسند: ٢/٣٢.

(٢) ابن مالك : «كل أسم دل على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه فهو جمع واحد مقدّر إن كان على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه ، وإلاّ فهو أسم جمع فإن كان له واحد يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة وفي الدلالة عند عطف أَمْثالِه عليه فهو جمع»

(ابن مالك ، تسهيل الفوائد ص ٢٦٧)

(٣) ب = «كعلك» تصحيف.

(٤) ب = «فعل» تصحيف.

(٥) ينظر سيبويه ، الكتاب ٢/٢٠٣ .

(٦) ينظر آبن مالك ، تسهيل الفوائد ص ٢٦٧

(٧) ينظر ابن مالك ، المرجع السابق ص ٢٦٧

ليدل على أن معه أكثر من جنسه فإنْ كان آخره ياءً ملفوظةً كانت أو مقدرةً قبلها كسرة حذفت الياء في الرفع نحو : قاضُون أصله قاضيُونَ فنُقِلتَ ضمةُ الياء إلى ما قبلها بعد سَلْبِ حركة ما قبلها فحذفت الياءُ لالتقاءِ الساكنين وكـذا في الجرِّ والنصب نحو : قاضين أصلُه قاضيين فحذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكَسرتين والياءَين وحُذفت إحدى الياءَين لالتقاء الساكنين .

وإن كان آخر الاسم ألفاً مقصورةً حذفت الألف لالتقاء الساكنين وبَقي ماقبْـل الألف على حاله أي حرف كان مفتوحاً لتدلّ[1] الفتحة على الألف نحو : مصطفَوْن في الرفع/ ومصطفَين في النصب والجرّ أصلُهما مصطفَيُون ومصطفيِين يعنـي قد يكون ما قبل الواو مضموماً لفظاً نحو : مسلمُون وقد يكون تقديراً نحو : مصطفَين لأن أصلهما مصطفَيُون ومَصطفَيين كما ذكر آنفاً .

١١٥ ب

وما يجمع بالواو والنون إما اسمٌ أو صفةٌ فإن كانَ اسمـاً فشرطُـه العلميّةُ/ والعقل وقيل العِلْمُ والذكورةُ فإذا انتفى واحد منهماً لم يجمع بالواو والنوَن والمراد بالمذكرَ أن لا يكون فيه تاء التأنيث فلذلك يجمع طلحة بالواو والنون وإن سُمىَ به مذكراً وإن كان صفة كأسم الفاعل والمفعول فشرطه خمسة :

١١٥ أ

أحدها : أن يكون عاملاً نحو : الرجالُ قائِمُون .

والثاني : أن لا يكون أَفْعَل الذي[2] مؤنثه فَعْلاء نحو : أَحْمر حَمْراء .

والثالث : أن لا يكون فَعْلاَن الذي مؤنثه فَعْلَى نحو : سكْران وسكْرى .

والرابع : أن لا يستوى في الصفة المذكر والمؤنـث نحـو : جرِيحٌ بمعنـى المَفْعُول وصبُور بمعنى الفاعِل.

والخامس : أن لا يكون فيه تاء التأنيث لفظاً أو تقديراً نحو حائض إذا أريد به

---

(١) أ = ليدل، تصحيف.

(٢) ب = الذي هو،



الثبوت وحصول ذلك المعنى كانت التاء مقدرة لجريه على المؤنث خالياً عن علامة التأنيث وإن أريد به الحدوث كانت التاء لفظاً. وتُحذف نون الجمع بالإضافة لِمَا مر في التثنية ونحو : ثُبُون[1] وأرَضُون وآخرُون وأوزّون شاذ.

والجمع الصحيح الذي للمؤنث: ما لحق آخر مفرده ألفٌ وتاء سواء كان اسماً أو صفةً من العقلاء أو غير العقلاء وشرط اللفظ الذي يراد جمعه بالألف والتاء إذا كان مفردُهُ صفةً ، ولذلك المفرد مذكر جُمع ذلك المفرد بالواو والنون لئلاً تلزم مزيدة/ الفرع على الأصل وأما إذا لم يجمع مذكره بالواو والنون كفعلاء فعل ، وفعلى فعلان ، وما يستوى فيه المذكر والمؤنث كجريح فلا يجمع بالألف والتاء حملاً للمؤنث على المُذكر/ الذي لا يجمع بالواو والنون فلاَ يُجمع نَحْوَ حَمْراء وسكراء وجَريح وصَبُور بالألف والتاء. وإن لم يكن له مذكر فشرطه أن لا يتجرّد من التاء نحو : حائِضة فإنه إذا اعتُبر فيه الثبوت يكون صفة مشبهةً فيستعمل بغير تاء نحو : حائِضٌ وطالِقٌ فيُجمع على حَوائِض وطَوالِق وإن اعتبر فيه الحدوث لم يكن صفةً مشبهةً نحو : حائِضة فيجمع على حائضاتٍ ، والاسم الذي قصد جمعهُ بالألف والتاء إن لم يكن صفة أي أسم فاعل بل كان أسماً وكذا الصفة المشبهة جمع بالألف والتاء من غير اعتبار شرط نحو : طَلَحاتٍ وزينيات وقيل الأسماء التي فيها التاء مقدّره كالنَّار وغيرها من غير الحقيقي لا يطَّرد فيها الجمعُ بالألف والتاء بل هو فيها مسموعٌ كالسمٰوات .

١١٦ ب — أ

جَمْعُ التَّكسِير : -

جَمْعُ التكسير ما تغيّر بناءُ واحدِه من حيث نفسُه والأمورُ الداخلةُ فيه[2] فلا

---

(١) جماعات متفرقة.

ينظر (الزمخشري ، أساس البلاغة ص ٧٠ مادة ثبو)

(٢) ابن هشام : «ما تغيرت فيه صيغة الواحد إما بزيادة كصِنْو وصنوان، أو بنقص كتُخمة وتُخَم، أو=

ينتقض بجمع السلامة لأن تغيّره بلحوق الحروف وذلك التغيّر إما بزيادةٍ كرجالٍ في رَجل أو بنقصانٍ كأُزْر في أزرار أو في الهيئة كسُقُف في سَقْف أو بالتقدير كما في الفُلْك فإنه جمعٌ إنْ قدّر ضمه كضمة أُسْد ومُفرد إن قدّر كضمةِ قُفْل.

والمجموع ينقسم إلى جمع قلةٍ وجمع كثرةٍ : فجمع القلّةِ ما استفيد منه العشرة فما دونها إلى الثلاثة بلا قرينة ، وبقرينة يستفاد منه ما فوق العشرة إلى مالاَ نهاية له وأمثلتُه أَفْعُلٌ وأَفْعَالٌ وأفعِلةٌ وفِعْلَةٌ وما عدا ذلك المذكور من الأوزان جمع كثرة يطلق بلا/ قرينة على ما فوق/ العشرة إلى مالا نهاية له ويطلق بقرينة على ما دون العشرة إلى الثلاثة وقد يستعار أحدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى : ﴿ثَلاثَةَ قُرُوْءٍ﴾[1] مع وجود أَقْرَاء وقيل الجمع الصحيح مذكراً كان أو مؤنثاً من الجمع القلّة ، والحق إن جمعي الصحيح لمطلقٍ من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما ولا يمكن حصر أوزان الجموع المكسَّرة على عدد إلاّ بالاستقراء أو النَّص عن العرب ، وحصر الزَمَخْشَري[2] أوزانَ ما ليس فيه حرف زائد على عشرة أمثلة[3].

١١٧ ب — ١١٧ أ

أفعالٌ فِعالٌ فُعُولٌ فِعْلانٌ أَفْعُلٌ فُعْلانٌ فِعَلَةٌ فُعْلَةٌ فِعْلَةٌ فُعَلَةٌ .

= بتبديل شكلٍ كأُسْد ، وأسد ، أو بزيادة وتبديل شكل كرجالٍ أو بنقص وتبديل شكل كرُسُل أو بهن كغِلْمَان»

(ابن هشام ، أوضح المسالك ٤/ ٣٠٧)

ابن عقيل : «جمعُ التكسير هو مادلّ على أكثر من اثنين ، بتغييرٍ ظاهر كَرَجُلٍ ورِجالٍ أو مقدرٍ كفُلْك للمفرد والجمع»

(ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢/ ٤٥٢)

(١) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

(٢) الزمخشري هو : «أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي المتوفي سنة ٥٣٨ هـ تنظر ترجمته في :

ياقوت الحموي ، معجم البلدان ١٩/ ١٣٦ ، وابن الأنباري ، نزهة الألباء ص ٢٩٢ ، وطاش كبري زاده مفتاح السعادة ١/ ٤٣١ ، وابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ٤/ ١١٨ .

(٣) يُنظر الزمخشري ، المفصل في علم العربية ، ص ١٩٠ .

المَصْدَرُ : -

المصدر هو اسم الحدث الجاري على الفعـل والحـدَث[1]. هو المعنى القائم بالغير سواءٌ صَدر عن ذلك الغَير كالضَّرْب والمَشْيِ أولا كالطُّوُل .

ومعنى جريانه على الفعل، أن يكون له فعلٌ ويكون المصدر بياناً لمدلول ذلك الفِعل نحو : ضَرَبْتُ ضَرْباً ، وإنما عرَّفنا المصدر هنا مع تقديم المفعول لأن المُراد بالمصدر هنا هو المصدر العامِل لأنَّ كل مَصْدَرٍ لاَبُدَّ له من فعل من لفظه ، وليس كل مفعولٍ مطلق كذلك نحو : وَيْلَهُ وَوَيْحَهُ مما لا يُشتَقُّ منه الفعل ويعمل المصدر المنوَّن والمضاف عَمَل فعلِه المشتق منه إذا كان بمعنـى الفعـل مع أن المصدرية فلذا لا يَعْمل اذا كان مصغراً أو موصوفاً لأن التصغير والوَصف مانعان عن تقدير أن وكذا لا يعمل إذا كان مقدراً بالحال لانَّ أن لا تدخل على الحال لإنَّها من حروف الاستقبال فلا يقال عجبتُ من ضَرْب زيدٍ عَمْرواً الآن/ وكذا لا يعمل إذا كَان مفعولاً مطلقاً، ولا يعمل أيضاً إذا كان للنوع والعدد أو التأكيد لأن الفعلَ لا يدل على النوع والعدد والتأكيد/ ولا يعمل أيضاً إذا كان معرَّفا باللام ولا يجـوز تقديم معموله عليه إلاَّ إذا كان ظرفاً وإذا كان الفعل متعدّياً يكون مصدره متعدياً ، وإذا كان لازماً كان مصدره أيضاً لازماً .

١١٨/أ — ١١٨/ب

ويعمل المصدر مضافاً لأن إضافته لفظية وإضافة المصدر المتعدِّي على خمسة أنواع : نَوْعٌ يضافُ إلى فاعِله ويذكر مفعولَه[2] منصوباً أو يترك ذكره نحو : عَجِبْتُ مِن دقِّ القَصَّارِ الثَوْبَ ، وفاعله مجرورٌ لفظاً مرفوعٌ محلاً.

ونوعٌ يضافُ إلى مفعوله ويذكر فاعله مرفوعاً أو يترك ذكره إذا وجدت القرينة على كَونِهِ مفعولاً ومِن القرينة استحالة قيام المصـدرية نحـو : عَجِبْتُ مِن أَكْل

---

(١) ابن هشام: «الأسم الدال على مجرد الحدث إن كان علماً». (ابن هشام، أوضح المسالك ٣/ ٢٠٠)

(٢) ب = «فعله»

الخُبْزِ ، والمفعول سواءٌ كان مفعولاً به نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ اللصِّ الجَلاَّدُ ، أو مفعولاً له نحو : عجبت من ضرب التأديب أو مفعولاً فيه نحو : عجبت من ضربِ يوم الجمعة . فالمفعول مجرور لفظاً ومنصوب محلاً . ونوع يضاف إلى مفعول قائمٍ مقام الفاعل نحو : عَجِبْتُ من ضَرْبِ زَيدٍ أي من أنْ ضُرِب زَيدٌ بأن ضُرِبَ ههنا مبني للمفعول .

وإذا أضيف إلى الظرف جاز أن يعمل فيما بعده رفعاً ونصباً نحو : أعجَبني ضربُ اليومَ زيدٍ عمرواً ، وقد يكون منصوبَ المَحلِّ إن أوِّلَ بفعل معروف مع أن ، أو مرفوعه أن أوِّل بفعل مجهول بأن .

وأمَّا المصدر اللازم فنوع واحد يضاف إلى فاعله نحو: / أعجبني ذَهَابُ زَيدٍ ويضاف إلى الظرف بعد أن اتّسع وأجرى مجرَى المفعـول به فيكون المصـدر بمنزلة المتعدّي نحو : أعجبني ذَهابُ اليومَ زيدٍ .

119 / ب

وقَدَ يَعْمَلُ المصدر معرَّفاً باللام نحو : /

١٤ ـ كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعاً[1] .

وإذا كان المصدر مفعولاً مطلقاً من غير اعتبار إبداله من الفعل سواء كان الفعلُ مذكوراً نحو : ضَربت[2] ضربةً زيداً أو مقدّراً جائز الإظهار نحو : ضربـاً

---

(١) هذا عجز بيت للمرار الأسدي وصدره :

لَقَدْ عَلِمَتْ أولي المُغيرَةِ أنني

ويروي ، لقيت ، وعند الزمخشري كررت .

الشاهد : «كررت وعن الضرب» حيث تنازعا في قوله مسمعاً بكسر الأول اسم رجل فالأول فعل والثاني اسمَ .

ينظر البيت في : سيبويه الكتاب ١/ ٩٩. وابو علي الفارسي، الإيضاح العضدي / ١/ ١٦١، والزمخشري، المفصل ٢٢٤، والصبان، حاشية الصبان ٢/ ١٠٠. والبغدادي خزانة الأدب ٣/ ٤٣٩ .

(٢) ب = عجبت» .

زيداً فالعمل للفعل لأصالته في العمل، وإذا كان المصدر المفعولَ المطلق بدلاً من الفعل وهو مما كان حذف فعلِه لازماً نحو: سَقياً لَه وشكراً وحمداً له، وعند سيبويه[1] العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل، وعند السيرافي[2] العامل هو الفعل المقدّر لأنَّه أصل في العمل[3].

ويجوز العطف على الفاعل والمفعول المضاف إليهما المصدر باعتبار اللفظ والمَحل نحو: أعجَبَني ضَرْبُ زَيدٍ وَعمروٍ بجرِّ عمرو ورفعه بالعطف على الفاعل، وكذا يجوز الوجهيين في العطف على المفعول نحو: أعْجَبَني ضَرْبُ اللصِّ الجلاّد الطرّارَ[4]، وكذا يجوز وصفهما بالاعتبارين نحو أعجَبني ضَرْبُ زَيدٍ العاقِلُ بالجر والرفع في الفاعل وبالنصب والجر في المفعول وكذا سائر التوابع.

ولا يضمر الفاعل في المصدر لئلا يؤدي إلى تثنيتين وجَمْعين في لفظٍ واحدٍ لأنه إذا أضمر الفاعل في المصدر لأضمِرَ في المثنى ولو أضمر فيه لزم اجتماع تثنيتين فيه: تثنيةُ المصدر باعتبار لفظه إذا كانَ للنوع أو[5] العدد وتثنية الفاعل، وكذا في الجَمْعِ ومَصدرِ الثلاثي سَماعي وفي غيره قياسي/ ١٢٠ أ

---

(١) ينظر سيبويه، الكتاب ١/ ١٦٠

(٢) السيرافي هو: «أبو سعيد الحسن بن عبدالله المتوفي سنة ٣٧٨ هـ تنظر ترجمته في: ابن خلِّكان، وفيات الأعيان ١/ ٣٦٠ والبغدادي، تاريخ بغداد ٧/ ٣٤١ وياقوت الحموي، معجم البلدان في سيراف، والقُرَشي محيي الدين، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، حيدر آباد، ١٣٣٢ هـ ١/ ١٩٦ والقفطي إنباه الرواة ١/ ٣١٣، والسيوطي، بغية الوعاة، ٢/ ٥٠٧ وشوقي ضيف، المدارس النحوية ص ١٤٥

(٣) ينظر، الرضى، شرح الرضى على الكافية ١/ ١١٦.

(٤) الزمخشري: «الذي يَطْرُر الهمايين والصُّرَر. وضربه. فطرّيَدهُ وأطرهُا» (الزمخشري، أساس البلاغة. طرر)

(٥) ب = «و»

إسمُ الفَاعِل : -

وهو مشتق من يَفْعِلُ لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث[١] ويعمل عمل يَفْعِل من فعله أي يعمل عمل المضارع المبني للفاعل المشتق من مصدره سواء كان فعلُه لازماً أو متعدياً بشرط أن يكون اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال أو الاستمرار نحو : زَيدٌ ضَارِبٌ غلامَه اليومَ أو غداً لأن/ عَمَلَه بمشابهته الفعل المضارع لفظاً ومعنى فلذا لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي لفِقدان المشابهة معنىً . ويعمل إذا أريد بالماضي حكايةَ حال ماضيه لكونه مضارعاً في الأصل نحو قوله تعالى : ﴿ وكَلْبُهم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بالوَصِيد ﴾[٢] ؛ فإنَّ ذراعَيه منصوبٌ بباسط مع أن البَسْط في قصةِ أصحابِ الكَهف ، وأجاز الكسائيُّ عملَه بمعنى الماضي[٣] مستشهداً بتلك الآية وإذا كان بمعنى الاستمرار يجوز إعماله اعتباراً بحصة الاستقبال وعدمه اعتباراً بحصة الماضي .

١٢٠ / ب

ولا يعمل إذا كان مصغَّراً أو موصوفاً بصفة تأخَّر معمولُها عن الصفة ، وإذا قدِّم معموله على الصفة جاز إعماله نحو : هَذا رَجُلٌ ضارِبٌ زيداً ظَرِيفٌ ، وإنما لا يعمل مصغراً لأنَّ التصغير في معنى الوصف فرُجَيْلٌ بمعنى رجلٍ حقير فلا يقال : زيدٌ ضُوَيْرِبٌ[٤] عمرواً .

---

(١) ابن مالك : هو الصفة الدالة على فاعل جاريةٍ في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه او معنى الماضي . »

(ابن مالك ، تسهيل الفوائد ص ١٣٦)

ابن هشام: «هو مادَل علَى الحدث والحدوث وفاعله» .

(ابن هشام ، أوضح المسالك ٣/ ٢١٦) .

(٢) من الآية ١٨ من سورة الكهف .

(٣) ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب ٢/ ١٩٦ . وابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢/ ١٩٢ والصبان ، حاشية الصبان ٢/ ٣٩٢.

(٤) ب = «ضربت»

ولا يعمل عند البصريين[1] إلا بالاعتماد على أحد الأشياء الستة وهي : المبتدأ إما في الحال نحو : زَيدٌ ضاربٌ أخوُه ، أو في الأصل نحو : كان زيدٌ ضارباً أخوهُ ، والموصوف نحو : مررت برجلٍ ضاربٍ أخوهُ عمرواً ، والموصول نحو : الضاربُ زَيْدٌ عمرواً .

١٢١ أ

وذو الحال نحو : مَررت برجلٍ/ ضارباً أخوه عمرواً، والاستفهام ملفوظاً كان أو مقدَّراً نحو : قائمٌ الزيدانِ أو قاعدان والنفي سواء كان حرف النفي أو معنى النفي أو أسماً جارياً مجرى حرف النفي ، وإنما اشترطوا الاعتماد فيه لأن طلبه المفعولَ على خلاف وضعه لأن وضعه للذات المتَّصفة بالمصدر وهي لا تقتضي فاعلاً ولا مفعولاً .

ويعمل عند الأخفش والكوفيين[2] بلا اعتماد على هذه الأشياء الستة .

١٢١ ب

إذا استعمل اسم/ الفاعل باللام يعمل مطلقاً سواءٌ كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال تقول : مَرَرْتُ بالضارب أبوه زيداً أمس ، وإذا كان اسم الفاعل متعدياً معرفاً باللام حذف النون منه إذا كان مثنى أو مجموعاً ويذكر مفعوله بعده نحو : الضاربا زيداً وَالضاربو[3] زيداً .

وإذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت إضافته[4] إلى ما بعده مما يكون في المعنى مفعوله ولا ينصب على المفعولية لأنه لا يعمل بمعنى الماضي .

وتجوز إضافة اسم الفاعل اللازم إلى فاعله أي إلى فاعله الذي قبل الإضافة نحو : زيدٌ قائمُ الأبِ ، فإن الأبَ فاعلُ قائم .

---

(١) ينظر الصبان، حاشية الصبان ٢/٢٩٣ ـ ٢٩٤، والخضري، حاشية الخضري ١/٢٥.

(٢) ينظر السيوطي، همع الهوامع ١/ ٩٤. والأشموني، شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/ ٢٩٤.

(٣) أ = « الضاربوا » .

(٤) ب = « الإضافة » .

وتجوز إضافة اسم الفاعل المتعدِّي إلى مفعوله دون فاعله ، وعند الكسائي لا تجب إضافة اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي لأنه يعمل عنده بمعنى الماضي[1] . وان كان لاسم الفاعل معمول[2] آخر غير ما أضيف إليه .

وانتصابه بفعل مقدر نحو : زيدٌ معطي عمرو درهماً أمس ، فانتصاب درهما بأعطى المقدر . وان تغيَّرت[3]/ صيغة اسم الفاعل إلى أخرى بحيث تخرج عن حدِّ [١٢٢/أ] اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضرَّاب في ضَروب ومِضْراب وعليم وحَذِر مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله .

والمثنى من اسم الفاعل ، وكذلك المجموع منه مصححاً كان أو مكسراً مثل اسم الفاعل إذا كان مفرداً في العمل وشرطه .

وصيغته من الثلاثي المجرَّد على وزن فاعل ومن غيره على صيغة المضارع المعلوم بميم مضمومة موضوعة في موضع المضارعة مع كسرة ما قبل الآخر .

وإضافة اسم الفاعل لفظيةٌ إذا أريد به الحال أو الاستقبال ، وإذا أريدَ به الماضي معنوية/ ، وإذا أريد به الاستمرار فعند البعض معنوية اعتباراً بحصة [١٢٢/ب] الماضي ، وعند البعض لفظية اعتباراً بحصة الحال أو الاستقبال .

ويعطف على الفاعل والمفعول المجرورَين باعتبار اللفظ والمحل وكذا يجوز وَصفهما بهذين الاعتبارين نحو : زَيدٌ قائم الأب والأخُ بجرِّ الأخِ ورفعهِ ، وزيد قائم الأبِ العاقلُ بجر العاقل ورفعه وكذا سائر التوابع .

واعلم أن اسم الفاعل والمفعول لا يستعملان إلاّ بموصوف قبلهما نحو : زَيدٌ مكرِمٌ اصحابهِ بكسر الراء وفتحها مثل لهما[4] .

---

(١) ينظر ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢/١٠٦ ، والصبان ، حاشية الصبان ٢/٢٩٣ .

(٢) النسختان : « معمولا » .

(٣) النسختان : « تغير » .

(٤) أي مثالا لاسم الفاعل ولاسم المفعول .



آسمُ المَفْعُول

اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه ذلك الفعل[1] . وصيغتُه من الثلاثي المجرّد على وزن مفعول غالباً ، ومن غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم فاعله بميم مضمومة وفتح/ ما قبل الأخير لفظاً نحو : مُدْخَل من يَدْخُـل أو تقـديراً نحو : مُختَار وهو كاسم الفاعل في جميع الأحوال .

١٢٣ أ

وجواز إعماله في التثنية والجمع وأن يكون بمعنى الحال والاستقبال وفي اشتراط اعتماده على الأشياء الستة وفي عدم اشتراطه بمعنى الحال والاستقبال مع الألف واللام وعلته ما مرّ يعني يعمل إذا كان معرّفاً باللام سواء كان بمعنى الماضي أو الحال والاستقبال أي يعمل عمل الفعل المجهول فيرفع ما يقوم مقام الفاعل ، ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو : زَيْدٌ مُعطًى غلامَه درهماً الآن أو غداً أو أمس .

الصِّفَةُ المشبهة باسم الفاعل

الصفة المشبهة باسم الفاعل[2] من حيث إنّها تثنى وتجمع وتذكّر وتؤنّث نحو : كريم ، كريمان ، كريمون ، كريمتان ، كريمات .

١٢٣ ب

وصيغتها مختلفة/ على حسب السماع ولا تجري على قياس يُضبط بأصل إلا الألوان والعيوب منها ، فإنّ صيغتها فيهما قياسية كأسود وأبيض على وزن أفعل ،

---

(١) ابن هشام : « هو ما دل على حدثٍ ومفعوله » .
(ابن هشام ، أوضح المسالك ٣/٢٣٢) .

(٢) آبن كمال : « وعرّفوها بأنها اسم اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت : (آبن كمال ، الفلاح في شرح المراح ص ٦٧) .
آبن هشام : « وهي الصفة التي استحسن فيها أن تضاف لما هو فاعل في المعنى » . (آبن هشام ، أوضح المسالك ٣/٢٤٧) .

وإنما تعمل لشبهها باسم الفاعل فلذا اشترط في عملها الاعتماد على[1] أحد الأشياء[2] الستة التي ذكرت[3] في اسم الفاعل غير الموصول لأن اللام فيها لا تكون موصولة ولم يشترط الاقتران بالزمان لأن اقتران الزمان يخرجها عن كونها صفةً مشبهةً لأن الزمان يستلزم الحدوث والتجدد ، وهي تعمل عمل فعلها الذي اشتقت[4] من مصدره ، فان كريماً وحسناً مشتقان من الكرامة والحسن لذاتين متصفين بهما ولا تعمل إذا لم تعتمد على الهمزة/ أو على ما إلاَّ في ضمير الموصوف أو في متعلَّقه نحو : أحسن زيد ، وما حسن زيد .

١٢٤
—
أ

وعملها في الضمير العائد إلى الموصول نحو : مَرَرْتُ برجلٍ حسنٍ ، وعملها في مظهر من متعلقات الموصوف نحو : مررت برجل حسَنٍ غلامُه لأنه لمَّا اشترط الاعتماد لاَ بدَّ أن يكون فيه[5] ضميرٌ عائد[6] إلى مَا اعتمدت[7] هي عليه وهو إنما يكون اذا عملت[8] في ضمير الموصوف ، أو في متعلَّقه وهي لا تخلو[9] من أن تكون متلبسة باللام أو مجردة عنها ، وعلى التقديرين معمولها إما مضاف أو متلبس باللام أو مجرد عنها .

والمعمول في كل واحد من الأقسام الستة : إما مرفوع بكونه فاعلاً للصفة ، أو[10] منصوبٌ بتشبيه المعمول بمفعول اسم الفاعل في معمول المعرفة ، أو نصب

---

(١) النسختان : « إلى » .

(٢) أ = « أشياء » .

(٣) النسختان : « ذكر » .

(٤) النسختان : « اشتق » .

(٥) النسختان : « منه » .

(٦) أ = « عائد » ساقطة .

(٧) النسختان : « اعتمد » . ولعل الصواب ما أثبت .

(٨) النسختان : « عمل » . ولعل الصواب ما أثبت .

(٩) أ = « تخلوا » .

(١٠) ب = « و » .

على التمييز في المعمول النكرة هذا عند البصريين ، وعند الكوفيين فالنصب في الجميع على التمييز لأنهم يجوِّزون تعريف التمييز ، وعند البعض النصب في الجميع على التشبيه/ بالمفعول أو الجرّ في المعمول بإضافة الصفة اليه ، فقولنا حَسَنٌ وَجْهُهُ بتنوين الصفة وبرفع وجهه ، فوجهه فاعل الصفة أو بنصبه على التشبيه بالمفعول وبجرِّ وجهِهِ بإضافة الصفة إليه وحذف التنوين وكذلك حسَنُ الوجهِ برفع الوجه وبنصبه وجرِّه وحَسَنُ وجهِهِ كذلك بالرفع والنصب والجر وكذلك الحسن الوجه أيضا بهذه الوجوه وامتنع الحسن وجهِهِ لعدم جواز كون الصفة معرفاً باللام ومعمولها مضافاً لأن الإضافة حينئذ[1] لا تفيد/ خفة ، ولا يجوز أيضاً أن تكون الصفة معرفة ومعمولها نكرة نحو : الحسن وجهٍ وإن أفادت[2] الإضافة تخفيفاً بحذف الضمير من وجه لكنهم استقبحوا إضافة المعرفة الى النكرة ، وإذا كانت الصفة مجردة عن اللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف نحو : حَسَنُ وَجْهِهِ فسيبويه[3] وجميع البصرية يجوّزونها في ضرورة الشعر بالقبح ، والكوفيون[4] يجوّزونها بلا قبح في السّعة وغيرها .

124 ب

125 أ

اسم الفاعل الغير المتعدِّي الى مفعول . واسم المفعول الغير المتعدّي إلى مفعول مثل الصفة المشبهة كما ذكر من المسائل الست عشرة المذكورة في الصفة المشبهة فيرفعان الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان إليهما نحو : زَيْدٌ قائمُ الأبُ ومضرُوبُ الأبِ برفع الأب ونصبه وجره وإذا كانا[5] متعددين لا تجوز إضافتهما إليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول والمراد باسم المفعول غير المتعدي لاسْم المفعول المشتق من الفعل/ المتعدي الى مفعول

ب

---

(١) النسختان : «ح» . اختصاراً .

(٢) أ = « إفادة » .

(٣) ينظر سيبويه ، الكتاب ١/ ٢٢٩ .

(٤) ينظر الأزهري ، خالد ، شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٨٤ .

(٥) النسختان : «كان » .

واحد لأن اسم المفعول إذا بني منه أقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فيبقى اسم المفعول بلا مفعول ونحو : زَيْدٌ مضروبُ الغلام ، وإذا اشتق اسم المفعول من الفعل المتعدّي إلى مفعولين يتعدى الى مفعول واحد ومن الفعل المتعدي الى ثلاثة يتعدى الى اثنين وكذلك مثَل[1] الصفة المشبهة المنسوب نحو : زيدٌ تميميٌ الأب مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً . اسم الفاعل/ واسم المفعول والصفة المشبهة تجوز إضافتها إلى المفعول نحو : قاعد الغلمان ومضروب الاخوان وحسن الوجه الاّ إذا كان اسم الفاعل متعدياً فانه لا يضاف إلى فاعله لئلا يلتبس الفاعل بالمفعول لأنه لو قيل زَيْدٌ ضاربُ أباه لم يعلم أن أباه مفعول لضارب أو فاعله .

١٢٦
أ

اسم التفضيل[2]

اسم التفضيل اسم اشتق من فعل أي حدث لموصوف قام به الفاعل أو وقع عليه بزيادة على غيره في أصل ذلك[3] ولا يشتق إلاّ من الثلاثي المجرَّد ليس بلون ولا عيب لأن أفعل منهما لغيره نحو : أحمَر وأَعوَر وهو من حيث صيغتُه أفعَل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الأصل نحو : خير وشر لأن أصلهما أَخْيَرُ وأشْرَرُ وقد يجيء للمفعول على غير القياس نحو : أعذَرُ وألْوَم وأشْغَل وأشْهَر أي أكثر معذورية ومشهورية وملومية ومشغولية ، فلذا قلنا أو وقع عليه الفعل ليشتمل على قسمي أفعل التفضيل ؛ أعني ما مجاء للفاعل وما جاء للمفعول ولا يستعمل إلاّ بأحدِ الأشياء الثلاثة وهي من واللام والإضافة نحو : زيد أَفْضَلُ مِن عَمرٍو ،

(١) ب = «مثال» .

(٢) معظم النحاة يعنونون هذا الباب بـ (أفعل التفضيل) : قال الصبان : « قيل أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيراً وشرا لأنهما ليسا على زنة أفْعَل ، وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو أجهَل وأبخَل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل » (الصبان ، حاشية الصبان ٣/ ٤٣) .

(٣) الأشموني : « هو اسم لدخول علامات الأسماء عليه ، وهو ممتنع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل » .

(الأشموني ، شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣/ ٤٣) .

١٢٦/ب وزَيد أفضلُ النَّاسِ ، وزيدٌ الأَفْضَلُ ولا يضاف إلاَّ إلى ما هو بعض له ولا/ يجوز الجمع بين اثنين منها نحو : زيدٌ الأفضل من عمروٍ ولا يجوز ترك الجميع إلاَّ إذا علم المفضّل عليه نحو : الله أكبر .

ويضاف إلى معرفة ونكرة نحو : مررت بأفضل رجلٍ ، ويستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والتثنية/ والجمع إذا استعمل نكرة أي بمن ظاهرة أو مقدّرة ويفرد لفظه في جميع الأحوال نحو : زيد أفضل من عمروٍ ، والزيدان أفضلُ من عمروٍ ، والزيدون أفضل من عمروٍ ، وهند أجمل من دَعْدٍ ، والهندان أجملُ من دعدٍ ، والهندات أجمل من دعد . ١٢٧/أ

وإذا عرّف باللام يذكر ويؤنث ويثنى ويجمع ، وإذا أضيف جاز فيه الأمران وإذا استعمل أفعل للتفضيل مضافاً يرادُ به كثير التفضيل على ما أضيف إليه بشرط أن يكون المضاف إليه مشاركاً له في الوصف العام داخلاً في مفهوم اللفظ وخارجاً عنه بحسب الإرادة لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه نحو : زَيدٌ أفضلُ الناسِ ، وقد يراد به التفضيل على ما أضيف إليه وعلى غيره .

ويعمل في الفاعل المضمر المستتر والظروف والحال والجار والمجرور والتمييز مطلقاً ، لأن رائحة الفعل كافية في العمل فيها ، ولا يعمل الرفعَ في الفاعل المظهر لضعفه في العمل إلاَّ اذا صار بمعنى الفعل ، وإنما يكون بمعنى الفعل بأن يكون من حيث اللفظ صفة لشيء وهو في المعنى صفة لمتعلّق ذلك الشيء ويكون المتعلّق مفضلاً باعتبارين : أحدهما اعتبار موصوفه المنفي في الأفضلية والثّاني : ما يذكر بعد لفظ من في المفضولية نحو : مَا رَأيْتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلَ منه في عينِ زيد ، فأحسن صفة رجل[1] من حيث اللفظ وصفة/ الكحل من حيث ١٢٧/ب

---

(١) النسختان : «رجلاً» .

المعنى وتعلق الكحل برجل[1] لكونه مصروفاً[2] في عينه . واختلفوا/ في عمله في المفعول به ذهب الأكثرون إلى أنه لا يعمل[3] النصب في المفعول به مطلقاً[4] يعني سواء كان بمعنى الفعل أو لاً ، وقيل ينصبه إذا صار بمعنى الفعل ، أو معدولاً عن الجاري على الفعل ، كضَروب فإنه معدولٌ عن الضارب الجاري على الفعل .

١٢٨ / أ

الفعل

الفعل : ما دل على معنى في نفسه مُقْتَرِن[5] وضعاً بزمان في الثلاثة[6] وضعاً بزمان من الثلاثة[7] : ماض إنْ دلَّ على زمان سابق على زمان التكلم . وحال إن دَلَّ على زمان التكلّم ومستقبل إن دلّ على زمان آت . وان كان مبهماً باحتمال الحال والاستقبال يسمى مضارعاً ، وفيه أقوال : أحدها : انه مشترك بين الحال والاستقبال ، وثانيهما حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ، وثالثها أنه بالعكس ويختص الاستقبال بنوني التأكيد ولا للنهي والدعاء نحو : يَرحَمُكَ الله ، ولام الأمر والسين وسوف ونواصب الفعل وهي : أَنْ ولن وكَي وإذن وكذا بإعماله في الظرف المستقبل نحو : يَضْرِب غداً ، وكذا بإضافته اليه : أزورك إذا تزورني ، فإذا معمول أزور فأضيف الى تزورني فتعيَّنا به للاستقبال ، وكذا بأدوات الشرط غير إذ ولوْ .

ويختص الحال بإعماله في الظرف الموضوع للحال نحو : يَضْرِبُ زيدٌ الآنَ والساعةَ ، وبلام الابتداء وينقلب معنى المضارع إلى الحال بدخول لو ولم ولمّا

---

(١) النسختان : « برجلا » .

(٢) أ = معزوفا « تصحيفا » .

(٣) النسختان : « يعملون » .

(٤) ينظر الصبان ، حاشية الصبان ٣/ ٥٥ .

(٥) أ = « مقترن » مكررة .

(٦) ينظر تعريف المؤلف للفعل في ص ١٢٥ .

الجازمتين لأنهما لنفي الماضي ، وينقلب معنى الماضي إلى الاستقبال بدخول/ [1] أدوات الشرط لأنها للاستقبال سوى لو ولما الحينيتَين[2] فانهما للماضي ويقرّب[3] معنى الماضي/ عن الحال بقد لأنها وضعت لتقريب الفعل من الحال .

١٢٩
أ

١٢٨
ب

وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي ومفتوحة فيما سواه .

ويعرب فعل المضارع إذا لم يتصل به نونا التأكيد ونون جمع المؤنث وإنما بني بنوني التأكيد لشدة اتصالهما بالفعل يكون بمنزلة جزء الكلمة فيكون آخر الكلمة بمنزلة وسط الكلمة فلا يدخل الإعراب وان دخل على النون يدخل على كلمة أخرى حقيقة ، وكذا بنونِ الجمع لأن ما قبلَها يكون ساكناً البتة فلا يقبل الإعراب . وإعرابه رفع ونصب يشارك[4] الاسم فيهما وجزم يختص به كالجَرّ بالاسم فالصحيح منه أي مالم يكن حرفه الأخير حرف علّة إذا كان مجرّداً عن ضمير بارز مرفوع متصل للتثنيةِ مذكراً كان أوْ مؤنثاً نحو : يَضْربانِ وتَضْرِبْنَ ، والمخاطب المؤنث نحو : يَضربُون وتضْرِبون ، والمؤنّث نحو : يضرِبنَ وتَضْرِبْنَ ، والمخاطب المؤنث نحو : تَضربين فهذه أربعُ صيغٍ يضربُ في الوحد الغائبِ المذكر وتضرب في الواحدة الغائبة المؤنث والواحد المُخاطب المذكر ، وأضرب في المتكلّم الواحد ، ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة حالة الرفع والفتحة حالة النصب لفظاً أي ملفوظين والسكون حال الجزْم نحو : هو يضربُ ولن يضربَ ولم يضربْ .

١٣٠
أ

وإذا اتصل بالمضارع/ الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع

---

(١) أ = « بدخول » مكررة .

(٢) أ = « الحيني» .

(٣) النسختان : « بقرب » تصحيف .

(٤) أ = « يشارك » مكررة .

بالنون حالة الرفع وحذفها في حالة الجزم والنصب نحو : يَضربان ، تَضْربانِ تضربون ، يَضربون ، وتضربين ولم يضربَا ، ولن يضربَا إلى آخره .

والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديراً لثقل الضمة على الواو والياء نحو : هو يدعو ويرمي . وبالفتحة لفظاً/ حال النصب لخفة الفتحة نحو : لن يدعَو ولن يرميَ ، ويحذف الواو والياء حال الجزم نحو : لم يغزُ ولم يَرمِ .

١٢٥
ب

والمضارع المعتل الآخر بالألف بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب تقديراً لأن الألف مدٌ ساكنة لا تقبل الحركة نحو : هو يرضى ولن يَرْضى وبحذف الألف حال الجزم نحو : لم يرضَ .

ويرتفع المضارعُ إذا تجرَّد عن الناصب والجازم نحو : يضربُ زيدٌ والعامل فيه عند الكوفيين[١] هو التجرد وعند البصريين موقع الاسم[٢] .

وينتصب بأن وكي وإذن ولن ، فلن عند سيبويه[٣] حرفٌ برأسه وعند الفرَّاء[٤] أصله لا فأبدلت ألفه[٥] نوناً . وعند الخليل[٦] لا أن فقصرت بتاء القليل كأيش في أيِّ شيء . وإذن أصله اذ أن فحففت ، وقيل أصلُه إذا الظرفية فنوّن عوضاً عن المضاف إليه ويجب انتصابه بان ان لم يقع قبلهما علم وما يؤدّي معنْاه كالتبيين والتعيين والانكشاف فإن وقع قبلها ذلك تكون[٧] مخففةً من الثقيلة لا[٨] الناصبة سواء دخلت/ على الماضي أو على المضارع نحو : علمت أن سيقومَ لأنَّ المخففةَ من

١٣١
أ

---

(١) ينظر ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم ٧٤ .

(٢) ينظر ابن الأنباري المرجع السابق مسألة رقم ٧٤ .

(٣) ينظر سيبويه ، الكتاب ١/ ٤٠٧ .

(٤) ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب ١/ ٢٢١ .

(٥) أ = « الفت » .

(٦) ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب ١/ ٢٢١ ، والرضى ، شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢١٨ .

(٧) النسختان : « تكون » تصحيف .

(٨) أ = «لا» .

الثقيلة مشابهةً بأن الناصبة فاختاروا للفرق فعل التحقيق قبل أن المخففة من الثقيلة ليعلم من أول الأمر أنها هي المخففة من الثيلة واذا وقع قبل أنْ فعل من أفعال الظّن جاز رفع الفعل ونصبُه ، أما رفعه فلكون أن مخففة من الثقيلة لأنّ الظن باعتبار رجحان الفعل شابَه العِلم . وأما نصبه فلكون ان ناصبة ، لأن الظنَ باحتمال النقيض يخالف العِلم فصار كسائر الأفعال .

وانتصابه بكى ، واختلف النحاة في أنها ناصبة / بنفسها وبإضمار أن بعد اتفاقهم أنها ناصبة بنفسها عند دخول اللام نحو : أسلمت لكي أدخلَ الجنّةَ ، قال الخليل والأخفش[1] . إنها حرف وانتصاب الفعل بعدها بإضمار أن وعند غيرهما والبصريين[2] أنها ناصبةٌ في جميع الأحوال ومعناها السببية أي سببية ما قبلها لما بعدها كما في المثال المذكور .

وانتصابه بإذن وجوباً بشرط أن لا يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع .

الأوّلُ : أن يكون ما بعدَها خبراً لما قبلَها نحو : أَنَا إِذَنْ أكرِمَك .

والثّاني : أن يكون[3] ما بعدها جزءاً للشرط الذي قبلَها نحو : إن تأتني إذن أكرمَك .

والثّالث : أن يكون ما بعدها جواباً للقسم الذي قبلها نحو : والله إذن لأخرُجَنَّ . ولا يقع المضارع بعد إذن في غير هذه المواضع معتَمداً على ما قبلها بالاستقراء وبشرط أن يكون / مدخولها مستقبلاً لأنها جوابٌ للقول وجزءٌ للفعل لأنك إذا قلت : إذن أُكرمَك في جواب من قال : أنا آتيك فقد أجبتَه بهذا الكلام ، وصيرت إكرامك جزءاً لإتيانه لأنّ الجواب والجزاء لا يتصور إلا في الاستقبال

١٣٢
أ

---

(١) ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب ١/ ١٥٧ والصبان ، حاشية الصبان ٢/ ١٧٩ ، ٣/ ٢٣٦ .

(٢) ينظر ابن الأنباري ، الإنصاف مسألة رقم ٧٨ .

(٣) ان زيادة للتوضيح .

وتعمل جوازاً وإن تقدمها[1] عاطف نحو قوله تعالى : ﴿ وإذَنْ لاَ يَلْبَثُونَ ﴾[2] في غير السبعة لأنَّ حرف العطف هنا نائب من العامل القوي فصار ما بعدها معتمداً على العاطف فيبطل عملها ، وَباعتبار كون الفعل مع الفاعل مفيداً مستقلاً من غير نظر الى حرف العطف صار في حكم عدم الاعتماد فيجوز إعمالها .

• وانتصابه بلن وهي موضوعة لتأكيد النفي في الاستقبال تقول : لا أفعل فإذا أردت التأكيد قلت لن أفعلَ غداً ، ولا يجوز لن أفعلَ الآن والمراد بالتأكيد / هو التصميم وإلزام العزيمة على ما أخبر به وما قيل إنها للتأبيد ليس بشيء وإلاَّ يلزم أن يكون في قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾[3] تناقض لأن لن تقتضي التأبيد وحتى تقتضي الانتهاء وهي تعمل في كل حال .

١٣١ / ب

وأنْ من بينها تدخل على الماضي والمضارع وتعمل مضمرة بعد ستة أحرف وهي حتى ولام كي ولام الجحد وأو بمعنى إلى أو إلاَّ وواو الصرْف والفَاء وتعمل بعد حتى إذا كانت[4] بمعنى كي أو الى لأن حتى حينئذ[5] تكون حرفَ جرٍّ فلا تدخل الفعل وإذا وجد الفعل بعدها يجب أن يكون الفعلُ من تأويل المصدر بأن المقدَّرة / بعدها فقولك : سرتُ حتى أدخلَ المدينةَ ، تقديرُه سرتُ حتى أن أدخلَها ، والفعل منصوبٌ بأن المقدرة لفظاً ومجرور محلاً بحتى .

١٣٣ / أ

اعلم أن للفعل الواقع بعد حتى حالتين :[6]

إحداهُما : أن يكون مستقبلاً أو في حكم المستقبل فينصب ألبتة .

---

(١) النسختان : « قومها » تحريف .

(٢) من الآية ٧٦ من سورة الإسراء . وفي أ = « واذن لا يلبثوا » وكلا القراءتين صحيح .

(٣) من الآية ٨٠ من سورة يوسف .

(٤) أي حتى .

(٥) النسختان : « ح » اختصاراً .

(٦) النسختان : « حالتان » .

والثَّانية :[1] أن يكون حالاً أو في حكم الحال فيرتفع لأنَّ حتى حينئذ[2] تكون ابتدائية : والمراد بالمستقبل أن يكون[3] مضمون الفعل مستقبلاً بالنَّظر إلى مضمون الفعل الذي قبله سواء كان ماضياً وقت الإخبار أو حالاً أو مستقبلاً يعني يجب أن يكون مضمون الفعل مترقباً بالنظر الى ما قبله ، ولا يلزَم أن يكونَ مترقباً عند الإخبارية لجواز قولك : سرْتُ أمس حتى أدخلَ البَلَد بنصب أدخلَ إذا قصدت به الإخبار عن الدخول المترقّب عند ذلك السير ولم يتعرض لحصوله وتضمر لام كي نحو : أَسْلَمْتُ لأدخلَ الجنّةَ ، وأدخل نصب بإضمار أن لأنَّ اللام حرف جرّ : جئتك لأن تعطيني حقِّي / بخلاف أخواتها . وتضمر بعد لام الجَحد ، وتسمى لام الجحد لمجيئها بعد النفي لأن الجحد عبارة عن نفي ما سبق ذكره نسبة ، وهي اللام المزيدة لتأكيد النفي نحو : لم أكن لأفعل وهي في الأصل من حروف الجرّ فزيدت هنا لتأكيد النفي فلا تعمل[4] في الفعل مراعاة للأصل . والفرق بين اللامين أن لام كي / بخلاف هذه ويختلف المعنى بحذف لام كي بخلاف لام الجحد .

١٣٢ ب

١٣٤ أ

وتضمر بعد أو بمعنى إلى ، أو إلاّ لأنَّك إذا قلت : لالزمنّكَ أو تَعطِيَني حقّي ، كأن المعنى لألزمنّك إلى أن تعطيَني حقي أو إلاّ أن تعطِيَني ، ولم تعمل بنفسها لأنها في الأصل من الحروف[5] العاطفة فلا تكون عاملةً وليست ههنا للعطف .

وتضمر بعد واو الصرف نحو : لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبن ، وسمِّيت واو الصرف لصرفها الكلمة من الجزم إلى النصب يعني لا تأكلْ مجزوم وتشربَ منصوب وتسمى واو الجمع .

---

(١) النسختان : « ح » اختصاراً .

(٢) النسختان : « الثاني » .

(٣) ب = لا يكون » .

(٤) النسختان : « يعمل » تصحيف .

(٥) النسختان : « حروف » .

وتضمر بعد الفاء التي في جواب الأشياء الستة وهي : الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمنّي والعرض ، لأن الجواب بالفاء لا يصح إلاّ بأن يكون ما قبل الفاء سبباً لما بعدها وسَببية ما قبلها لا تتحقق إلاّ بأحد هذه الأمور ، مثال الأمر : زُرْني فأكرمَك ، مثال النهي نحو: قوله تعالى :[1] ﴿ولاَ تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُم غَضَبِي﴾[2] ، ويندرج فيها الدعاء نحو : اللهم اغفر لي فأفوزَ ولا تؤاخذني فأهلِكَ، مثال النفي نحو : ما تأتينا فتحدثَنا ، مثال الاستفهام نحو : أين بيتُك فأزورَك مثال التمني نحو : ليتَ لي مالاً فأنفِقَه ومثال العرض نحو : ألاَ تَنْزِل فتُصيبَ خيْراً هذا عند البصريين[3] . وعند الكوفيين انتصابَ المضارع بنفس هذه الحروف من غير إضمار أن[4] وتضمر أن الناصبة / في المواضع المذكورة كثيراً من غير عمل لضعفها « وتَسْمعَ بالمعيدي خيرٌ مِن أنْ تَراه »[5] أو مع عمل شاذ .

١٣٣/ب

جوازم المضارع

وينجزم المضارع بالجوازم / وهي حروف وأسماء:

فالحروف خمسة : لم ، ولمَّا ،ولام الأمر ، ولا في النهي ، وإن[6] .

والأسماء إما ظروف أو غير ظروف .

فالظروف منها : أينَ ، وحيثُ، وإذ ما ، ومتى ، وأنَّى ، ومَهْمَا .

وغير الظروف : مَنْ ، ومَا ، وأي . وهذه الأسماء التسعة إنما تجزم[7]

---

(١) أ = « تع » اختصاراً .

(٢) من الآية ٨١ من سورة طه .

(٣) ينظر آبن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف : مسائل ٧٥، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٠، ٨٣ .

(٤) ينظر آبن الأنباري ، المرجع السابق : مسائل ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٣ .

(٥) سبق الحديث عنه في ص ١٥٤ .

(٦) أ = « وإن » ساقطة .

(٧) أ = « يجزم » تصحيف .

الشرط والجزاء لتضمنها معنى إن ، ومتى يجزم مع ما وبغيرها ولم لمطلق الانتفاء فيجوز انقطاع الانتفاء عن زمان الحال وعدمه بخلاف لمّا فإنه لاستغراق الانتفاء فلا يجوز انقطاع الانتفاء عن زمان الحال ، وهما ينقلان معنى المضارع إلى الماضي ، وينفيان فيه وحروف الشرط التي غير أن تجزم فعلاً واحداً وإن وسائر أسماء الشرط تجزم فعلين أحدهما فعل الشرط والآخر جزاء الشرط ، وكلمتان منها لا تجزمان عند أكثر النحاة وهما لَو[1] ولمّا الحينيتين[2] ، وإذْ وحيث يجزمان[3] مع ما ، ولا يجزمان بدونها .

وجزم المضارع مع كيف ما وإذ بعدم ما شاذ .

ويجزم المضارع بأن مقدرة ولا تقدر إلا بعد الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمنّي ، والعرض ، إذا وقع المضارع بعد هذه الأشياء مسبّباً لِمَا تقدَّم مع قصد تلك السببية وكلمة الشرط إنما عملت الجزمَ لأنهَّا تدخل على الجملتين فصاعداً وتجعلهما بمنزلةِ جملةٍ واحدةٍ فيحصل الثقل بطول الكلام فيعمل ما فيه الخفة وهو السكون ، فلذا لا تعمل أن المخففة من الثقيلة وان النافية هذا العمل ويسمى الفعل الأول شرطاً والثاني جزاءً لإتيان الأول في صورة / المسبِّب والثاني في صورة المسبَّب ولا يجب أن يكون بينهما سببية / ذهناً أو خارجاً فلذا صَحَّ قولك : إن تَشتمْني أكرمْكَ مع أن الشتم لا يكون سبباً للإكرام بحال إلاّ في الأداء، وجزم الشَّرط والجزاء إذا كانا مضارعَين وجزم الشرط فقط إذا كان الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً وجب لوجود العامل وقابلية المعمول لكونه معرباً مع عدم المانع .

١٣٦ / أ — ١٣٤ / ب

وإذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً جاز في الجزاء الجزم والرفع ،

---

(١) ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب ١/ ٢٠٨ .

(٢) ينظر ابن هشام المرجع السابق ١/ ٢١٥ .

(*) النسختان : « الحيني » .

(٣) ب = « يجزمها » .

والجزم أفصح لأنه معرب ، وأمَّا الرفع فلبطلان الجزم في الشرط لبنائه وبطل في الجزاء لوجود الحائل بينه وبين عامله وهو الشرط ، وإذا كان الجزاء ماضياً لفظاً نحو : إن خَرَجْتَ خَرَجْتُ أو تقديراً نحو : إن خَرَجْتَ لَمْ أَخْرُجْ ، وتدخل عليه قد لفظاً كما في قوله تعالى : ﴿ إن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ ﴾[1] أو منوياً كقوله تعالى : ﴿ وإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبت ﴾[2] أي فَقَد كَذَبتْ لم يجز الفاء في الجزاء لتأثير كلمة الشرط فيه بقلب معناه إلى الاستقبال فاستغنوا عن الرابطة نحو: إن أكرمْتَني أَكْرَمْتك ، وإن أكرمْتَني لم أكرمْكَ وإنما شرَطُوا عدم قد ليخرج عنه الماضي المحقق لأنه لا يؤثِّر فيه الشَّرط نحو : إن أَكْرَمْتَني اليَوم فقد أَكْرَمْتُكَ أَمْس لوجوب دخول الفاء ، وإن كانَ الجزاءُ مضارعاً مثبتاً أو منفياً بلا جاز فيه الفاء وعدمُه لعدم تأثير كلمة الشرط في تغيّر معناه بخلاف المنفي بلم ولَن ، / وإذا لم يكن الجَزاءُ ممَّا ذُكر ولا يكون ذلك إلاَّ بأنْ يكون جملةً اسمية نحو : ﴿ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُونَ ﴾[1] أو أمراً نحو : ﴿ إنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتبِعُوني ﴾[2] أو نهياً نحو : ﴿ فإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِناتٍ فَلاَ تَرْجِعُوهُنَّ ﴾[3] أو كان ماضياً بقَد لفظاً نحو : ﴿ إن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ ﴾[4] أو بقد معنىً / نحو : ﴿ وإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ ﴾[5] ، أي فَقَد كَذَبت ، أو منفياً بلم ولمَّا وما فالفاء واجبٌ ، ويجب الفاء أيضاً إذا كان الجزاء جملةً فعليةً غير متصرِّفة نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً ﴾[6] لعدَم تأثير حرف الشرط فيها بقلبِها[7] إلى الاستقبال وإذا

١٣٧ / أ

١٣٥ / ب

---

(١) من الآية ٧٧ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ٢٧ من سورة يوسف . وهي في النسختين : « إن كان قَميصهُ قُد من دُبُرٍ » .

(١) من الآية ٣٤ ن سورة الأنبياء وهي في النسختين : « فَإِنْ مِتَّ فهُم الخَالِدُون » .

(٢) من الآية ٣١ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ١٠ في سورة الممتحنة .

(٤) من الآية ٧٧ من سورة يوسف .

(٥) من الآية ٢٧ من سورة يوسف .

(٦) من الآية ١٩ من سورة النساء.

(٧) ب = « بقللها » تحريف .

كان الجزاءُ جملةً اسميةً جاز استعمال إذا للمفاجأة[1] موضع الفاء كقوله تعالى: ﴿وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بما قَدَّمَت أيْدِيهِم إذَا هُم يَقْنَطُونَ﴾[2] إذ كان تقديرُه فَهُم يَقْنَطُون [3] وإنما قَيّدْنَا الجملةَ الاسميةَ لأنَّ إذا [4] للمفاجأة لا تدخل على الجملةِ الفعليةِ .

الأمـــر

الأمر لفْظَةٌ يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة ومن غير الفاعل المخاطب باللام[5] وقد تضمر اللام للضَّرورة ، وبعد الحذف إن كان الثَّاني متحرِّكاً ابتدىء بحركته نحو : ضَعْ من تَضَعُ ، وإن لم يتحرَّك الثَّاني جيء بهمزة الوَصل ثم الهمزة مضمومة إن كان الفعلُ ثلاثياً مضموماً عينه نحو : أنصر وهمزة قطع مفتوحة إن كان رباعياً نحو : أكرم ، وفيما سواها مكسورة .

وهو مَبْنِيٌّ ومُعْـرَبٌ ، فالمبنـي ما حذف منـه حرف المضارعـة / لأن علّـة الإعراب هي الحرف فبني بحذفه لأن الأصل في الأفعال البناء ، وبني على الأصل في البناء وهو السكون لزوال مشابهة الاسم بحذف حرف المضارعة وحكم هذا

١٣٨
أ

---

(١) أ = « المفاجات » تحريف .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة الروم .

(٣) ب = « إذ كان تقديره منهم فهم يقنطون » ساقطة ..

(٤) ب = « إذ » .

(٥) ابن فارس : « الأمر عند العرب ما إذا لم يفعلْهُ المأمور به سمي المأمور به عاصياً » .

(ينظر ابن فارس الصاحبي ص ١٨٤) .

الزمخشري : « وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا تخالف بصيغته صيغته إلاَّ أن تنزع الزائدة فتقول في تضَع ضعْ » .

(٦) لزمخشري ، المفصل ص ٢٥٦) .

الرَّضى : « الأمر صيغة يُطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة .

(الرضى ، شرح الرضى على الكافية ٢/٢٦٧) .

حكم المجزوم يعني إن كان صحيحاً اسكن آخره نحو : أُنصر ، وان كان معتلاً حُذِف آخره نحو : أغزُ ، وارمِ ، هذا عند البصريين[1] وعند الكوفيين[2] أمر المخاطب المعروف أيضاً معرب كأمر الغائب لأنَّ لام الأمر عندهم مقدّرة في أمرِ الحاضر المعروف ، وإنما حذف لكثرة استعماله ولم يحذف عن مجهولِه لقلة استعماله نحو لتنصرُ ، والمعرب ما لم يحذف منه حرف المضارعة وأمثلتُه ظاهرة / نحو لِيَنْصرُ .

١٣٦ / ب

المُتَعَدِّي

المتعدي ما لم يتم فَهْمُه بغير ما وقع عليه الفعل[3] كضَرَب ، واللازم بخلافه كقامَ ، والمتعدِّي إلى واحد نحو : ضَرَبْتُ زيداً ، وإلى اثنين نحو : عَلِمْتُ زيداً فاضلاً ، وإلى ثلاثة نحو : أَعْلَمْتُ زيداً عمرواً فاضلاً ، وللتعدية أسباب ثلاثة :

إدخال الهمزة في أوّل الفعل ، وتشديد عينِه ، وإدخال حرف الجر على المفعول به ، يعني إذا دَخل واحدٌ من هذه الثلاثة على فعل لازم يجعله متعدِّياً إلى واحد ، وإن دخل على متعدٍّ بنفسه إلى واحدٍ يجعله متعدياً إلى اثنين والمتعدِّي إلى اثنين يجعله متعدياً إلى ثلاثة بالهمزة دون غيره .

وكل ما يفعل بعضوٍ فهو متعدٍّ ، وما يفعل بجميع البَدن فهو لازم ، وفعل القلب والحواس[4] الخمس متعدٍّ ، وكل فعل مضموم العين في الماضي / والمضارع فهو لازم ، وكل ما كان من باب انفعَل لازم ، وما كان مكسور العين في

١٣٩ / أ

(١) ينظر ابن الأنباري ، الإنصاف مسألة رقم ٧٢ .

(٢) ينظر ابن الأنباري ، المرجع السابق مسألة رقم ٧٢ .

(٣) آبن عقيل : « ينقسم الفعل الى متعدٍّ ولازم ، فالمتعدي : هو الذي يصل الى مفعوله بغير حرف جر نحو : ضرَبْتُ زيداً واللازم ما ليس كذلك » .

(آبن عقيل ، شرح آبن عقيل ١/٥٣٣) .

(٤) أ = « الخواس » تصحيف .

الماضي ومفتوح العين في المضارع و[1] كان لوناً وخلقة فهو لازم ، وكل ما كان معتل الفاء وعين ماضيه مكسورة فهو لازم ، وكان فعل يتصل به ضمير المتكلم المنصوب المتَّصل فهو متعدٍّ نحو : ضَرَبَني .

واعلم أنهم ذكروا هكذا . والحق أن ينظر إلى معنى كل فعل ويعرف من معناه أنه هل هو متعدٍّ أو لازم لكي يجيء الفعل على هذه الأحكام كثيراً وحكموا هكذا بالاستقراء .

الأصل في الأفعال البناء للفاعل لكون الفعل عرضاً يقوم به وقد يُبنى للمفعول لغرضٍ وهو الفعل الذي لم يسمَّ فاعله وأسند الى المفعول وترك تسمية الفاعل إمّا للجهل بالفاعل نحو : سُرِق المالُ ، أو لإبهام صونه عن لسانك تعظيماً له نحو : ضُرِبَ اللّصُّ ، أو لصون لسانك عن ذكره تحقيراً له نحو : شُتِم الأميرُ ، أو لتعينه / بعدم صلاحية الفعل لغيره نحو : ﴿خُلِقَ الإنْسَانُ﴾[2] أو للخوف منه[3] وغير ذلك مما ذكر بقصد الاختصار ، وتُغيَّر الى فُعِلَ بضم الفاء وكسر العين نحو ضُرِبَ ودُحْرِجَ إن كان ماضياً ، وفي معتل العين فقط ثلاث لغات :

١٣٧ ب

أحدها : قِيلَ وبِيعَ بلا اشمام ، وقِيلَ وبِيعَ بإشمام أصله قُوِلَ وبُيِع فأعل بنقل حركة العين الى الفاء وأبدل واو قول ياءً لكسرة ما قبلها / والإشمام في هذه المواضع عند النحاة والقُرَّاء أن يُتَلفظ بحركة تكون بين الضم والكسر ليشعر بعدها حرف بين الواو والياء نحو : قُول وبيع .

١٤٠ أ

والثالثة : قُوْل وبُوْع بالواو الساكنة وضم الأول وهو ضعيف ، والأفصح هو الأول .

---

(١) أ = « أو » .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة الأنبياء .

(٣) النسختان : « عنه » .

وباب انفَعَلَ وافتَعَلَ إذا كانا معتل العَين مثل قِيلَ وبيع من الثلاثي المجرّد بلا تفاوت في اللغات الثلاث لاشتراكهما في العلة مع انضمام ما قبلها بخلاف : أفْعَل واستُفْعِل نحو : استُخير وأُقيمَ لسكون ما قبل حرف العلة في الأصل فيهما إذ كان أصلهما استُخْيِرَ وأقْوِمَ بسكون الخاء والواو .

وإذا[1] كان الفعل مضارعاً ضُمَّ حرفُ المضارعة وفُتِحَ ما قبل آخره نحو : يُضرَب ويُكْرَم ويُتَدَحْرَجُ ويُسْتَخْرَجُ ، ومعتل العين ينقلب عينه ياءً كانت أو واواً لتحركها حقيقة أو حكماً وانفتاح ما قبلها نحو : يُبَاع ويُقَال ويُنقَاد ويُختار ويستخار .

ويجوز إقامة جميع المفعولات إلاّ أربعة :

أحدها : المفعول الثاني في باب عَلِمْتُ وأخواته لأن المفعول الأوّل مبتدأ قبل دخول عَلِمت وأخواته والمفعول الثّاني خَبَرُه فلو أقمت[2] الثاني مقام الفاعل يكون مخبراً عنه فيفسد[3] المعنى .

والثّاني : المفعول الثالث في باب أعْلَمْتُ وأخواته لا / يقال أعلم زيداً عمرواً فاضلٌ برفع فاضل ، لما ذكرناه ، لأن المفعول الثالث كالثاني في باب عَلِمت / في كونه مخبراً[4] .

١٣٨ ب

١٤١ أ

والثّالث : المفعول له فلا يقال : ضُرِبَ زيداً تأديبٌ لَه بنصب زيداً ورفع تأديب لأن المفعول له جوابُ سؤالٍ مقدَّر .

والرّابع : المفعول معَه لأنه إذا قلت : سارَ زَيْدٌ وعمْرواً وقلت سيرَ عمْرٌ لا

---

(١) أ = « وإذا» .

(٢) النسختان : « أقيمت » .

(٣) ب = « فيفسر » تحريف .

(٤) ب = « مجبرا » تصحيف .

يفهم أنه مفعول معه أو عطف ولأن المفعول معه شريكٌ للفاعل في الفاعلية فلو حذف بطلت الشّركة . وإذا كان للفعل مفعولان أو أكثر يقام واحدٌ مقام الفاعلِ وينصب الباقي .

والمتعدِّي على ثلاثة أقسام :

متعدٍّ إلى واحد إن توقف فهمه على شيء واحد .

ومتعدٍّ إلى اثنين إن توقف فهمه على[1] شيئين نحو : أَعطَيْتُ زيداً دِرهماً[2]

ومتعدٍّ إلى ثلاثة إن توقف فهمه على[3] ثلاثة أشياء نحو : أَعْلَمْتُ زيداً عَمْراً فاضلاً وهذا القسم إما أن يتعدى الى مفعولين بصيغته نحو : كَسَوْتُ زيداً جُبَّةً أو بتقديرِ حرف الجرّ كقوله تعالى : ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً ﴾[4] أي من قومه ، والأصل فيها تقديم ما هو فاعل في المَعنى وتقديم الفعل الذي يتعدّى إليه بنفسه أو بالهمزة نحو : أعلمتِ زيداً عمرواً فاضلاً ، والهمزة لا تدخل على أفعال القلوب غير عَلِمَ ورأى بالاتفاق وأجاز الأخفش أظْننت وأخلت وأزعمت على قياس أعلمت[5] .

وقد يجري ما يتعدى إلى واحد مجرى ما يتعدى إلى ثلاثة لإفادة معناه نحو : أنبأ ونَبَّأ وأخبَرت وخبَّرت / وحدَّث ، وهذه الأفعال الخمسة عند سيبويه[6] متعدِّية[7] إلى واحد وإلى اثنين بحرف الجرِّ مقدّراً ، وما يتعدى الى اثنين قد يكون

١٤٢ / أ

---

(١) النسختان : « الى » .

(٢) ب = « زيد » .

(٣) النسخنان : « الى » .

(٤) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .

(٥) ينظر الصبان ، حاشية الصبان ٢/ ٤٣ .

(٦) ينظر سيبويه ، الكتاب ١/ ١٧ . والزجاج إعراب القرآن ٢/ ٤١٠ .

(٧) النسختان : « متعدّ » .

أحدهما / الآخر بمعنى يصد أحدهما الآخر بهو هو نحو عَلِمتُ عمرواً فاضلاً ، أو ١٣٩/ب بمنزلة هو هو نحو : عَلِمتُ أبا يوسف أبا حنيفة أي في العلم ، وقد لا يكون كذلك نحو : أعْطَيتُ زيداً درهماً ، وعندَ المُبرِّد[1] أنها متعدية إلى ثلاثة مفاعيل كأعلمت وليست جارية[2] بمجراه .

أَفْعَالُ القُلُوب

تسمى هذه الأفعال أفعال القلوب لصدورها عن القَلْب[3] ، وسُمِّيت أفعال الشّك واليقين ،أرادوا بالشك الظن ، والا فلا شيءَ من هذه الأفعال بمعنى تساوي الطرفين .وسمِّيت هذه الأفعال أفعال غير العلاج ، أي لا تعمل بالأعضاء وما يعمل بالأعضاء يسمى أفعال العلاج .

وتدخل هذه الأفعال على المبتدأ والخبر وتنصبهما على المفعولية إذا كانت[4] هذه الأفعال للشك في ظَنَنْتُ وحَسِبْتُ وخِلْتُ ولليقين في وَجَدْتُ وزَعَمْتُ وعلمتُ ورأيتُ فإن لم يكن معناها الشك أو اليقين لم تدخل على المبتدأ والخبر وزعمت يكون تارة للظّنِّ وتارة للعلم ، والغالب عليه القول عن اعتقاده وإذا كان حسبت وخِلْت وزعمت للظن يستدعي مفعولين ألبتة .

وأما الأربعة الأخرى فلكل واحدٍ منها معنى آخر لا يتعدَّى إلى مفعولين/ بهذا ١٤٣/أ المعنى وهو أن يكون ظننت من الظنّة ، بمعنى التهمة فلا يتعدى إلى الثاني نحو ظننته أي اتهمته . وزعمت إذا كان بمعنى ظننت وهو كذلك ، وقد يكون بمعنى القول من غير حجّة فلا يقتضي الثاني كقوله تعالى : ﴿ زَعَمَ الذينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ

---

(١) ينظر السيوطي ، همع الهوامع ١/١٩٣ .

(٢) النسختان : « جار » .

(٣) ينظر ابن هشام ، أوضح المسالك ٢/ ٣٠ .

(٤) النسختان : « كان » .

يُبْعَثُوا ﴾[1] ، وكذا علمت إذا كان بمعنى عَرَفْتُ الذات فلا يقتضي الثاني نحو : عَلِمتُه أي عرَفْتُه ، ورأيت أيضاً لا يتعدى إلى الثَّاني إذا كان من رؤية البَصر ، ووجدت/ بمعنى الإصابة أيضا لا يقتضي الثَّاني نحو : رأيتُه ووجدت الضَّالة .

١٤٠ ب

ومن خواصها أن لا يقتصر على ذكر أحد المفعولين لأنها داخلة على المبتدأ والخبر ، ولا يستغني المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ ، فلا يستغني أيضا أحدهما عن الآخر[2] عند كونهما مفعولاً بخلاف باب أعطَيْتُ يعني كلّ فعل له مفعولان غير أفعال القلوب جاز الاقتصار على أحد المفعولين لعدم دخوله على المبتدأ والخبر ، وجاز أن لا يذكر مفعولهما معاً كقوله تعالى[3] : ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الذينَ كُنْتُم تزعُمُون ﴾[4] أي زَعَمْتُموهم إيَّاهم ، وأجاز الكوفيون[5] الاقتصار على الأول إذا سدَّ شيءٌ مسدَّ الثاني نحو : ظَنَنْتُ قائماً أخوكَ وقال ابنُ مالك : يجوز حذف أحد المفعولين إن دلَّ شيءٌ على المحذوف[6] كقولكَ : قائماً في جواب من قال ما ظَنَنْت زيداً ، وزيداً قال: مَنْ ظَنَنت قائماً ، ويجب الاقتصار على أحد مفعوليها إذا كان مفعوله أن المفتوحة بما عداها/ من معمولها حال كون إن خفيفةً أو ثقيلةً كما هو رأي الأخفش[7] فإنَّ المفتوحة عنده مع معمولها هو المفعول الأول، والثَّاني محذوف ، وعند سيبوية[8] ان المفتوحة مع معمولها سادة المفعولين.

١٤٤ أ

ومن خواصها : إلغاؤُها : أي إبطال عملها بتوسط الأفعال بين مفعولها لأن

---

(١) من الآية ٧ من سورة التغابن .

(٢) النسختان : « آخر » .

(٣) أ = « تع » اختصاراً .

(٤) من الآية ٧٤ من سورة القصص .

(٥) ينظر السيوطي ، همع الهوامع ١٥٢/٢ .

(٦) ينظر ابن مالك ، تسهيل الفوائد ص ٧٠ .

(٧) ينظر السيوطي ، همع الهوامع ١٥٢/٢ .

(٨) ينظر السيوطي ، المجع السابق ١٥٢/٢ .

هذه الأفعال ضعفت بالتوسط والتأخر فينازعه عاملان ، أي الفعل والابتداء فالمتكلِّم بالخيار في إعمال أحد العاملين إلاَّ أن الإلغاء في تأخير أحسن نحو : زَيْدٌ عَلِمْتُ قَائِمٌ ، وزَيْدٌ قائِمٌ عَلِمْتُ .

ويجب الإلغاء إذا كان في أولها مفعوليها ما يقتضي صدر الكلام كالاستفهام واللام فإنهما لاقتضائهما الصدارة يمنعان العمل لفظاً/ فيما بعدهما نحو : عَلِمْتُ أزيدٌ عندَكَ أَمْ عَمروٌ ، وعَلِمْت لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ لكن الجزءَين في موضع نصب لوقوع العلم عليها ، وكذا الكلام في حرف النفي[1] نحو : عَلِمْتُ ما زيدٌ منطلِقٌ ولهذا جاز العطف على الجزءين بالنصب نحو : عَلمت لَزَيدٌ قائمٌ وبكراً قاعداً ، ويسمى هذا[2] الإلغاء[3] بالتعليق ، والفرق بين التعليق والإلغاء أن التعليق إبطالُ العمل لفظاً لا معنىً والجملة مع التعليق في تأويل المصدر مفعولاً للفعل المعلق كما كان قبل التعليق ، فلذا جاز عطف جملة منصوبة الجزءين على الجملة المعلق عنها الفعل . ويجوز أن يكون فاعل أفعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين بشيء واحدٍ/ نحو : عَلِمْتَني منطلقاً وعلمتُك منطلقاً ولا يجوز ذلك في سائر الأفعال فلا يقال ضَرَبتُني .

١٤١ / ب

١٤٥ / أ

والأفعال التي تجري مجرى أفعال القلوب في مجرّد الدخول على المبتدأ والخبر ونصبهما على المفعولية تسعة وهي : اتَّخذَ ، وصَيَّر ، وجعَلَ بمعنى اعتقد ، أو بمعنى صيَّر لا بمعنى خلَق ، وترَكَ بمعنى صيَّر لا بمعنى خَلَّى وشعَر ودَرىٰ ، وألْفىٰ ، وتوهَّمَ ، إذا كان فيها معنى الظَّن أو العلم ، وهَبْ بمعنى[4] احسبِ ، ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل بهذا المعنى تقول : هَبْ زيداً منطلقاً وقد يجيء وهبه غير متصرف بمعنى صيَّر .

---

(١) أ = « الحرف النفي » .

(٢) أ = « هذه » .

(٣) أ = إلغاء » .

(٤) ب = « بمعنى » ساقطة .

الأفعال الناقصة

الأفعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة غير مصدره[1] ولا بُدّ من هذا القيد لأن ضَرَبَ مثلاً يقرر فاعله على صفة الضاربيّة وهو مصدر بخلاف الأفعال لأن ضَرَبَ مثلاً يقرر فاعله على صفة الضاربيّة وهو مصدره بخلاف الأفعال[2] الناقصة فإنَّ كان في كانَ زَيدٌ عالماً[3] يقرر فاعله على صفة كونه عالماً لا على مصدر كان ، وسميت ناقصة لأنها لا يتم مع مرفوعها كلاماً ومن ثم عدلوا عن تسمية مرفوعها فاعلاً لقصوره عن رسم/ الفاعل وهو أن يتم الكلام به ، وعن تسمية منصوبها مفعولاً لأنه ليس على رسم المفعول وهو كونه فضلة ، وقيل لنقصانها في الدلالة على الحدث .

١٤٢ / ب

وتدخل على المبتدأ والخبر لأنها وضعت لتقرير الشيء على صفة فترفع المبتدأ تشبيها له بالفاعل وتنصب الخبرَ تشبيها له بالمفعول .

١٤٦ / أ

وعدَّ أكثر المصنفين منها ثلاثة عشر فعلاً/ لكثرة استعمالها[4]، وهي كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وما دام ، وما زال وما برح ، وما انفك ، وما فتىء ، وليس ، وسيبويه لم يذكر منها إلاّ أربعة وهي كان وصار وما دام وليسَ ثم قال : وما كان نحوهنَ من الفعل مما لايتم بمرفوعه كلاما[5] فدَلَّ هذا على عدم انحصار هذه الأفعال في عدد معين فلذا ألحق بعضهم بها آضَ ،وعادَ،وغدَا ، وراحَ ، وجاءَ ، وقعدَ ، إذا كانت لتقرير ذات على صفة

---

(١) الزمخشري : « ونقضانهن من حيث أن نحو ضرب وقتل كلام متى أخذ مرفوعه ، وهؤلاء ما لم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكنّ كلاماً » (الزمخشري المُفَصَّل ص ٢٦٣) .

(٢) النسختان : « أفعال » .

(٣) أ = « علما » .

(٤) النسختان : « استعماله » .

(٥) ينظر سيبويه الكتاب ١/ ٢١ .

وعبارة سيبويه : « وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر » .

كقولك : آضَ زيدٌ قائماً ، أي صار زيد قائماً ، وعاد بكرٌ غنياً بمعنى صار ، وغدا خالدٌ كريماً بمعنى أصبح ، وراح بشر فاضلاً بمعنى أمسى .

وان أريد بها حدوث فعل من شخص لا يكون من هذه الأفعال ، وبعضهم لا يلحقونها بهذه الأفعال نظراً إلى كثرة استعمالهـا في غير هذا المعنى فجعلـوا انتصابَ ما بعدَها على الحال ، وأُلحِقَ بصار ما يرادفهـا[1] نحـو : آل وَرَجَـعَ ، وحالَ ، وجالَ ، واستحالَ ، وتحـوَّلَ ، وانقلـبَ ، سماعـاً دون انتقـل وان كان بمعنى تحوَّل وتستعمل صارَ بمعنى ذهبَ نحو : صار زيدٌ إلى عمروٍ فتكون تامة ويستعمل مرادفها أيضا تامة على الأصل وناقصة لما ذكر والفـرق بين صار وكان ومعنى صار الانتقال من حال الى حال فمعنى صار زيد غنياً أي اتصف بالغنى[2] بعد الفقر وكان يدل على/ الزمان الماضي من غير تعرض لزواله أولا/ .

١٤٣ ب — ١٤٧ أ

وكان تجيء تامة فتكون بمعنى وجَد ، وحدث ، وثَبَت ، وتستعمل زائدةً في اللفظ دون المعنى أو فيهما جميعاً نحو : زيد كان[3] قائمٌ وصار لانتقال الفاعل من حال إلى حال وذلك الانتقال إما باعتبار الذات نحو : صار الطينُ خزَفاً ، أو باعتبار العوارض نحو : صار زيد عالماً أو باعتبار المكان نحو : صار زيدٌ إلى عمروٍ ، أي ذهبَ إليه وتتعدى بالى اذا كانت تامة ، وكذا تامة بالانتقال من ذات إلى ذات نحو : صارت[4] النار هواءً ، وأصبح ، وأضحـى ، وأمسـى ، وبـاتَ ، ولهـذه الثلاثة معان إمّا اقتران مضمون الجملة بالأوقـات الخاصـة التـي هي الصَّبـاح ، والضُحى ، والمَسـاء ، والنَّهار ، واللَّيل ، فمعنى أصبح زيدٌ صائماً ، وأضحـى فارغاً ، وأمسى جائعاً ، وظلَّ سائراً ، وبات مُثاباً ، أي حصَلت لزيد هذه الصفات في هذه الأوقات أو بمعنى صار نحـو : أصبـحَ زيدٌ غنياً ، أي صار غنياً ، وكذا

---

(١) ب= « يراد فيها » . تصحيف .

(٢) النسختان : « الغناء » . مدّ مقصور .

(٣) النسختان : « كان » ساقطة .

(٤) النسختان : « صار » .

البواقي أو الدخول في الصباح وبات يكون تاماً إذا كان بمعنى عَرس ، وهو النزول في الليل للاستراحة فتتعدى بنفسها أو بالباء يقال : باتَ زيدٌ أو بزيدٍ .

وكذا ظل تامة[1] إذا كانت[2] بمعنى دامَ أو طالَ ، وما زالَ وما فتىءَ وما انفكَّ وما دام لاستمرار خبرها لفاعلها مذ كان الفاعل قابلاً للخبر[3] في المعتاد/ .

١٤٨ / أ

وما زال من زال يَزَال لا من زال يَزول فإنها[4] تامة .

وما برح من برح أي زال ومنه البارحة: الليلة الماضية . وما فتىء أيضاً بمعناه وما مصدرية في ما دام. وفيما سواه من أخَواته نافية وليس لنفي مضمون الجملة حالاً ، عن الجمهورَ/ بدليل استعمال العرب ليس زيدٌ قائماً الآن ، ولا يقال : ليس زيدٌ قائماً أمسَ أو غداً ، وعند سيبويه لنفي مضمون الجملة مطلقاً[5] وتبعه ابن السَّراج[6] فيفيد تارة بزمان الماضي نحو : لَيس خَلَقَ الله مثلَه ، وتارة بزمان الحال[7] نحو : ليسَ[8] زيدٌ قائِماً الآن ، وتارة بزمان الاستقبال نحو قوله

١٤٤ / ب

---

(١) النسختان : « تام » .

(٢) النسختان : « كان » .

(٣) ب : « للخبر » . ساقطة .

(٤) النسختان : « فإنه » .

(٥)(١) ينظر سيبويه ، الكتاب ١/ ٢١ .

(٦) هو أبو بكر محمد بن السري السراج البغدادي المتوفى ٣١٦ هـ .

(تنظر ترجمته في :

« السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ص ١٠٨ . ابن النديم ، الفهرست ص ١٨ . ابن خلكان ، وفيات الأعيان ٣/ ٣٦٢ . البغدادي ، تاريخ بغداد ٥/ ٣١٩ . ياقوت الحموي، معجم الأدباء ١٨/ ١٩٧ . القفطي ، إنباه الرواة ٣/ ١٤٥ . ابن العماد ، شذرات الذهب ٢/ ٢٧٣ . اليافعي ، مرآة الجنان ٢/ ٢٧٠ . السيوطي ، بغية الوعاة ١/ ١٠٩ .

(٧) ينظر ابن الأنباري ، الإنصاف ، مسألة رقم ١٨ .

(٨) أ = « ليس » . ساقطة .



تعالى[1] : ﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ﴾[2] ، وقد يحذف من هذه الكلمات حرف النفي فيقال : زال تقديره لا زال وكذا باقي الكلمات ، لأَنَّ هذه الكلمات لا تستعمل إلاَّ مع حرف النفي ليعلم أنها مرادةٌ في التقدير ، ويجوز تقديم أخبارها على أسمائها في جميع هذه الأفعال ، لأنَهَا[3] مبتدأً وخبرٌ في الأَصل ، وتقديم الخبر على المبتدأ جائز . وهذه الأفعال في تقديم أخبارها على أنفسها ثلاثةُ أقسام :

قِسْمٌ يجوز تقديمها على أنفسها وهو : كان ، وصَار ، وأصبحَ ، وَأمسَى ، وأضحَى وباتَ ، وظلّ ، وآض ، وعادَ ، وغدَا ، وراحَ .

وقِسْمٌ لا يجوز تقديم أخبارها على أنفسها ، وهو ما في أوّله كلمة ما ، نافية كانت أو مصدرية . أمَّا النافية فلامتناع[4] تَقديم ما في حيِّز النفي عليه لأنه يقتضي التَّصدر/ .

149 / أ

وأما المصدرية فلامتناع[5] تقديم معنمول المَصدر على المصدر خلافاً : لابن كَيْسَان[6] وأتباعه في غير ما دام ، و[7] وجه قولهم أن ما النافية لما دخلت على الفعل للدلالة على النُّفي أفادت الإثبات فصارت بمنزلة كان فجاز تقديم خبرها[8] على نفسها[9] كخبر كان .

---

(1) أ = « تع » . اختصارا .

(2) من الآية 8 من سورة هود .

(3) أ = « لأنهما » .

(4) النسختان : « لامتناع » .

(5) النسختان : « لامتناع » .

(6) ينظر ابن هشام ، أوضح المسالك 1/ 246 .

(7) زيادة للتوضيح .

(8) النسختان : « خبرة » .

(9) النسختان : « نفسه » .

وقسم مختلف فيه وهو ليس ، ولا يجوز تقديم خبره على نفسه عند سيبويه لكونه للنفي ويمتنع تقديم معمول النفي عليه ، وأجاز البصريون[1] تقديمه نظراً الى كونه فعلاً ، وقالوا[2] : يجوز تقديم معمول/ الفعل عليه مطلقاً .

١٤٥
ب

ولا تدخل هذه الأفعال على مبتدأ فيه معنى الشرط أو[3] الاستفهام أو مبتدأ خبره جملة إنشائية ، أو مفرد فيه معنى الاستفهام ، فلا يقال : كان مَن يكرِمْني أكْرِمْهُ ، وكذا من عندك ومن هذا القبيل كم الخبرية ، وما التعجبيّة[4] ولا يجوز ولاقتضاء المبتدأ الصدارة . وأما الجملة الإنشائية لأنها للطَّلب ، والطلب واقع في وقت التلفّظ به ، وهذه الأفعال تدل على الماضي والاستقبال فلم يمكن أن يجعل خبراً لهذه الأفعال .

ويجوز أن يقع كل واحد من هذه الأفعال خبراً لكان لكونه أصلاً في هذا[5] الباب من غير عكس ، ولا يقع الماضي خبراً لهذه الأفعال من غير قد عند الأكثرين .

أفعال المقاربة

أفعال المقاربة ما وضع لتقريب اسم[6] على صفة على سبيل المقاربة من رجاء أو حصول أو أخذ فيه[7] / منها :

١٥٠
أ

---

(١) ينظر آبن الأنباري ، الإنصاف مسألة رقم ١٨ . وآبن الأنباري ، وأسرار العربية ، ط١ ليدن ، مطبعة بريل ١٣٠٣ ص ٥٨ . والرضى ، شرح الرّضي على الكافية ٣/ ٢٧٦ .

(٢) أ = «قالو» .

(٣) ب = «و» .

(٤) أ = « التعجب » .

(٥) أ = « هذه » .

(٦) أ = « اسمه » .

(٧) الأشموني : « آعلم أنّ هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل ، أفعال المقاربة وهي ثلاثة :

عسى وهو فعل ماض بدليل لحوق الضمائر به[1] . وقيل حرف وهو بعيد[2] ولا يجيء منه إلاّ وجوه الماضي ، ولا يأتي منه المضارع والمجهول واسم الفاعل والأمر والنهي وغير ذلك من الأمثلة لشبهها الحرف بتضمنها معنى الإنشاء يعني أشبه بلعَلَّ في كونها لطمع الحصول والإشفاق ، فلذا لا يستعمل في المحال ، فلا يقال عسى زيدٌ أن يطيرَ . تقول : عسى عَسَيا عَسَيوا عَسَتْ عَسَتَا عَسَيْنَ الخ . ومعنى عسى الرَّجاء ، وقد يكون بمعنى الظن واليقين واعلم أن عسى قد[3] يجيء بمعنى قارب فيكون متعدِّياً يستدعي فاعلاً ومفعولاً ، فالفاعل اسم عسى والمفعول يسمى خبره . وتجيء بمعني قرب فيكون لازماً فلا يحتاج إلى الخبر وحكم هذه الأفعال كحكم الأفعال[4] الناقصة في جميع الأحوال إذا كانت[5] بمعنى قَرُب إلاَّ في اختصاص خبرها بالفعل / المضارع وامتناع تقديم خبرها عليها ، وخبر عسى لا يكون إلاّ فعلاً مستقبلاً مع لفظة أن لأن معنى عسى الرجاء ، والرجاء لا يكون إلاّ فيما يحدث بعده فاشترط دخول أن ليكون صريحاً في الاستقبالية لأنَّ أن تختصّ بالمستقبل ، وإذا كان عسى بمعنى قرب يجوز أن يكون اسمُه مظهراً أو مضمراً تقول في المظهر : عسَى أن يخرُجَ زيدٌ ، عسى أن يخرجَ الزيدانِ ، عسى أن

١٤٦ ب

= كادَ ، وكرب ، وأوشك ، وَضعت للدلالة على قرب الخبر . وأفعال الرجاء وهي أيضاً ثلاثةٌ : عسى ، وحرى ، واخلولق ، وضعت للدلالة على رجاء الخبر ، وبقية افعال الباب للدلالة على الشروع في الخبر وهي انشأ وطفق ، وأخذ ، وجعل، وعلق ، فتمسية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب » .

(الأشموني ، شرح الأشموني مع حاشية الصبّان ١/٢٥٨) .

(١) زيادة للتوضيح .

(٢) ابن هشام : « عسى فعل مطلقاً لا حرف مطلقاً خلافاً لابن السراج وثعلب » (ابن هشام ، مغني اللبيب ١/١٣٢) .

(٣) ب = « قد » ساقطة .

(٤) النسختان : « افعال » .

(٥) النسختان : « كان » .

١٥١
أ

يخرج الزيدون ، عسى أن تخرج هند[١] / ، عسى أن يخرجَ الهندان ، عسى أن تخرُجَ الهنداتُ ، وأن يخرج في موضع رفع بعسى لأنَّ عسى بمعنى قَرُب لازم فلا يستدعي خبراً فحينئذٍ[٢] لا تستعمل أن في محلّها ، لأنَّ معنى عسى أن يخرجَ زيدٌ قَرُبَ خروجُ زيدٍ لأنَّ المُضَارع بأن في تأويل المصدر فيكون فاعلاً لعسى وأن يخرج مصدرٌ مضاف الى فاعله فزيد فاعل أن يخرج اللهم إلاَّ أن يكون مرادُهم أن لا يتجرّد اللفظ عن علم الاستقبال وإذا كان آسمها مضمراً قيل مرفوع وقيل منصوبٌ مثال المرفوع : عَسى ، عَسَيَا ، عَسَوْا ، عُسَيْتِ ، عَسَيْتَا ، عَسَيْنَ ، عَسَيْتَ ، عَسَيْتُما ، عَسَيْتُم ، عَسَيتِ ، عسيتُما ، عَسيتُنَّ ، عسيتُ ، عَسَيْنَا ، مثال المنصوب عساه عساهما ، عساهُم ، عساها ، عساهما ، عساهن ، عساكَ ، عساكُما ، عساكُم ، عساكِ ، عساكُما ، عساكُنَّ ، عَساني ، عَسَانا .

وإذا كان بمعنى قاربَ فالاسم مظهر تقول : عَسَى زيدٌ أن يخرُجَ ، عسَى الزَّيدان أن يخرُجَا ، عسى الزيدون أن يخرُجُوا ، عَسَتْ هِنْدٌ أن تخرجَ ، عست الهِندان أن تَخْرُجا عست الهنداتُ أن تَخْرُجْنَ ، ولا يمكن في المخاطب والمتكلم إذا كان بمعنى قارب أن يكون اسمها[٣] مظهراً بل مضمراً تقول : عَسَيْتُ إلى آخره أو عسَاكَ كما / ذكرنا .

١٤٧
ب

وقد تحذف ان من خبر عسى تشبيهاً لعسى بكاد[٤] .

١٥٢
أ

ومنها كاد : وهي موضوعةٌ لمقاربة الخبر / على سبيل حصول القرب لا على

(١) أ = « عسى أن تخرج هند » مكررة .

(٢) أ = « فح » اختصاراً .

(٣) النسختان : « ولا يمكن في المخاطب والمتكلم اذا كان بمعنى قارب اسمها مظهراً بل تقول » ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) من ذلك قول هدبة بن الخشرم :

عَسَى الكَرْبُ الَّذي أمْسَيْتَ فيهِ ... يكونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

(الزمخشري ، المفصّل ص ٢٧٠) .

رجائه وهو خبر محض بقرب[1] ، فلذا جاءت متصرِّفة تصرّف الأفعال ، ويكون خبرها فعلاً مضارعاً مجرداً عن أن تنبيهاً على أن المقصود بالقرب ودلالته على معنى الحال على وجه تأكيد القرب وهي[2] ترفع[3] الاسم وتنصب[4] الخبَر ، وخبرُها[5] المضارع في تقدير اسم الفاعل المنصوب نحو : كاد زيدٌ يخرجُ أي خارجاً ، وإنّما تركوا استعمال اسم الفاعل لأنّ كاد للتقريب من الحال، فاختاروا بعدَه ما يدلّ بصيغتِهِ على الحال وهو المضارع بغير أن ليكون أدلّ على مقتضاه ، وإنّما حذفوا أن مع كاد دون عسى لأن كادَ أبلغ من عسى في تقريب الشيء من الحال ، فمعنى كادت الشمس تَغْرُبُ أي قَرُبَ غروبُها جداً .

وتجيء كاد في معنى قُرْبِ الشَّبه من الشيء نحو : كادَ العروسُ يكون أميراً يعني قرب مشابهته الأمير ، وليس في عسى هذا[6] القرْب والفرق بينهما ان كادَ لتقريب الشيء من الحال على سبيل الايجاب والحصول ، وعسى لتقريبه من الحال على سبيل الطَّمع والرَّجاء ، فلذا جاز التصديقُ والتكذيبُ في كاد ولم يجز في عسى .

وقد تَدخل أن على خَبر كادَ تشبيهاً له بعسى[7] ، وإذا دخل النَّفي على كاد فهو كَسائر الأفعال في إفادة أدوات النفي نفي مضمونه ماضياً كان أو مستقبلاً وقيل

---

(١) ب = « بقر » .

(٢) النسختان : « وهو » .

(٣) النسختان : « برفع » .

(٤) ب = « ينصب » .

(٥) النسختان : « خبره » .

(٦) أ = « هذه » .

(٧) في ذلك قول رؤبة :

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى انْ يَمْصَحَا .

(الزمخشري ، المفصّل ص ٢٧٠) .

١٥٣ / أ — ١٤٨ / ب

نفيه يكون للإثبات مطلقاً ماضياً / كان أو مستقبلاً وقيل يكون النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للإثبات ، وفي المستقبل كسائر الأفعال في / إفادة النفي نَفي مضمونه .

ومنها ما فيه دنوّ على سبيل الأخذ كجعل وطفق وأَخذ وكَرب ، والأصل في هذا الباب عسى وكاد ، وهذه الأربعة المذكورة تستعمل استعمال كادَ في أن يكون الخبر فعلاً مضارعاً بغير أن تقول : كرب زيدٌ يفعلُ ، وأخذ زيدٌ يفعلُ ، وجعل زيدٌ يفعلُ ، وطفق زيدٌ يفعلُ على معنى شَرَع زيدٌ في هذه الأفعال . فلهذا لا تدخل على الخبر لأنَّ أنْ تنافي هذا[١] المعنى لأنّها علم الاستقبال .

ومنها أوشَكَ : وهي تارةً تستعملُ استعمالَ عَسى في الوجهين في إثبات المنصوب وحذفهِ نحو : أوشك زيدٌ أن يجيءَ ، وأوشك أن يجيءَ زيدٌ ، وتارة تستعمل استعمالَ كادَ نحو : أوشكَ زيدٌ يجيءُ إلاَّ في اتصال الضمير المنصوب حيث يقال عِساكَ ولا يقال أوشَكَ إلى الخ[٢] ، كما في عساك .

فِعْلُ التَّعجُّبِ

فعلُ التَّعجب ما وضع لإنشاء التعجب وخَرَج بقولنا لإنشاء التعجب عجبت وتعجَّبْتُ لأنهما أخبار . والتعجب انفعال النفس عند إدراك ما خفي سَبَبُه عنه[٣] وهو صيغتان مقيسٌ عليهما :

احداهما : ما أَفْعَلَه .

---

(١) أ = « هذه » .

(٢) أ = « آخر » .

(٣) لَعَلَّ هذا هو معناه اللغوي أمّا معناه الاصطلاحي فهو كما يقول ابن عصفور : «استعظام زيادة في وصف الفاعل خَفي سببها ، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره او قل نظيره » (ابن عصفور ، المقرّب ١/ ٧١) .

والأخرى :[1] أَفْعِلْ بِهِ .

وأفعل به صورته أمرٌ معناه الماضي من أفعل اذا صار ذا فعل وهما غير متصرّفَيْن أي لا يكون منهما[2] مضارعٌ / ولا أمرٌ ولا نَهْيٌ ولا جمعٌ لكونهما للإنشاء ، ولا يُتصرّف فيهما بتقديم وتأخيرٍ ولا يفصل بينه وبين معموله فلا يقال : زيد ما أحسن وزيداً أحسن وما أحسن اليوم زيد ، وأجاز المازني[3] الفصل بالظرف .

١٥٤ / أ

ولا يجيئان ، أي فعلا التعجب ، إلاَّ من الثلاثي المجرَّد الذي ليس بلون ولا عيب ولا خلقة ثابتة ، وإذا احتجت إلى التعجب من الزائد على الثلاثة أو من خلقة ثابتة فإنَّك تأتي بفعل ثلاثي نحو / أشد وأبين ، وأظْهَر ، ونحوها فتعمل في مصادر هذه الأفعال الزائدة ، وتضيف هذه المصادر إلى المتعجب منه فتقول : مَا أَشدَّ دَحْرَجَتَه[4] وما أَبْيَنَ احمرارَه ، وما أظهرَ سوادُ الثَّوبِ ولا يقال : ما اسودُ الثّوبِ لأنَّ فعله مما يزيد على الثلاثة .

١٤٩ / ب

وإذا كان فعل التعجب مما يتعدَّى إلى اثنين كان في هذا البَاب يتعدّى إلى واحد وإلى آخر بحرف جرّ نحو : ما أعلم زيداً بالشيء ، ولا ينصب مصدراً فلا يقال : ما احسن زيداً إحساناً .

وفعل التعجب يَنصِبُ المتعجب منه أبداً إذا كان على صيغة ما أفعل نحو : ما أحسنَ زيداً وإذا كان على أفعل به كان مجروراً نحو : أَحْسِن بِزَيدٍ .

ومن شرط فعل التعجب أن يكونَ ممّا تَصح فيه الزيادة والنقصان كالحُسن والعَقْلِ .

---

(١) النسختان : « والآخر » .

(٢) أ = « منها » .

(٣) ينظر الأزهري : خالد ، شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٩٠ .

(٤) أ = « دخرجنه » تصحيف .

وما مبتدأ نكرة موصوفة بمعنى شيءٍ عند سيبويه[1] والخليل[2] أيّ شيء أحسنَ زيداً[3] والجملة التي بعدَها / أعني أحسن زيداً في موضع رفع خبرٌ للمبتدأ وما موصولة عند الأخفش[4] والجملة التي بعدها صلتها ، وهي مع الصلة في موضع رفع بأنه خبر مبتدأ محذوف تقديره الذي أحسن زيداً شيء ، وقال الفرّاء : ما استفهامية[5] وهي مبتدأ وما بعدَها خبرُها ، أي أيّ شيء أحسن زيداً ، وهذه التقديرات باعتبار الأصل لا أنّها بمعناها الآن .

١٥٥ أ

وبه في أفعل بهِ فاعلٌ عند سيبويه[6] على زيادة الباء في الفاعل فلا ضمير في أفعل لأن الضمير المجرور فاعِلُه ، ومفعول به عند الأخفش[7] . والباء للتعدية أي صيّره ذا فعل على كون الخطاب لمصدر الفعل ، أو زائدة على معنى صفة بالفعل ففيه ضمير ، فعلى التعدية الضمير عبارة عن مصدر الفعل فيكون الخطاب له بأن يصيره ذا فعل ، وعلى الزيادة عبارة عن كل واحد فيكون / الخطاب لكل واحد بأن يصفه بالحسن والأكثر أن يُبنى التعجب للفاعل لأنه الأصل ، وقد جاء على الشذوذ من المفعول نحو : ما أشهاهُ ، وقد يحذف المتعجب منه نحو : (أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ)[8] أي أبصر بِهم لِوجود القرينة الدالة عليه .

١٥٠ ب

---

(١) ينظر سيبويه ، الكتاب ١/ ٣٧ . وابن هشام ، اوضح المسالك ٣/ ٢٥١ .

(٢) ينظر سيبويه ، الكتاب ١/ ٣٧ .

(٣) ب = « زيد » .

(٤) ينظر الزمخشري ، المفصّل ص ٢٧٧ ، وابن هشام ، أوضح المسالك ٣/ ٢٥١ .

(٥) ينظر ابن يعيش ، شرح المفصل ٧/ ١٤٣ .

(٦) ينظر ابن الحاجب ، شرح الكافية ١/ ١١٦ .

(٧) ينظر الصبان ، حاشية الصبّان ٣/ ١٩ .

(٨) من الآية ٣٨ من سورة مريم .

أَفْعَالُ المَدْحِ والذَّمِ

وهي ما وضع لإنشاء مَدْحٍ عامٍ وَذَمٍ عامٍ[1] والمُراد بالعام هُنا عدم تَبيّنِ الوصف الذي مدح أو ذم لأجله ، ومعنى انشاء المدح والذم فإنّك إذا قُلْتَ : نِعْمَ الرَّجلُ زَيْدٌ أنشأت المَدْحَ وأحدثته بهذا اللفظ / فمعنى نعم وبئس وهُمَا فِعْلانِ ماضيانِ عندَ جمهور[2] البصريين[3] ووافقهم الكسائي[4] من الكوفيين ، واسمان عند جماعة من الكوفيين[5] ووافقهم الفرَّاء[6] وتابعه أبو العباس ثَعْلب[7] وأصحابه .

156 / أ

دليل البصريين لحوق الضمائر وتاء التأنيث نحو : نعم الرجل ، نعما

---

(١) ابن مالك : « هما فعلان لا يتصرفان لإنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة » (ابن مالك ، تسهيل الفوائد ص ١٢٦) .

الخضري : « واعلم أنهما يستعملان تارة للإخبار بالنعمة والبؤس فيتصرفان كسائر الافعال تقول : نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم . وبئس زيد يبأس فهو بائس ، واخرى لإنشاء المَدْح والذم فلا يتصرفان » .

(الخضري ، حاشية الخضري ٢/٤٢) .

(٢) أ = « الجمهور » .

(٣) ينظر ابن الأنباري . الإنصاف ، مسألة رقم ١٤ .

(٤) ينظر ابن الأنباري ، المرجع السابق ، مسألة رقم ١٤.

(٥) ينظر ابن الأنباري ، المرجع السابق ، مسألة رقم ١٤ .

(٦) ينظر الفرَّاء ، معاني القرآن ١/٢٦٨ . وابن يعيش ، شرح المفصل ٧/١٢٧ .

(٧) هو أبو العباس احمد بن يحيى الشيباني المعروف بثعلب المتوفى سنة ٢٩١ هـ . تنظر ترجمته في : أبي الطيب اللغوي ، مراتب النحويين ص ٩٥ ، والزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ص ١٥٥ . وابن الأنباري ، نزهة الألباء ص ١٧٣ ، والحموي معجم الأدباء ٥/١٠٢ ، والقفطي انباه الرواة ١/١٣٨ ، وابن خلكان وفيات الأعيان ١/٨٤ ، وابن العماد ، شذرات الذهب ٢/٢٠٧ ، والسيوطي بغية الوعاة ، ١/٣٩٦ ، والبغدادي ، تاريخ بغداد ٥/٢٠٤ .

رجلين ، ونعموا[1] رجال ، ونعمت المرأة ولأنهما مبنيان على الفتح .

ودليل الكوفيين دخول حرف الجرّ كما قال الشاعر[2] :

١٥ ـ أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجَارُ[3]

ودخول حرف النّداء نحو : يا نعم المولى، ويا بئسَ الرَّجل ، وعدم التصرف يعني لا يجيء منه المضارع والأمر والنهي .

وخرج بقولنا لإنشاء مدحٍ أو ذمٍ نحو : مَدَحْتُ وذَمَمْتُ وشرف وكرم لكونها أخبار[4] . والحاصل أنهم إذا أرادوا المدح العام أو الذم العـام واستمرارهمـا في نفس الممدوح والمذموم أبداً بحيث لا يختص خصوصهما بزمان استعملوا هذه الأفعال .

وفي كل واحد منها أربع لغات بفتح النون وكسر العين وكسرهما جميعاً ، وكسر النون وتسكين العين ، وفتح النون وتسكين العين .

وشرط فاعل هذه الأفعال سوى حبَّذا أحدُ الأمور الثلاثـة : وهـو أن يكون الفَاعِلِ معرَّفاً بلام العَهد الذهني نحو : ونعم الرجلُ زيدٌ أو مضافاً / إلى المعرَّف

١٥١ / ب

---

(١) أ = « نعمو » .

(٢) هو حسان بن ثابت الأنصاري .

(٣) هذا جزء مِن صدر البيت . وهو كاملاً :

ألسـتُ بِنِعْـمَ الجـارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ   أخـا قِلَّـةٍ أوْ مُعْـدَمَ المَـالِ مُصْرِمَا

وهو في الديوان :

لذِي العُرْف ذَا مالٍ كثيرٍ ومُعْدَمَا .

الشاهد : بنعم الجارُ اذ زعم الكوفيون أنَّ نعم اسم بمعنى الممدوح بدليل دخول حرف الجر عليه .

ينظر حسان بن ثابت ، ديوان ، بيروت ، دار صادر ١٩٦١ ، ص ٢١٩)

وابن الانباري ، الانصاف ، مسألة رقم ١٤ .

(٤) أ = « لاخبار » .

بلام العهد الذهني نحو : نِعْمَ صاحب الرجل زيدٌ ، أو يكون مضمراً مفرداً مذكراً ، مميزاً بنكرةٍ موصوفةٍ نحو : نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ أي نعم الرجل رجلاً زيدٌ ، واستغنوا بتثنية التمييز وجمعه / عن تثنيةِ[1] المُضْمَرِ وجَمْعِهِ ، أو مميزاً بما معنى الشيء غير موصوفه نحو قوله تعالى :[2] ﴿ فَنِعِمَّا هي ﴾[3] أي فنعم شيئاً هي ، يعني فنعم الشيء هي ، وهي ضمير الصدقات وهو المخصوص بالمدح .

١٥٧
أ

ولا بد بعد ذكر الفاعل من ذكر المخصوص بالمدح أو الذم ، وشرطه أن يطابق الفاعل في الجنس والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو : نعم الرَّجُلُ زَيْدٌ ونعم الرجلان زيدانِ ، ونعم الرجالُ زيدون ، ونعمت المرأةُ هندٌ ، وإنما وَجَبَتِ المطابقة لكونه عبارةً عن الفاعل في المعنى وإذا كان[4] الفاعل[5] مؤنثاً جاز تذكير هذه الأفعال وتأنيثُها .

والمخصوص بالمدح والذم في نحو : نعم الرَّجل زيدٌ ، فَزيدٌ مرفوع بالابتداء وجملة نعم الرَّجلُ خبرُه مقدماً عليه واستغني عن العائد بلام التعريف العهد لاشتمالها على الابتداء بعمومه أو خبر مبتدأ محذوف فإنك إذا قلت : نعم الرجل كأنه قيل من هو فتقول زيد أي هو زيد .

وتلحق حبَّذا بنعم وساء ببئس ، وحبذا كلمة مركبة من فعل وهو حَبَّ وفاعل وهو ذَا وحبَّ بمعنى صارَ محبوباً جداً أصله حَبُبَ ثم أدغمت وأسند إلى اسم الإشارة وهو ذا أو يجريان بعد التركيب مجرى نعم نحو حَبَّذا الرَّجلُ زَيْدٌ ، وحَبَّذَا المَرأةُ[6] هِنْدٌ ، ويَسْتوِي فيها المذكر والمؤنث والتثنية والجمع .

---

(١) أ = « التثنية » .

(٢) أ = « تع » اختصاراً .

(٣) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

(٤) أ = « كانت » .

(٥) أ = « لفاعل » .

(٦) أ = « لمرأة » .

واختلفوا فيها اسم هي أم فعل قيل : اسمٌ وقيل فعل تقول : حبَّذا الرَّجلُ زيدٌ فحَبَّ فعلٌ / وذا فاعِلُه ، والرَّجل صفة ذَا وَزَيْدٌ مخصوصٌ بالمَدْحِ ، وتقول حَبَّذا رجلاً زيدٌ / فرجلاً تفسير لاسم الإشارة وارتفاع المخصوص هنا إما بأن يكون حبَّذا مبتدأ وزيدٌ خبره على قول من جعلها اسماً ، وذا فاعل حَبَّ وزيدٌ بدل منه أو خبر مبتدأ محذوفٍ كما قيل ، أو زيد مبتدأ وحبَّذا خبرٌ مقدماً عليه ، واستغني عن العائد باسم الإشارة أو زيدٌ مرفوع بفاعلية حَبَّذَا على قولِ من جعلها فعلاً بعدَ التركيب .

[158 أ / 152 ب]

وساء فعلٌ ماضٍ جارٍ مجرىٰ بِئْسَ وفيه ضمير مبهم كما في نعم .لا يقال : إن المطابقة شرطٌ بين الفاعل والمخصوص بالمَدح والذم وليس كذلك في الآية وهو قولِه تعالىٰ : ﴿بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾[1] لأن « المكذِّبين » ليسَ مِن جنس مثل القوم متأول بتقدير مثل الذين كذَّبوا أو بجعل الذينَ صفة للقوم أو بحذف المخصوص أي بئس القوم المكذبون مثلهم ، وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة نحو قوله تعالىٰ : ﴿نِعْمَ العَبْدُ﴾[2] أي أيّوب بقرينة أنّ ذلك في قصته ، وفي قوله تعالى :[3] ﴿فَنِعْمَ المَاهِدُونَ﴾[4] أي نحن ويجوز أن يقع بعد مخصوص حبَّذا تمييزٌ أو حالٌ علـى فوق مخصوصه في الإفراد والتثنية والجَمع والتذكير والتأنيث نحو : حَبَّذَا رَجُلاً زيدٌ ، وحَبَّذَا زَيدٌ رجلاً ، وحَبَّذَا راكِباً زَيْدٌ ، وَحَبَّذا زَيدٌ راكِباً ، وَحَبَّذَا رَجُلَيْنِ أو رَاكِبَيْنِ الزيدانِ ، وَحَبَّذَا الزيدانِ رَجُلَيْنِ أو راكِبينَ ، وحبَّذَا المرأةِ هِنْدٌ ، وحبَّذَا هندٌ امرأة : /

[159 ب]

والعاملُ في التمييز أو الحَالِ ما في حبَّذا من معنى الفِعْلية وذو الحال هو ذا إلاّ

---

(1) من الآية ٥ من سورة الجمعة .

(2) من الآية ٣٠ من سورة ص .

(3) أ = « تع » اختصاراً .

(4) من الآية ٤٨ من سورة الذاريات .

زَيْد لأنّ زيْداً مخصوص بالمَدْحِ والمخصوص لا يجيء إلاّ بعد تمام المَـدْحِ أو الذّمّ والركوب من تمامه ، فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص وفي حَبَّذا الفتاةُ فتح الحاء وضمها .

الحَـرْفُ

١٥٣ ب الحَرْفُ مَادَلَّ/ على معنى في غيره أو باعتبار غيره وضعاً[١]، منها عاملة وغير عاملة ، والعاملة ثمانية وثلاثون حرفاً منها ستة تنصب الاسم وترفع الخبر مالم تكن معها[٢]، ما ومنها تسعة أحرف تنصب المستقبل ومنها خمسة تجزم المضـارع ، وغير العاملة منها نيِّف[٣] وأربعون حرفاً منها خمسة عشر حروف ابتـداء وهـي : الحروف المشبهة المركبـة بمـا الكافـة وإمَّا بمعنـى الاستفتـاح ، ولـولا بمعنـى الامتناع ، وحتى للعـطف وإلا بمعنـى التنبيه ، ولام الابتـداء وواو الحـال، وأن الخفيفة في أحد أقسامها نحو : ان زيدٌ لقائم ولكن الحقيقة. ومنها عشرة حروف العطف ومنها ستة حروف الايجاب نحـو : بلـى وأخواتهـا ومنهـا أربعـة حروف التحضيض، ومنها أربعة حروف المضارعـة وهـي حروف أتَيْن ، ومنهـا حروف الإعراب يـني حروف العلَّة وهي : الواو والألف والياء .

وأمَّا العامِلةُ التي تنصب الاسم وترفع الخبَر وهي الحروف المشبهة بالفعل وهي : إن وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليتَ ولعَلَّ ، وجه مشابهتها بالفعـل/ دخولُهـا علـى ١٦٠ أ الأسماء وكونها مبنية على الفَتح وفي دخول نون الوقاية عليها نحو : إنَّني ولكنَّني وكذلك باقيها . وتلحقها ما الكافة فتعزِلها عن العَمل نحو : إنَّما، وإذا لم تدخل ما

---

(١) ينظر تعريف المؤلف للحرف ص ١٢٥ .

(٢) ب = «معا» .

(٣) ا = «فنيف» .

الكافة على هذه الحروف لا يدخلن[1] إلا على المبتدأ والخبر ويعملن فيهما عند البصريين[2] وعند الكوفيين تعمل النصب في المبتدأ فقط[3] والخبر مرفوع بالابتداء والمختار أن مافي هذه الحروف كَافّةٌ ومنهم من يجعلها زائدةً ، وذلك أن ما إذا كان لها معنى تبطل عمل هذه الحروف فتسمى كافة وإذا لم يكن لها معنى تسمى زائدة فلا تبطل العمل وإذادخلت/عليها ما الكافة فتدخل على الأفعال فإنّ وأنّ لتحقيق مضمون الجملة من غير تغيير لمعناه إلا أن معمول إن المكسورة كلام تام لا يتعلّقُ بشيء بخلاف المفتوحة فإنّ معمولهَـا في تأويل المفـرد فلا يتـم إلاَّ بشيىءٍ آخـر نحو : [4] بلغني أنَّ زيداً قائمٌ .

١٥٤ / ب

وتفتح أنّ في موقع المفرد فلذا تفتح بعد لَـولا وبعد أفعال القلوب لأنَّ المفعول الثاني من هذه الأفعال لا يكون جملة وإن مع اسمها وخبرها تقع موقع مفعولها فناسب وقوع ان مع اسمها وخبرها في مسدّ مفعولها لأنَّها وإن كانت جملة إلا أنها في تأويل المفرد .

وتكسر إن في الابتداء سواء كان أوَّل الكلام أو في وسطه / لكنَّه ابتداء كلام آخر كقوله تعالىٰ : ﴿ولاَ يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمُ إنَّ العِزَّةَ للهِ جَمِيعاً﴾[5] وفي الصِّلة لأنَّ الصِّلة إنما تكون جملةً ، وفي جواب القسم لأنَّ جواب القسم جملة مستقلة نحو : والله إنَّ زيداً قائمٌ ، وما دخل في خبره لام الابتداء نحو : ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إنَّكَ لَرَسُولَهُ﴾[6] وإذا دَخَلَت ان على الجملة المستقلة وجَبَ الكسرة ، وبعد واو الحالِ

١٦١ / أ

---

(١) النسختان : « يدخلوا » .

(٢) ينظر آبن عقيل ، شرح أبن عقيل ١/ ٣٧٤ .

(٣) ينظر آبن عقيل المرجع السابق ١/ ٣٧٤ .

(٤) النسختان : بعد نحو «بلغني أو حق تقول» . وهذه الجملة زائدة لافائدة منها .

(٥) من الآية ٦٥ من سورة يونس .

(٦) من الآية ١ من سورة المنافقون .

لإنَّ واو الحال لا تدخل إلاَّ على الجملة المستقلة ، وبعد القول لأنَّ مقول القول لا يكون إلاَّ جملة محكيةً بشرط أن يكون القول عَارياً عن الظن والتفوّه إذا كان بمعنى واحد منهما تُفتح كما تقول : متى تقول أنَّ زيداً ذاهبٌ ، بمعنى متى تظن ، وكذا ما هو بمعنى تَفَوّه ، وبعد حتى التي يبتدأ الكلام بعدها بالقَول نحو : قَد قالَ القَوْمَ ذلك حتى إن زيداً يقوله ، وإذا كانت حتى عاطفة أو جارة تفتح بعدها ، وبعد حرف التصديق نحو : نعم إنَّك قائم ، وبعد حرف ألاَ الافتتاح أي/ التنبيه كقوله تعالىٰ : ﴿ أَلاَ إِنَّهُمْ هُمْ السُّفَهَاء﴾[1] ؛ والحاصل أنها إذا وقعت في مظان المفرد تفتح أن حال كونها فاعلةً مع معمولها نحو : بَلَغني أنَّ زيداً قائمٌ ، ومفعوله نحو : سَمِعتُ أنَّ بكراً منطلِقٌ ، ومضافة إليها نحو : فعلت كذا كراهة أنك لأَنَّ الأصل في المضاف إليه أن يكون مفرداً وان جاز أن يكون جملةً نحو : عجبت من يوم خروج زيدٍ ، والأصل في المضاف إليه أن يكون مفرداً فلذا جاز الفتح والكسر في أن إنْ / لم يكن المضاف إليه مَفرداً نحو : اجلس حيث إن زيداً جالسٌ ، فإنَّ حيثُ لا تُضَافُ إلاَّ إلى الجملة تفتح نظراً إلى أنَّ الأصلَ في المضاف إليه الإفراد وتكسر نظراً الى أنَّ المضاف إليه ههنا جملة مستقلة وكل موضع جاز فيه تقدير المفرد والجملة جاز فيه الفتح والكسر نحو : قولنا : أولَ ما أقول إني أحمد الله فإنْ جعل أول مبتدأ واني أحمد الله خبره ففتحت أن فما موصولة أو موصوفة ؛ وقيل جاز بالقول في موضع النصب به ، فالجملة حينئذ[3] من تمام المبتدأ ، والخبر محذوف وهو ثابت ، أو موجود تقديره أول أقوالي أني أحمدُ الله ثابت أو موجود .

١٥٥ / ب — ١٦٢ / أ

وإن المكسورة لا تغيّر معنى الجملة فكان اسمها المنصوب في محل الرَّفع لإنَّ فائدة ان التأكيد فقط ، فلذا جاز العطف على اسمها بالرفع والنصب سواء كانت

---

(١) من الآية ١٣ من سورة البقرة.

(٢) النسختان : «وقع».

(٣) النسختان : «ح» اختصاراً.

إن المكسورة لفظاً نحو : إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ ، أو حكماً نحو : علمتُ أنَّ زيداً قائمٌ وعمرو ، لأنَّ أن المفتوحة بعد علمت في حكم إنَّ المكسورة .

١٥٦ ب

ويشترط في العطف بالرفع على اسم إن المكسورة/ أن يقدم الخبر على المعطوف لفظاً نحو : إنَّ زَيداً قائمٌ وعمروٌ أو تقديراً نحو : إن زيداً وعمروٌ قائمٌ تقديره زيداً قائم وعمرو/ لأنه لو لم يتقدم الخبر لزم توارد العاملين، وجوّز الكوفيون[1] هذا العطف قبل مضيِّ الخبر ، لأن أن عندهم تعمل في المبتدأ فقط فلا يلزم توارد العاملين . وفرق الكسائي والمبرِّد[2] في جواز هذا العطف قبل مضي الخبر بين الأسم المُعْرَب فأجازا[3] في المعنى قبل مضي الخبرَ دون المعرب . والحق لا فرق بينهما في الجواز لبقاء العلّة وهي توارد نحو : إنك وزيدٌ ذاهبان ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك لأنه لا يَتَغيَّر[4] معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخولها فيجوز عطف الشيء على محل اسمها بالرفع ولا يجوز ، في سائر الحروف المشبهة بالفعل، العطف على محل اسمها .

١٦٣ أ

وتدخل لام الابتداء على خبر إن المكسورة نحو : إنَّ زيداً لقائمٌ، وتدخل على اسمها إذا فصل بين إن واسمها نحو : إنَّ في الدار لَزيداً، وتدخل على ما وقع بين اسمها وخبرها نحو : إنَّ زيداً لِطَعَامِكَ[5] آكِلٌ ، وإنما خصُّوا دخول اللاَّم بهذه المذكورات فِراراً عن توالي حرفي التأكيد والابتداء يعني إنَّ المكسورة ولام الابتداء ؛

وقدّم إنَّ على اللام لكونها عاملاً . وجَوَّزوا اجتماع اللام على لكن في أحد

---

(١) ينظر ابن الأنباري، الإنصاف مسألة رقم ٢٣ . والرَّضى ، شرح الكافية ٢/ ٣٢٧ ـ ٣٣٠ .

(٢) ينظر ابن هشام ، أوضح المسالك ١/ ٣٥٨.

(٣) النسختان : «فأجاز» .

(٤) أ = «تتغير» تصحيف .

(٥) أ = «لعطامك» . تحريف .

المداخل المذكورة على ضعف وجه الجواز عدم تغير معنى الجملة بدخولها . وأما الضعف فلإفادة اللام القاطعة بدلالتها على الابتداء ، ولكن تفيد الوصل بالتوسط بين كلامين/ .

١٦٤ / أ

وكأنّ لإنشاء التشبيه وهي حرف برأسه على الأصح لأن التركيب خلاف الأصل وقال الخَليل : إنها/ مركَّبة من كاف التشبيه وإن المكسورة[١] وأصل كأنّ زيداً الأسدُ إن زيداً كأسد فقدمت الكاف ليشعر إنشاء التشبيه ثم فتحت الهمزة ليدلّ على خروج الكاف عن محكم الجارة .

١٥٧ / ب

ولكنّ بالتشديد حرف برأسه عند البصرية ومركبة من لا وإن المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة عند الكوفية[٢] وقالوا إن أصلها لاكأن فنقلت حركة الهمزة إلى الكاف فحذفت الهمزة فتدل كلمة لا على أنّ ما بعدها ليس كما قبلها نفياً وإثباتاً وكلمة إن تحقق مضمون ما بعدَها وهي للاستدراك ، ومعنى الاستدراك رفع التَّوَهم الذي حصل من كلام سابق ، فإذا قلت : ما جاءَني زيدٌ توهم السامع أن عمرواً أيضاً لم يجيء فتزيل عنه ذلك الوَهم بقولك : لكن عمْراً جاءَني ، فلذا تقع بين كلامَين متغايِرَين نفياً وإثباتاً من حيث المعنى ، والتغاير اللفظي قد يوجد وقد لا يوجد نحو : فَارَقني زيدٌ لكنّ عمرواً حاضرٌ.

وليت لإنشاء التَّمني . التَّمني هو أن يقدّر شَخصٌ في نفسه ما يُريد وقوعَه ممكناً كان أو ممتنعاً فتدخل على الممكن[٣] نحو : لَيْتَ زيداً قائمٌ ، وعلى المُحال

---

(١) ينظر ابن هشام ، مغنى للبيت ١/ ١٦٢ . والصبان ، حاشية الصبان ١/ ٢١٦ .

(٢) ينظر ابن الأنباري ، الإنصاف ، مسألة رقم ٢٥ ، وابن هشام ، مغني اللبيب ١/ ٢٢٦ . والصَّبَّان ، حاشية الصبان ١/ ٢٧١ .

(٣) ابن هشام : ليت حرف يتعلق بالمستحيل غالباً والممكن قليلاً.

(ابن هشام ، مغني اللبيب ١/ ٢٢١) .

الأشموني : «ومعنى ليت التمني في الممكن والمستحيل لافي الواجب»

(الأشموني ، شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/ ٢٧١)

نحو : ليتَ زيداً طائرٌ، وأجاز الفرّاءُ لَيْتَ زيدا قائماً ينصب معمولين معاً بأن جعل لَيْتَ/ بمعنى أتَمَنّى[1] وأجاز الكسائي[2] على إضمار كان متمسكاً بقول الشّاعِرِ[3] . ١٦٥/أ

١٦ ـ يَا لَيْتَ أيّامَ الصبّا رَوَاجِعاً[4]

أي لَيْتَ أيّامَ الصبا كانت رواجعاً ، وقال الفرّاء : تقديره أتمنى أيام الصبّا رواجعاً[5] وقد تدخل ليت على أن المفتوحة فتكون[6] أن المفتوحة مع اسمها وخبرها معاً اسم ليت وخبرها نحو : لَيْتَ أن زيداً قائمٌ .

ولعَل : لإنشاء / توقع ممكن أي لإنشاء توقع أمر موجوّ نحو : لعَل الأميرَ يَهَبُ لي ديناراً أو مخوف نحو : لَعَلَّ الأميرَ يَغْضَبُ عَلَىَّ بِشرّ ، ويسعى الأول بالطمع والثاني بالإشفاق أي الخوف. ١٥٨/ب

ومن العرب من يَجُرّ بِلعَل[7] . وأجاز الأخفش دخولَها على أنّ المفتوحة المشددة قياساً على ليت[8] وهذا ضعيف .

---

(١) ينظر الزمخشري المفصل ص ٣٠٢.

(٢) ينظر الزمخشري المفصل ص ٣٠٢ . وابن هشام ، مغنى اللبيب ١/ ٢٢٢.

(٣) هو العجاج .

(٤) الشاهد : «الصبّا رواجعاً» حيث أضمر كان والتقدير كانت رواجعاً . ينظر البيت في الجمحي ، آبن سَلاّم، طبقات فحول الشعراء ، شرح محمود محمد شاكر القاهرة ، دار المعارف ص ٦٥ والزمخشري ، المفصّل ص ٢٨ وآبن الأنباري، لمع الأدلة تحقيق سعيد الأفغاني ، ط ٢ بيروت ١٩٧١ ص ٨٢. سيبويه ١ / ٢٨٤.

(٥) ينظر الزمخشري المفصل ص ٣٠٢ وآبن هشام، مغنى اللبيب ١/ ٢٢٢ .

(٦) النسختان : «فتقوم».

(٧) وهم قبيلة عقيل، قال شاعرهم وهو كعب بن سعد الغنوي:
لَعَلَّ أبي المِغْوار مِنْك قَرِيبُ.
(ينظر ابن هشام ، الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٨٥)

(٨) ينظر الزمخشري، المفصل ص ٣٠٣.

وفي لعل لغات أشهرها : لعَلَّ وعَلَّ والباقي غير مشهور وهو غَنَّ بالغين المعجمة ولأنَّ ولعَن بالعين المهملة ولغَنّ المعجمة[1] وقال أبو العباس : أصْلُها عَلَّ فزيد عليها لام الابتداء[2] .

ويجوز تخفيف هذه الحروف بالحذف[3] إلاَّ في ليت ولعل فإذا خففت ففي البعض يجب الإلغاء وفي البعض يجب الإعمال وفي البعض يجوز الأمران .

أما التي يجب فيها الإلغاء فهي لَكِن وأما التي يجب فيها الإعمال فهي أن المفتوحة فإنها تعمل عند التخفيف في ضمير شأن مقدَّر وجوباً وتعمل عند البعض في غير ضمير الشأن نادراً.

١٦٦ / أ

ويجوز دخول هذه الحروف/ بعد التخفيف على الفعل أيضاً فتدخل المفتوحة المخففة على الجمل مطلقاً اسميةً كانت أو فعليةً وسواء كان فعلها داخلاً على المبتدأ والخبر أولا ، وإن المكسورة إذا خففت فتدخل على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر كالأفعال الناقصة ، وأفعال المقاربة ، وأفعال القلوب عند البصرية ، والكوفيون عَمموا دخولَها على الأفعال كلِّها[4] .

وإن كان الفعل ماضياً منفياً فلابد من حرف النفي نحو : عَلِمتُ أنْ لاَ خَرَجَ زَيْدٌ ، وان كان ماضياً مثبتاً فلابد من قد لتقريب الماضي إلى الحال نحو : علمْتُ أنْ قد خَرجَ زَيْدٌ/ وإن كان الفعل مضارعاً مثبتاً فلابد من سين أو سوف كقوله تعالى : ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُم﴾[5] وإن كان مضارعاً منفياً فلابد من حرف النفي

١٥٩ / ب

---

(١) ينظر الزجاجي ، كتاب اللامات ، تحقيق د . مازن مبارك ، دمشق ١٩٦٩ ص ١٤٧ . وأبو علي القالي ، الأمالي ، ٢/ ١٣٤ .

(٢) ينظر ابن الانباري ، الإنصاف ، مسألة رقم ٢٦ .

(٣) أ = «الحذف» .

(٤) ينظر ابن الانباري ، الإنصاف مسألة رقم ٢٤ .

(٥) من الاية ٢٠ من سورة المزمل .

كقوله تَعالىٰ : ﴿ أيَحْسَبُ أنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ[1] ﴾ .

وجميع هذه الحروف إما عوض من تخفيفها أو لدفع الالتباس بأنْ المصدرية فإذا خففت المكسورة يلزمها أيضاً لام الابتداء وقال الفارسي : إنَّها غير لام الابتداء ، وتسمى لام الفارقة[2] لفرقها بين أن المخففة من الثقيلة . وبين إن النافية ، ويلزمها أيضاً عند عدم التخفيف وإن لم تُشبّه بالنافية اطّراداً للباب ، وقيل عند عدم التخفيف لا تحتاج إلى اللام.

وإذا دخل على هذه الحروف ضمير الشأن والقصة ارتفعت الأسماء بعدها/نحو: إنه زيدٌ قائمٌ. ولا يجوز تقديم أخبارها على أسمائها إلاَّ إذا كان ظرفاً نحو إنَّ عندكَ زيداً ، أو جاراً ومجروراً نحو : إنَّ في الدَّار زيداً .

١٦٧/أ

---

(١) الآية ٧ من سورة البلد.

(٢) ابن هشام: «وزعم أبو علي وأبو الفتح وجماعة أنها لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق . قال أبو الفتح قال أبو علي ظننت أن فلاناً نحويٌ محسنٌ حتى سمعته يقول : إن اللام التي تصحب أن الخفيفة هي لام الابتداء فقلتِ له : أكثر نحويي بغداد على هذا . وحجة أبي علي دخولُها على الماضي المتصرِّف نحو إن زيداً لقامَ ، وعلى منصوب الفعل المؤخّر عن ناصبه في نحو (وإن وجدنا أكثرَهم لفاسقين) وكلاهما لا يجوز مع المشددة».
(ابن هشام ، مغني اللبيب ١/١٩١)

حُـروفُ الجَرِّ[1]

ومنها ثمانية عشر حرفاً[2] تَجرّ الاسم وتوصل إلى الأسم معنى الفعل وهي : من ، وإلى ،وحتى،وفي ، والباء، واللام ، ورب ، وواوها ، وواو القسم، وتاء القسم ، وعن، وعلى ، والكاف ، ومذ ، ومنذ ، وحاشا ، وعدا ، وخلا .

وسُميّت هذه الحروف حروفَ الجر لأنها تجرُّ معاني الأفعال إلى الأسماء أو لأنَّ عملها الجر ، وحروف الاضافة لأنها تضيف الفعل أو معناه إلى ما يليها وما يليها سواء كان[3] اسماً صريحاً نحو : مررتُ بزيدٍ أو في تأويل الأسم كقوله تعالىٰ: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[4] أي برُحْبِها .

فمِنْ لابتداء الغاية يعني أنها موضوعة بوضع عام لابتداء مخصوص متعلّق بشيء معيّن يتوقف تعلقها على تعلّق ذلك الشيء/ المعين ولا يكون مشتركاً مع تعدد معانيه لكون الوضع واحداً والمراد بالغاية هنـا جميع المسافـة اذ لا معنـى لابتداء النهاية ، يعني ان الفعل المتعدّي يبتدأ من مجرورها سواء كان للفعل امتداد

١٦٠ ب

---

(١) هذه التسمية بصرية والكوفيون يسمونها حروف الإضافة أحياناً وحروف الصفات أحياناً (ينظر آبن يعيش، شرح المفصل ٨/٧).

(٢) الأشموني : «وهي عشرون حرفاً منها لعلَّ وكي».

(الأشموني، شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/٢٠٣).

(٣) النسختان : «كانت».

(٤) من الآية ٢٥ من سورة التوبة.

نحو : سِرتُ من البصرة[1] أولاً نحو : خَرَجْتُ مِنَ الـدَّار ، يقـال : خَرَجْـتُ مِن الدَّار، ولو انفصل منها بأقلَّ من خطوة وهي لا تستعمل لابتداء الغاية إلاَّ في المكان عند البصرية ، وعند الكوفيين[2] تستعمل في الزمان والمكان وهو الأصح/ .

١٦٨
أ

وعلامة كونها لابتداء الغـاية صحـة استعمـال إلـى أو ما يفيد فائدتهـا في مقابلتها ، نحو : سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ إلى الكوفةِ ، وقد يتوفر القصد إلى المبتدأ منه فلا يقصد فيها الانتهاء نحو : أعوذُ بالله من الشَيطان الرَجيم .

وللتبيين وتعرف المبيِّنة بأن تكون[3] كالصِّفة لما قبلها بواسطة الذي كقولـه تعالى : ﴿ فَاجتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾[4] ، أي الرجس الذي هو الوثَن .

وللتبعيض ، وتعرف المبعضة بصحـة وضـع البعض في موضعهـا نحـو : أَخْذتُ مِنَ الدَّراهـم أي بعضها .

وللتجريد بقصد المبالغة نحو : لقيت من زيدٍ أسداً أي لقيت زيداً وهو أسد كأنه جرِّد عن الصفات كلها غير الأسدية للمبالغة في الشجاعة .

وللبدل وتعرف البدلية بأن يصلح ذكر مكانهـا كقولـه تعالـى : ﴿ أَرَضِيتُـم بِالحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾[5]، أي بدل الآخرة .

وللسببية كما في قوله تعالى : ﴿وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُم مِنْ إِمْـلاَقٍ﴾[6] ، أي لأجل إملاق .

---

(١) أ = البصرت «تحريف».
(٢) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ٢/ ١٣ .
(٣) النسختان : «يكون».
(٤) من الآية ٣٠ من سورة الحج .
(٥) من الآية ٣٨ من سورة البقرة.
(٦) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام.

وتزاد من في النكرة لاستغراق الجنس في الفاعل والمفعول نهياً نحو: لا يذهب من أحد: لا تضرب، وتزاد في المبتدأ نفياً واستفهاماً/ عند سيبويه[1] وجوّز الأخفش زيادتها في الإثبات[2]، نحو: ما جاءَني من أحدٍ، وعند الكوفيين تجوز زيادتها في الموجب أيضاً كقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾[3]، وقال البصريون: من فيه للتبعيض[4] وإذا لم يكن مجرور من المزيدة من الأسماء المقصورة/ على العموم كأحد وديَّار، تكون من لاستغراق[5] الجنس نحو: ما جاءَني مِنْ رَجُلٍ، وإذا كان مجرورها من تلك الأسماء فتكون مِن لمجرّد التأكيد لا للتبعيض على الاستغراق لأنَّ معنى ما جاءَني أحدٌ، وما جاءَني مِن أحدٍ سواء في التبعيض على العموم. وسميّت مزيدة مع إفادتها الاستغراق لعدم[6] تغير المعنى بإسقاطها.

١٦١
ب

١٦٩
أ

وإلى: لانتهاء الغاية في الزمان والمكان بلا خِلاف كقوله تعالى: ﴿أتِمُّوا الصِّيَامَ إلىٰ اللَّيْلِ﴾[7]، وسِرتُ إلى الكوفةِ، وعند أكثر النّحاة أن ما بعدها لا يدخل في حكم ما قبلها، وقالوا: إذا جاء في القرآن أو في الحديث دليلٌ على دخول ما بعدها فيما قبلها فذاك[8] شيء ليسَ من وضع لفظة إلى بل من بيان الشارع، وقيل إنْ كان ما بعدها من جنس ما قبلها فيدخل فيما قبلها، وقيل يدخل ما بعدها فيما

---

(١) ينظر سيبوية، الكتاب ١/ ٢٧٩: وآبن هشام، مغني اللبيب ٢/ ١٦.

(٢) ينظر آبن الأنباري، الإنصاف مسألة رقم ٥٤. وآبن عقيل، شرح ابن عقيل ٢/ ١٧ والسيوطي، همع الهوامع ٢/ ٣٥.

(٣) من الآية ٣١ من سورة الأحقاف.

(٤) ينظر الخضري، حاشية الخضري ١/ ٢٢٩.

(٥) أ = «الاستغراق».

(٦) ب = «تغيير».

(٧) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

(٨) ب = «فذلك».

قبلها على الإطلاق ، وقيل لا يدخل ما بعدها فيما قبلها على الإطلاق[1].

وقد تجيء بمعنى مع نحو قوله تعالى : ﴿ولاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُم إلى أَمْوَالِكُم﴾[2] ، أي مع[3] أموالكم .

وقد تجيء بمعنى التَوَجه والقَصْد ، يقال: قام إلى الشَّيء أي توجه إليه وقصد نحوه :

وحتى : اعلم أن الأصل في حتى أن تكون جارة وقد تكون مبتدأة أي يكون الكلام بعدها مبتدأ فحينئذ[4] تدخل على الاسم والفعل، وقد تكون عاطفة ، واذا كانت جارة فتشترك بإلى في انتهاء الغاية إلا أن حتى تفارقها في أن/ مجرور حتى يجب/ أن يكون آخر جزء من المذكور قبل حتى ، كرأس السمكة ، أو ما يلاقي آخر جزئية منه[5] كصباح البارحة . ولا يجب ان يكون مجرور إلى كذلك فلا يقال: أكلت السمكة حتى ثلثها أو نصفها بخلاف إلى .

١٦٢ ب / ١٧٠ أ

واتفقوا في دخول ما بعدها في ما قبلها[6] اذا كانت عاطفة ، واختلفوا في الجارة[7]، وذهب أكثر النجاة الى الدخول .

---

(١) ابن هشام : «وإذا دلت قرينة على دخول ما بعدها نحو : قرأت القرآن من أوله إلى آخره ، أوخروجه نحو : «ثم أتموا الصيّام إلى اللّيل » ونحو : (فَنَظِرةٌ إلى مَيْسرَةٍ عمل بها ، وإلا فقيل يدخل ان كان من الجنس ، وقيل يدخل مطلقاً وقيل لا يدخل مطلقاً وهو الصَحيح لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد.

(ابن هشام، مغنى اللبيب ١/ ٧٠).

(٢) من الآية ٢ من سورة النساء .

(٣) ب = «مع» ساقطة .

(٤) النسختان : «فح». اختصاراً .

(٥) ب = «منه». ساقطة .

(٦) ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب ١/١١١ .

(٧) ينظر ابن هشام ، المرجع السابق ١/١١١ .

ويجوز في أكلت السمكة حتى رأسِهَا الوجوه الثلاثة : الجرُّ على كونها جارةً، والنصب على كونها عاطفةً، والرفع على كونها ابتدائية ، والخبر محذوف وهو مأكول تقديره حتى رأسُها مأكولٌ .

وقد تجيء[١] بمعنى مع ، والمراد بكونها بمعنى مع كون ما بعدها داخلا فيما قبلها .

وقد تجيء للتعليل نحو : أسلمت حتى أدخلَ الجَنَّة أي كي أدخل الجنة .

ولا تدخل إلا على المظهر فلا يقال حتَّاهُ وحتَّاكَ بخلاف إلى لأنها تدخل[٢] على المظهر والمضمر نحو : إليه ، وإلى زيدٍ ، وأجاز المبرِّدُ والكوفيون دخولَها على المُضْمَرَ[٣] متمسكاً بقول الشاعر[٤] :

١٧ ـ . . وَحَتَّاهُ بِالقَوْمِ لاَحِقُ[٥]

فَلاَ يُعْتَدُّ بهِ لندورته .

وفي للظرفية ومعنى الظرفية كون الشيء محلاً لشيء . وهي إما زمانية أو

---

(١) أ = « يجيء » . تصحيف .

(٢) أ = « تدخل » . ساقطة .

(٣) ينظر ابن هشام مغني اللبيب ١/ ١١ ، والرضى ، شرح الرضى على الكافية ٢/ ٣١٩ والسيوطي ، همع الهوامع ٢/ ٣٣ .

(٤) لم أقف على اسمه .

(٥) البيت كما ذكره البغدادي في خزانة الأدب والألوسي في الضرائر :

وَأَكْفِيهِ مَا يَخْشَى وَأُعطِيهِ سُؤْلَهُ . . وَأُلْحِقُهُ بِالْقَوْمِ حَتَّاهُ لاَحِقُ

الشاهد : « حتَّاه » حيث أضيفت حتى إلى الضمير .

ينظر البغدادي ، خزانة الأدب ، القاهرة ، بولاق ١٢٩٩ هـ ٤/ ١٤٠ .

والألوسي ـ محمود شكري ، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، بغداد ، مكتبة دار البيان ص ١٩٨ .



مكانية وكلّ واحد منهما إما حقيقية[١] نحو : زيد في أرضه أومجازية نحو : نظرت في الكتاب .

وتجيء للمصاحبة نحو : ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾[٧] ، أي بمصاحبة زينته .

وتجيء للتعليل كما في الحديث : [إنَّ امرأةً دَخَلَتِ النَّارَ في هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا][٣] .

وتجيء للاستعلاء نحو : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[٤] أي على جذوع النخل/ .

١٧١ / أ

والباء : معناه إلصاق شيء بشيء وهو حقيقي نحو : به داءٌ ، أي التصق به وخالطه ، ومجازي نحو : مَرَرتُ بِزَيدٍ أي التصق مروري/ بموضع يقرب منه زيد ورد على الاتساع قيل هو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه[٥] .

١٦٣ / ب

وتجيء للاستعانة نحو كتبتُ بالقلم أي استعنت بالقلم في الكتابة فحينئذٍ[٦] تدخل على الآلة ، وعبر بعضهم عنه بالباء السببية .

وتجيء للسببية نحو : ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ انفسكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ العِجْلَ ﴾[٧] ؛ أي ظلمتم أنفسكم بسبب اتخاذكم العِجْلَ .

---

(١) أ = « حقيقة » .

(٢) من الآية ٧٩ من سورة القصص .

(٣) ينظر ، أحمد بن حنبل ، مسند ٢/ ٢٦١ .

(٤) من الآية ٧١ من سورة طه .

(٥) ينظر سيبويه ، الكتاب ٢/ ٣٠٤ . وابن هشام ، مغني اللبيب ١/ ٩٥ . والأشموني شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/ ٢٢١ .

(٦) النسختان : « فح » اختصاراً .

(٧) من الآية ٥٤ من سورة البقرة .

وتكون للمصاحبة نحو : ﴿ آهْبِطْ بِسَلَامٍ ﴾[1] ، أي معه .

وتكون للمقابلة فتدخل على الأعواض نحو : بِعْتُ هذَا بِهٰذا .

وتستعمل للتعديَة نحو : ذهبت بزيد أي أذهبته .

وتجيء للظرف نحو : جَلَسْتُ في المسجد أي بالمَسْجد .

وتستعمل زائدة إما قياساً ، وذلك في ثلاثة مواضع : في خبر المبتدأ إذا وقع في حيِّز الاستفهام ، نحو هَلْ زَيْدٌ بقائمٍ ، والمراد بالاستفهام هَلْ فقط . وفي خبر ما وليس نحو : ما زيدٌ بقائمٍ وليس زيدٌ بقائمٍ . أو سماعاً وذلك في الفاعل نحو : كَفىٰ بِاللهِ أي كفى اللهُ ، وفي المفعول كقوله تعالى : ﴿ ولاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إلىٰ التَّهْلُكَةِ ﴾[2] ، على أحد الوجهين ، وفي المبتدأ نحو بحسبك درهم[3] .

وعلى : وهي تستعمل حرفاً واسماً . وإذا كان حرفاً فمعناه الاستعلاء ، والاستعلاء إما على المجرور نحو: ﴿ وعَلَيْهَا وعَلَىٰ الفُلْكِ تُحْمَلُون ﴾[4] ، أو على ما يقرب من المجرور نحو : (أَوْ أَجِدُ عَلَىٰ النَّارِ هُدًىٰ ﴾[5] . والاستعلاء حقيقي نحو : رَكِبَ زيدٌ على فَرَسِهِ[6] / ومعنوي نحو : جَاء زَيدٌ وَعليه دَيْن .

١٧٢ / أ

وتجيء بمعنى مع نحو : حفظ القرآن على صِغَرِ سنِّه أي مع صغر سنه .

وتجيء بمعنى الباء نحو : مررت عليه أي به ، وإنما يقال ذلك إذا جاوزت في المرور لأنك بمجاوزتك إياه/ كأنك سِرتَ فَوْقَه .

١٦٤ / ب

---

(١) من الآية ٤٨ من سورة هود .

(٢) من الآية ١٩٥ من سورة البقرة .

(٣) بحسبك مبتدأ ودرهم خبر.

(٤) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنون .

(٥) من الآية ١٠ من سورة طه .

(٦) ب = « فرس » .

وتكون بمعنى مع نحو : فلان على جلالته يفعل كذا أي مع جلالته .

وتكون اسما بمعنى الفوق اذا دخلت عليها حرف الجر كقول الشاعر[1] :

١٨ ـ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا[2] . .

واللام : على ثلاثة أنواع عاملة للجر ، وعاملة للجزم ، ولا تعمل النصب خلافاً للكوفيين[3] ، وغير عاملة وهي سبعة : فالعاملة للجرّ إذا دخلت على المظهر يكون مجروراً نحو : المال لِزيدٍ إلاَّ في المستغاث بالياء فتفتح فيه نحو : يا لَزيد ، وتفتح في كل مضمر نحو : لَنا ولَكم إلاَّ مع ياء المتكلّم فتكسر فيه نحو : المال لِي فِتْنَةٌ .

وتجيء للملك مع الاختصاص نحو : المَال لِزَيدٍ ولمجرَّد الاختصاص نحو : أخٌ له ، ولمجرّد الاستحقاق نحو : الجِلُّ للفَرس .

وتستعمل للقصد إلى العلة الغائيَة نحو : أَحْضَرْتُه[4] للانتفاع أي لأجل الانتفاع .

وتكون للتعدية إذا دخلت على المعمول المقدّم على الفعل كقوله تعالىٰ : ﴿ كُنْتُم للرُّؤْيَا تَعْبُرون ﴾[5] .

---

(١) هو مزاحم بن الحارث العقيلي .

(٢) هذا صدر البيت وعجزه :

تَصِلُّ ، وعَن قيضٍ بزيزاءَ مَجْهَلِ .

الشاهد : « من عليه » ، فإن على هنا اسمٌ فأدخل عليه حرف الجر من .

ينظر البيت في : سيبويه ٢/ ٣١٠ . وقد رواه بـ « تم خمسها » . وأبو علي الفارسي ، الايضاح العضدي ١/ ٢٥٩ . وآبن هشام ، مغني اللبيب ١٢٨/١ ، والصبان ، حاشية الصبّان ٢/ ٢٢٦ .

(٣) ينظر آبن هشام ، مغنى اللبيب ١/ ١٧٥ .

(٤) النسختان « حضرته » .

(٥) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .



وتجيء للتعليل نحو : فَرَرْتُ للخَوْف .

وتستعمل بمعنى إلى نحو : قصَدَ لَه أي إليه .

وتجيء بمعنى واو القسم مع التعجب نحو : للهِ لا يؤخر الأجل أي وَاللهِ لا يؤخر وفيه معنى التعجب .

١٧٣ / أ

وتجيء زائدةً نحو : (رَدِفَ لَكُم)[1] أي رَدِفَكم وكذا/ في يا لَزيد .

وتجيء بمعنى عن مع القول كقوله تعالى : ﴿ وقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾[2] ، أي عن الذين آمنوا .

وقد تضمر اللام نحو : لاه أبوك أي لله .

١٦٥ / ب

وَرُبَّ : لإنشاء تقليل نوع من جنس ، فلذا استحق الصدر لأن كل ما وضع لإنشاء فَموضعُه الصَدْر ومجرورها ان كان مظهراً يجب أن يكون/ نكرةً موصوفةً : أمَّا كونها نكرةً فلأن وضع رُبَّ لتقليل نوع من جنس ، فلا يمكن التقليل إلا في النكرة . وأما كونها[3] موصوفةً فلأنها لتقليل نوعٍ من جنس فوجب تخصيص الجنس بالصفة ليصير المذكور بها نوعاً : ألا ترى أنك إذا قلت : رُبَّ رجلٍ لَقيتُه لا يفيد [illegible] تَصِفَه بالكَرَم أو العلم وغير ذلك . وبعضهم لا يوجبون الصفة ، ويقولون إن عاملَها نائب عن الصفة .

وآن كان مجرورُها مضمراً فيجب أن يكون مبهماً عائداً إلى شيء في الذهن فهو لإبهامه يقتضي التمييز كما في : نِعْمَ رَجُلاً فيكون الضمير حينئذ[4] في حكم

---

(١) من الآية ٧٢ من سورة النمل .

(٢) من الآية ١١ من سورة الأحقاف .

(٣) النختان « كونه » .

(٤) النسختان : « ح » ، اختصارا .

النكرة بإبهامه وهو مفرد مذكر عند البصريين[1] لأن مطابقة الضمائر للمرجوع إليه إنما يجب إذا كان في اللفظ تقول : رُبَّهُ رَجلاً أو رجلين أو رجالاً أو آمرأةً أو امرأتين أو نساءً . وأوجب الكوفيون المطابقةَ بينهما في الإفراد والتثنية والجمع والتـذكير والتأنيث فإنهم يقولون : رُبَّهُ رجلاً ، رُبَّهُما رجلين ، رُبَّهم رجالاً ، ورُبَهما آمرأةً وربهمَا آمرأتين وربهن نساء[2]/ ويجب أن يكون فِعْلُها أي عامِلُها الذي تعلّق به رب ماضياً لفظاً نحو : رُبَّ رجلٍ كريمٍ لَقيتُه ، أو معنىً نحو : رُبَّ رجلٍ كريمٍ لَمْ أُفارِقْهُ .

174 / أ

ويحذف الفعل غالباً لقيام قرينة فيقال : رُبَّ رجلٍ كريمٍ بتهُ .

وتلحقها ما الكافة فتدخل على الجملة الاسمية نحو : زيدٌ قائمٌ ، وعلى الفعلية نحو : قامَ زيدٌ ، فلا يكون للجملتين محلٌ من الإعراب .

وتكون[3] رُبَّمَا لتقليل النسبة . وقد تكون زائدة للتأكيد لا كافة نحو رُبَّما رجل عندك .

وقد تضمر بعد الفَاء كقوله[4] :

١٩ ـ فَمِثْلِكِ حُبْلَى[5] . .

(1) ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب ١/ ١٢٠ . والصبان ، حاشية الصبان على شرح الاشموني ٢/ ٢٠٨ .

(2) ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب ٢/ ١٠٣ .

(3) أ = « يكون » تصحيف .

(4) آمرؤ القيس بن حجر الكندي .

(5) هذه قطعة من صدر البيت . وهو كاملا :

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ . . فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

الشاهد : « فمثلك أي رب مثلَك حيثُ حذف ربَّ » .

ينظر البيت في : آمرؤ القيس ، آبن حجر الكندي ، ديوان ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم ، ص ٣ ، القاهرة ، دار المعارف ص ١٢ .

أي فَرُبَّ ٱمرأة مِثْلِكِ .

وقد تضمر بعد الواو نحو :

١٦٦ ب

٢٠ - وبَلْدَةٍ لَيْس/ بِهَا أَنِيسُ[١] . .

أيْ وَرُبَّ بَلْدَةٍ .

ولا تقع أي واورب إلا في أول الكلام داخلةً على مظهر مُنكر كَرُبَّ . ولا تدخل على المضمر لأنها في الأصل للعطف ، والعاطف لا يدخل على المضمر المتصل .

والعمل لرب عند البصريين وللواو عند الكوفيين لنيابتها عن رب[٢] .

وقد ذهب الكسائي ومن تابعه من الكوفيين[٣] إلى أن رُبَّ اسم مثل كَم[٤] وكذا مذهب بعض المتأخرين .

وواو القسم : وحروف القسم الباء ، والواو ، والتاء ومِنْ ، وهاء التنبيه ، وألف الاسفهام .

---

(١) هذا صدر بيت للشاعر عَامِر بن الحارث المعروف بجران العَوْد وعجزه :

إلاَّ اليَعافيرُ وإلاَّ العِيسُ

الشاهد : وبلدة « حيث أضمرت ربّ بعد الواو » .

ينظر البيت في جِرَان العَوْد ، عامر بن الحارث ، ديوان ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٥٠ هـ ص ٥٢ . وسيبويه ، الكتاب ١/ ٣٦٥ ، وابن الأنباري ، الإنصاف ١/ ٢٧١ وابن وابن يعيش، شرح المفصل ٢/ ٨٠ والأزهري، خالد ، شرح التصريح ١/ ٣٥٣ والسيوطي، همع الهوامع ١/ ٢٢٥ .

(٢) ينظر ابن الأنباري ، الإنصاف مسألة رقم ٥٥ . والرضى شرح الرضى على الكافية ٢/ ٣١٠ ، الأزهري ، شرح التصريح ٢/ ٢٨ .

(٣) أ = « الكوفيون » .

(٤) ينظر ابن الأنباري ، الإنصاف مسألة رقم ١٢١ والسهيلي ، عبد الرحمن بن عبد الله ، امالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، الطبعة ١ ، القاهرة ١٩٧٠ ص ٧٢ والبغدادي خزانة الأدب ٤/ ١٨٤ .



والأصل من حروف القسم هو الباء لأن فعل القسم لازم يحتاج في التعدية الى حرف التعدية وهي الباء والواو بدل من الباء ولا يجوز استعمالها مع فعل القَسَم فلا يقال أَقْسَمْتُ واللهِ بخلاف البَاء فيقال : / أَقْسَمْتُ بِاللهِ لأَصَالَتِهَا .

١٧٥ / أ

والواو لا تدخل على المُضمر ، فلا يقال : وكَ ولا تستعمل مع السؤال ، فلا يقال أَخْبِرْني وَالله كما يقال : أَخْبِرني بالله .

ولاَ تُسْتَعْمَل مَعَ فِعْلِ القَسَم فلا يقال : أُقْسِمُ وَاللهِ كما يقال أُقْسِمُ بِالله .

والتاء بدل من الواو فلذا لا تستعمل مع فِعْلِ القَسـم والسـؤال ، وتختصُّ بالظاهر وباسم واحدٍ وهو اسم الله تعالى فلا يقال : تَرَبٌّ الكَعْبَةِ .

وأما من فهي من حروف الجر تستعمل في القسم تقول : من ربي لأفعلن ولا تدخل إلاّ على لفظة ربي ، وقد تحذف نونها فتختص باسم الله تعالى مع الضم والكسر في الميم تقول : مِ والله .

وأما الهاء فهو عوض من حروف[1] القسم .

وكذا همزة الاستفهام مع القَطع ، وهمزة الوَصل عوض من حروف القسم نحو : أَأَلله بهمزتين مفتوحتين ويجوز إبدال الهمزة الثانية ألفاً فتقول بهمزة مفتوحة ممدودة بعدها/ لام نحو : آلله ولاَ يجوز الاقتصار علىٍ همزة واحدةٍ للالتباس .

١٦٧ / ب

والقَسَم إمّا للسؤال أي للطلب نحو بالله أخبرني أو لغير السؤال . فإن كان للسؤال يجاب بما فيه معنى الطلب لفظاً أو تقديراً نحو أخبرني هَلْ زَيْدٌ قائمٌ . وان كان القسم لغير السؤال فلا يخلو[2] إما أن يستعمل في الايجاب أو في النفي ، فان استعمل في الايجاب فلا يخلو من أن يكون جملة اسميةً أو فعليةً ، فإن كانـت اسميّة يجابُ بأن خفيفة أو ثقيلة بدون اللازم أو باللام نحووالله إنزيدٌ قائمٌ / ،

١٧٦ / أ

---

(١) النسختان : « الحروف » .

(٢) أ = « يخلوا » .

والله إنَّ زيداً قَائِمٌ أو لَقائِمٌ ، فموضع ان الخفيفة والثقيلة واللام رفع على الابتداء في الجملة الاسمية .

وإن كان[1] الجواب جملة فعليةً يجاب بالفعل مع نون التأكيد واللام إن كان الفعلُ مستقبلاً مثبتاً نحو : واللهِ لأفعلن ، وإن كان الفعل ماضياً مثبتاً فبقَد واللّام لفظاً نحو : والله لقد قام أو تقديراً نحو : والله لقام .

وإن استعمل القسم في النفي يجاب بما وان النافية نحو : والله ما زيد قام ، أو ما قام زيد ، ووالله إن زيدٌ قائمٌ ، ووالله لا أحد[2] أفضل منك .

وقد تحذف لا من الجملة الفِعلية لفظاً ويراد في المعنى كما في قوله تَعالى : ﴿ تَالله تَفْتَؤُ ﴾[3] ، أي لا تَفْتَؤ ، وقد يحذف جواب القسم إذا وقع القسم بين المبتدأ والخبر نحو : زَيْدٌ والله قائمٌ أو وقع بين الشرط وجزائه نحو : إن تَأْتِني وَالله لآتِكَ ، أو تأخّر القسم عن الجملة الاسمية نحو : زَيْدٌ قائمٌ واللهِ ، أو عن الجملة الشرطية نحو : إن تأتني لآتك والله . والجملة المذكورة وإن كانت جواباً للقَسم بحسب المعنى لكنَّها لا تسمى جواب القَسم لعدم وقوعِها موقعَ الجواب بَلْ تُسمى الدال على/ الجواب ، ويقولون الجواب محذوفٌ .

١٦٨ ب

وقد تحذف الجملة القَسمية إذا كان جوابه فعلا منفياً عاملاً في عَوْض ودَهر نحو : لا أفعله[4] عَوْضَ العائِضين ودهر الداهِرين ، لأن عوض العائضين ودهر الداهرين لا يستعملان إلاّ في القسم .

١٧٧ أ

ويُحْذَف القسم اذا قام جير وهو حرف التصديق/ مقام الجملة القسمية

(١) النسختان : « كانت » .

(٢) أ = « لأحد » .

(٣) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٤) النسختان : « أفعل » .

نحو : جيرِ[1] لافعلن ، أي نعم والله لأفعلن .

والجملة القسمية تقع اسمية كقولك : لعمرك أفعل كذا ، ويَمين الله ، وكذا ايمن[2] الله ، وأمانة الله ، وتقع فعليةً كقولك : حَلَفْتُ بالله ، وأقسمت .

وَعَنْ : لِلْمُجَاوَزَةِ أي لبعد شيء عن المجرور بها بسبب مصدر الفعل المتعدي نحو : رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ القَوْسِ ، بسبب الرمي ، وكذا أطعمه عَنِ الجوع أي بعَّده من الجوع بسبب الإطعام ، وذلك للمجاوزة والبُعد عن الشيء . وإما بزواله عن الأوَّل ووصوله إلى الثَّاني نَحو : رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ القَوْسِ فزال السَّهم عَنِ القَوْسِ ، ووصل إلى مكان آخر ، أو موصوله إلى محل آخر مع ثبوته في الأول نحو : أخذتُ عنه العلم ، أو بزوالِه عَن محلِّه الأول فَقَط نحو : أدَّيْتُ عَنْهُ الدَّيْنَ .

وتُستَعْمَلُ[3] اسماً بمعنى الجانب بدخول حرف الجر نحو : جَلَسْتُ مِنْ عَنْ يَمِينِه ، أي من جانبه يقال خالف إليه ، أي مال إليه وخالفَ عنه ، أي بعد عنه .

والكَافُ : للتشبيه نحو : زَيْدٌ كالأَسَدِ ، ولا تدخل على المضمر كراهة اجتماع الكافَيْنِ في المخاطب نحو : كَكَ فمنع من غير المخاطب استغناءً عنها بلفظ المِثْل ، وقد تدخل في السعةِ على الضَّمير المرفوع نحو : أنا كأنت .

١٦٩/ب وتكون زائدة إذا دخلت/ على لفظ المِثْل كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ ﴾[4] ، ولو لم تكن[5] زائدةً يلزم إثبات المثل لله تعالى[6] لأن المسلوب

---

(١) ب = « جير » . وكلاهما صحيح .

(٢) ب = « أيمين » . وكلاهما صحيح .

(٣) أ = « يستعمل » تصحيف .

(٤) من الآية ١١ من سورة الشورى .

(٥) النسختان : « يكن » تصحيف .

(٦) أ = « تع » اختصاراً » .

١٧٨ / أ

حينئذ[١] يكون مثل مثله تعالى لا نَفْسَ مثل الله تعالى/ أو دخول لفظ المثل عليها نحو: فأصبحوا مثل كَعصْفٍ فلا بد من الحكم بزيادة أحَدهما أعني المثل والكاف لأن معناهما واحدٌ.

ويستعمل اسماً عند دخول حرفِ الجَرّ نحو: مَرَرْتُ بِكَ، وَجَوَّزَ الأخفش[٦] اسميتها بحرف الجَر وبعدمه.

وَمُذْ ومنْذُ: هما لابتداء الغاية في الزمان الماضي، وهذا بحسَب الوَضع تقول: ما رأيتُه مُذْ سنةٍ ولا يجوز أن تقول[٧]: ما رأى مُذْ سنةٍ، وكذا منذ أي ابتداء عدم رؤيتي من سنة، كذا، يعني أن مبتدأ زمان الفعل المنفي أو المُثبت هو ذلك الزمان الماضي الذي أريد بهما لا جميعه اذا دخلا[٨] على زمان أنت فيه يراد بهما الظرفية فقط نحو: ما رأيته مُذْ يومِنا أو مذ شهرنا فالمعنى ما رأيته في يومنا وفي شهرنا.

وحاشَا وعدَا وخلاَ: وحاشَا فهو للتنزيه[١] وذهب أكثر الحاة إلى أنه حرف جَرٍّ وهو المختار عند سيبويه[٢]، وفعل ماضٍ بمعنى جانب عند المبرِّد[٣]، ونُقل عن المبرِّد أن حاشا لفظ يَجيءُ بمعنى الفعل وينصب ما بعدها على المفعولية[٤] ويجيء بمعنى الحرف وتجر ما بعدها، وقالَ الفرَّاء: هو فعل ماضٍ بكلِّ حال[٥]، فإذا

---

(١) النسختان: «ح». اختصاراً.
(٢) ينظر السيوطي، همع الهوامع ١/ ٣١.
(٣) النسختان: «يقول» تصحيف.
(٤) = «دخلان».
(٥) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ١١٠.
(٦) ينظر سيبويه، الكتاب ١/ ٣٥٩. وابن الأنباري، الانصاف بمسائل الخلاف مسألة رقم ٣٧.
(٧) ينظر ابن الأنباري، الإنصاف بمسائل الخلاف مسألة رقم ٣٧.
(٨) ينظر الزمخشري، المفصل ص ٢٩٠.
(٩) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ١١٠. والصبان، حاشية الصبان ٢/ ١٦٥.

رأيت ما بعده مجروراً فتقدير حرف الجر نحو : حاشا لِزيدٍ وغير ذلك ، وقال بعضُهُم : حاشا اسم فعل[1] نحو : حاشا الله . وقيل أصله حاشى فقلبت الياء الفا .

وأما خلا وعدا فهما للاستثناء تستعملان حرفين[2] تارةً وفعلين[3]/ أخرى وما بعدهما مجرور إن كانا حرفين ومنصوب إن كانا فعلين على المفعولية ، والفاعل مضمر نحو : جاءَني القَوْمُ خَلاَ زيدٍ[4]/ أو عدا زيدٍ ، و[10] إذا دخلت عليهما ما تَنصبان[11] ما بَعْدَهما ألبتة لِتَمحضهما فِعْلَين نحو : ما عدَا زيداً ، وما خلا زيداً لأن ما لا تخلو[12] من أن تكون مصدرية أو مزيدةً وهما لا تدخلان إلا على الفعل .

170 ب

والحروفُ الجَارَّة كلّها تدخل على المعرفة والنكرة سوى رُبَّ ، وكلها تدخل في أول الكلام وآخره إلاَّ رب ، وكلُّها تدخل على المظهر والمضمر إلا رُبَّ ، وكاف التشبيه ومذ ومنذ وحتى وواو القسم وتاؤه وواو رُبَّ وفاؤه ، ولا بُدَّ للجار والمجرور من متعلّق وهو الفعل أو ما في معناه إلاَّ أن يكون زائداً فحينئذٍ[1] لا يتعلَّق بشيء والمراد ما في معنى الفعل اسم الفاعل ، واسم المَفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدَر ، والظَّرف ، سواء كان جاراً أو مجروراً نحو زيدٌ في الدَّار لإكرَامِكَ أوغيره ، وأسماء الأفعال ، وأسماء الإشارة لما فيها من معنى أشير ، وهاء التنبيه لما فيها من معنى أُنبِّه ، وغيرها من الكلم(*) التي يستنبط منه معنى الفعل ،

---

(1) ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب ١/ ١١٠ . وعلى ذلك تكون حاشا بمعنى أتبرأ أو برئت .

(2) النسختان : « حرفان » .

(3) النسختان : « فعلان » .

(4) ب = « زيدا » .

(5) ب = « أو » .

(6) أ = « ينتصبان » .

(7) أ = « تخلوا » .

(8) النسختان : « فح » اختصاراً .

(*) النسختان : « الكلمة » تحريف .

ومتى وقع الجارُ والمجرور صفةً أو خبراً أو حالاً أو صلةً تعلّق بمحذوف مقدّر وذلك المقدّر ، إمَّا اسم مفردٌ عام المعنى كحاصل وكائن ونحوهما أو فعل عام المعنى نحو: استقرّ لأن الصِّلة لا تكون إلا جملةً ثم الجار والمجرور مطلقاً إن وقع بعد النكرة المحضة فيكون صفةً لذلك النكرة نحو : / رأيت طائراً على غصنٍ ، فعلى غُصن صفة طائر ، وإن وقع بعد المعرفة المحضة فيكون حالاً / عن ذلك المعرفة نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾[1] أي متزيِّناً فمتزيناً حال من[2] ضمير خرج فالمضير معرفة محضة ، وبعد غير المحض من المعرفة والنكرة[3] يجوز أن تكون صفةً وحالاً وقال بعض المتأخرين إن الظَّرف مطلقاً كاليوم والفوق والتحت وغير ذلك من الظروف المتصرِّفة مثل الجار والمجرور في تلك الأحكام المذكورة .

171 ب / 180 أ

ومن العوامل تسعة أحرف :

أربعةٌ منها تنصب المضارع ظاهرة وهي أن المصدرية إذا كان قبلها فعلُ طمع وإشفاق ، ولن على كل حال ومعناه نفي الاستقبال ، وإذن إذا لم يعتمد ما بعدها على[4] ما قبلها ولم يكن معها حرف عطف ، ولم يكن الفعل فعل حال . وكي : على كل حال وهي للتعليل .

وَخَمْسَةٌ تنصب المضارع بإضمار أنْ بعدها وهي : حَتَّى إذا كانت بمعنى كَي أو إلى ، والفَاء إذا كانت جواباً لأمر أو نهي أو استفهام[5] أو جحد أو عرض أو تمنّ أو تحضيض أو دعاء ، والواو إذا كانت جواباً بمعنى الجمع ، وأو إذا كانت بمعنى

---

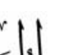
(١) من الآية ٧٩ من سورة القصص .

(٢) أ = « عن » .

(٣) أ = « النكرت » تحريف .

(٤) النسختان : « لما » ولعل الصواب ما أثبت .

(٥) أ = « إستفهام » .



إلى ، واللاّم في الموجب وغيره وقد مر تفصيل هذه الحروف في بحث فعل المضارع فليطالع ثمة .

ومن العاملة : خمسة تجزم المضارع وهي : لَمْ ولَمَّا، ولام الأمر، ولا في النهي وان في الشرط والجزاء قد مر تفصيل هذه الحروف في بحث المضارع أيضاً فشرعت إلى تفصيل الحروف الغير العاملة .

حروف العَطْفِ : ومنها عشرة للعطف وهي الوَاوُ والفَاء وثُمّ وحتّى / وأو ، وأما وأمْ ، ولاَ ، وبَل ، ولكنْ مخففة . فالأربعة الأولى / للجمع ، أما الواو لجمع مطلق لا ترتيب فيها عند أئمةِ الحَنفية ، وذلك الجمع إما في الثبوت فقط نحو : ضَرَب زيدٌ وأكرم عمروٌ ، أو في الحكم فقط نحو : ضرب زيدٌ وعمروٌ أو في الذات فقط نحو : ضَرَب وأكرمَ زيدٌ ، والمراد بقولنا لا ترتيب ، الترتيب المخصوص بين المعطوف والمعطوف عليه ، وإلا لا يخلو[1] من ترتيب ألبتة في الوقوع ، وقال قُطْرُبُ[2] والفرَّاءُ وثَعْلَبُ وأبو عمرو والرَّبَعي[3] وهِشَام[4] والزَّاهد[5] والشَّافعي[6] :

١٨١ أ
١٧٢ ب

---

(١) أ = « يخلوا » .

(٢) قطرب هو : أبو علي محمد بن المستنير المتوفى ٢٠٦ هـ . تنظر ترجمته في :
السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ص ٤٩ . وأبي الطيِّب اللغوي ، مراتب النحويين ص ٦٧ . وآبن خلكان ، وفيات الأعيان ٣/ ٤٣٩ . وابن الأنباري نزهة الألباء ص ٧٦ . وآبن حجر العسقلاني ، لسان الميزان ٥/٣٧٨ . وآبن قاضي شهبة ، طبقات النحاة واللغويين ص ٢٥٩ .

(٣) الرّبعي : هو أبو الحسن علي بن عيسى المشهور بالربعي نسبة إلى ربيعة والمتوفى ٤٥٦ هـ .
تنظر ترجمته في :
ابن الأنباري ، نزهة الألباء ص ٢٤٩ ، والقفطي ، إنباه الرواة ٢/ ٢٩٧ ، والحموي ، معجم الأدباء ١٤/ ٧٨ . وابن تغري بردى ، النجوم الزاهرة ٤/ ٢٧٤ . وابن العماد ، شذرات الذهب ٣/ ٢١٦ .

(٤) هشام : هو هشام بن معاوية الضرير انبه تلاميذ الكسائي بعد الفراء والمتوفى ٢٠٩ هـ . تنظر ترجمته في :
ابن الأنباري ، نزهة الألباء ص ١٢٩ ، وابن النديم ، الفهرست ص ١١٠ ، والحموي ، معجم الأدباء ١٩/ ١٩٢ . والقفطي ، إنباه الرواة ٣٦٤.

أن الواو تفيد الترتيب[1] وتقترن بإمَّا نحو : ﴿إمَّا شَاكراً وإمَّا كَفُوراً﴾[2] ، وبلكنْ نحو : ﴿ولٰكِنْ رَسُولُ اللّهِ﴾[3] وبلا إنْ سبقت بنفي ولم يقصد المعيَّة نحو : ما قامَ زيدٌ ولاَ عمروٌ ليفيد أنَّ الفعل منفيٌّ عنهما في الاجتماع والاقتران ، فالعطف حينئذٍ[4] من عطفِ جملةٍ على جملة بإضمار العامل عند البعض، والمشهور أنه من عطف المفردات . اعلم أنَّ الواو والفَاء وحتَّى وثُمَّ تشترك في الجمع بين المعطوفين في حكم الأول لأن الفَاء للترتيب بغير مهلة ، وثم بمهلة ، وحتى لترتيب أقل من مهلةِ ثُمَّ ، وذلك معنى قولهم الفاء للتعقيب وحتى وثم للتراخي فمعنى جاء زيدٌ فعمروٌ أي جاء زيدٌ قبل مجيء عمرو ، ومجيء عمرو عقيب مجيء زيد بلا فصل ، ومن أجل إفادة الفاء التعقيب بلا مهل استعملت الفاء العاطفة للسببية لأن المسبب لا يتخلّف / عن السبب التام نحو : الذي يطير فَيغضَب زيدٌ الذّباب . ١٨٢/أ

والفاء السببيّة : هي الفاء الدالة على سببيّة ما قبلها لما بعدها وتلك الفاء لا تدخل إلا على الجزاء المسبوق بالشَّرط مذكُوراً / كان أو مقدراً وتطلق فاء السببية على فاءٍ يكون ما بعدها سبباً لما قَبْلَها . ١٨٣/ب

وقد تسمى تلك الفاء فاء التفريْع ، وإذا كان ما قبل الفاء شرطاً مقدراً لما

---

(١) الزاهد هو أبو عمر الزاهد ، محمد بن عبد الواحد المتوفي ٣٤٥ هـ . تنظر ترجمته في :
آبن النديم، الفهرست ص ٧٦ ، وآبن الأنباري ، نزهة الألباء ص ٢٠٦ ، والحموي معجم البلدان ١٨/ ٢٢٦ . وآبن قاضي شهبة . طبقات النحاة واللغويين ١٧٥ ، وآبن حجر العسقلاني ، لسان الميزان ٥/ ٢٦٨ .

(٢) الشافعي : هو محمد بن إدريس المتوفى سنة ٢٠٤ هـ .
تنظر ترجمته في :
الحموي، معجم الأدباء ٦/ ٣٦٧ . والبغدادي ، تاريخ بغداد ٢/ ٥٦ .

(٣) ينظر ابن هشام مغنى اللبيب ٢/ ٣١ . والرضى ، شرح الرضى على الكافية ٢/ ٣٦٤ .

(٤) من الآية ٣ من سورة الإنسان .

(٥) من الآية ٤٠ من سورة الأحزاب .

(٦) النسختان : « ح » اختصاراً .

بعدها المذكور تسمى فاء الفصيحة .

اعلم أن الجهةَ الجامعةَ شرطٌ في العطف بالواو اتفاقاً وأمَّا في العطف بالفاء وثـم وحتـى ليس بشـرط عنـد السـكاكي[1] والإمـام[2] ، وشـرط عنـد صاحـب التلخيص[1][2] . وقد تفيد الفَاء العاطفة للجمل كون المعطوف كلاماً مترتباً على المعطوف عليه في الذكر فقط لأن مضمون المعطوف عقيب مضمون المعطوف عليه بلا فصل كما في قوله تعالى : ﴿ وأَوْرَثَنَا الأَرْضَ نَتَبَوَّءُ مِن الجنّة حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ العَامِلِينَ﴾[3] .

والفرق بين حتى وثُمَّ من وجوه : يجب في حتى أن يكون المعطوف جزءاً من المعطوف عليه بخلاف ثُمَّ . والمهلة في ثم بحسـب الخـارج ، وفي حتـى بحسب الذهن ويجب أن يكون المعطوف بحتى جزءاً قوياً أو ضعيفاً بالنسبة إلى الكل حتى صار في حكم الغير لصحة العطف ، لأن العطف يقتضي المغايرة لأن

---

(١) السكَّاكي : هو يوسف بن أبي بكر بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي ، أبو يعقوب المتوفى سنة ٦٢٦ هـ .

تنظر ترجمته في : الحموي ، معجم الأدباء ٧/٣٠٧ . وابن العماد ، شذرات الذهب ٥/١٢٢ . وطاش كبرى زاده ، مفتاح السعادة ١/١٦٣ . واللكنوي ، الفوائد البهية ٣٢١ .

(٢) ينظر السكاكي ، مفتاح العلوم ، القاهرة ، المطبعة الميمنية ص ١٠٩ .

(٣) هو إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك الجويني ضياء الدين المتوفى ٤٧٨ هـ . تنظر ترجمته في : الأمير ، حاشية على مغنى اللبيب ٢/ ٣١ .

(٤) ينظر الأمير ، حاشية على المغنى ٢/ ٣١ .

(٥) هو محمد بن عبد الرحمن القزويني . المتوفى سنة ٧٣٩ هـ .

تنظر ترجمته في القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية ٢/ ٧٩ . واللكنـوي الفوائـد البهية ص ١٧٥ .

(٦) ينظر القَزويني ، محمد بن عبد الرحمن ، الإيضاح، القاهرة ، مطبعة السنة المحمدية ١/ ١٤٩ .

(٧) من الآية ٧٤ من سورة الزمر .

(٨) النسختان : « مغايراً » . والوجه ما أثبت .

حتى لانتهاء الغاية ، ويجب ان تكون الغاية مغايرة[1] للمُغيًّا . والأصل في حتى جارة واستعملت عاطفة لاشتراكها مع الواو في المعنى ، وثم بضم الثاء حرف عطف وبفتح الثاء / اسم بمعنى هُنالِكَ يُشار به للمكان البعيد ظرف لا ينصرف فقول من أعربه مفعولاً لرأيت[2] في (رأيت ثَمَّ)[3] وَهْمٌ .

١٨٣ / أ

وأو وإمّا وهما للشك في الإخبار نحو ضربت زيداً أو عمراً ، وكذا إمّا عمراً وللتخيير في الإنشاء لعدم الشك في الإنشاء لأنهما لاثبات / الحكم ابتداء ، والفرق بينهما يجب أن يكون في إما قبل المعطوف عليه بها بإما أخرى نحو : جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ ، وبخلاف أو ، ولكن يجوز أن نقول : جاءني إما زيدٌ أو عمروٌ ، ويجب الواو بإما دون أو نحو : جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ ، فلهذا قال أبو علي الفارسي : إنّ إمّا لَيْست من الحروف[7] العاطفة لمجيئها قبل المعطوف عليه ودخول الواو عليها[8] يعني أن أو وإمّا للشك بين الشيئين أو أكثر في الإخبار وهما للتخيير في الفعل بين الشيئين أو أكثر في الإنشاء .

١٧٤ / ب

وأم متّصلةً ومنقطعةً فالمتّصلةُ لا تدخل إلاّ على الاستفهام، والمنقطعةُ تدخل على الاستفهام والخبر لأن معناها الإضرابُ عن الكلام الأول واستئناف الاستفهام ولا تدخل على الأمر . وأم المتصلة لأحد الأمرين وهي معادلة بهمزة الاستفهام ومقارنة لها بأن تدخل على أحد الأمرين أم وعلى الآخر همزة الاستفهام حتى تكونا جميعاً بمنزلةِ أي تقول : أزيدٌ عندكَ أمْ عمروٌ ، فالمعنى أيهما عندك ولا تُجاب إلاّ بالتعيين نحو زَيدٌ وعمروٌ وغير ذلك لأن أم المتصلة لطلب التعيين لأن السؤال / بأم المتّصلة لا يكون إلاّ بعد علم السائل بوجود أحدِهما ، وقد يكون قبلَها وبعدَها

١٨٤ / أ

---

(١) ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب ١/١٠٨ .

(٢) من الآية ٢٠ من سورة الإنسان.

(٣) النسختان : « حروف » .

(٤) ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب ١/٥٧ .

جملتان فعليتان فاعلهما واحدٌ نحو : أَقامَ زَيْدٌ أمْ قَعدَ وقيل يجوز اختلاف الفاعلين[1] نحو : أَقَامَ زَيدٌ أم قَعَدَ عَمْروٌ . وأمْ المنقطعة تكون بمعنى بَلْ مع همزة الاستفهام تقول : أزيدٌ عندك أم عندك عمروٌ ، وتدل على أن الأوّل وقع غلطاً فاستفهمت ثانياً ولا / يليها إلاّ الجملةُ بخلافِ المتّصلةِ فإنّها كما تليها الجملة يليها المفرد ، وتجيء المنقطعة لمجرد الإنكار كهمزة الاستفهام كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ﴾[2] أي لا شاعر.

175
ب

ولا : لِنفي الحكم الذي أثبته للمعطوف عليه عن المعطوف ، فلذا لا يجوز أن تقول ما جاءَني زيدٌ لا عمروٌ ، ولأنك لم توجب للأول شيء فتنفيه بلا ، ولا تدخل إلاّ على الاسم فلا يقال : قامَ زيد لا قامَ بِشْر لأنه حينئذ[3] يلتبس بالدعاء .

وبَل : للإضراب ، والإضراب هو الإعراض عن الشيء بعد الإقبال عليه وذلك أنك إذا قلتَ : ضَرَبْتُ زيداً بَل عمرواً أردت الإخبار بضرب زيدٍ ثم ظهر لك أنك غلطت في ذلك فأضربْتَ عنه الى عمروٍ ، وتقع بعد النفي والإثبات ، وقال ابن الحاجب :[1] قد تستعمل بل في الجمل ، بمعنى تركُ الأوَّل والأخذ فيما هو أهم منه[2] كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾[3] .

ولكنْ : بالتخفيف لأن المشددة من الحروف المشبهة بالفعل لكنهما مشتركان في الاستدراك. فهي في عطف[4] المفرد على المفرد لا تقع إلا بعد النفي/

185
أ

---

(١) النسختان : « الفاعلان » .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الطور .

(٣) النسختان : « ح » اختصاراً .

(٤) ابن الحاجب : هو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر توفي سنة ٦٤٦ هـ . تنظر ترجمته في : ابن خلكان ، وفيات الأعيان ٢/ ٣١٣ ، والسيوطي ، بغية الوعاة ٢/ ١٣٤ . وابن العماد ، شذرات الذهب ٥/ ٢٣٤ . وجرجي زيدان تاريخ آداب اللغة العربية ، ٣/ ٥٣ .

(٥) ينظر ابن الحاجب ، شرح الكافية ١/ ١٢٧ .

(٦) من الآية ٣ من سورة السجدة .

(٧) ب : « عطف » ساقطة .

فتكـون لإيجاب ما ينفي عن الأول نحو : ما قامَ زيدٌ لكنْ عمروٌ ، أي قام عمروٌ ، وأمّا في عطف الجملة على الجملة فتقع بعد النفي والإثبات فتكون بعـد النفـي لإثبات ما بعدَها وبعد الإثبات لنفـي ما بعدهـا نحـو : جاء زيدٌ لكنْ عمـروٌ لم يَجىءْ ، وعلى كل تقدير لا بدّ من النفي وهي لا تستعمل في الاستفهام والفرق بين الاستدراك والإضراب فالحكم السابق يبطل بالإضراب ولا يبطل بالاستدراك .

١٨٥/أ

حُـرُوفُ التَّنْبِيـهِ

وَمِنْهَا حُرُوفُ التَّنبِيهِ وهِيَ ثلاثة هَا ، وألاَ ، وأمَا / مخففتان ، والغرض من حروف التنبيه إيقاظُ المخاطب من الغَفلة والذهول ، وتدخل حروف التنبيه على جميع أنواع الكلام إن كان مركباً إلا (هَا) وسواء كان الكلام جملةً آسميةً أو فعليةً استفهاماً ما كان أو خبراً أو غيرهما ولا يدخلن على المفردات[1] سوى الها فإنها تدخل على أسماء الإشارة والضمائر نحو : هَذَا وهَا أنت وكثُر استعمالها في أسماء الإشارةَ وقيل دخل حرف التنبيه على حرف العطف كما في قول الشّاعر :[2]

١٧٦ ب

٢١ ـ فَقُلْتُ لَهُمْ هَذا لَهَا هَا[4] وَذَا لِيَا[5]

---

(١) أ = « المفرداة » تحريف .

(٢) لبيد بن أبي ربيعة .

(٣) النسختان : « قلت » .

(٤) النسختان : « لها وذا ليا » .

(٥) هذا عجز البيت وصدره :

وَنَحْنُ آقْتَسَمْنَا المَالَ نِصفَيْنِ بَيْنَنَا .

الشاهد : « ها وذا » حيث فصل بين ها وذا بالواو والتقدير وهذا لي .

ينظر البيت في : سيبويه ، الكتاب ١/ ٣٧٩ ، وابن يعيش ، شرح المفصل ٨/ ١١٤ . والزجاج ، إعراب القرآن ١/ ٢١٠ . رواه بـ :

إنَّا اقْتَسَمْنَا المَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهَا هَذَا لَهَا وَهَذا لِيَا

والسيوطي ، همع الهوامع ١/ ٧٦ ، والبغدادي ، خزانة الأدب ٢/ ٤٧٩ .

والمعنى هذا، وتدخل أيضاً على واو القسم كقول الشاعر :[1]

٢٢ ـ أمَا وَالَّذي أبْكَىٰ وَأضْحَكَ[2]

حُرُوفُ الإيجَابِ

ومنها حروف الإيجاب والتصديق وهي : نَعَمْ ، وَبَلَىٰ ، وَجَيْرِ ، وأَجَلْ ، وأي ، وإن . وهذه الحروف[3] الستة كلّها جواب للمخاطب ، فنعم أمُّ تلك الحروف لدخولها على أكثر الكلام فهي / تدخل على الخبر والاستفهام والإثبات والنفي فتفيد تصديق ما قبلها إثباتاً كان أو نفياً ، فإذا قال أحدٌ : زَيدٌ قائمٌ فقولك في جوابه : نَعَمْ ، تصديقٌ له في أن زيداً[4] قائمٌ ، أي نَعم قَام زيدٌ وكذلك في النفي والاستفهام .

١٨٦ أ

وبَلىٰ : إيجاب لما بعد النفي استفهاماً ما كانَ أو خبراً ، تقول في جواب من قال : لم يقم زيد ، أو قال ألم يقم زيد ؟ بلىٰ ، أي قَدْ قَامَ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُم قَالُوا بَلَىٰ ﴾[5] ، أي بلى أنت ربُّنا ، ومن ثم قيل لو قالوا نعم لكان

---

(١) أبو صخر بن سلمة الهذلي .

(٢) هذه قطعة من صدر البيت ، وهو كاملاً :

أمَا والَّذي أبكى وأضْحَكَ والَّذي ... أماتَ وأحْيَا والَّذي أمْرُهُ الأمْرُ

الشاهد : « أما والذي » . حيث دخلت أما على واو القسم .

ينظر البيت في : القالي : أبي على ، الأمالي ١/ ١٤٨ ، والمرزوقي ، شرح ديوان الحماسة ٣/ ١٢٣١ . وابن منظور ، لسان العرب ٢/ ٤٦١ ، وابن هشام ، مغني اللبيب ١/ ٥٢ ، والسيوطي ، شرح شواهد المغني القاهرة ، لجنة التراث العربي ، سنة ١٩٦٦ ، ١/ ١٦٩ .

(٣) ب = « الحروف » مكررة.

(٤) النسختان : « زيد » .

(٥) من الآية ١٧٢ من سورة الأعراف .

كُفراً على ما تقدَّم ، وهي تستعمل بعد النفي ولا تستعمل بعد الإثبات ، وهي بسيطة عند البصريين ، ومركبة من بل للإضراب والياء عند الكوفيين[1] ، وقالوا إنما / زيدت[2] الياء عليها لتحسين الوقف[3] عليها .

١٧٧/ب

وأجَلْ وجَيْر وإنّ : هذه الثلاثة لتقرير ما سبق مثل نَعَمْ إلاَّ أنَّ أجَلْ وجَيْرَ لا تستعملان إلاَّ في جواب الخَبَر عند سيبويه[4] وجوَّز الأخفش استعمالهما في الاستفهام أيضاً وقال : استعمال أجَلْ في الخَبر أفْصَحُ[5] .

وفي جِيرَ لغتان : كسر الراء وفتحها .

وإنَّ بكسر الهمزة وتشديد النون قد جاء بمعنى أجَلْ ولا تستعمل في الاستفهام . وإي بكسر الهمزة إثبات لما بعد الاستفهام ، ولا تستعمل إلاَّ مع القسم ، وحذف الفعل، تقول لمن[6] قال : أقامَ زَيْدٌ : إي واللَّهِ .

حُروفُ الزِّيَادَةِ

ومنها حروف الزيادة ؛ وإنَّما تزاد هذه الحروف إما للتوسّل إلى الفصاحة أو لتأكيد المعنى وإنما سمّيت زائدةً مع إفادتها المعنى لأن الكلمة تَخْتَلُّ بدونها ومن /

١٨٧/أ

---

(١) ينظر العكبري ، إملاء ما منَّ به الرحمن ١/ ٤٦ ، والرضى ، شرح الرضى على الكافية ٢/ ٣٨٢ .

(٢) أ = « زيدة » تحريف .

(٣) الحريري : « وأما بلى فتستعمل في جواب الاستخبار عن النفي ، ومعناها إثبات المنفى ، وردّ الكلام من الجحد إلى التحقيق فهي بمنزلةِ بَلْ ، حتى قال بعضهم : إن أصلها بَلْ ، وإنما زيدت عليها الألف ليحسن السكوت عليها » .

(الحريري ، درة الغوّاص ٢٦٠ ـ ٢٦١) .

(٤) ينظر سيبويه ، الكتاب ٢/ ٤٤ . وابن يعيش ، شرح المفصل ٨/ ١٢٢ .

(٥) ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب ١/ ١٩ . والرضى ، على الكافية ٢/ ٣٨٣ والسيوطي ، همع الهوامع ٢/ ٧١ .

(٦) ب = « لما » .

هذه الحروف سبعة : إنْ ، وأنْ ، وما ، ولا ، ومن ، والباء ، واللام . وإنْ بكسر الهمزة فإنها تزاد مع ما النافية لتأكيد النفي نحـو : ما إنْ رأيتُ زيداً أي ما رأيتـه ألبتة . وقد تزاد بما المصدرية بمعنى الحين والزمان : نحو : انتظرني ما إن جلسَ القَاضي ، أي زمان جلوسه وكذا قلت زيادتها بعد لمّا نحـو : لمّـا إن جلسـت جلست .

وثانيها أنْ المفتوحة : وهي تُزادُ بَعْدَ لَمَّا نحو : ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ البَشِيرُ﴾[1] وتزاد بين لو والقَسَم نحو: والله أنْ لَوْ قُمْتَ لَقُمْتُ ، وقال سيبويه إن أنْ بمنزلة لاَم القسم[2] في قَوْلِهم : واللَّه أنْ لَوْ فعَلْتَ لَفعَلْتُ ، يريدُ أَنَّ أنْ تكونُ جواباً وتزاد مع كاف التشبيه قليلاً كقوله : [3]

٢٣ ـ كَأَنْ ظَبْيَةٌ[4] . . .

وثالها : ما وهي تُزاد بعد إذا ومتى وأيّ وأَيْنَ وإن ، يعني تزاد ما بعد هذه الكلمات الخمس إذا كُنَّ شرطاً نحو : إذا ما أَكْرَمْتَنِي أُكْرِمْتُكَ ، ومتى ما/ تُكْرِمْنِي

١٧٨ ب

---

(١) من الآية ٩٦ من سورة يوسف .

(٢) ينظر سيبويه ، الكتاب ١/ ٤٥٥ .

(٣) هو زيد بن أرقم . وقد نسبه سيبويه إلى ابن صريم اليشكري. ونسبه ابن منظور الى أبن صريم اليشكري أيضاً ثم قال: «وهو كعب بن أرقم اليشكري» .

(ابن منظور، لسان العرب قسم»)

(٤) هذه قطعة من العجز . وهو كاملاً :

ـ وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمِ

الشاهد : «كأن ظبية» ، على رواية من جرّ ظبية حيث وقع فيه أنْ زائدة بين الكاف ومجرورها وهو ظبية فلذا لم تعمل شيئاً .

ينظر البيت في : سيبوية ، الكتاب ١/ ٢٨١ والمبرِّد ، الكامل في اللغة الأدب ٨٢/١ والزجَّاج ، إعراب القرآن ١/ ٣١٨. وأبو جعفر النحاس ، أحمد بن محمد ، كتاب شرح أبيات سيبويه تحقيق زهير غازي زاهد ، ط ١ ، العراق ، نجف مطبعة الغرى الحديثة سنة ١٩٧٤ ص ٦٩ . والبغدادي ، خزانة الأدب ٤/ ٣٦٤.

أكْرِمْك ، وأيْنَما تكُم أكنْ ، و﴿أيًا مَا تَدْعوا فَلَه الأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾[1] ، وقوله تعالى : ﴿ فَإمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾[2] ، أصله إنْ مَا نَذْهَبَنَّ فأدغم النون في الميم ، وتزاد بعد الباء نحو :(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ)[3] ، وبعد مِنْ نحو : (مِمَّا خَطِيئَاتِهِم)[4] ، وبعد عن نحو : (عَمَّا قَلِيل)[5] وبعد غير ومثل إن أضيفا نحو : غَضِبْتُ مِنْ غَيرِ مَا جُرْم .

ورابعُها : لا : وهي تزاد بعد الواو إن كان ما قبل الواو نفياً لتأكيد ذلك النفي نحو : ما جاءَني زَيْدٌ ولاَ بِشْرٌ ، وقال ابن السَّراج ؛ إنما دخلت لا لنفي المجيء عن كل واحدٍ منهما/ لاحتمال أن المنفي بما مجيئهما[6] معاً ، وتزاد بعد أن المصدرية نحو : قوله تعالى : ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ لاَ تَسْجُدَ﴾[7] أي أَنْ تَسْجُدَ ، وقلّت زيادتها قبل القسم نحو : لا أقسم والسرّ . في زيادتها ألبته على جلاء القضية بحيث يستغني عن القسم فاظهر لذلك في صورة القسم ، وزيادتها مع المضاف شاذ كقوله[8] .

١٨٨ / أ

٢٤ ـ في بِئْرِ لاَحُورٍ سَرَىٰ وَمَا شَعَرْ[9]

أي في بئر حور .

---

(١) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٢) من الآية ٤١ من سورة الزخرف .

(٣) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ٢٥ من سورة نوح .

(٥) من الآية ٤٠ من سورة المؤمنون .

(٦) ينظر السيوطي ، الأشباه والنظائر ١/ ٣٥٠.

(٧) من الآية ١٢ من سورة الأعراف .

(٨) هو الراجز العجاج .

(٩) ينظر البيت في : الميداني ، مجمع الأمثال ١/ ١٩٥ ، وابن فارس، أحمد ، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ص ١٦٧ والثعالبي ، أبو منصور عبد الملك بن محمد ، فقه اللغة وسرّ العربية ، القاهرة، مطبعة الاستقامة ص ٥١٢ . وابن منظور لسان العرب في (حور) ، والزمخشري، المفصل ص ٣١٣. والجوهري، الصحاح في (لا) ٦/ ٢٥٥٣. والبغدادي، خزانة الأدب ٤/ ٥١ .
الشاهد : «لاحور» إذ جاءت لا زائدة مع المضاف.

ومن والباء واللَّام : هذه الثلاثة من الحروف تُزاد ، وقد مر ذكرها مفصَّلة في باب الحروف[1] الجارة .

حُرُوف التَفْسِير

وَمِنْهَا حروف التفسير ويقال لها حروف العبارَة وهي أَيّ وأَنْ وشَرْطُهما أنْ يكَون ما قبلهما جملةً تامةً مستقلةً بنفسِها ، وتقع أيضاً بعدهما جملة تامةِ مفسرة للأولى ولا محلَّ لهذه الجملة من الإعراب تقول : رَكِبَ بِسَيْفِهِ أَيْ مَعَ سَيْفِه ، وكقوله تعالى : ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾ [2] أي من قومه . ولأن المفسرة ثلاثة شرائط :

أولّها : أن يكون الفعل الذي قبلها بمعنى القول وليس بقول .

179/ب والثَّاني : أن لا يتصل بأنْ شيء من صلة الفعل/ تفسِّره وإلاَّ صار من جملته ولم يكن تفسيراً له نحو : كتبت إليه بِأَنْ قُمْ لأنَّ البَاء ههنا متعلِّقة بالفعل .

والثالث : أن يكون ما قبلَها وما بعْدها كلاماً تاماً لما ذكرنا .

وٱعلم أنهم يفسرون بإذا كما يفسرون بهذين الحرفين نحو : عَسْعَسَ اللَّيل إذا أظلم فيكون أظلم تفسيراً لعسعس بإذا .

حَروفُ المَصْدَرِ

189/أ ومنها حروف المصدر وهي : مَا وأن وأنَّ ، إنما سُمِّيَتْ هذه الحروف/ مصدريةً لأنها تجعل مَا بعدها في حكم المَصْدَر.

---

(1) النسختان : «حروف».

(2) من الآية 155 من سورة الأعراف .

وما وأنْ المخففة لا تدخلان إلا على الجملة الفعلية فتجعلانها في تأويل المصدر إلاّ أنّ أنْ تخصها للاستقبال . واختصاص ما بالجملة الفعلية عند سيبويه[1]، وجوّز غيره دخولها على الجملة الاسمية. وان المفتوحة المشددة لا تدخل إلاّ على الجملة الاسمية وإذا دخلت عليها ما الكافة فحينئذ[2] تدخل على الجملة الاسمية والفعلية، يعني أنها تدخل على المبتدأ والخبر وتعمل فيهما وتجعلهما في تأويل المفرد . الذي مصدر خبرها نحو : أعجبني أنَّ هذا زيدٌ أي كونه زيداً[3]، وقد جاءت كي ولومصدريتين في بعض الاستعمالات[3].

حُروفُ التَّحْضيضِ

ومنها حروف التحضيض : التحضيض ، الحثُّ على الشيء . وهي أربعةُ أحرف كل واحد منها مركبة من حرفين ،وهي: هلاّ وألاّ المشددتين ، ولولا ، ولوما المخففتين ولها صدر الكلام لدلالتها على أحد أنواع الكلام فتصدر ليُدل من أول الأمر على أن الكلام من ذلك النوع .

ويجب أن يليها الفعل لأنها للحث على إيجاد الفعل وإذا وليهن المضارعُ صِرْنَ للتحضيض وإذا وليهن الماضي صرن للّوم والتوبيخ فيما/ تركه المخاطب أو يقدِّر فيه الترك كقول من قال: أحبُّ بكراً فتقول هَلاّ بِشراً ، كأنك تصرفه إلى حبِّ بِشرٍ وتحثُّه عليه أو تلومه على تَرْكِ حبِّه ،وقال بعضهم معنى هذه الحروف الأمر إذا وقع بعدها المستقبل ، والإنكار والتوبيخ إذا وقع بعدها الماضي/ .

١٨٠ / ب

١٩٠ / ب

---

(١) ينظر سيبوية ، الكتاب ٤٧٥/١ . وابن هشام ، مغني اللبيب ٨/٢ .

(٢) النسختان : «فح». اختصاراً .

(٣) ب = «زيد»



حَرْفُ التَّوَقـعِ

ومنها حرف التوقع : وهو قد ، تسمى حرف التوقع والتقريب لأنها إذا دخلت على الماضي تقربه من الحال نحو : قد قامت الصلاة أي قرب قيامها ، وفيه معنى التوقع لأنَّ قولنا : قد ركب الأمير جواب لمن انتظر ركوبه ، وتسمى حرف التقليل لأنَّها تفيد التقليل في المستقبل كثيراً ، وتسمى حرف التحقيق لإفادتها التحقيق في الماضي وقد يكون للتحقيق في المستقبل أيضاً نحو : ﴿قَدْ يَعْلَم اللَّهُ﴾.

حُـروفُ الاسْتِفْهَامِ

ومنها حروف الاستفهام وهي : الهمزَةُ وهَلْ ، هذان الحرفان وضعَا لطلب الفَهْم فلذا سميًا حرفي الاستفهام ولهما صدر الكلام لدلالتهما على أحـد أنـواع الكلام ولاستحقاقهما الصدر لا يتقدّم عليهما ما في حيزّهما ، والهمزة أصلٌ في الاستفهام[1] بخلاف هل فإنها في الأصل بمعنى قد ، وقد جاء على الأصل كقوله تعالى : ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ﴾[2] أي قد أتـى فكان الأصـل في هَلْ ضَرَبْـتَ زيداً ، أَهَلْ ضَرَبْتَ زيداً ، فلما كثرا استعمال هل في الاستفهام حَذفوا[3] الهمزة وأقامُوا هل مقام الهمزة ، فلذا عمت الهمزة استعمالاً أكثـر(*) من هل ، ألا ترى تستعمل الهمزة للإنـكار والاستبطـاء وللتقـرير وللتعجـب وللتهـكم وللتـوسية ، وللتوبيخ وللتحضيض وللـوعيد وللتـوبيخ والتعجـب جميعـاً ، كل ذلك مختص

---

(١) آبن الأنباري : «والأصل في الاستفهام أن يكون بالحروف ، والأصـل فيهـا الهمـزة ، والأسمـاء والظروف محمولة عليها».

(آبن الأنباري، الإغراب في جَدَل الإعراب ولُمَع الأدلَّة. ص ٤٠).

(٢) من الآية ١ من سورة الإنسان .

(٣) أ = «حذفو».

(*) النسختان : «استعمالا من هل» ولعل الصواب ما أثبت .

بالهمزة لأصالتها دون هل .

ويجوز حذف الهمزة عند وجود القرينة بخلاف هَل ويجوز دخولها على حرف العطف دون هل/ نحو :﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُم بِهِ ﴾[1]، وأَمَنَ كَانَ ، وأَفَمَنْ كان بإدخال الهمزة على ثم/ والواو والفاء من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرعاً للهمزة فلا يتصرف تصرفها فلذلك جاز دخول الهمزة على جملة فعلية تقدَّم مفعولها على الفعل نحو : أزيداً ضَرَبْتَ، ولا يجوز هل زيداً ضَرَبْتَ ، وعلى جملة آسمية آخر جزء منها الفعل نحو : أَزَيْدٌ قَامَ، ولا تدخل عليها هل .

١٨١ ب

١٩١ أ

وتدخل هَلْ عَلَىٰ الجملة الاسمية التي خبرها اسم نحو: هَلْ زَيْدٌ قائِمٌ ، وعلى الفعلية التي تقدَّم فيها الفعل على المفعول نحو : هل رأيت زيداً. والهمزة تدخل على كل حال .

بيان استعمال الهمزة الاستفهامية . .

أما الاستفهام[2] الإنكاري: إنْ كان ما بعد الهمزة غير واقع وأن مدَّعيه كاذبٌ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُم أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ ﴾[3] ، وتوبيخي إن كان[4] ما بعدها واقعاً وفاعله معلوم كقوله تعالى[5]: ﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ ﴾[6] .

وأما الاستفهام[7] الاستبطائي[8]: الاستبطاء شكايةٌ عن البطه أو نَهْيٌ عن تأخر

---

(١) من الآية ٥١ من سورة يونس .

(٢) أ = «استفهام» .

(٣) من الآية ١٢ من سورة الحجرات .

(٤) زيادة للتوضيح .

(٥) أ = «تع» . اختصاراً .

(٦) من الآية ٤٠ من سورة الأنعام . وهي في أ = «أغير الله تدعوا»

(٧) النسختان : «استفهام» .

(٨) ب = «استبطاء» .

إيجاد الفعل فكقوله تعالىٰ : ﴿ أَلَمْ يأنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُم لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾[1] كأنه قيل أَلم يَقْرُب أن تخشع قلوبهم لذكر الله .

وأمَّا الاستفهام[2] التَّقْرِيري : فهو[3] حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته او نفيُه ، ويجب ان يلي الهمزة الشيء الذي يقرره به تقول في التقرير بالفعل : أضَرَبْتَ زيداً ، أو بالفاعل نحو : أَنْتَ ضَرَبْتَ زيداً أو بالمفعول: أزيداً ضَرَبْتَ .

وأما الاستفهام التعجبي فكقوله تعالىٰ : ﴿ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ ﴾[4] ، لأنَّ كُفْرَ المَرءِ بخالق نفسه منشأُ التَّعجبِ .

١٩٢ أ / ١٨٢ ب

وأما الاستفهام[5] التهكمي / فكقوله تعالىٰ : ﴿ أَصَلاَتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا ﴾[6] لأنَّ منشأ الاستفهام إنما/ هو الغضب.

وأمَّا الهمزة للتسوية فكقوله تعالىٰ : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾[7]، أي الإنذار وعدمه سواء .

وأما الاستفهام[8] التحضيضي فكقوله تعالىٰ : ﴿ أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْماً ﴾[9]

---

(١) من الآية ١٦ من سورة الحديد .

(٢) النسختان : «استفهام» .

(٣) النسختان : «وهو» .

(٤) من الآية ٣٧ من سورة الكهف .

(٥) النسختان : «استفهام» .

(٦) من الآية ٧٨ من سورة هود .

(٧) من الآية ٦ من سورة البقرة .

(٨) النسختان : «استفهام» .

(٩) من الآية ١٣ من سورة التوبة .

وأما الاستفهام[1] الوَعيدي فكقوله تعالىٰ : ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الأَوَّلِينَ ﴾ [2] ، وعليه قولك لمن يسيء الأدب ألم أأدب[3] فلاناً إذا كان المسيء عالماً بذلك .

وأما الاستفهام للتوبيخ والتعجب جميعاً : ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُم وَأَنْتُم تَتْلُونَ الكِتَابَ أَفَلاتَعْقِلُونَ﴾[4] .

وهل تستعمل على سبعة أوجه : تجيء بمعنى قد نحو قوله تعالىٰ : ﴿ هَلْ أَتَاكَ [5] ﴾ ، أي قد أتاكَ ، وتجيءُ بمعنى السُّؤال كقوله تعالىٰ : ﴿ فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقّاً ﴾ [6] .

وتجيء للتفهيم كقوله تعالىٰ : ﴿ هَلْ نَدُلُّكُم عَلىٰ رَجُلٍ ﴾ [6] .

وتجيء للتوبيخ كقوله تعالىٰ : ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُم عَلىٰ مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴾ [7] .

وتجيء بمعنى الأمر كقوله تعالىٰ : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ [8] أي انتهوا[9] .

أو تكون للجحد كقوله تعالىٰ : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ ﴾[10] ، أي ما ينتظرون .

وتجيء للاستفهام كما مرّ .

---

(١) النسختان : «استفهام»

(٢) الآية ١٦ من سورة المرسلات .

(٣) ب = أو أدب» . لعلّة مدّ ضمة الهمزة الأولى فكتبها كما نطق .

(٤) من الآية ٤٤ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ١٥ من سورة النازعات .

(٦) من الآية ٤٤ من سورة الأعراف .

(٧) من الآية ٧ من سورة سبأ .

(٨) من الآية ٩١ من سورة المائدة .

(٩) النسختان : « انتهون » .

(١٠) من الآية ٢١٠ من سورة البقرة .

حُرُوفُ الإنكَارِ

ومنها حروف الإنكار وهي مدَّةٌ تلحق في الاستفهام بآخر الموقوف وذلك أنَّ العرَب إذا سمعوا شيئاً وأنكروا ذلك الشيء استفهموا عند ذلك الشيء على إعرابه الذي تكلَّم به المخبِر وألحقوا بآخره حرفاً من حروف المدّ ليدل على الإنكار وهاء ساكنة للوقوف .

١٩٣ أ وهو على نوعين إما أن تنكر وجود ما ذكره المخاطب / كمن قال لك : أتاك زَيْدٌ وأنت منكر إتيانه فتقول : زَيْدُنِيهِ فالنون تنوين حركت لسكونها وسكون ياء الإنكار وها للوقف .

والثَّاني : أن تنكر خلاف ما قاله المخاطب يعني تصدِّقه بحال وتنكر سُؤاله عن ذلك لأن زيداً يأتيك كثيراً وقد تلحق / حرف الإنكار بالمعطوف كقولك لمن قال لك : ضَرَبْتُ زيداً وعمرواً ، أزيداً وعَمْرَنيهِ، وتلحق بالصفة كما تقول في جواب من قال لك : ضَرَبْتُ زيداً الطويلَ ، أزَيْداً الطويلاَ ، لأنَّ حَرْفَ الإنكارِ لا يقع إلاَّ في آخر الكلام . ١٨٣ ب

حُرُوفُ الشَّرْطِ

ومنها حروف الشَّرط . الشرط لغةً : العَلامة[1] ، ويُسمى فعلَ الشرط شرطاً لكونه علامةً دالةً على تحقق مضمون جوابه عند تحققه وهي ثلاثة : إن ، ولو ، وأمّا ، ولها صدر الكلام لدلالتها على نوع من أنواع الكلام كما مرّ .

واعلم أن كلمة الشرط تدخل على الجملتين الفعليتين ، وتربط إحدى الجملتين بالأخرى فتكون الجملة الأولى سبباً لحصول الثانية .

---

(١) ابن منظور : « الشرط بالتحريك العلامة والجمع أشراط » .
(ابن منظور ، لسان العرب « شرط ») .

ووضعت إنّ لتعلّق الشرط والجزاء بالزمـان المستقبـل سواء دخلـت علـى المضارع أو على لفظ الماضي لأنّ إنْ تجعل معنى الفعل للاستقبال على أي صيغة كان، فلذا جاز : إنْ أَكْرَمْتَني فَقَدْ أَكْرَمْتُك أمس ، مع أن أكرمتك أمس ماض عند دخول إن بقرينة أمس ، لأنّ المعنى حينئذٍ[1] إنْ ثبَت في الاستقبال إكرامك يكن سبباً للإخبار بأنّي أكرمتك أمس وذلك معنى قولنـا : وُضِعَـت إن لتعلـق الشـرط والجزاء بالزمان المستقبل / ومن هذا القبيل كقوله تعالى : ﴿إن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ﴾[2] يكن سبباً للإخبار بأنها صدقت .

١٩٤ / أ

ولو : وضعت لتعليق أمر بأمر قدّر حصوله في الزمان الماضي سَواء دخلت على الماضي أو على لفظ المضارع مع القطع بأن شرطه منتفٍ لانتفاء مشروطه لأنّ انتفاء المسبَّب يدل على انتفاء السبب قطعاً ولا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب بجواز تعدد السبب كما إذا قلت : لو / جئتني لأكرمتك يدل على انتفاء المجيء لانتفاء الإكرام ، وقوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[3] ، لأنه يلزم انتفاء تعدد آلهة بانتفاء الفساد .

١٨٤ / ب

وقد يوجد المشروط في لو سواء وجد الشرط أو لا نحو قول عمر رضيَ الله عنه : نِعْمَ العَبْدُ صُهيب لو لم يخف الله لم يعصه[4] ، فإن عصيانه منتفٍ على كل حال ، ولا يكون ذلك إلاَّ بأن يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء بل يكون نقيض ذلك الشرط أولى باستلزام ذلك الجزاء ، وفي هذه الصورة قام الدليل[5] على عدم استعمالها فيما وضعت له فيحمل على المجاز بأن يكون على

---

(١) النسختان : « ح » اختصاراً .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة يوسف .

(٣) من الآية ٢٢ من سورة الأنبياء .

(٤) النسختان : « يعض » .

(٥) أ = « الداليل » .

معنى إن الشرطية[1] في مجرَّد الملازمة في الصورة ؛ فالمعنى إن فرض عدم الخوف لا يعصي فكيف وعنده الخوف .

وَقَد يحذف المشروط نحو قولِه تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ﴾[2] ، أي لكان القرآن .

١٩٥ أ

وقد تجيء للتمنِّي نحو : لَوْ تَأْتِيني[3] / فتحدّثني بالنصب بمعنى لَيْتَك تَأْتِيني .

وتجيء للوَصْل نحو : الغَريب كالأعمى ولو كان بصيراً .

اعلم أن لو إذا كان للوصل لا يَستدعي جواباً ، وإن كان للشرط يستدعي جواباً وإن كان الجواب منفياً فالأصح أن لا تدخل اللام على الجواب .

واعلم أن إن ولَوْلا تدخلان إلاَّ على الفعل لفظاً أو تقديراً ، ومن ثم قيل بعد لو المحذوف فعلها: أنك بالفتح لأنَّ أن مع معمولها فاعل للفعل المقدر وقيل : انطلقت بصيغة الفعل مع أن اللائق منطلق لأن الأصل في خبر أن الإفراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض عن المحذوف وهذا اذا كان الخبر مشتقاً يمكن اشتقاق / الفعل من مصدره ، وإن كان الخبر جامداً لا يمكن ذلك الاشتقاق فجاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبراً ،فمعنى لو أنَّك انطلقت ، لو ثبت انطلاقُك انطلقْتُ .

١٨٥ ب

وإذا تقدَّم القسم أول الكلام ظاهراً كان القسم أو مقدراً على الشرط سواء كانت كلمة الشرط إنْ أو لَوْ أو لولاَ أو أسماء الشرط كإذا فالأولى اعتبار القسم دون الشرط ، ويستغني عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامَه يجب أن يَدخل

---

(١) أ = « الشرطة» .

(٢) من الآية ٣١ من سورة الرعد .

(٣) النسختان : « تأتينا » .

حرف الشرط الفعل الماضي لفظاً أو معنى ، لأنه لما بطلَ عمل الشرط في الجواب لكونه جواباً للقسم فلا تعمل في الشرط فوجب أن يكون ماضياً فيكون الجـواب للقسم لفظاً ، ويكون جواباً للشرط معنى لكونه معلّقاً بالشرط/ نحو والله إن تأتِني وإنْ لم تأتِني لأكْرَمْتُكَ ، وتأتِني في وإن لم تأتِني في معنى الماضي بلم .

١٩٦
أ

وإذا توسط القسم بين أجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه أو بتقديم غير الشرط جاز أن يُعتبر القسم ، ويُلغى الشرط ، وأن يلغى القسم ويعتبر الشرط ، فإن اعتبر القسمِ يكون الجواب للقسم لفظاً ولزم حرف الشرط الماضي . فإن اعتبر الشـرط يكون الجواب للشرط لفظاً ولم يلزم حرف الماضي ويصير القسم ملغىً إما باعتبار القسم مع تقدم الشرط عليه نحو : إن تأتِني ولَمْ تأتِني فوالله لأكرمتك ، فالجواب للقسـم ، والقسـم جوابه جواب الشرط فيلزم دخول الفاء على القسم ، وأما اعتبار القسم مع تقدّم غير الشرط عليه نحو : أنا واللّهِ إن تأتِني أو لم تأتني لاكرمتْك فيسد القسم مع جوابه مسدّ جواب الشرط فيكون المجموع خبراً للمبتـدأ / وإن ألغى القسم مع تقدم الشرط عليه نحو : إن تأْتِني واللّهِ آتِكَ ، فالشرط مع جوابه يقوم مقام جواب القسم ، وإن ألغى القسم مع تقدم غير الشرط عليه نحو : أنا واللّهِ إنْ تأْتِني آتِك فالشرط مع الجزاء خبر للمبتدأ ، والمبتدأ مع حبره يقـوم مقـام جواب القسم .

١٨٦
ب

ولا تستعمل إنْ إلاّ في المعاني المحتملة المشكوكة وضعوها لذلك ولا دليل لهم فيه ، وأمّا أمَا للشرط أو متضمنة لمعنى الشرط فلذا لزم دخول الفاء في جوابها ، واختلفوا في أصلها[1] . أما التي للشرط فأصلها أنْ ما : إنْ للشرط وما زائدة للتأكيد كما قال ابن هشام :[2] إن أمّا حَرفُ شرط / وتفصيل وتوكيد[3] وهي لتفصيل كلام

١٩٧
أ

(١) ينظر آبن هشام ، مغني اللبيب ١/ ٥٥ .

(٢) هو أبو محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام المصري الأنصاري ، المتوفى سنة ٧٦١ هـ . تنظر ترجمته في : الأزهري ، خالد ، شرح التصريح على التوضيح ١/ ٥ . والسيوطي الأشباه والنظائر ٢/ ٢٤٥ . وبغية الوعاة ٢/ ٦٨ ، وابن العماد ، شذرات الذهب ٦/ ١٩١ .

مجمل نحو أمَّا زَيدٌ فعالمٌ وأما عمرو فجاهلٌ ولا يلزم ذكر المتعدد لصحة أن يقال أمَّا أنا فقد فَعَلْتُ كذا وسكت .

اعلم أن أمَّا وضعت لمعنيين : أحدهما تفصيل مُجْمل[1] كما ذكره ، والآخر استلزام شيء لشيء وهذا معنى الشرط وذلك المعنى لازم لها في جميع مواقعها بخلاف معنى التفصيل فإنها قد تتجرد عن معنى التفصيل ، وقال بعضهم : لا تتجرد عن معنى التفصيل أيضاً فالتزموا ذكر المتعدد بعدها[2] .

وهي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها للعلم به ، لأن أصل أمّا زَيدٌ فَقائمٌ إمَّا يكن من شيء فَزيد قائم يعني إن يَقع في الدنيا شيءٌ يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه والغرض من هذا الشرط والجزاء لزوم القيام لزيد ، فهو حاصل عند حذف الشرط أيضاً وأقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام الشرط فبقيت[3] الفاء بين المبتدأ والخبَر لأنَّ ما بعد فاء السببية لازم لما / قبلها فحصل القيام لزيد فلذا وقعت[4] الفاء في غير موقعها ، وإنما يحصل ذلك من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقع الشرط فوجب الفاء في جواب أما ولم يجز الجزم وإن كانَ فعلاً مضارعاً لأنه لا يعمل في الشرط لكونه محذوفاً فعملها في الجزاء قبيح لبعده منها فلا تحذف[5] الفاء في جواب أمَّا إلاَّ لضرورة ولا يقع بين أما وفائها جملة تامة مستقلة نحو : أمّا زَيدٌ قائمٌ فعمرو كذا .

١٨٧ ب

وآعلم قد يأتي بعد أمّا ما يتكرر بعد فائها وذلك إما مصدر مكرر / ضمناً بأن يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر نحو : أمَّا عِلْماً فَعالِمٌ وأما سَمناً فسَمْنٌ ،

١٩٨ أ

---

(١) ينظر آبن هشام ، مغني اللبيب ١/ ٥٣ .

(٢) ب = « مجمل » ساقطة .

(٣) ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب ١/ ٥٣ .

(٤) النسختان : « فبقي » .

(٥) النسختان : « وقع » .

(٦) أ = « يحذف » تصحيح .

وإما صفة يتكرر لفظها بعد الفاء نحو : أمّا[1] صَدِيقاً مُصافياً فَلَيْسَ بصديقٍ مُصَافٍ ، وأمّا عالِماً فعالم ، ونحو ذلك . وأما غير ذلك فنحو : أما أبوك فلاَ أباك ، وأما العبيدُ فذو عبيد ، وأما زيدٌ فقد قام زيدٌ ، فالمنكر من المصدر والصفة يجب عند الحجازيين نصبهما[2] ويختار[3] ذلك بنو تميم[4] لكن لا يجب عندهم .

والمعرّف من المصدر يجب رفعه عند بني تميم على ما يعطي ظاهر قول سيبويه[5] لكنهم يُجوِّزون فيه الرفعَ والنصبَ كما هو مذهب أهل الحجاز، والمعرّف من الحذف مرفوع عند الجميع .

وأمّا غيرُ المصدر والوصف فمرفوعٌ عند الجميع معرّفاً كان أو منكراً ، وأما الرفع في جميع ما يجوز فيه فبالابتداء عند الفريقين ، وأمّا النصب في المصدر معرّفاً كان أو منكّراً فعلى أنه مفعول له عند الحجازيين .

وقد تحذف[6] أمّا لكثرة استعمالها نحو قوله تعالى : ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾[7] ، وإنّما يكون ذلك إذا كان ما بعد الفاء أمراً كما في المثال المذكور أو نهياً نحو : / ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[8] ، بشرطِ أن يكون ما قبل الفاء منصوباً بالأمر

188
ب

---

(١) ب = « أما » ساقطة .

(٢) ينظر سيبويه ، الكتاب ١/ ١٩٢ .

(٣) أ = « يحتار » تصحيف .

(٤) ينظر سيبويه ، الكتاب ١/ ١٩٣ .

(٥) ينظر سيبويه ، المرجع السابق ١/ ١٩٤ ، ومحمد الأمير ، حاشية على المغني ١/ ٥٦ .

(٦) أ = « يحذف » تصحيف .

(٧) الآية ٣ و٤ من سورة المدثّر .

(٨) من الآية ٥٨ من سورة يونس .

الطّبري : « واختلفَ القرأةُ في قَراءةِ قوله : (فبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا) ، فقرأ عامةُ قرأةِ الأمصار (فَلْيَفْرَحوا) .
حَدثُنا ابنُ وكيع قال : حدثُنا أبي عن أبي سفيان ، عن أسلم المنقري ، عن عبد الله بن عبد الرحمن عن أُبَـيّ ، عنْ أُبَيّ بن كعب أنه قرأ (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحوا) .
(الطبري ، تفسير ١٥/ ١٠٨ - ١٠٩) .

والنهي أو بمضمرٍ به وهذا على كلامين عند سيبويه[1] وعلى زيادة الفاء عند الأخفش[2] ، ولما حذفوا فعلَ الشَّرط عوضوا عنه جزء الجزاء الذي وقع بين أما وفائها سواء كان بعد الفاء شيء يعمل فيما قبل الفاء أو لا لأن ما بعد الفاء / يعمل فيما قبل الفاء خاصةً عند سيبويه نحو : أمَّا يَومُ الجمعة فزيْدٌ منطَلِقٌ ، فإن يومَ الجمعة معمولُ المنطلق عند سيبويه[3] ، وقيل يوم الجمعة معمولُ فعل محذوف[4] سواء كان بعد الفاء شيءٌ أو لا لأنَّ ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها عندهم وقال المازني : إن لم يكن بعد الفاء ما يقتضي التصدر كإنَّ ومَا النافية أو مانع آخر من عمل العامل ككون العامل صفةً ومعموله قبل موصوفه نحو : أمَّا زَيدٌ فأنا رجل ضاربٌ ، أو كون المعمول تمييزاً وعاملها اسم تام نحو : أمَّا درهماً فعندي عشرون ؛ أو كون العامل معَ التأكيد أمَّا زيداً فلا أضْرِبَنَّ ، فإن لم يكن أحد هذه المذكورات أو غير ذلك من الموانع[5] فالعمل لما بعد الفاء وإلاَّ فالعمل للمقدر[6] .

١٩٩ أ

حَرْفُ الرَّدْعِ

ومنها حرف الردع وهي كلاَّ : الرَّدِع : الزَّجْرُ والمَنْعُ ، قال سيبويه هو رَدْعٌ وزجر[7] ... تقول لشخص : فلان يبغضك فيقول : كلاَّ ، ردعاً لك ، أي ليس

(١) ينظر الأشموني ، شرح الأشموني مع حاشية الصَّبان ٤/ ٤٧ .

(٢) ينظر السيوطي ، الأشباه والنظائر ، ١/ ٧١ .

(٣) ينظر السكاكي ، مفتاح العلوم ص ٥٤ .

(٤) النسختان : « المحذوف» .

(٥) النسختان : « المانع » .

(٦) ينظر « الأشموني » شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤/ ٤٨ » .

(٧) ينظر سيبويه ، الكتاب ٢/ ٣١٢ .

ابن هشام : « ورأى الكسائي وأبو حاتم ومن وافقهما أن معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيها فزادوا فيها معنى ثانياً يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها ، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال :

الأمر كما تقول ، وقال الزَّجَّاجُ : كلاً ردعٌ وتنبيه[1] كقولك لمن قال لك : فلان يبغضك : كلاً أي ارتَدِع عن هذا وتنبه على الخطأ فيه .

وقد تجيء بعد الطلب لنفي إجابة الطالب كقوله تعالى : ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ كَلاَّ﴾[2] ، حينئذ[3] لنفي ذلك الرجع .

وقد تجيء / بمعنى حقاً[4] قال ابنُ الحاجب : يجوز أن تكون اسماً بني لموافقته الحرف لفظاً[5] وعند غيره حرف[6] وكونها للتحقيق لا ينافي الحرفية كإنَّ .

١٨٩
ب

تَاءُ التأنيث

ومنها تاء التأنيث : تاء التأنيث نوعان : ساكنة ومتحركة ، فالساكنة/ تدخل على آخر الفعل الماضي وعلى المشتق منه كاسم الفاعل والمفعول لأنها لا تدخل على غير المشتق سواء كان عاملاً نحو : أعجَبَني ضَرْبُ هِنْدٍ أو غير عامل نحو : نِعْمَ امرأةٌ .

واعلَم أنَّ لحوقَ التَّاءِ لِلتأنيث على ثمانية أَوْجُهٍ :

أحدها : للدلالة على تأنيث المسند اليه فاعلا كان أو ما يقوم مقامه ، وذلك في المشتق العامل نحو : ضاربةٌ ومضروبةٌ وجميلةٌ .

= أحدها الكسائي ومتابعيه قالوا تكون بمعنى حقاً، والثاني لأبي حاتم ومتابعيه قالوا تكون بمعنى ألا الاستفتاحية ، والثالث للنضر بن شميل والفراء ومن وافقهما قالوا تكون حرف جواب بمنزلة ونعَمْ » .

(ابن هشام ، مغني اللبيب ١/ ١٦١) .

(١) ينظر ابن هشام ، المرجع السابق ، ١/ ١٦٠ .

(٢) من الآية ٩٩ ، ١٠٠ من سورة المؤمنون . وهي في النسختين : « ربّي ارجعون » .

(٣) النسختان : « ح » اختصاراً .

(٤) ينظر ابن الأنباري ، الإنصاف ١/ ٤٠٢ .

(٥) ينظر ابن الحاجب ، شرح الكافية ١/ ١٣٢ .

(٦) ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب ١/ ١٦٠ .

والثاني : لبيَان تأنيث ما دخلت عليه وذلك في الأسماء الجامدة نحو : : امرأةٌ وعلاّمةٌ .

والثَّالث : لفرق الواحد من الجنس يعني بالتَّاء للواحدوبغيره للجنس نحو : تَمرَةٌ وتَمْرٌ وشعيرةٌ وشَعيرٌ .

والرَّابع : لتمييز الجنس عن الواحد نحو :كمءُ للجنس وكمأة للواحد .

والخامس : لتمييز الواحد من الجمع كتُخْمَةٌ وتُخَمٌ ، وتُخَمٌ ليس للجنس بدليل تاء التأنيث .

السَّادس : للمبالغة في الصفة وتأكيدها نحو علاَّمة ونسَّابةٌ لكثرةِ العلمِ والعالم بالأنساب[1] .

والسَّابعُ : للعجمية يعني تدخل على لفظ الأعجمية للدلالة على التعريب نحو : مَوازِجَة وهي جمع مَوْزَج وهو مُعَرَّب أصله بالفارسي مَوْزَه .

والثَّامن : للنسبة أي تدخل على لفظ الجمع لمعنى النسبة نحو المَهالبَة والمسامِعَة والأَشاعِثَة ، الأصل مُهَلّبيّ ، ومسْمَعيّ ، وأَشْعَثي ، فَلمَّا لم يأتوا بياء[2] النسبة أتوا عوضا منها بالتاء .

والمتحركة لا تدخل إلاَّ على الفعل المضارع والاسم يعني تاء التأنيث في المضارعة والاسم تكون متحركة أمّا تحريكها/ / فلأنها[3] تدخل على أوّله فيمتنع الابتداء إن سكن . وأمَّا في الاسم فلشدة امتزاجها مع الاسم تكون بمنزلة جزء منه فتقع الحركة الإعرابية عليها .

٢٠١ / أ — ١٩٠ / ب

وأمّا إلحاق علامة التأنيث والجمع نحو : قامَا الزيدَان : وقاموا الزيدون ،

---

(١) النسختان : « بالأنسابه » .

(٢) النسختان : « بيان » . ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) النسختان : « لأنهما » .

وقمن النساء فضعيفٌ لعدم احتياج الفعل لهـذه العلامـات ، وإذا لحقـت علـى ضعفها فليست بضمير فهي حرف أتى بها للدلالة من أول الامر على أن الفاعل مثنى أو مجموع وانما جاز استعمال الواو في غير العقلاء مع أنها موضوعة للعقلاء نحو : أكلوني البراغيث لأنَّ الأكل في الأصل موضوع [1] للعقلاء ، فَلمَّا وجد في البراغيث جاز استعمال الواو في الجمع .

اللاَّمَاتُ

ومنها اللامات وهي سبع : لام التعريفُ ولام جواب القسم ، ولام التوطئِة للقسم ولام جواب لَوْ ، ولولا ، ولام الأمْر ، ولام الابتداء ، ولام الفارقة بين إن المخففة من الثقيلة والنافية .

أمَّا التعريف : وهي اللام الساكنة تدخل على المنكور فتعرِّفه ، والتعريف نوعاَن تعريف جنس ، وتعريف عهد ، فتعريف الجنس أن تعرِّف جنسـاً من بين سائر الأجناس نحو : أهلك النَّاسَ الدينارُ والدرهم . وتعريف العهد أن تعرِّف فرداً عَرَفْتَه أنت ومخاطبُك نحو ما فعل الرجل أي الرجل الذي عهده المخاطب .

وحرف التعريف عند سيبويه هو اللام وحدها وكانت ساكنة فأدخلت الهمزة ليمكن الابتداء بها[2] ، وعند الخليل مجمـوع الهمـزة والـلام[3]/ . وبنـو طيء يضعون[4] مقام اللام[5] الميم نحو : [لَيْسَ مِنَ امبرِّ أَمِصيامُ في امْسَفر][6] .

٢٠٢ / أ

والثانية لام القَسَم : نحو : واللهِ لأفْعَلَنَّ وتدخل على الماضي نحو : والله

---

(١) النسختان : « موضوعة » .

(٢) ينظر الزمخشري ، المفصل ص ٣٢٦ . وابن يعيش ، شرح المفصّل ٩/ ١٧ .

(٣) ينظر الزجاجي ، كتاب اللامات ص ١٧ وما بعدها . والزمخشري ، المفصّل ص ٣٢٦ .

(٤) النسختان : « يوضعون » . تحريف .

(٥) النسخْتان : « الهمزة » . ولعل الصواب ما أثبت .

(٦) ينظر احمد بن حنبل ، مسند ٥/ ٤٣٤ .





١٩٢ ب لكذب، وإذا دخلت على المضارع يلزم أن يكون معها نون/ التأكيد ويكون مع اللام لفظ قد في الماضي كثيراً نحو : والله لَقَد خَرَج ، ولا يكون مع اللام نون التأكيد لأن نون التأكيد لا تدخل على[1] الماضي .

والثالثة لامُ توطِئة القَسم : وهي لامٌ تدخل على حرف الشرط بعد تقدّم القسم مظهراً أو مضمراً ومعنى توطئة القسم أنها تجعل ما بعدها من الكلام جواباً للقسم وأزال حكم الجزاء الشرط عن جواب القسم ، يعني ما يأتي بعد ذلك الشرط فهو جواب القسم ، وجزاء الشرط مضمرٌ والتقدير ، والله لَئِن أكْرَمْتَنِي أكرمتُكَ ، لاكرمتك ، فأكرمتك جواب الشرط ولأكرمتك جواب القسم ، ولمّا كان جواب القسم وجواب الشرط متماثلين فاقتصروا على جواب القسم[2] وأضمروا جواب الشرط .

والرابعة[4] : لامُ جَوابِ لَوْ ولولاَ : أدخلت لتأكيد ارتباط إحدى[3] الجملتين بالأخرى نحو لو جئتني لأكرمتك ، أكد ارتباط لأكرمتك بلو جئتني ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُم ورحمته لاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ ﴾[5] ، ويجوز حذف لامِهما كَقَوْلِهِ تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾[6] .

والخامسة لامُ الأَمْر : وهي مكسورة نحو : لِيَضْرِب وهي مختصة بالأفعال ، واذا اتصلت بها حروف[7] العطف يعني الوَار والفَاء وثُمَّ جاز تسكينها وكسرها ، وتسكينها مع الفاء أكثر . ولا يجوز حذف لام الأمر إلاّ للضرورة .

---

(١) النسختان : « تدخل الماضي » . ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) ب = « ولما كان جواب القسم وجواب الشرط متماثلين فاقتصروا على جواب القسم » . ساقطة .

(٣) النسختان : « والرابع » .

(٤) النسختان « ارتباط الجملتين » . ولعلّ الصواب ما أثبت .

(٥) من الآية ٨٣ من سورة النساء .

(٦) من الآية ٧٠ من سورة الواقعة .

(٧) النسختان : « حرف » .



والسادسة : لاَم الابتداء :/ وهي اللام المفتوحة التي تدخل على المبتدأ للتأكيد ولا تدخل إلاَّ على الاسم والفعل المضارع الذي يقع خبراً لمبتدأ وذلك أن لام الابتداء تدخل على المبتدأ ، فإن دخلت عليه لفظة إنَّ المكسورة المشددة فلا تدخل اللام على المبتدأ لئلا يجتمع حرفا تأكيد فتدخل على الخبر سواء كان الخبر فعلا مضارعاً أو غيره .

٢٠٣ / أ

والسابعة : لام الفَارِقة : وهي اللام التي تفرِّق بين إنْ المكسورة ، بكسر الهمزة وسكون النون التي هي المخففة من الثقيلة وبين إن النافية كقوله تعالى :/ ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[1] ، وهذه اللام لازمةٌ في خبر إنْ المخففة من الثقيلة يعني حيث وجدت إن المكسورة المخففة ، فإن كانت بعدها اللام . فهي المخففة من الثقيلة وإن لم يكن بعدها اللام فهي النافية .

١٩١ / ب

التنوين

ومنها التنوين : التنوين في الأصل مصدر نوّنتَ الكَلِمةَ إذا ألحقت آخرَها النون . وهي نون ساكنة بعد حركة الآخر لا لتأكيد الفعل وهي على ستة أنواع .

نوع للتمكن : إن دَلَّ التنوين على تحققه لم يشابه الفعل بالوجهين من الوجوه التسعة المذكورة في باب مالا ينصرف ، وللتنكير إن دلَّت على أن ما لحقته غير معين نحو : صَهٍ أي اسكت سكوتاً مَّا .

وللعوض عن المضاف إليه : نحو : يَومَئذٍ[2] أي يوم إذْ كان كذا ، أو عوض عن الإعلال نحو : جوارٍ ، فاجتمع فيه ثلاثة أثقال ثقلُ الضَّمَّةِ أو الكسرة ، وثقل العلّة وثقل البناء والمدة فحذفت الياء مع حركتها/ وعوض منه التنوين عند سيبويه[3] .

٢٠٤ / أ

---

(١) الآية ٤ من سورة الطارق .

(٢) أ = « يوم اذ » . وكلاهما صحيح .

(٣) ينظر آبن هشام ، مغني اللبيب ٢/ ٢٣ .

وللمقابلةِ : وهي نون[1] الجمع من سالم جمع المؤنث نحو مسلمات ، فإنه جيء بالتنوين ليكون هذا[2] التنوين فيه موازناً لنون في جمع المذكر السالم نحو : مسلمُون .

وللغَالي[3] : إن لحقت قافيةً مقيدةً بالسكون ، وإنما سمي بالغالي لقلّته في كلامهم من قولهم غَلاَ الشيءَ إذا قَلَّ وجودُه .

وللتَّرنّم : إن لَحِقت[4] قافيةً مطلقةً لتحسين الإنشاد.

والتنوين ساكن أبداً إلاَّ أن يلاقي ساكناً آخر فيكسر أو يُضم ، أمَّا الكسر فلأنها أصْلٌ في تحريكه[5] ، وأما الضَّم فنحو عذاب أركُض فلا تباع ضمة الكاف .

ويجب حذف التنوين من العَلم حالَ كونه موصوفاً بابن حال كون الابن مضافاً إلى علم آخر نحو : يا زيد بن عمرو ، وذلك لكثرة/ استعمال ابن بين علمين فطالبوا[6] بحذفها[7] من موصوفه للتخفيف لفظاً وخَطّاً بحذف ألف ابن . وحكم

١٩٣ ب

---

(١) أ = « ما توزن » .

(٢) النسختان : « هذه » .

(٣) ابن هشام : « وزاد الأخفش والعروضيون تنوينا سادساً وسَمَّوْه الغَالي وهو اللاَّحق لآخر القوافي المتيّدة كقول رؤبة :

وَقَاتِم الأَعْمَاقِ خاوي المُخْتَرَقْنْ .

وسمي غاليا لتجاوزه حدَّ الوزن ويسمي الأخفش الحركة التي قبله غُلوا . وفائدته الفرق بين الوَصل والوقف » .

(ابن هشام، مغنى اللبيب ٢/ ٢٤) .

(٤) أ = «لحق» . وكلاهما صحيح .

(٥) أ = « تحريك » .

(٦) النسختان : « طلبوا » .

(٧) ب = « حذفها » .

الابنة حكم الابن في جميع ما ذكر إلاَّ في حذف همزتها فإنها لا تحذف حيث ما كانت .

نون التأكيد

ومنها نون التأكيد وهي نوعان : خفيفة ساكنةٌ وثقيلةٌ مفتوحةٌ ، وبنيت الخفيفة على السكون لأنها حرف وأسكنت لأنَّ الأصْلَ في البناء السكون . وأمَّا الثقيلة فهي في الأصل نونان ، والنون حرف ، والحرف مبني على السكون فالتقى[1] الساكنان فحركت[2] الثانية ، فإذا حركت الثانية أدغمت الأولى في الثانية ، وكانت الثقيلة أزيد تأكيداً من الخفيفة لكونها حرفين .

٢٠٥ / أ

واعلم أن الثيلة تدخل في جميع ما يمكن تصرفه/ من الفعل المضارع ان كان فيه معنى الطلب لأنهما موضوعتان لتأكيد الطلب في المستقبل ، فلذا لا تدخلان على الماضي . والخفيفة تدخل فيما تدخل فيه الثقيْلة إلاَّ في التثنية وجمع المؤنث كيلا يجتمع الساكنان هذا عند البصريين[3] وقال الكوفيون ويونس[4] من البصريين : تدخل الخفيفة على التثنية وجمع المؤنث إذا كان أحد الساكنين الفاً لأن في الألف كثرة مدّ الصوت ، وكثرة مد الصوت تقوم مقام فاصل بين الساكنين ولا يكون معنى الطلب إلاَّ في الأمر ، والنهى والاستفهام ، والتمني ، والعرض ، والقسم ، يعني تدخلان على المضارع الذي وقع ضمن هذه المذكورات . أما الأمر فنحو : اضربَن وفي النهي نحو : لا تَضْرِبَن ، وفي الاستفهام نحو : هل تَضْرِبَنْ ، وفي التمني نحو : ليتك تَضْرِبَن ، وفي العرض نحو : ألاَ تَنْزِلَنَّ فتصيبَ

---

(١) النسختان : « فالتقا » .

(٢) النسختان « فحركة » . تحريف .

(٣) ينظر ابن الأنباري ، الإنصاف ، مسألة رقم ٩٤ .

(٤) ينظر ابن الأنباري ، المرجع السابق مسألة رقم ٩٤ .

خيراً ، وفي القسم ، والله لأفْعَلَنّ ، بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الأمثلة .

١٩٤ ب

وتدخل نون التأكيد على النفي تشبيها بالنهي وقل دخولها/ فيه لخلّوه عن معنى الطلب .

ويجب دخول نون المثقلة على جواب القسم الذي للإثبات ، وجاز في جوابه النفي لأنّ القسم للتأكيد فكرهوا تأكيدا الفعل بأمر منفصل عنه وهو القسم من غير أن يؤكّدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له . وكثر[1] دخول الثقيلة على فعل الشرط الذي أكّد حرفه بما نحو : إما أفْعَلن لأنه لَمَّا أكد الحرف الذي[2] لا يقصد تأكيدها فأكّدوا الفعل لئلا ينتقض المقصود/ عن غيره .

٢٠٦ أ

وما قبل نون التوكيد الخفيفة والثقيلة مع واو ضمير المذكر مضموم نحو : هل تَضْرِبُنّ يا رجال لأن الأصل هل تضربُون فَلمَّا دخلت نون التأكيد حذفت النون التي هي علامة الرفع لزوال الإعراب لكون آخر الكلمة بمنزلة وسطها بدخول النون ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين في المخففة وحملوا المشددة عليها فبقيت الضمة دالة على الواو المحذوف وما قبلها مكسور مع ياء الضمير نحو : هل تضرِبن يا امرأة أصله هل تضربين فحذفت النون والياء لما ذكرنا في تضربون فبقيت الكسرة دالة على الياء .

وإنما لم تحذف ألف التثنية في نحو : هل تضربان يا رجلان كما حذفت واو الجمع وياء المؤنث لئلا يلتبس بفعل الواحد ومفتوح ما قبل نون التأكيد فيما عدا واو الضمير ويائه .

وَيُبنى ما قبل نون التأكيد على الفتح في الواحد المذكر غائباً كان أو مخاطباً وفي الغائبة نحو : يا زيد اضربَنّ وهل تضربَن وهل تضربَن .

---

(١) أ = « كثرت » .

(٢) النسختان : « التي » .

أما البناء فلما مرَّ من زوال[1] الإعراب بلحوقها ، وأما على الحركة فلكون بنائها عارضاً ، وعلى الفتح فللمخفّفة .

تَمَّ الكتابُ بعون الله
الملك الوهاب عن يد العبد الضعيف
بكر علي غفر الله له ولوالديه
وأحسن إليهما وإليه في سنة
ست وتسعين وتسعمائة .

---

(١) النسختان : « زوال » . غير واضحة .

الفَهَارِس

١ ـ موضوعات كتاب أسرار النحو











٢ ـ الأدوات والمسائل النحوية



٣ ـ الشواهد

أ ـ الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
إيَّاكَ نَعْبُد	الفاتحة	٤	١٧٣
وَإذْ قَالَ رَبُّكَ	البقرة	٣٠	٢٠٠
سَواءٌ عَلَيْهِم أأنْذرْتَهُم أمْ لَمْ تُنْذِرْهُم	ـ	٦	٣٠٢
بِمَا كَانُوا يَكْذِبُون	ـ	١٠	١٨٤
أَلاَ إنَّهُم هُمُ السُّفَهَاءُ	ـ	١٣	٢٦٤
أرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرة	ـ	٣٨	٢٧١
أتَأمُرونَ النَّاس بالبِرِّ وتَنْسَوْنَ أنْفُسَكُم	ـ	٤٤	٣٠٣
إنَّكُم ظَلَمْتُم أنْفُسَكُم باتخاذكم العِجْلَ	ـ	٥٤	٢٧٥
أتِمُّوا الصِّيَامَ إلى اللَّيْلِ	ـ	١٨٧	٢٧٢
وأنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُم	ـ	١٨٤	١٠٤
ولاَ تُلْقُوا بِأيْدِيكُم إلىٰ التَّهْلُكَةِ	ـ	١٩٥	٢٧٦
هَلْ يَنْظُرون إلاَّ أنْ يَأْتِيَهُم اللهُ	ـ	٢١٠	٣٠٣
يَسْألُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ	ـ	٢١٧	١٥٨
ثَلاثَةَ قُروء	ـ	٢٢٨	٢١٧
فَنِعِمَّا هِي	ـ	٢٧١	١٨٧
إنْ كُنْتُم تُحِبُّونَ اللهَ ، فَاتَّبِعُونِي	آل عمران	٣١	٢٣٧
فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ	ـ	١٥٩	٢٩٧
وَالأرْحَام	النساء	١	١٦١
ولاَ تأكُلُوا أمْوَالَهُم إلىٰ أمْوالِكُم	ـ	٢	٢٧٣
ولأبَويْهِ	ـ	١١	١٧١

ب ـ الأحاديث

جـ ـ الأمثال

د ـ الأشعـار

قافية	حركة	بحر	قائل	رقم	صفحة
			(أ)		
وظِبَاءَ	فتح	خفيف	الأَخْطَل	١١	١٧٩
			(ب)		
جَالِبُ	ضم	طويل	(الفضل بن عبد الرحمن[١])	٤	١٣٢
			(ت)		
فَاشْتَرَيْتُ	ضم	رَجز	رُؤبة بن العجاج	١	١٠١
			(ج)		
حَجَّاجِ	كسر	بسيط	فُرَيْعة بنت همام	٩	١٥٠
تَأَجَّجا	فتح	طويل	( )[٢]	١٠	١٥٨
			(ح)		
سِلَاحِ	كسر	طويل	مسكين الدارمي	٥	٣٣
			(د)		
تَقَدَّدَا	فتح	طويل	(كعب بن جعيل)	٦	١٣٦

(١) ما بين القوسين نسب إلى أكثر من واحد .

(٢) ذكر الأستاذ عبد السلام هارون أن الصَّوابَ في قائله هو الراعي .

(ينظر سيبويه ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ، ٥/ ٤٩ هامش) .

٤ - الأعلام

٥ ـ المَصادِر

أ ـ المَخطوطة :

١ ـ ابن الغَزّي ، أبو المعالي ، محمد بن عبد الرحمن (ت ١١٦٧ هـ) ، ديوان الإسلام ، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٠٣٥٠ ح .

٢ ـ الكفوي ، محمود بن سليمان ، (ت ٩٩٠ هـ) ، أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٨٤ م .

ب ـ المطبوعة :

٣ ـ د . إبراهيم أنيس :

- الأصوات اللغوية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مطبعة لجنة البيان العربي سنة ١٩٥٠ .
- دلالة الألفاظ ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية سنة ١٩٥٨ .
- من أسرار اللغة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية .

٤ ـ أحمد زكي ، تكملة أسماء الأصنام والبيوت المعظّمة بذيل كتاب الأصنام لابن الكلبي .

٥ ـ الأخطل ، غياث بن غوث ، شعر الأخطل ، عني بنشره الأب أنطون صالحاني اليسوعي ، الطبعة الثانية ، بيروت ، المطبعة الكاثوليكية ١٨٩٠ .

٦ ـ الأزهري ، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥ هـ) ، شرح التصريح على التوضيح ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية لصاحبها عيسى البابي الحلبي .

٧ ـ الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ) ، تهذيب اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة ١٩٦٤ .

٨ ـ الأشموني ، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد (ت ٩٢٩ هـ) ، شرح الأشموني مع حاشية الصبان ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية لصاحبها عيسى البابي الحلبي . وشرح الأشموني تحقيق محمد محيي الدين .

٩ ـ الأصفهاني ، أبو الفرج علي بن الحسين (ت ٣٥٦ هـ) ، الأغاني ، تحقيق عبد الستار

فراج ، بيروت ، دار الثقافة ١٩٦٠ .
١٠ ـ الألوسي ، شهاب الدين محمود (ت ١٢٧٠ هـ) ، روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني ، تحقيق محمد زهدي النجار ، القاهرة مؤسسة الحلبي ١٩٦٤ .
ـ الضرَّائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، بغداد ، مكتبة دار البيان .
١١ ـ ابن الأنباري ، أبو البركات ، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ) .
ـ أسرار العربية ، الطبعة الأولى ، ليدن سنة ١٣٠٣ هـ .
ـ الإغراب في جدل الإعراب ولُمَع الأدلة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، الطبعة الثانية ، دمشق ، دار الفكر ١٩٧٠ .
ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محمد محيي الدين ، الطبعة الثالثة مصر ، دار السعادة ١٩٥٥ .
ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق د . إبراهيم السامرّائي ، الطبعة الثانية بغداد ، مكتبة الأندلس ، ١٩٧٠م .
١٢ ـ امرؤ القَيس ، ابن حجر الكندي ، ديوان ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، دار المعارف .
١٣ ـ أمية بن أبي الصلت ، ديوان ، جمعه ووقف على طبعه بشير يموت ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٣٥٢ هـ .
١٤ ـ البخاري ، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦ هـ) ، صحيح ، القاهرة ، دار مطابع الشعب .
١٥ ـ بروكلمان :
ـ تاريخ الأدب العربي . ترجمة د . يعقوب بكر و د. رمضان عبد التواب ، القاهرة دار المعارف .
ـ تاريخ الشعوب الإسلامية ، ترجمة د . نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار العلم للملايين ١٩٤٩ .
١٦ ـ البَغدادي ، أبو بكر ، أحمد بن علي ثابت ـ الخطيب (ت ٤٦٣ هـ) ، تاريخ بغداد .
١٧ ـ البغدادي ، إسماعيل بن محمد باشا (ت ١٣٣٩ هـ) ، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، استانبول ١٩٥١ .
١٨ ـ البغدادي : عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣ هـ) ، خزانة الأدب ولُب لباب لسان العرب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، دار الكاتب العربي ١٩٦٨ . وطبعة بولاق سنة ١٢٩٩ هـ .
١٩ ـ ابن تغري بردي ، جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٤ هـ) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، القاهرة ١٩٦٣ .

٢٠ ـ التميمي ، تقي الدين بن عبد القادر (ت ١٠٠٥ هـ) ، الطبقات السنية في تراجم الحنفية ، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ، القاهرة ١٩٧٠ .

٢١ ـ الثعالبي ، أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت ٤٢٩ هـ) ، فقه اللغة وسرّ العربية ، القاهرة ، مطبعة الاستقامة .

٢٢ ـ ثعلب ، أبو العباس ، أحمد بن يحيى (ت ٢٩١ هـ) ، مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٤٨ .

٢٣ ـ الجاحظ ، عمرو بن بحر (ت ٢٥٥ هـ) : ـ

ـ البيان والتبيين ، بيروت ، دار الفكر ١٩٦٨ .

ـ الحيوان ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي .

٢٤ ـ جرَان العَوْد ، عامر بن الحارث ، ديوان القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٥٠ هـ .

٢٥ ـ الجرجاني ، عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ) ، دلائل الإعجاز ، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة القاهرة ١٩٦٩ .

٢٦ ـ جرجي زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ، القاهرة ، دار الهلال .

٢٧ ـ ابن الجزري ، محمد بن أحمد ، (ت ٨٣٣ هـ) ، غاية النهاية في طبقات القراء ، عُنيَ بنشره برجشتراسر ، الطبعة الأولى ١٩٣٣ .

٢٨ ـ الجمحي ، محمد بن سلام (ت ٢٣١ هـ) ، طبقات فحول الشعراء ، شرح محمود محمد شاكر ، القاهرة، دار المعارف .

٢٩ ـ ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ) . : ـ

ـ الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية . وطبعة الهلال ١٩١٣ .

ـ سرّ صناعة الإعراب ، تحقيق مصطفى السّقا وآخرين ، الطبعة الأولى ، القاهرة مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٩٥٤ .

ـ المُنْصِف ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، الطبِعة الأولى ، القاهرة مِكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٩٥٤ .

٣٠ ـ الجواليقي ، موهوب بن أحمد ، (ت ٥٤٠ هـ) ، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، الطبعة الثانية ، القاهرة مطبعة دار الكتب سنة ١٩٦٩ .

٣١ ـ الجوهرِي ، إسماعيل بن حماد ، (٣٩٣ هـ) ، الصِّحاح ـ تاج اللغة وصحاح العربية ـ تحقيق أحمد عبد الغفور عطَّار ، القاهرة ، دار الكتاب العربي ١٩٥٦ .

٣٢ ـ حاجي خليفة ، مصطفى بن عبد الله ، (ت ١٠٦٧ هـ) ، كشف الظنون عن أسامي



الكتب والفنون ، استانبول ١٣٦٠ هـ .
٣٣ ـ الحريري ، القاسم بن علي (ت ٥١٦ هـ) ، دورة الغوّاص في أوهام الخواص ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، القاهرة ، مطبعة دار نهضة مصر بالفجالة .
٣٤ ـ حسّان بن ثابت ، ديوان ، بيروت ، دار صادر سنة ١٩٦١ .
٣٥ ـ د . حسن ظاظا ، كلام العرب من قضايا اللغة العربية ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٧١ .
٣٦ ـ حمزة فتح الله ، المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية ، الطبعة الأولى ، مصر ، المطبعة الأميرية سنة ١٣١٢ هـ .
٣٧ ـ الحموي ، ياقوت (ت ٦٢٥ هـ) :
ـ معجم الأدباء ، القاهرة ، مكتبة عيسى البابي الحلبي .
ـ معجم البلدان ، بيروت ، مكتبة خياط .
٣٨ ـ أبو حيان ، أثير الدين محمد بن يوسف (ت ٧٥٤ هـ) ، البحر المحيط ، الرياض ، مكتبة مطابع النصر الحديثة .
٣٩ ـ الخضري ، محمد ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، القاهرة ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية لصاحبها عيسى البابي الحلبي .
٤٠ ـ خلف الأحمر ، أبو محرز ، خلف بن حيان (ت ١٨٠ هـ) ، مقدمة في النحو ، تحقيق عز الدين التنوخي ، دمشق ١٩٦١ .
٤١ ـ ابن خلكان ، أبو العباس ، شمس الدين أحمد بن محمد (ت ٦٨١ هـ) ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق محمد محيي الدين ، القاهرة مطبعة السعادة سنة ١٩٤٨ .
٤٢ ـ الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) ، العين ، تحقيق د . عبد الله درويش ، بغداد سنة ١٩٦٧ .
٤٣ ـ الخوانسري ، محمد بن باقر (ت ١٣١٣ هـ) ، روضات البنات في أحوال العلماء والسادات ، طهران المطبعة الحيدرية سنة ١٣٩٠ هـ .
٤٤ ـ الرضي ، محمد بن حسن ، شرح الرضي على الكافية ، ابن الحاجب ، الأستانة مطبعة الشركة الصحافية ، العثمانية سنة ١٣١٠ هـ .
٤٥ ـ د . رمضان عبد التواب ، لحن العامة والتطور اللغوي ، الطبعة الأولى ، القاهرة دار المعارف سنة ١٩٦٧ .
٤٦ ـ الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٧٩ هـ) ، طبقات النحويين واللغويين تحقيق أبي الفضل إبراهيم القاهرة ١٩٥٤ .
٤٧ ـ الزبيدي ، محمد مرتضى (ت ١٢٠٥ هـ) ، تاج العروس ، بيروت مكتبة الحياة .
٤٨ ـ ابن الزبير ، أحمد بن إبراهيم (ت ٧٠٨ هـ) ، صلة الصلة وهو ذيل الصلة البشكوالية في



تراجم اعلام الاندلس ، بيروت ، مكتبة خياط .
٤٩ ـ الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السرِّيّ (ت ٣١٠ هـ) : ـ
ـ إعراب القرآن ـ المنسوب إليه ـ تحقيق إبراهيم الأبياري ، القاهرة ، المطابع الأميرية ، ١٩٦٤ .
ـ ما ينصرف وما لا ينصرف ، تحقيق هدى قراعة ، القاهرة ١٩٧١ .
٥٠ ـ الزجاجي ، عبد الرحمن بن اسحاق (ت ٣٣٧ هـ) :
ـ الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، القاهرة ، مطبعة المدني ١٩٥٩ .
ـ كتاب اللامات ، تحقيق مازن المبارك ، دمشق ، المطبعة الهاشمية ١٩٦٩ .
٥١ ـ الزركلي ، خير الدين ، الأعلام ، الطبعة الثالثة ، بيروت ١٩٦٩ .
٥٢ ـ الزمخشري ، محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ) : ـ
ـ أساس البلاغة ، بيروت ، دار صادر للطباعة والنشر ١٩٦٥ .
ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ١٩٥٣ .
ـ المُفَصَّل في علم العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة .
٥٣ ـ سامي النشار ، فهرس مخطوطات المسجد الأحمدي بطنطا ، مطبعة جامعة الاسكندرية ١٩٦٤ .
٥٤ ـ ابن السبّكي ، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن تقي الدين (ت ٧٧١ هـ) ، طبقات الشافعية الكبرى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، المطبعة الحسينية .

٥٥ ـ سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، دمشق ، مطبعة الجامعة ١٩٥١ .
٥٦ ـ السكاكي ، أبو يعقوب ، يوسف بن أبي بكر محمد بن علي (ت ٦٢٦ هـ) ، مفتاح العلوم القاهرة ، المطبعة الميمنية .
٥٧ ـ السهيلي ، عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١ هـ) ، أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، الطبعة الأولى ، القاهرة مطبعة السعادة ١٩٧٠ .
٥٨ ـ سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠ هـ) ، الكتاب ، القاهرة ، بولاق ١٣١٦ هـ .
٥٩ ـ السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨ هـ) ، أخبار النحويين البصريين ، نشره فريتس كرنكو ، بيروت ، المطبعة الكاثوليكية ١٩٣٦ .
٦٠ ـ السيوطي ، جلال الدين (ت ٩١١ هـ) : ـ
ـ الأشباه والنظائر في النحو ، حيدر آباد ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ١٣١٦ هـ .

- الإقتراح في علم أصول النحو ، الطبعة الثانية ، حيدر أباد ١٣٥٩ هـ .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم ، القاهرة مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٩٦٤ .
- شرح شواهد المغني ، القاهرة ، لجنة التراث العربي ، ١٩٦٦ .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم وآخرين ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية لصاحبها عيسى البابي الحلبي .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ١٣٢٧ هـ .
٦١ - د . شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٨ .
٦٢ - الصبان ، أبو العرفان محمد بن علي (ت ١٢٠٦ هـ) ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية .
٦٣ - طاش كبري زاده ، أحمد بن مصطفى (ت ٩٦٨ هـ) : -
- الشقائق النعمانية - بذيل وفيات الأعيان لابن خلكان .
- مفتاح السعادة ، الهند ، دائرة المعارف النظامية .
٦٤ - الطبري ، محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ) ، تفسير ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن تحقيق محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر ، القاهرة ، دار المعارف .
٦٥ - طنطاوي ، محمد ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٦٩ .
٦٦ - أبو الطيّب اللغوي ، عبد الواحد بن علي (ت ٣٥١ هـ) ، مراتب النحويين ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم ، القاهرة ، مكتبة النهضة .
٦٧ - العسقلاني ، ابن حجر ، شهاب الدين أحمد بن علي (ت ٨٥٢ هـ) ، لسان الميزان ، الطبعة الأولى ، حيدر آباد ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ١٣٢٥ هـ .
٦٨ - ابن عصفور ، علي بن مؤمن (ت ٦٦٣ هـ) ، المُقَرَّب ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، الطبعة الأولى ، بغداد ، مطبعة العاني ١٩٧٢ .
٦٩ - ابن عقيل ، عبد الله ، بهاء الدين بن عبد الرحمن (ت ٧٩٦ هـ) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين ، الطبعة الرابعة عشرة ، بيروت .
٧٠ - العكبري ، عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦ هـ) ، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، تحقيق إبراهيم عطوه ، الطبعة الأولى ، القاهرة مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٩٦١ .
٧١ - ابن العماد الحنبلي ، عبد الحي (ت ١٠٨٩ هـ) ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، بيروت ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع .
٧٢ - عمر رضا كَحَّالة : -



- اللغة العربية وعلومها ، دمشق ، دار العلم العربي سنة ١٩٧١ .
- معجم قبائل العرب ، بيروت ، دار العلم للملايين ١٩٦٨ .
- معجم المؤلفين ، دمشق ، مطبعة الترقي ١٩٥٧ .
٧٣ - عمرو بن معد يكرب ، ديوان ، تحقيق هاشم الطعان ، بغداد ، مطبعة الجمهورية ١٩٧٠ .
٧٤ - الغزّي ، نجم الدين محمد بن محمد ، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ، تحقيق د . جبرائيل سليمان جبور ، لبنان ، مطبعة المرسلين اللبنانيين ١٩٤٩ .
٧٥ - ابن فارس ، أحمد (ت ٣٩٥ هـ) ، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، تحقيق مصطفى الشويمي ببيروت ، مؤسسة بدران للطباعة والنشر سنة ١٩٦٤ .
٧٦ - الفَارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧ هـ) ، الإيضاح العضدي تحقيق د . حسن الشاذلي فرهود ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مطبعة دار التأليف ١٩٦٩ .
٧٧ - د . فاضل السامرائي ، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، بغداد ، مطبعة الإرشاد سنة ١٩٧١ .
٧٨ - فؤاد عبد الباقي ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، القاهرة ، مطابع دار الشعب .
٧٩ - الفرَّاء ، أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧ هـ) ، معاني القرآن ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النَجّار ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٥ .
٨٠ - الفَرزدق همام بن غالب ، ديوان ، تحقيق عبد الله الصَّاوي ١٩٣٦ .
٨١ - فندريس ، اللغة ، تعريف عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، القاهرة مطبعة لجنة البيان العربية سنة ١٩٥٠ .
٨٢ - الفيروز آبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧ هـ) ، القاموس المحيط ، بيروت ، دار العلم للملايين .
٨٣ - ابن قاضي شهبة ، تقي الدين (ت ٨٥١ هـ) ، طبقات النحاة واللغويين ، تحقيق د . محسن غياض ، بغداد سنة ١٩٧٣ .
٨٤ - القالي ، أبو علي إسماعيل بن القاسم (ت ٣٥٦ هـ) ، الأمالي ، القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٢٦ .
٨٥ - ابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ) تأويل مشكل القرآن ، تحقيق أحمد صقر ، القاهرة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٥٤ .
٨٦ - القُرَشي ، محيي الدين أبو محمد عبد القادر (ت ٧٧٥ هـ) ، الجواهر المضيّة في طبقات الحنفية ، الطبعة الأولى ، الهند ، حيدر آباد ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ١٣٣٢هـ .



٨٧ ـ القزويني ، محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٣٩ هـ) ، الإيضاح ، القاهرة ، مطبعة السنة المحمدية .
٨٨ ـ القِفْطي ، علي بن يوسف (ت ٦٤٦ هـ) ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٥ .
٨٩ ـ القلقشندي ، أبو العباس أحمد بن علي ، (ت ٨٢١ هـ) ، صبح الأعشى ، القاهرة ١٩٦٣ .
٩٠ ـ ابن الكتبي ، محمد بن شاكر (ت ٧٦٤ هـ) ، فوات الوفيات ، تحقيق محمد محيي الدين ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية .
٩١ ـ د . كمال محمد بشر ، علم اللغة العام (الأصوات) ، القاهرة ، دار المعارف سنة ١٩٧٣ .
٩٢ ـ اللكنوي ، أبو الحسنات محمد بن عبد الحي (ت ١٣٠٤ هـ) ، الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مطبعة السعادة ١٣٢٤ هـ .
٩٣ ـ ابن مالك ، جمال الدين بن عبد الله (ت ٦٧٢ هـ) ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة ، دار الكاتب العربي ١٩٦٧ .
٩٤ ـ المُبرِّد ، أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥ هـ) :
٨ الكامل في اللغة والأدب ، تحقيق زكي مبارك وأحمد شاكر ، مصر ١٩٣٦ .
ـ المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٣٨٨ هـ .
٩٥ ـ محمد الصاوي ، شرح ديوان جرير ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مطبعة الصاوي ١٩٣٤ .
٩٦ ـ د . محمود السعران ، علم اللغة ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٦٢ .
٩٧ ـ المَرزُباني ، أبو عبد الله بن عمران ، (ت ٣٨٤ هـ) ، معجم الشعراء ، القاهرة ، مكتبة القدس ١٣٥٤ هـ .
٩٨ ـ المرزوقي ، أبو علي أحمد بن محمد (ت ٤٢١ هـ) ، شرح ديوان الحماسة نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٢ .
٩٩ ـ المطرِّزي ، أبو الفتح ناصر بن عبد السيد (ت ٦١٦ هـ) المغرب في ترتيب المعرب ، الطبعة الأولى ، حيدر آباد ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ١٣٢٨ هـ .
١٠٠ ـ المَقَّري ، أحمد بن محمد (ت ١٠٤١ هـ) ، نَفْح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين الخطيب القاهرة ١٣٠٢ هـ .
١٠١ ـ ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ) ، لسان العرب القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
١٠٢ ـ المَيْداني ، أبو الفضل أحمد بن محمد (ت ٥١٨ هـ) ، مجمع الأمثال تحقيق محمد محيي



الدين ، القاهرة ، مطبعة السعادة ١٩٥٩ .

١٠٣ ـ النَّحَّاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨ هـ) ، شرح أبيات سيبويه تحقيق زهير غازي زاهد ، الطبعة الأولى ، العراق ، النجف ، مطبعة الغري الحديثة ، ١٩٧٤ .

١٠٤ ـ ابن النديم ، محمد بن إسحاق (ت ٣٨٥ هـ) ، الفهرست ، بيروت مكتبة خياط ١٨٧١ .

١٠٥ ـ ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١ هـ) : ـ

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين ، القاهرة ١٩٤٩ .

ـ شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق محمد محيي الدين ، ط ١ القاهرة ، مطبعة السعادة ١٩٦٥ .

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محمد محيي الدين ، بلا تاريخ . عيسى البابي الحلبي .

١٠٦ ـ د . وافي ، علي عبد الواحد .

١٠٧ ـ يوهان فك ، العربية ـ دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ـ ترجمه النَّجار ، القاهرة ، مطبعة دار الكتاب العربي ١٩٥١ .

جـ ـ دوريات

١٠٨ ـ مجلة المجمع العلمي بدمشق ، المجلَّد الحادي والعشرون .

١٠٩ ـ مجلة معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، القاهرة ، المجلد الخامس ١٩٦٠ .

١١٠ ـ مجلة المقتبس ، المجلد السابع .

الفهـرس